

ابن عصفور والتصريف

تأليف
الدكتور فخر الدّين قباوة

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

ابن عصفور والتصريف

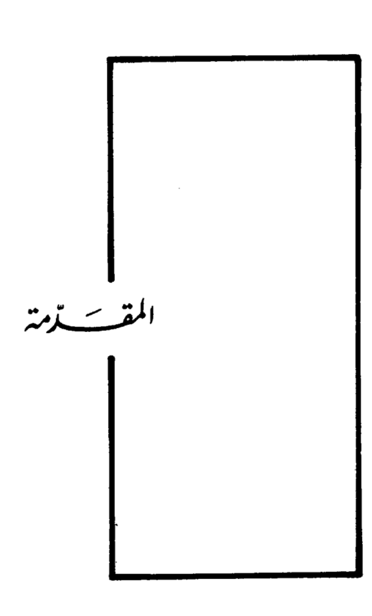
الدكتور فخر الدّين قباوة

ابن عصفور والتصريف

منشورات دار الآفاق الجديدة

الطبعة الأولى
١٣٩١هـ/١٩٧١م

الطبعة الثانية
١٤٠١هـ/١٩٨١م



المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمّ، لك الحمد على ما أوليتَ، حمداً كثيراً دائما، يرضيك عنّا ويكشف البلاء، وعلى رسولك الكريم أفضل الصلاة والتسليم. وبعد:

كثيراً ما عرض القدماء والمعاصرون لتاريخ النحو العربيّ، حتى لقد خلّفوا تراثاً ضخماً، عزَّ نظيره في الحضارات الأعجمية، وما زال موئل إعجاب وتقدير وإجلال.

فأنت ترى كتب التراجم والتاريخ حافلة بأخبار هذا العلم ورجاله، منذ أواخر القرن الأول، لتقدّم مادّة ضخمة وافرة، يستعين بها الباحث على الدراسة الشاملة الدقيقة. فكان من اليسير على العالم أن يتناول مسائل النحو وعلماءه، بالتأريخ، والبحث، والنقد، والتقويم.

وقد استعان المؤرّخون بهذه الموارد الزاخرة، فأقاموا دراسات واسعة، لتاريخ حياة النحو وتطوّره، وما انبثق عنه من مذاهب واتجاهات، وألّف فيه من كتب ورسائل، وجرى فيه من خلاف وحوار وحجاج، وما قدّمه للحضارة الاسلامية، واللغة العربية، والعقل الإنسانيّ، من غَناء وزاد ونماء.

ولما كان في النحو علمان، هما الإعراب والتصريف، وكان الأول منهما أوسع من الثاني وأضخم وأغزر، بحيث أُطلق عليه أحياناً اسم النحو، فقد طغت شخصية الأول على أخيه، واستأثر بجهود المؤرّخين، فكان وحده ميدان البحث والدراسة في كثير من كتب القدماء والمعاصرين. حتى إنك لترى كثيراً من كتب تاريخ النحو، يعرض

لموضوعات الإعراب، ومسائله، وتفصيلاته، ورجالاته، ويغفل ما له صلة بالتصريف. فاذا أنت تظن أن النحو هو الإعراب، والإعراب هو النحو، وأن ذلك ترادف ليس للتصريف فيه نصيب.

ولهذا أحسستُ بالحاجة إلى العناية بالدراسة التاريخية للتصريف. فاخترت عالماً أندلسياً، هو أبو الحسن عليّ بن مؤمن، المعروف بابن عصفور، منطلقاً إلى هذه الغاية. فقد أغفل المعاصرون الاهتمام بهذا العَلَم المغربيّ، فرأيت من الضرورة العناية به، بعد أن نشرتُ له كتاب «الممتع»، وجَعْلَه مركزاً للبحث والتقويم. وكان أن استللت من شخصيته الجانب الصرفيّ، ونصبته ميداناً لهذا الكتاب، فكان في تمهيد وبابين.

في التمهيد بسطت نشأة علم التصريف وتطوّره، منطلقاً من تحديد معنى هذا العلم، لتوضيح معالم البذور الأولى، والمحاولات البكر في تأسيسه. فكشفت عن خطل النظريّة التوقيفيّة، وفساد القول بأنّ مُعاذاً الهرّاء هو مؤسِّس التصريف. وأثبتُّ أنّ بوادر هذا العلم كانت في منتصف القرن الأول، وأنّ صاحبها هو الإمام عليّ وأبو الأسود الدؤليّ. ثم كانت مرحلة التفريع، إذ فصّل علماء العربية بعض الجوانب الصرفية، من خلال متابعتهم الدراسات اللغوية والنحوية، فهيّأ ذلك لاستقلال علم الصرف على أيدي الأخفش والأحمر والفرّاء، في كتب خاصة متميّزة.

وفي الباب الأول عرضت لابن عصفور، ووزَّعت ذلك على ثلاثة فصول:

أما الفصل الأول فترجمت فيه لابن عصفور، فبسطت حياته، وتنقُّله بين الأندلس والمغرب، وأسباب وفاته. ثم ذكرت أشهر شيوخه وتلاميذه، وفصّلت ذكر مؤلَّفاته. واختتمت الفصل ببيان المنزلة العلمية التي كانت له بين أقرانه وخلفائه.

وأما الفصل الثاني فعقدته لتوضيح صلة ابن عصفور بالعلماء الذين تقدّموه، فأظهرت تأثُّره بالبصريين والبغداديين، وأخذه عنهم، مع خلافه لهم في بعض المسائل الصرفية، إلاّ سيبويه فانه كان يجلّه كثيراً، وينافح عنه، ويعتذر له، ويتعقَّب من تعرّض له أو خالفه. هذا، في حين أنه قد انتقص الكوفيين كثيراً، وإن أخذ عنهم بعض الأقوال والتوجيهات.

وأما الفصل الثالث فكشفت فيه عن مذهب ابن عصفور في التصريف. فبعد أن تلمّست موقفه من المذاهب المختلفة، استطعت أن أنفذ إلى الأصول التي كوّنت أسلوبه في معالجة المسائل الصرفية. وقد حدّدت هذه الأصول، فاذا هي: المنطق الجدليّ، والسّماع، والقياس، والإجماع. ثم وقفت إزاءها محلّلاً، لأُظهر اعتماده على الحجاج والجدل والمنطق، مستعيناً بالسّماع القائم على النقل الصحيح للكلام الفصيح، وبالقياس للأشباه والنظائر، حين يعزّ السماع، أو لا يكون وافياً، وبإجماع جمهور علماء المدرستين. وخلصت من ذلك إلى أنّ ابن عصفور كان يصدر عن مذهب المحقِّقين، وأنّ هذا المذهب لمعت بوارقه بين البصريين منذ أوائل القرن الثالث، وكان أصحابه يختارون من الأقوال ما عزّزه البرهان الساطع أو الدليل القاطع.

وبذلك غادرت الباب الأول، بعد أن عرّفت بابن عصفور، وأوضحت معالم مذهبه في التصريف. فانتقلت إلى الباب الثاني، حيث عرضت لكتاب «الممتع»، وفصّلت أمره في خمسة فصول.

في الفصل الأول أشرت إلى موضوعات ذلك الكتاب، وأسلوبه، وتاريخ تصنيفه وتقديمه.

وفي الفصل الثاني بسطت أسماء الكتب والرسائل التي صُنِّفت قبل «الممتع» في علم التصريف، أو ما يتصل به. ثم بيَّنت استمداده من

بعض تلك الكتب، وحدّدت المصادر التي اعتمد عليها أكثر من غيرها.

وأوضحت في الفصل الثالث منهج المؤلف في ذلك الكتاب، إذ جعله قسمين، ووزّع فيهما الموضوعات الصرفية توزيعاً واضح الترابط والتسلسل. وقد استطعت أن أكشف عن الجهود التي بذلها المؤلف، بعد تصنيف الكتاب، ليلحق بالمتن زيادات، ويجري في العبارات والنصوص تنقيحات وتصويبات، أضْفَتْ على الكتاب ظاهرة من الإحكام والوضوح والإتقان.

أما الفصل الرابع فخصصت به الأوهام التي انساق إليها المؤلف في كتابه هذا. فكان منها الاضطراب في تنسيق بعض الأبواب والفِقَر، والتخليط في التمثيل وتوزيع بعض المواد، والإحالات التي لا مرجع لها ولا معتمد، والخلاف بين الأقوال، والتناقض بين الأحكام، والفوائت التي لم يستوفها الكتاب، والقصور في استيعاب بعض المسائل والأبواب، والأخطاء العلمية في نسبة الأبيات وروايتها، وفي تفسير المفردات، وإلقاء الأحكام، ونسبة الأقوال والمذاهب.

وأما الفصل الخامس فاقتصرت فيه على وصف النسخ المخطوطة التي اعتمدتها في تحقيق الممتع ودراسته. فوصفت نسخة « فيض الله » واهتمام أبي حيّان بها، وما علّقه عليها من استدراكات نقلها عن نسخة المؤلف ونسخ شتّى، وحواش حافلة بالتفسير والتأكيد والمخالفة والنقد عن كتب مختلفة، وعن تعليقة ابن مالك صاحب الألفيَّة. ثم أتبعت ذلك بوصف لنسخة « مراد ملاّ »، ونسخة « المبدع »، التي اختصر فيها أبو حيّان كتاب « الممتع » وخطّها بقلمه.

وقد اقتصرت في كتابي هذا على الجانب الصرفيّ، فجعلت مسائله مدار البحث والحديث، ولم استعن بالمسائل الإعرابية إلاّ في الكشف عن المنزلة العلمية لابن عصفور.

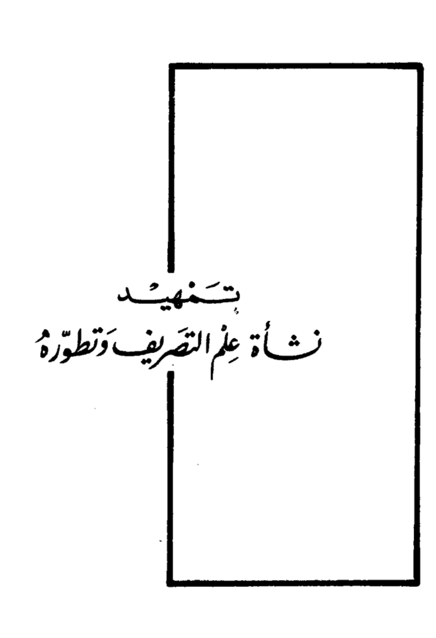
وقد أكثرت في دراستي هذه من التحليل والتمثيل، وإيراد الأشباه والنظائر والنصوص، لأبسط الصورة التامَّة المفصَّلة لجوانب الموضوع، وأحدّد المدى الذي يستغرقه ويحيط به، فلا يظنّ ظانّ أنني أسوق أحكاماً عامة سريعة، عمادها التعميم المرتجل.

وإنني، إذ أدفع بهذا الكتاب إلى أيدي الدارسين والباحثين، لأجأر إلى الله أن يسدّد الخطى، ويخلص منَّا النيّة، وينفعنا بأعمالنا في الدنيا والآخرة، ويعيذنا من أن نَزِلَّ أو نُزَلَّ، أو نَضِلَّ أو نُضِلَّ، أو نَظلِمَ أو نُظلَمَ، أو نَجهَلَ أو يُجهَلَ علينا. إنه سميع مجيب. وعليه الاتكال.

حلب ١٣٩١/٢/١٩

١٩٧١/٤/١٥

فخر الدين قباوة



تمهيد

نشأة علم التصريف وتطوره

١

تعريف التصريف

لعل أقدم نصٍّ وصل إلينا، وفيه ذكر التّصريف، هو قول سيبويه[١]: « هذا بابُ ما بَنَتِ العربُ من الأسماء، والصفات، والأفعال، غيرِ المعتلَّة والمعتلَّة، وما قِيسَ من المعتلّ الذي لا يتكلّمون به، ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيرُه من غير بابه، وهو الذي يسمّيه النحويون: التّصريفَ والفِعْلَ ».

وفَسَّرَ السِّيرافيُّ الكلمتين الأخيرتين من نصّ سيبويه فقال[٢]: « أمّا التصريفُ فهو تغييرُ الكلمة بالحركات والزيادات والقلب... حتّى تصير على مثال كلمة أخرى. والفعلُ تمثيلها بالكلمة ووزنها بها، كقوله: ابْنِ لي من (ضرب) مثل (جُلْجُل). فوزنّا (جلجل) بالفعل، فوجدناه (فُعْلُل) فقلنا: ضُرْبُبٌ. فتغييرُ الضاد إلى الضمّ، وزيادةُ الباء، ونظمُ الحروف التي في ضربب على الحركات التي فيها، هو التصريف. والفعل هو تمثيله بـ(فعلل) الذي هو مثال جلجل ».

والذي يتّضح من هذا التفسير أنَّ السّيرافيَّ قد ذهب إلى أنّ التّصريف هو ما أطلق عليه المتأخرون اسم « مسائل التمرين ». وبذلك يكون السّيرافيّ قد جعل التّصريف خاصاً بالقسم الثاني مّما نصّ عليه سيبويه، وأغفل القسم الأوّل وهو ما بنته العرب من الأسماء والصفات

---

(١) الكتاب ٢: ٣١٥.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٥: ٥٨٦. وهو نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٥٢٨ نحو تيمور. وانظر المنصف ٣: ٢٧٤ وأبنية التصريف ص ٢٤.

والأفعال. وكذلك فعل الرضيُّ حين قال[1]: «التصريف - على ما حكى سيبويه عنهم - هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب، على وزنِ ما بنته، ثم تَعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياسُ كلامهم، كما يتبيَّن في مسائل التمرين، إن شاء الله تعالى».

على أنّ هذا التّضييق لمعنى التّصريف - كما رأينا لدى السّيرافيّ والرضيّ - لم يكن شائعاً لدى جميع العلماء. ولذلك نرى المازنيَّ يجمع في كتابه «التصريف» من المسائل ما يضمُّ القسمين اللذين وجدناهما في نصّ سيبويه، ويخرج عليهما.

ولذلك أيضاً يجعل ابن جنّي للتّصريف معنيين فيقول[2]: «التّصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول، فتتصرَّف فيها بزيادة حرف، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير. فذلك هو التَّصرُّف فيها، والتّصريف لها. نحو قولك (ضَرَبَ) فهذا مثال الماضي. فان أردت المضارع قلت (يضربُ)، أو اسمَ الفاعل قلت (ضاربٌ)، أو المفعولِ قلت (مضروبٌ)، أو المصدرَ قلت (ضَرْباً)، أو فِعلَ ما لم يُسمَّ فاعله قلت (ضُرِبَ). وإن أردت أنّ الفعل كان من أكثرَ من واحد على وجه المقابلة قلت (ضارَبَ). فان أردت أنه استدعى الضّرب قلت (استَضرَبَ). فان أردت أنه كثَّرَ الضّرب وكرّره قلت (ضَرَّبَ). فان أردت أنه كان فيه الضّرب في نفسه، مع اختلاج وحركة، قلت (اضطرَبَ). وعلى هذا عامّة التّصريف في هذا النحو من كلام العرب. فمعنى التّصريف هو ما أريناك من التلعّب بالحروف الأصول، لِما يُراد فيها من المعاني المفادة منها وغير ذلك».

وأمّا المعنى الثاني الذي أشار إليه بقوله «وغيرِ ذلك» فقد بسط

---

(١) شرح الشافية ١: ٦ -٧.

(٢) التصريف الملوكي ص ٧ وشرحه ص ١ - ١٠.

بعضه في موطن آخر حين قال[1]: «التّصريف إنّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرّفها على وجوه شتّى. مثال ذلك أن تأتي إلى (ضرب)، فتبني منه مثل (جَعْفَر) فتقول: (ضَرْبَبٌ)، ومثل (قِمَطْر): (ضِرَبٌّ)، ومثل (دِرْهم): (ضِرْبَبٌ)، ومثل (عَلِمَ): (ضَرِبَ)، ومثل (ظَرُفَ): (ضَرُبَ)...».

فإذا جمعنا بين هذين المعنيين كان التّصريف[2] - كما قال ابن مالك - هو تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها، لغرض لفظيّ أو معنويّ. وهذا التحويل بعضه ضروريّ كصوغ الأسماء والصفات والأفعال، وبعضه الآخر غير ضروريّ كمسائل التمرين.

٢

مرحلة التأسيس

اختلف العلماء كثيراً في تحديد تاريخ البذور الأولى لعلم التّصريف. ونحن إذا أغفلنا الآن ذلك الخلاف وكررنا راجعين من عهد سيبويه - وذكرُه للتَّصريف أقدمُ ما وصل إلينا - إلى السنوات الأولى من صدر الاسلام تبدَّت لنا ظاهرة واضحة، من شيوع اللحن اللغويّ الصرفيّ[3]. وها نحن أولاء نسرد بعض الأخبار التي تجلّي ذلك.

قال[4] يوسف بن خالد السَّمْتِيُّ لعمرو بن عُبيد: ما تقول في دجاجة ذُبحت من قفائها؟ قال له عمرو: أَحسِنْ. قال: من قفاؤها. قال: أحسنْ.

---

(١) المنصف ١: ٣ - ٤.

(٢) المنصف ٣: ٢٨٠.

(٣) انظر العربية ص ٧ - ٥٠ والمعجم العربي ١: ١٥ - ٣٦ والمجتمعات الاسلامية ص ٢٥٦ - ٢٩٢.

(٤) البيان والتبيين ٢: ٢١٢.

قال من قفاءِها. قال عمرو: ما عَنّاكَ بهذا؟ قل: من قفاها، واسترحْ.

وقال يوسف بن خالد أيضاً: حتّى يَشِجَّه. بكسر الشين، يريد: حتى يشُجّه. بضمّ.

وكان يوسف يقول: هذا أحمرُ من هذا. يريد: أشدُّ حمرة من هذا[1].

وقال أبو الحسن المدائني[2]: كان سابق الأعمى يقرأ «الخالقُ البارئ المُصوَّرُ». فكان ابن جابان إذا لقيه قال: يا سابق، ما فعل الحرف الذي تُشرِك فيه بالله؟

وقال: وقرأ «ولا تَنكِحوا المشركينَ حتّى يُؤمنوا». قال ابن جابان: وإن آمنوا لم نَنكحهم.

وكان[3] رجل بالبصرة له جارية تُسمّى ظمياء. فكان إذا دعاها قال: يا ضمياء، بالضاد. فقال ابن المقفّع: قل يا ظمياء. فناداها: يا ضمياء. فلما غيّر عليه ابن المقفّع مرّتين، أو ثلاثاً، قال له: هي جاريتي أو جاريتك؟

وكان أبو مسلم الخراسانيُّ حسن الألفاظ، جيّد المعاني، وكان إذا أراد أن يقول: قلتُ لك، قال: كلتُ لك[4].

قال مسلم بن سَلاّم[5]: حدّثني أبان بن عثمان قال: كان زياد النبطيُّ، أخو حسّان النبطيّ، شديد اللكنة، وكان نحوياً. قال: وكان بخيلاً. ودعا غلامه ثلاثاً، فلمّا أجابه قال: «فمن لدن دأوتك فقلتَ لَبَّيْ إلى أن

---

(١) وانظر المسألة ١٦ من الانصاف.

(٢) البيان والتبيين ٢: ٢١٩. وانظر عيون الأخبار ٢: ١٦٠.

(٣) البيان ٢: ٢١١.

(٤) البيان ١: ٧٣.

(٥) البيان ٢: ٢١٣ والمحاسن والمساوىء ٢: ١٦٠.

جيتني ما كنت تصنا[1] »؟ يريد: من لدن دعوتك إلى أن جئتني ما كنت تصنع!

وكانت[2] أمّ نوح وبلال ابني جرير أعجميّة، فقالا لها: تكلّمي إذا كان عندنا رجال. فقالت يوماً: يا نوح، جُردانٌ دخل في عِجانِ أمّكَ. فأبدلت الذال من الجرذان دالاً، وضَمَّت الجيم، وجعلت العجين عجاناً.

ووهم الحسن البصريُّ في جمع الشيطان فقرأ: «ما تنزّلتْ به الشياطُونَ »[3].

واختصم[4] رجلان إلى عمر بن عبد العزيز، فجعلا يلحنان، فقال الحاجب: قُما فقد أُوذيتما أمير المؤمنين. فقال عمر: أنت والله أشدُّ إيذاءً إليّ منهما.

وكان[5] زياد الأعجم، وهو رجل من عبد القيس، يرتضخ لكنة أعجميّة، يذهب فيها إلى مذهب قوم بأعيانهم من العجم. وذكر أبو عبيدة أنّ زياداً قال في مديح المهلّب بن أبي صفرة:

فتىً زادَهُ السّلطانُ في الودِّ رفعةً إذا غيَّرَ السّلطانُ كلَّ خليلِ

قال: فكان يجعل السين شيناً، والطاء تاء، فيقول: فتى زاده الشلتان...

وقال فيلٌ مولى زياد بن أبيه لسيّده: أيها الأمير، أَحْدَوا لنا

---

(١) العبارة محرفة في البيان والتبيين. وقد صوبناها مستأنسين بما جاء في المحاسن والمساوىء.
(٢) البيان ٢: ٢١٣ و ١: ٧٣.
(٣) البيان ٢: ٢١٩ وتفسير القرطبي ١٣: ١٤٠. وانظر ص ٣٢ من العربية وص ٨٩ - ٩٠ من الحسن البصري.
(٤) المحاسن والمساوىء ٢: ١٥٩.
(٥) الكامل ص ٥٨٦ والبيان ١: ٧١ والأغاني ١٤: ٩٩.

هِمارَ وَهشٍ. يريد: أهدوا لنا حمار وحش. فلم يفهم زياد عنه وقال: ويلك! ماذا تقول؟ قال: أحدوا لنا أيراً. يريد: عَيَراً. فقال زياد: أرجِعْنا إلى الأول فهو خير[١].

ويزيد بن معاوية أُخذت عليه زلّة واحدة[٢]. فقد ذكر على المنبر عبدَ الحميد بنَ عبدِ الرحمن بنِ زيدِ بنِ الخطاب، فقال: «هذه الضّبعة العرجاء». فاعْتُدَّت عليه لحناً، لأنّ الأنثى إنما يقال لها: الضبع[٣]. ويقال للذكر: الضِّبعانُ.

وكان عُبيدالله[٤] بن زياد يرتضخ لكنة فارسيّة، وإنما أتته من قِبل زوج أمّه شيرويه الأُسواريّ. ويقال: إنّ عليّاً عليه السلام عاد زياداً في منزل شيرويه، فقال عبيدالله يوماً لرجل كلّمه، فظنَّ به رأي الخوارج: أهَرُوريّ منذ اليوم؟ يريد: أحروريّ؟

وكان[٥] سحيم عبد بني الحسحاس يجعل الشين سيناً، فينشد بيته المشهور:

فلو كنــتُ ورداً لونُــه لَعَسِقْنَني ولكنَّ ربِّي سانني بسَواديـــــــا

يريد: لعشقنني... شانني.

وأنشد[٦] سحيم عمر بن الخطاب قصيدته التي مطلعها:

عُمَــيرةَ ودِّعْ، إن تجَهّزتَ غــازيــا كفى الشَّيبُ، والإسلامُ للمرء ناهيا

---

(١) نهاية الأرب ٣: ٣٩٢ والبيان والتبيين ١: ٧٣ و٢: ٢١٣ وعيون الأخبار ٢: ١٥٩ والمحاسن والمساوىء ٢: ١٥٨.

(٢) الكامل ص ٢٤١.

(٣) وأجاز بعضهم أن يقال للأنثى: ضبعة. انظر اللسان والتاج: ضبع.

(٤) الكامل ص ٥٨٥ - ٥٨٦ والبيان ١: ٧٢ - ٧٣.

(٥) انظر الممتع الورقة ٣٨ والمحكم واللسان والتاج (عسق).

(٦) البيان ١: ٧١ - ٧٢.

فقال له عمر: لو قدَّمتَ الإسلام على الشيب لأجزتك. فقال له: ما سَعَرْت. يريد: ما شعرت.

وكان صهيب[1] بن سنان النمريّ، صاحب رسول الله ﷺ، يرتضخ لكنة روميّة فيقول: إنك لهائنٌ. يريد: لحائن، أي: هالك. وكذلك كان شأن بعض الصحابة في إبدال الحروف، كبلال الحبشيّ، وسلمان الفارسيّ[2].

وفي غزوة أحد سقط لواء المشركين، وقتل مَن حوله، فأخذته عمرة بنت علقمة الحارثيّة، فرفعته لقريش فلاثوا به، وكان اللواء مع صؤاب، وهو غلام حبشيّ لأبي طلحة، وكان آخر من أخذه منهم، فقاتل به حتى قطعت يداه، ثم برك عليه فأخذ اللواء بصدره وعنقه، حتى قتل عليه، وهو يقول[3] «اللهم هل أعزَرْتُ»، يريد: أعذرت، أي: كان مني ما أعذر به. فأبدل الذال زاياً لعجمته.

فهذه نماذج متعدّدة، يُدرك أقدمها صدر الاسلام، وتؤكّد - على ما يقال في صدق مضمونها - أنّ السليقة العربية شابتها مظاهر العجمة، فاختلّت لدى بعض القدماء - عرباً أو مولّدين - ملكة اللغة، وندَّت عنهم سقطات لغويّة صرفيّة تهدّد صفاء العربية وسلامتها. فليس غريباً أن يهبّ ذوو الغيرة على لغة القرآن، يذبُّون عنها، ويجهدون لوضع حدود واضحة لصيانة اللغة، وترسيخ جذورها في النفوس والعقول.

ومع هذا ترى للعلماء أقوالاً مختلفة في نشأة علم التّصريف. وعندي أنَّ مصدر اختلافهم هو ما يحمله كلّ منهم، من مدلول لهذا العلم. ولمّا كان له معنيان مختلفان، كما ذكرنا من قبل، كان للعلماء مذهبان في

---

(١) البيان والتبيين ١: ٧٢.
(٢) انظر المعجم العربي ١: ٢٣.
(٣) سيرة ابن هشام ٣: ٢٥.

تحديد تاريخ نشأته. فقد زعم بعضهم أنه يعود إلى ما قبل الجاهليّة، وذهب آخرون إلى أنّ واضع علم التصريف هو مُعاذ بن مسلم الهرّاء.

أما القول الأول فقد بسطه أحمد بن فارس، في معرض جزمه أنّ اللغة العربية وعلومها توقيف من عند الله تعالى، لا اصطلاح واختراع. ومما قاله في ذلك[1]: «وزعم قوم أنّ العرب العاربة... لم يعرفوا نحواً ولا إعراباً ولا رفعاً ولا نصباً ولا همزاً. قالوا: والدليل على ذلك ما حكاه بعضهم عن بعض الأعراب[2] أنه قيل له: أتهمز (إسرائيل)؟ فقال: إني إذاً لرجل سَوء. قالوا: وإنما قال ذلك لأنه لم يعرف من الهمز إلاّ الضغط والعصر... قلنا: والأمر في هذا بخلاف ما ذهب إليه هؤلاء... ومذهبنا فيه التوقيف. فنقول: إنّ أسماء هذه الحروف داخلة في الأسماء التي أعلمَ الله - جلّ شأنه - أنه علّمها آدم عليه السلام. والذي نقوله في الحروف هو قولنا في الإعراب والعروض... فإن قال قائل: فقد تواترت الروايات بأنّ أبا الأسود أوّلُ من وضع العربية، وأنّ الخليل أوّلُ من تكلّم في العروض! قيل له: نحن لا ننكر ذلك بل نقول: إنّ هذين العلمين قد كانا قديماً، وأتت عليهما الأيام، وقلاّ في أيدي الناس، ثم جدّدهما هذان الإمامان... فان قال: فقد سمعناكم تقولون: إنّ العرب فعلت كذا، ولم تفعل كذا، من أنها لا تجمع بين ساكنين، ولا تبتدىء بساكن، ولا تقف على متحرِّك، وأنها تسمّي الشخص الواحد بالأسماء الكثيرة، وتجمع الأشياء الكثيرة تحت الاسم الواحد! قلنا: نحن نقول: إنّ العرب تفعل كذا، بعدما وطّأنا أن ذلك توقيف، حتّى ينتهي الأمر إلى الموقِّف الأوّل. ومن الدليل على عرفان القدماء، الصحابة وغيرهم، بالعربية كتابتهم المصحفَ على الذي يعلّله النحويّون في ذوات الواو،

---

(١) الصاحبي ص ٨ - ١١. ويلاحظ أنه لم يفرق بين النحو والصرف والعربية تفريقاً واضحاً.

(٢) وانظر البيان والتبيين ٢: ٢٢٠ وعيون الأخبار ٢: ١٥٧.

والياء، والهمز، والمدّ، والقصر. فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالواو، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً في مثل: الخبء والدفء والملء. فصار ذلك كله حُجَّة».

وأما القول الثاني فقد ذكر ابن مالك في التصريح أن العلماء أجمعوا عليه[1]. وأيَّد السيوطيُّ ذلك في قولين مختلفين: قال في الأول[2]: «واتفقوا على أنّ مُعاذاً الهرّاء أوَّل من وضع التّصريف». وزعم في الثاني أنه - أي: السيوطي - هو الذي تنبّه لذلك، فقال في ترجمة الهرّاء[3]: «هو نحويّ مشهور وهو أوّل من وضع التصريف». واستدلّ على ذلك بما رواه الزبيديُّ. فقد أورد السيوطيّ عن الزبيدي[4] أن أبا مسلم «كان قد نظر في النحو. فلما أحدثَ الناسُ التصريفَ لم يُحسنه، وأنكره فهجا أصحاب النحو فقال:

قد كان أَخذُهُم في النحوِ يُعجبني ... حتّى تَعاطَوا كلامَ الزّنجِ والرّومِ
لّما سمعتُ كلاماً، لستُ أَفهمُه ... كأنّه زَجَلُ الغِربانِ، والبومِ
تركتُ نَحْوَهمُ، واللهُ يَعصِمُني ... مِن التَّقحُّمِ في تلكَ الجَراثيمِ

فأجابه معاذ الهرّاء، أستاذُ الكسائيّ، فقال:

عالجتَها أمردَ، حتّى إذا ... شِبْتَ، ولم تُحسِنْ أَباجادِها[5]
سَمَّيتَ مَن يَعرِفُها جاهلاً ... يُصْدِرُها مِن بعدِ إيرادِها
سَهَّلَ منها كلَّ مُستصعِبٍ ... طودٌ، علا القِرنَ مِنَ اطوادِها

---

(١) أورد ذلك الحسن بن مسعود اليوسي، ونقله عنه الصالحي في رسالة له في تحقيق مبادىء العلوم الأحد عشر المستعملة في الأزهر. وانظر أمالي علي عبد الرزاق ص ١٠.
(٢) الاقتراح ص ٨٥.
(٣) المزهر ص ٢: ٤٠٠.
(٤) طبقات النحويين ص ١٣٦ - ١٣٧.
(٥) أبو جاد هو أوائل حروف الهجاء. يريد: لم تحسن معرفة ما هو يسير منها، فكيف بالعسير الشديد.

وكان أبو مسلم جلس إلى معاذ بن مسلم الهراء النحويّ، فسمعه يناظر رجلاً في النحو، فقال معاذ: كيف تقول من (تَؤزُهُم أَزّاً): (يا فاعِلُ افعلْ)، وصِلْها بـ(يا فاعلُ افعلْ) من (وإذا الموءودة سُئِلت). فأجاب[1] الرجل معاذاً. فسمع أبو مسلم كلاماً، لم يعرفه، فقام عنهم وقال الأبيات».

أورد السيوطيّ[2] هذا النصّ بتصرّف يسير، ثم عقب عليه بقوله: «ومن هنا لمحتُ أنّ أوّل مَن وضع التصريف هو معاذ هذا. وقد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافِيَجيّ: أوّل من وضعه معاذ بن جبل. وهو خطأ بلا شكّ. وقد سألته عنه فلم يجبني بشيء».

ونحن نرى أنّ مصدر هذا الخلاف بين ما ذهب إليه ابن فارس، وما زعمه ابن مالك والسيوطيّ، في تاريخ التّصريف، إنّما هو الاختلاف في مدلول التصريف لدى كلّ من الجانبين. فالذي يُستنبط من نصّ ابن فارس أنّ معنى التصريف لديه هو ما بنته العرب من الكلمات، ولذلك أدرجه في العربيّة، ونسب إلى الجاهليين معرفتهم به، ثم جعله من العلوم التوقيفيّة التي علّم الله آدم إياها. أمّا السيوطيّ فقد اعتمد قصة معاذ، وادّعى أنه استنبط منها تقدُّمَ معاذ الهراء في وضع علم التصريف، وكان قد ذكر اتفاق العلماء على هذه النتيجة.

وإذا كان اتفاق العلماء على تقديم معاذ مبنيّاً على هذه القصة فانّ فيه نظراً. لأنّ قصة معاذ هذه واضحة الدلالة على أنّ المعنيَّ بالتصريف فيها إنما هو مسائل التمرين. فلعله وضع أصول مسائل التمرين هذه، وهي التي كان المتقدّمون يسمُّونها التصريف، فترسَّم العلماء خطاه فيها، وكان أن نسب إليه وضع علم التصريف.

---

(١) هذه الجملة زيادة من إنباه الرواة ٣: ٢٩٣.

(٢) بغية الوعاة ص ٣٠٣ - ٣٩٤. وانظر شذا العرف ص ١٩ والمنصف ٣: ٢٨٥ وأبنية الصرف ص ٢٨ ومفتاح السعادة ١: ١٢٥ - ١٢٦ ومجالس العلماء ص ١٩٠ - ١٩١.

والحقّ أنّ مسائل التمرين هذه ليست أصل التصريف وقواعده، وليست بذوره ونواديه، وإنما هي ثمرة سائر موضوعاته وفروعه. إنها تعتمد، في بنائها، على المعرفة التامّة بالميزان الصرفيّ، والزوائد، والإبدال، والإعلال، والإدغام، وتخفيف الهمز... وتستمدّ نتائجها من إتقان تلك الجوانب، ووضوحها، ورسوخ جذورها. وإنّ في قول معاذ «يا فاعل افعل» ما يؤكّد أنّ الميزان الصرفيّ كان إذ ذاك معروفاً، شائعاً لدى النحويّين، بحيث لا يحتاج ذكره إلى تفسير وإيضاح. وفي إجابة الرجل معاذاً على مسألته هذه دليل قاطع على أنّ مسائل التمرين كانت متداولة بين بعض النحويّين في ذلك العصر.

إنّ مسائل التمرين هي التطبيقات العمليّة لأصول الصرف ونظرياته. ومحال أن تكون هذه المسائل أسبق في الوجود من النظريات والأصول، التي تُمدّها بالقواعد والوسائل التطبيقيّة.

فنسبة وضع علم التصريف إلى الهرّاء، باعتماد هذه القصة، فيها تجوّز لا يتفق ومنطق تطوّر العلوم. أضف إلى هذا أنّ في قول الزبيديّ «أحدث الناس التصريف»[1] ما يُبعد وضع علم التصريف من معاذ الهرّاء، ويجعله لغيره من العلماء.

فإذا كنت تظنُّ أنّ في إنكار أبي مسلم على الهرّاء، وهجائه أصحاب النحو، ما يؤيّد قول السيوطيّ، فاعلم أنّ أبا مسلم لم يكن عالماً نحوياً مذكوراً. إنه «قد نظر في النحو» كما قال الزبيديّ، ولم يتقنه ويبرع فيه، ولذلك سمع في هذه المسائل كلاماً لم يفهمه فأنكره. وفي قول الهرّاء لأبي مسلم:

---

(١) هذه هي عبارة الزبيدي كما جاءت في طبقات النحويين ص ١٣٦، وكذلك جاءت في إنباه الرواة ٣: ٢٩٢. غير أن السيوطي أثبتها كما يلي: «فلما أُحدث التصريف»، بالبناء للمجهول.

عـالجتَهـا أمردَ، حتّـى إذا شِبـتَ، ولم تعرفْ أبـاجـادِهـا
سمَّيـتَ مَن يَعرفُهـا جـاهـلاً يُصـدِرُهـا مِن بعـدِ إيرادهـا

ما يؤيّد أنّ أبا مسلم هذا قد نظر في التصريف أيضاً، ولكنه لم يستطع أن يتقنه، فأعرض عنه. وهذا هو معنى قول الزبيديّ «فلما أحدث الناس التصريف لم يحسنه، وأنكره، فهجا أصحاب النحو». ولو كان أبو مسلم من كبار أصحاب النحو لما هجاهم.

ثم مَن هذا المدعوّ أبا مسلم؟ لقد عرَّف به الزبيديّ بقوله[1]: «هو أبو مسلم، مؤدّبُ عبد الملك بن مروان». وذكره في الطبقة الأولى من النحويّين الكوفيّين. أما الزّجاجيُّ فقد ذهب إلى أن أبا مسلم هذا هو الخراسانيُّ، صاحب الدعوة للعباسيّين[2]. فإذا صحَّ ما ذهب إليه الزّجاجيّ كان جهل أبي مسلم بالتصريف أمراً متوقّعاً، لأنه - على أدبه وبيانه - لم يكن من أرباب صناعة النحو.

بل إنّ بعض المؤرّخين ذهب إلى أبعد من هذا، فجعل صاحب هذه القصة مع معاذ أعرابياً مجهولاً كان يجلس إلى الكسائيّ. قال ياقوت الحمويّ[3]: حدَّث السلاميُّ قال: حضر مجلسَ الكسائيّ أعرابيّ، وهم يتحاورون في النحو، فأعجبه ذلك. ثم تناظروا في التصريف، فلم يهتد إلى ما يقولون. ففارقهم وأنشأ يقول:

مـا زالَ أخـذُهُمُ في النحو يُعجبني حتّى تعاطَوا كلامَ الزَّنجِ، والرّومِ
بِمَفْعَلٍ، فَعِلٍ، لا طـابَ من كَلِمٍ. كـأنّـه زَجَـلُ الغِربـانِ والبُومِ

وفي هذا - كما ترى - ما قد يدفع عن معاذ الهرّاء أنه كان بطل هذه القصة، وبطل إبداع علم التصريف.

---

(١) طبقات النحويين ص ١٢٦.
(٢) مجالس العلماء ص ١٩٠ - ١٩١.
(٣) معجم الأدباء ١٣: ١٩٣. وانظر الامتاع والمؤانسة ٢: ١٩٣.

ثم إذا كان أبو مسلم هذا مؤدّباً لعبد الملك بن مروان (٢٦ - ٨٦ هـ) فهذا يعني أنّ مسائل التمرين كانت موضع دراسة وبحث منذ منتصف القرن الهجريّ الأول، أي: في عهد أبي الأسود الدؤليّ، وهو أمر ليس من اليسير قبوله.

وأخيراً فإنّ الهرّاء لم يكن - كما قال إسحاق بن الجصّاص - من أعلام النحويّين[1]، ولكنه كان صالح العلم بالعربية. ولو كان حقّاً مبدع علم التصريف لكان علماً من أعلام النحو المذكورين.

وخير تفسير لقول الزبيديّ هو أن العلماء كانوا في عهد أبي مسلم والهرّاء قد أحدثوا مسائل التمرين، وتوسَّعوا فيما يصدر عنها من تكلّف وتمحُّل وتقص. فكان أن أنكر أبو مسلم عليهم ذلك، وجعله من رطانة الأعاجم وزجل الطيور:

قد كان أَخذُهُم في النحو يُعجبني حتّى تعاطَوا كلامَ الزَّنجِ، والرُّومِ
لّما سمعتُ كلاماً، لستُ أفهمُه كأنّه زَجلُ الغِربانِ، والبُومِ
تركتُ نحوَهُم، واللهُ يَعصِمُني من التَّقحُّمِ في تلكَ الجراثيمِ

وهكذا يتبيّن لنا أنّ ما ذهب إليه كلّ من ابن فارس، وابن مالك، والسيوطيّ، لم يستطع أن يحدّد لنا نشوء علم التصريف وبذوره الأولى. فإنّ ما بنته العرب في جاهليتها من أسماء، وصفات، وأفعال، لم يكن وليد علم بأصول مستنبطة محدّدة، وإنما هو بديهة وارتجال. وما كان يثيره الهرّاء ومعاصروه، من مسائل التمرين، ليس إلاّ ثمرة لعلم ناضج مكتمل الأسس والبنيان.

ولكننا إذا راجعنا ما ظهر من اللحن اللغويّ الصرفيّ، منذ صدر

---

(١) إنباه الرواة ٣: ٢٩٠. وخالف ابن النجار فقال عنه «كان من أعيان النحاة». مفتاح السعادة ١: ١٢٦.

الإسلام، تبيّن لنا أن نشأة علم التصريف يجب أن تكون في ذلك العصر. فلا غرو أن يُنسب إلى الإمام عليّ وأبي الأسود الدؤليّ الشروع في رسم أصول العربيّة، في النحو والتصريف. فقد ذكر الحسن بن مسعود اليوسيّ - فيما نقل عنه الشيخ عليّ الصالحيّ[1] - أنّ الإمام عليّ بن أبي طالب هو الذي وضع مبادىء علم التصريف. وذلك أنه فطن إلى شيوع أخطاء في أبنية الكلمات وهيآتها، فوضع في علم البناء باباً أو بابين، فكان ذلك أساس علم التصريف.

لا غرو في هذا، لأنّ ثمّة إجماعاً[2] لدى المتقدّمين على أنَّ واضع علم العربية هو أبو الأسود الدؤليّ، وأنه أخذه عن الإمام عليّ. وقد أوضح ذلك المبرّد حيث قال[3]: سئل أبو الأسود الدؤليّ عمّن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده، فقال: تلقّيتُه من عليّ بن أبي طالب رحمه الله. وفي حديث آخر قال: ألقى أليّ أصولاً احتذَيت عليها. وقد فصّل ذلك أبو الأسود في رواية له مشهورة قال فيها[4]:

دخلتُ على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، عليه السلام، فرأيته مطرقاً مفكراً فقلت: فيمَ تفكّر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعتُ ببلدكم هذا لحناً، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية. فقلت: إن فعلتَ

---

(١) رسالة في تحقيق مبادىء العلوم الأحد عشر المستعملة في الأزهر. وانظر أمالي علي عبد الرزاق ص ١٠ وشذا العرف ص ١٩ وأبنية الصرف ص ٢٨.

(٢) طبقات فحول الشعراء ص ١٢ ومراتب النحويين ص ٣ - ١٤ وطبقات النحويين ص ١٣ - ١٥ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٨ - ٢٣٩ والايضاح ص ٤٢ - ٤٣ و٨٩ والفهرست ص ٣٩ - ٤١ والخصائص ٢: ٨ - ٩ و٣: ٣٠٩ - ٣٢٠ والمصون ص ١١٨ والمحاسن والمساوىء ٢: ١٥٦ وإنباه الرواة ١: ٧ - ٩ ومعجم الأدباء ١٢: ٣٤ ومقدمة ابن خلدون ص ١٠٥٧ واللمع ص ٩٧ والسمط ص٦٦ وبغية الوعاة ص ٢٧٤. وفي تهذيب ابن عساكر ٧: ١٠٤ - ١١١ والايضاح في الوقف والابتداء لابن الأنباري ورقة ١٦ - ١٧ أن عمر بن الخطاب أمر الدؤلي بوضع أصول العربية.

(٣) طبقات النحويين ص ١٣.

(٤) أمالي الزجاجي ٢٣٨ - ٢٣٩ ومعجم الأدباء ١٤: ٤٨ - ٥٠ والايضاح ص ٤٢ - ٤٣ وإنباه الرواة ١: ٤ - ٥ ونزهة الألباء ص ٤ - ٦ والأشباه والنظائر ١: ٧ - ٨.

هذا، يا أمير المؤمنين، أحييتنا، وبقيَت فينا هذه اللغة. ثم أتيته بعد أيام، فألقى إليّ صحيفة فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كلّه اسم وفعل وحرف. والاسم: ما أنبأ عن المسمّى. والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمّى. والحرف: ما أنبأ عن معنى، ليس باسم ولا فعل». ثم قال لي: تَتبّعْه، وزدْ فيه ما وقع لك. واعلم، يا أبا الأسود، أنّ الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر.

قال: فجمعتُ منه أشياء، وعرضتُها عليه، وكان من ذلك حروف النصب، فكان منها: إنَّ، وأنَّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ. ولم أذكر لكنَّ. فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بل هي منها فزدها فيها.

قال: وكنت كلما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه، رضي الله تعالى عنه، إلى أن حصَّلت ما فيه الكفاية. فقال: ما أحسن هذا النحو الذي قد نحوت!

وذكر القفطي[1] أنه رأى في مصر «بأيدي الورّاقين جزءاً، فيه أبواب من النحو، يُجمعون على أنها مقدّمة عليّ بن أبي طالب، التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤليّ». وكان قد وقف ابن النديم[2] قبله بقرون على نسخة خطيّة عتيقة، في أربع أوراق، عنوانها ما يلي: «هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول، عن أبي الأسود رحمة الله عليه. بخطّ يحيى بن يعمر». وتحت هذا العنوان بخطّ عتيق: «هذا خطّ علاّن النحويّ». وتحت الخطّ العتيق: «هذا خطّ النضر بن شميل».

وفي ختام كتاب نزهة الألباء ترجم ابن الأنباريّ لشيخه ابن

---

(١) إنباه الرواة ١: ٤.

(٢) الفهرست ص ٤١.

الشجريّ، وبيّن الإسناد الذي أخذ عنه العربيّة به، فقال[1]: وعنه أخذت علم العربيّة، وأخذه ابن طَباطَبا عن عليٍّ بن عيسى الربعيّ، وأخـذه الربعيّ عن أبي عـليّ الفـارسيّ، وأخـذه أبو عـليّ الفـارسي عن أبي بكر ابن السرّاج، وأخـذه ابن السّرّاج عن أبي العبّـاس المبرّد، وأخذه المبرّد عن أبي عثمان المازنيّ وأبي عمر الجرميّ، وأخذاه عن أبي الحسن الأخفش، وأخذه الأخفش عن سيبويه وغيره، وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد، وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر، وأخذه عيسى بن عمر عن ابن أبي إسحاق، وأخذه ابن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن، وأخذه ميمون الأقرن عن عنبسة الفيل، وأخذه عنبسة الفيل عن أبي الأسود الدؤليّ، وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين عليّ، عليه السلام.

ومن هذا كلّه يتبيّن لنا أنّ خاتم الخلفاء الراشدين، وأبا الأسود، هما اللذان وضعا أصول علم العربيّة.

فإذا رجعنا نحن إلى الروايات التي تبسط دوافع وضع هذا العلم رأيناها تسوق أخباراً كثيرة مختلفة. ولكنّ هذه الأخبار - على كثرتها واختلافها - تُجمع على أنَّ الأسباب الداعية إلى وضع علم العربيَّة إنما هي شيوع اللحن في اللغة والإعراب والصرف. فعن ابن أبي سعد الورّاق قال[2]: حدَّثنا عليّ بن محمد الهاشميّ قال: سمعت أبي قال: كان بدء ما وضع أبو الأسود الدؤليّ النحو أنه مرَّ به سعد - وكان رجلاً فارسياً قدم البصرة مع أهله، وكان يقود فرسه - فقال: مالك يا سَعد، ألا تركب! فقال: فرسي ضالعٌ. فضحك به من حضره. قال أبو الأسود: هؤلاء الموالي قد رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، وصاروا لنا إخوة.

---

(١) نزهة الألباء ص ٤٠٦.

(٢) طبقات النحويين ص ١٥. وانظر الفهرست ص ٤٠ وإنباه الرواة ١: ٦.

فلو علّمناهم الكلام. فوضع باب الفاعل والمفعول».

ولا شك أنَّ إبدال سعد من الظاء ضاداً، في قوله «ضالع» بدل «ظالع»، هو من مسائل الصرف - لأنه مما يخصُّ بنية الكلمة - وليس مما يعرض له علم الإعراب كما نفهمه نحن اليوم.

ثم ليست هذه الرواية هي الوحيدة التي تجعل اللحن الصرفيّ سبب وضع علم العربيّة. فقد قال أبو الطيِّب اللغويّ[1]: أخبرنا محمد بن يحيى قال: أخبرنا محمد بن يزيد عن الجرمي[2] [عن أبي الحسن الأخفش عن سيبويه] عن الخليل قال: لم يزل أبو الأسود ضنيناً بما أخذه عن عليّ، عليه السلام، حتى قال زياد: قد فسدت ألسنة الناس. وذلك أنهما سمعا رجلاً يقول «سقطت عصاتي» فدافعه أبو الأسود.

فإذا علمنا أنَّ قولهم «عصاتي» بدل «عصاي» هو أوّل لحن سمع بالعراق[3]، وفيه الإمام عليّ وأبو الأسود، وأنَّ اللحن اللغويّ الصرفيّ ظهر بين أبناء الأمراء والشعراء، حتى سمع عليّ نفسه عبد اللّه بن زياد يقول «هروريّ» بدل «حروريّ»، وقال زياد الأعجم «الشلتان» وهو يريد «السلطان»... إذا علمنا هذا كلّه رجح لدينا أنَّ أصول علم الصرف كانت ممّا وضعه أبو الأسود عن الإمام عليّ.

وإلاّ فما علاقة «عصاتي وضالع» وأمثالها بأبواب العطف، والنعت، والتعجّب، والاستفهام، والرفع، والنصب، والجرّ، والفاعل، والمفعول، والمضاف، وحروف الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم... وهي الأبواب التي ذكر المتقدّمون أنَّ أبا الأسود قد وضعها! إنَّ اللحن الذي تشير

(١) مراتب النحويين ص ٨.
(٢) زيادة تقتضيها صحة الاسناد. انظر إنباه الرواة ١: ٦ ونزهة الألباء ص ٤٠٦.
(٣) الصحاح واللسان والتاج (عصا) وتاريخ آداب العرب ١: ٢٤٥. وخالف الجاحظ فقال: «وقالوا: وأول لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي. وأول لحن سمع بالعراق: حيٌّ على الفلاح». البيان والتبيين ٢: ٢١٩.

إليه هاتان الكلمتان ليس مما يقوّمه أمثال هذه الأبواب، ولا بدَّ له من أبواب أخرى، تضبط بنية الكلمة، وتحدِّد السبل في تمييز الصواب من الخطأ. فهل يصحُّ أن يسمع أبو الأسود «عصاتي»، ثم يضع من الأصول مالا يحيط بها وبأمثالها؟

إنّ ما يرجّحه المنطق في موضوعنا هذا أنّ الإمام عليّاً وضع في صحيفته، أو أبا الأسود وضع في الكتاب[1] «المختصر» المنسوب إليه، أبواباً تعالج بعض المسائل الصرفيّة. ولعلَّ ممّا يؤنسنا فيما ذهبنا إليه أنَّ الفخر الرازيّ قال في كتابه المحرّر في النحو[2]: «رسم عليّ، رضي الله عنه، لأبي الأسود باب إنَّ، وباب الإضافة، وباب الإمالة. ثم صنَّف أبو الأسود باب العطف، وباب النعت. ثم صنَّف باب التعجّب، وباب الاستفهام...».

وقد بسط صاحب مفتاح السعادة هذه الرواية بقوله[3]: «يروى أنه دخلت بنت خويلد الأسديّ على معاوية فقالت: إنّ أبويَ مات وترك لي مالاً. بإمالة (مال). فاستقبح معاوية ذلك وبلّغ الخبر علياً كرَّم الله وجهه، فرسم لأبي الأسود الدؤليّ باب إنَّ، وباب الإضافة، وباب الإمالة. ثم سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ ﴿إنّ اللهَ بريءٌ من المشركين ورسوله﴾ بخفض رسوله. فصنَّف باب العطف، وباب النعت. ثم إنّ ابنته قالت له يوماً: يا أبت ما أحسنُ السماءِ! على طريقة الاستفهام. فقال: أيْ بنيّة، نجومُها! فقالت: إنما أتعجَّب من حسنها. فقال: قولي: ما أحسنَ السماءَ! وافتحي فمك. وقالت يوماً آخر له: يا أبت ما أشدُّ الحرِّ! على لفظ الاستفهام. فقال لها: أيْ بنيّة، غرَّةُ القيظِ ومعمعانُ الصيف.

---

(1) نزهة الألباء ص ١١.
(2) الاقتراح ص ٨٤.
(3) مفتاح السعادة ١: ١٢٥.

فقالت له: إنما أتعجّب منه. فقال لها: قولي: ما أشدَّ الحرَّ! بالنصب. ثم صنّف باب التعجّب والاستفهام. فعُلم من هذه الروايات أنّ أول من وضع النحو أبو الأسود، أخذه عن عليّ بن أبي طالب، كرّم الله وجهه ».
وأنت ترى أن ذكر باب الإمالة ههنا يعني أن بعض مسائل التصريف هي مما تضمَّنته جهود رائدَيْ علوم العربيَّة.

وأوضح من هذا كله دلالة، على ما نحن فيه، أن الإمام[1] علياً كان يشيع جنازة، فقال له قائل: من المتوفِّي؟ بلفظ اسم الفاعل، وهو يسأل عن الميت. فقال: الله تعالى. منبهاً له بذلك على أنه كان يجب أن يقول: من المتوفَّى؟ وقد كان هذا أحد الأسباب التي دعته إلى استخراج علم النحو. فأمر أبا الأسود بذلك، وكان فيما وضع اسما الفاعل والمفعول.

أما أنَّ أكثر القدماء من العلماء لم ينصُّوا على مثل هذا فلأنّهم كانوا لا يفرّقون بين المسائل الإعرابيّة والمسائل الصرفيّة، فاكتفوا بذكر بعض الأبواب التي تجزىء عما سواها. ولهذا أجمل بعضهم فقال: إنَّ أبا الأسود وضع[2] « باب التعجب، وباب الفاعل، والمفعول به، وغيرَها من الأبواب ».

واندراج التصريف في الإعراب أمر مجمع عليه، لم يختلف فيه اثنان[3]. فقد نشأ العلمان معاً ضمن الدراسات اللغويّة منذ أواخر العهد الراشديّ، وكان يطلق على مجموع هذه العلوم آنذاك اسم: العربية أو النحو أو اللغة أو العلم. وعندما اتسعت حركة البحث والتصنيف والتدوين ظهرت بوادر التخصّص والتفريع، فكان أن اختصّت بعض العلوم بأسماء محدّدة.

---

(١) الأشباه والنظائر ٣: ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٢) طبقات النحويين ص ١٤.

(٣) انظر مفتاح السعادة ١: ١١٣ وكشف الظنون ١: ٢٨٨ ومدرسة الكوفة ص ٩٧ وأبنية الصرف ص ٢٧ ودروس التصريف ص ٧.

هذا ما تبدَّى لنا من تاريخ نشأة التصريف، عرضناه وأيّدناه بالنصوص والاحتجاج. ولكنه مع هذا كلّه لم يستطع أن يكون بناء متماسكاً كلَّ التماسك، وما تزال فيه ثغرة تقتضي الوضوح والمعالجة.

فنحن إنَّما نفينا أن يكون الهرّاء واضعَ هذا العلم، لأسباب تاريخيّة، منها أنَّ ما أورده أصحاب هذا الادّعاء إنما ينطبق على مسائل التمرين، ولا يشمل أصول التصريف. فليس لهم أن ينسبوا إليه تأسيس هذا العلم.

أضف إلى هذا أنَّ معاذاً الهرّاء توفي سنة ١٨٧ أو ١٩٠، فهو معاصر لسيبويه، وربما كان من طبقته. يؤنسنا في هذا أنَّ بعض المؤرّخين جعلوا ولادة معاذ في خلافة يزيد بن عبد الملك[1]، أي: في إحدى سنوات ما بين ١٠٠ و١٠٥. وهذا يعني أنه لم يبلغ مبلغ العلماء المبدعين قبل نهاية الربع الأول من القرن الثاني. وقد رأينا فيما تقدَّم أن بعض مسائل التصريف قد بُسطت قبل هذا التاريخ: فالإمام عليّ وضع باب الإمالة، وأبو الأسود الدؤليُّ عالج إبدال الحروف ومخارجها، وابن أبي إسحاق (ت١١٧) أملى كتاباً في الهمز، وأبو عمرو بن العلاء تابع مسألة الهمز وغيرها من التصريف. أفليس لنا بعد هذا أن نقول: إنَّ نشأة التصريف كانت قبل معاذ الهرّاء[2]؟

قد كان هذا لنا، فقلناه وبسطناه. وقد كدنا ندّعي أنه حقيقة علميّة يُطمأنّ إليها، لولا اختلاف القدماء في تاريخ حياة الهرّاء. فما اعتمدناه نحن ليس هو القول الوحيد في هذا الموضوع، بل إنه يحمل عند أصحابه صورة من التناقض. فالذين جعلوا ولادة الهرّاء في عهد

---

(١) الفهرست ص ٦٥ وتاريخ أبي الفداء ٢: ١٧ وإنباه الرواة ٣: ٢٨٩ ونزهة الألباء ص ٦٤ ووفيات الأعيان ٤: ٣٠٧.

(٢) مدرسة الكوفة ص ٩٨.

يزيد بن عبد الملك ذكر أكثرهم أنه كان مولى لمحمد بن كعب القرظيّ، وصديقاً للكميت. وفي قولهم هذا ما ينقض تأريخهم ولادة الهرّاء.

أما محمد بن كعب القرظيّ فقد توفي سنة ١٠٨. وهذا التاريخ قريب جدّاً من خلافة يزيد. فهل يكون الهرّاء مولى لمحمد هذا، وهو لم يتجاوز بضع سنين؟

وأما صداقة الكميت فهي أبعد في الدلالة على التناقض. ولعلك إذا قرأت ما رووه في هذه الصداقة لمست جوانب ذلك التناقض. فقد رووا عن محمد بن سهل، راوية الكميت، أنه قال[1]: سار الطِرِمّاحُ إلى خالد ابن عبد الله القسريّ، أَمير العراقين، وهو بواسط، فامتدحه، فأمر له بثلاثين ألف درهم، وخلع عليه حلّتَيْ وشيٍ لا قيمة لها! فبلغ ذلك الكميت، فعزم على قصده، فقال له معاذ الهرّاء: لا تفعل، فلستَ كالطرمَّاح، فإنه ابن عمّه وبينكما بَوْنٌ: أنت مضريّ وخالد يمنيّ متعصّب على مضر، وأنت شيعيٌّ وهو أمويّ، وأنت عراقيّ وهو شاميّ. فلم يقبل إشارته وأبى إلاّ قصد خالد، فقصده. فقالت اليمانية لخالد: قد جاء الكميت وقد هجانا بقصيدة نونيّة، قد فخر فيها علينا. فحبسه خالد وقال: في حبسه صلاح، لأنه يهجو الناس ويتأكّلهم. فبلغ ذلك معاذاً فغمَّه فقال:

نَصحتُك، والنصيحةُ إن تَعدَّتْ ... هَوَى المنصوحِ عزَّ لها القَبولُ
فخالفتَ الذي لك فيه رُشْدٌ ... فغالَتْ دونَ ما أمَّلتَ غُولُ
فعادَ خلافُ ما تَهوَى خِلافاً ... له عَرَضٌ، من البَلوَى، وطُولُ

فبلغ الكميتَ قوله فكتب إليه:

أراكَ كمُهْدِي الماءِ للبحرِ، حاملاً ... إلى الرّملِ من يَبرينَ، مُتّجراً رَملا

---

(١) وفيات الأعيان ٤: ٣٠٦ - ٣٠٧ وإنباه الرواة ٣: ٢٩٣ - ٢٩٤ والفهرست ص ٦٥.

ثم كتب تحته: قد جرى عليّ القضاء، فما الحيلة الآن؟ فأشار عليه أن يحتال في الهرب، وقال له: إنَّ خالداً قاتلُك، لا محالة. فاحتال بامرأته، وكانت تأتيه بالطعام وترجع، فلبس ثيابها وخرج كأنه هي. فلحق بمسلمة بن عبد الملك، فاستجار به، وقال:

خرجتُ خروجَ القِدْحِ ،قدحِ ابن مُقْبلٍ إليكَ، على تلك المزاهِرِ، والأَزْلِ
عليّ ثيابُ الغانياتِ، وتحتَها عزيمةُ رأيٍ، أشبهتْ سَلَّةَ النَّصلِ

فكان ذلك سبب نجاته من خالد.

وأنت ترى أنّ الشخصيّات التي اشتركت في هذه القصّة، وهم: الطرمّاح (ت١٢٦)، وخالد بن عبدالّله القسريّ (ت١٢٦)، والكميت (ت١٢٦)، ومسلمة بن عبد الملك (ت ١٢٠)، قد تُوفُّوا كلُّهم قبل نهاية العقد الثالث من القرن الثاني، وكانوا من الرجال المعدودين في ذلك العهد. فهل يكون لمن لم يبلغ الكمال أن يشاركهم في مثل هذه القصة، بمثل هذا الموقف؟

أضف إلى هذا أنّ إمارة خالد القسريّ كانت بين ١٠٥ و١٢٠، ووفاة مسلمة كانت في عام ١٢٠، فكيف يتسنّى لمن ولد في حدود سنة ١٠٥ أن يقدِّر الأمور السياسيّة، ويحلّل الدوافع العصبيّة، ويقدِّم النصائح الحكيمة للكميت، وينظم الأشعار... وهو لم يبلغ الخامسة عشرة؟

ثم كيف يصادق الكميت في أوائل القرن الثاني، وهو رجل مشهور بلغ الخمسين من عمره، طفلاً لم يبلغ مبلغ الرجال، ويستشيره في مثل هذه المعضلات السياسيّة؟

كلُّ هذا يحملنا على الشكّ في ان يكون معاذ قد ولد في عهد يزيد ابن عبد الملك فإذا استجبنا نحن لهذه النتيجة، ورجعنا نبحث عن التاريخ الحقيقيّ لمولد معاذ الهرّاء، طالعتنا آراء مختلفة متباينة. فالذين

ترجموا له - فيما بين أيدينا من المصادر - أجمعوا على أنّ وفاته كانت في سنة ١٨٧ أو ١٩٠. ولكنهم اختلفوا كثيراً في تاريخ ولادته. فمنهم من قال: إنه ولد في عهد عبد الملك بن مروان[١] (٦٥ - ٨٦)، ومنهم من قال: إنه عاش ١٥٠ سنة، ومنهم جعل عمره ١٠٠ سنة فحسب، ومنهم من قال: إنه عاصر أبا الأسود الدؤليّ وأخذ عنه.

ولكي نبحث هذه المسألة نذكر ههنا أن كثيراً من ترجموا لمعاذ جعلوه من المعمَّرين، حتّى إنّ أحد الشعراء هجاه بقوله[٢]:

إنَّ معـــاذَ بن مسلمٍ رجـــلٌ	ليس لِميقـــاتِ عُمرِهِ أَمَـــدُ
قد شابَ رأسُ الزّمانِ، واكتهلَ الـ	ـدَّهرُ، وأثوابُ عُمرِهِ جُـــدَدُ
قـــل لمعـــاذٍ، إذا مررتَ بـــهِ:	قد ضَجَّ مِن طولِ عمرِكَ الأمدُ
يـــا بِكرَ حَوّاءَ، كم تَعيشُ، وكم	تَسحبُ ذيلَ الحياةِ، يا لُبَدُ؟
قـد أصبحـتْ دارُ آدمٍ خَرِبـاً	وأنـتَ فيهـا كـأنّـك الوَتِـدُ
تَسألُ غِربـانَهـا إذا نَعَبَـتْ:	كيف يكون الصُّداعُ، والرَّمدُ؟
مُصحَّحـاً كـالظلـيمِ، تَرفـلُ في	بُردَيْـكَ، مثـلَ السَّعيرِ، تَتَّقـدُ
صاحبتَ نوحاً ،ورُضتَ بغلةَ ذي الـ	ـقرنَـينِ شَيخـاً، لوُلْـدِكَ الوَلَـدُ
مـا قصَّرَ الجِـدُ، يـا معـاذُ، ولا	زَحزحَ منـــكَ الثَّراءُ، والعَـــدَدُ
فارحلْ، ودَعْنا، لأنّ غايتَكَ الـ	ـموتُ، وإن شَدَّ رُكنَـكَ الجَلَـدُ

وذكروا في ترجمته أنه أدرك حُفداءه رجالاً، ومات أولاده، وأولاد أولاده كلّهم[٣]، وهو حيّ يرزق. وهذا يعني أنه عاش أكثر من مائة

(١) وزعم صاحب مفتاح السعادة ١: ١٢٥ أن معاذاً أدب عبد الملك بن مروان وولد في أيامه. وانظر مدرسة الكوفة ص ٩٦.

(٢) وفيات الأعيان ٤: ٣٠٥ - ٣٠٦ وثمار القلوب ص ٣٧٧. وانظر الحيوان ٣: ٤٣٣ و٦: ٣٢٧ و٧: ٥١ وعيون الأخبار ٤: ٥٩ - ٦٠ والعقد الفريد ٢: ٣٢٩ وإنباه الرواة ٣: ٢٩٠ وبغية الوعاة ص ٣٩٣. وذكر ابن مكتوم أن هذا الشعر قيل في معاذ بن مسلم صاحب معاذ بن عبد الله الأسدي!

(٣) إنباه الرواة ٣: ٢٩٢ ووفيات الأعيان ٤: ٣٠٦ وبغية الوعاة ص ٣٩٣ ومفتاح السعادة ١: ١٢٦.

سنة، ولعله عاش ١٥٠ سنة كما نص السيوطيّ وغيره. ومما يؤنسنا في هذا أنَّ المعمَّر هو الذي[١] يتجاوز المائة والعشرين من العمر غالباً، وأنّ معاذاً كان مولى لقعقاع بن شور[٢] التابعيّ المعاصر لمعاوية، وتلميذاً لأبي الأسود الدؤليّ[٣] تخرّج به، وأنَّ أبا مسلم الذي استمع إلى معاذ وهجا النحويّين كان مؤدّباً[٤] لعبد الملك بن مروان (٢٦ - ٨٦).

فإذا صحَّ هذا كلُّه كان معاذ الهرّاء قد ولد قبل منتصف القرن الهجريّ الأول، وصحب أبا الأسود، فأخذ عنه مبادىء العربيّة، ثم كان رأس الكوفة فيما بعد، فصنّف كتباً في النحو في عهد بني أميَّة[٥]، وإن لم يعرف له كتاب يؤثر عنه.

فكأنه أخذ أصول العربيّة عن الدؤليّ، ثم شرع يصنِّف فيها. وكأنه أيضاً أكثر من متابعة المسائل الصرفيّة، فوهم بعض العلماء ونسبوا إليه وضع علم التصريف. ثم زعموا أنَّ الكوفيّين كانوا أكثر عناية بالتصريف من البصريّين[٦].

فإذا انتهينا إلى هذا، وقرّرنا أنَّ نشأة الصرف كانت في القرن الأول الهجريّ، اعترضَنا إشكال يثيره مجلس اليزيديّ مع عليّ الأحمر. قال أبو محمد اليزيديُّ[٧]: «كنت جالساً مع الفضل، فقال لي الفضل: من كان أعلم بالنحو، الكسائيُّ أو أبو عمرو بن العلاء؟ قلت له: أصلحك الله، لم يكن أحد بالنحو أعلم من أبي عمرو. فقال الأحمر: لم يكن يعرف التصريف! فقلت له: ليس التصريف من النحو في شيء، إنما هو شيء

(١) انظر صفحة ك من مقدمة ناشر كتاب «المعمرون».
(٢) الحيوان ٦: ٣٢٧ وثمار القلوب ص ٣٧٧ وبغية الوعاة ص ٣٩٣. وانظر ثمار القلوب ص ١٠٠ وشرح نهج البلاغة ٤: ٥١١ ولسان الميزان ٤: ٤٧٤ والتاج (قعقع).
(٣) الاقتراح ص ٨٥ ومفتاح السعادة ١: ١٢٥.
(٤) طبقات النحويين ص ١٣٦ وإنباه الرواة ٣: ٢٩٢ وبغية الوعاة ص ٣٩٣.
(٥) إنباه الرواة ٣: ٢٩.
(٦) المنصف ٣: ٢٨٤.
(٧) مجالس العلماء ص ١٧١ - ١٧٢.

ولَّدناه نحن واصطلحنا عليه. وكان أبو عمرو أنبل من أن ينظر فيما ولّد الناس». وإذا أُخذ بظاهر هذه الرواية كانت نشأة التصريف في النصف الأول من القرن الثاني، لأنَّ أبا محمد اليزيديَّ توفي سنة ٢٠٢، بعد أن بلغ من السنّ ما دون المائة بأعوام يسيرة[١]. وهو في طبقة النضر بن شميل، وسيبويه، والأخفش الأوسط[٢]. وهذه النتيجة ينقضها ما سنذكره في مرحلة التفريع. حيث نبسط جانباً من جهود أبي عمرو في علم الصرف ولا سيما موضوع الهمز. وحسبنا ههنا الاشارة إلى أن عبد اللّه بن أبي إسحاق المتوفى سنة ١١٧، كان قد أملى كتاباً في الهمز، وناظر أبا عمرو بن العلاء في هذا الموضوع قبل أن يبلغ اليزيديُّ وطبقته الحلم.

ولهذا يجب ألاّ نستنبط من ذلك المجلس تحديداً لنشأة بذور التصريف. فاليزيديّ إنما يريد تلك التفريعات التي جدّت في حياة طبقته، من تلاميذ أبي عمرو، وتلاميذ معاصريه. ولذلك هوَّن أمرها، ورِبأ بأستاذه أبي عمرو أن ينظر فيها، بعد أن[٣] «جاور البدو أربعين سنة» وأخذ عنهم علمه. وإلاَّ فليس من الحقّ أن يُنعى على إنسان جهله بعلم لم يوجد بعد.

وإن أردتَ الدقةَ في التحديد فإنّ ما قصده اليزيديُّ هو مسائل التمرين. ولذلك تراه ينفي عنه أن يكون ذا قيمة في النحو، ويجعله مما ولّده الناس وترفّع عنه أبو عمرو. وقد رأيتَ فيما مضى أنّ بعض العلماء، ومنهم السيرافيّ والرضيّ، يزعمون أنّ التصريف هو مسائل التمرين. وفي هذا كله تحقيق ما ادّعيناه قبلُ. وهو أنّ هذه المسائل أُحدثت في أواسط القرن الثاني.

---

(١) وفيات الأعيان ٥: ٢٣٦.
(٢) طبقات النحويين ص ٦٠ - ٦٥
(٣) مجالس العلماء ص ١٧١.

٣

مرحلة التفريع

نخلص من هذا كلّه إلى أنّ أبا الأسود الدؤليّ وضع بعض أصول التصريف عن الامام عليّ. فقد احتذى الأصول التي وضعها له الإمام في «تعليقته»[١] أو «صحيفته». فكان كلما وضع باباً جديداً عرضه عليه[٢]، حتى حصل في كتابه «المختصر» ما فيه الكفاية. وبذلك استحقّ أن يكون - كما قال ابن سلاّم -[٣] أول من استنّ العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها. ثم اختلف إليه الناس يتعلّمون، ففرَّع لهم ما كان أصّله[٤]. ثم كان بعده تلامذته، فتعمّقوا في تلك الدراسات وطوَّلوا الأبواب[٥].

فقد زاد يحيى بن يعمر في كتاب أبي الأسود أبواباً. ثم نظر فإذا في كلام العرب ما لا يدخل فيه، فأقصر عنه[٦].

ثم رأس الناسَ ميمون الأقرن، فزاد في الشرح. ثم توفي وليس في أصحابه أحد مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، وكان يقال: عبدالله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرّع النحو وقاسه، وتكلّم في الهمز

---

(١) الأشباه والنظائر ١ : ٨.
(٢) نزهة الألباء ص ٥ - ٦.
(٣) طبقات فحول الشعراء ص ١٢.
(٤) مراتب النحويين ص ١١.
(٥) مراتب النحويين ص ٨.
(٦) أخبار النحويين البصريين ص ١٧ وطبقات النحويين ص ١٥.

حتى عُمل فيه كتاب ممّا أملاه. وكان رئيس الناس وواحدهم[١]

وخلف من بعده عيسى بن عمر، فصنّف[٢] سبعين كتاباً ونيّفاً، منها الإكمال والجامع. وكان جَمَعَ في كتبه الأكثر من كلام العرب، فبوّبه وهذّبه، وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات. فقد سأله أحد العلماء قائلاً: أخبرني عن هذا الذي وضعته في كتابك، يدخل فيه كلام العرب كلُّه؟ قال: لا. قال: فمن تكلَّم خلافك، واحتذى ما كانت العرب تتكلّم به، تراه مخطئاً؟ قال: لا.[٣]

وقد ساهم أبو عمرو في تطوير علم التصريف حين ناظر ابن أبي إسحاق في الهمز، وآضطر أن يتابع تعلُّمه حتى أتقنه[٤]. وكان له جهود في ميادين التصريف الأخرى، روى بعضها تلامذته عنه. ومن ذلك أنَّ أبا عبيدة قال[٥]: سألت أبا عمرو بن العلاء عن حروف الإلحاق في الأسماء فقال: لا تكون حروف الإلحاق في الاسم إلاّ بالحروف الأصليّة التي هي: فاء الفعل وعينه ولامه. فممّا تكرّرت فاؤه قولهم «دِرْدِحٌ» للناقة المُسنّة، ألحقوه بـ «جِعْثِن». وممّا تكرّرت عينه قولهم «حَذْرَدٌ» اسم رجل، ألحقوه بـ «سَلْهَب». وممّا تكرّرت لامه قولهم «قَرْدَدٌ» ألحقوه بـ «جَعْفَر». قلت: فالحروف الزوائد في الأسماء؟ قال: لا تكون الحروف الزوائد ملحِقة.

وإذا أدركنا طبقة أبي عمرو هذا تبدّت معالم واضحة من الموضوعات الصرفية، والمصطلحات التي تستخدم فيها. فقد ذكر[٦]

---

(١) مراتب النحويين ص ١٢.
(٢) إنباه الرواة ٢: ٣٧٥.
(٣) وانظر طبقات النحويين واللغويين ص ٣٤.
(٤) مجالس العلماء ص ٢٤٣.
(٥) أثبت هذا النص أبو حيان النحوي في حاشية نسخة، فيض الله من كتاب الممتع ورقة ٢٨.
(٦) الأغاني ٧: ١٦٣.

يونس بن حبيب كلاًّ من عنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ونسب إليهم أنهم استقرَوا اللغة العربيّة، فوضعوا أبنية الأسماء والأفعال، فلم تشذّ عنهم زنة كلمة، وألحقوا السليم بالسليم، والمضاعف بالمضاعف، والمعتلّ بالمعتلّ، والأجوف بالأجوف، وبنات الياء بالياء، وبنات الواو بالواو، فلم تخفَ عليهم كلمة عربيّة.

وقد استقصى أبو عمرو كثيراً من المسائل، ونسّق أبوابها حتّى زعم أبو المِنهال في أماليه أنَّ أبا عمرو هو أوّل من وضع أبواب النحو[1].

وكذلك كان شأن الخليل بن أحمد. فقد تعرَّض لمسائل من التصريف، نثرها سيبويه في كتابه، وأسند كثيراً منها إليه. ولعلّ من أظهر صور جهود الخليل في التصريف، أنه صنّف كتاباً تحت عنوان[2] «لمَ استعمل اللغويُّون مثال: فعل». وقد استنبط من المسائل ما لم يُسبق إليه في تصحيح القياس والتصريف[3].

ثم كان سيبويه، فاستقى من الخليل ومن كتاب «الجامع» كثيراً، حتى زعم بعض الرواة أنَّ كتاب سيبويه هو الجامع، زاد فيه وحشاه، وسأل مشايخه عن مسائل منه أشكلت عليه، فذكرت له فأضافها. وقالوا[4]: إنَّ سيبويه لمّا أحضر كتابه إلى الخليل بن أحمد ليقرأه عليه عرفه الخليل، وأنشد:

بَطَلَ النحوُ جميعاً كلُّه غيرَ ما أَحدَثَ عيسى بن عُمَرْ
ذاك إكمالٌ، وهذا جامعٌ فهُما للنَّاسِ شمسٌ، وقَمَرْ

---

(١) الاقتراح ص ٨٥.
(٢) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ١٣٢.
(٣) المصون ص ١١٩.
(٤) إنباه الرواة ٢: ٣٧٥.

فأشار إلى «الجامع» بما يشار به إلى الحاضر، وهو لفظة «هذا».

والذي يرجع إلى كتاب سيبويه يرى أنَّ مسائل التصريف فيه مبوّبة منسَّقة مفرّعة، قد حفلت بالأدلة العقليَّة والنقليَّة، ونثرت فيها الشواهد والمذاهب.

هذا شأن التصريف في البصرة. أما التصريف في الكوفة فقد نبغ[١] فيه معاذ الهرّاء، وأكثر من مسائل التمرين، واتّسع فيها، حتّى نَسب إليه بعض العلماء وضع علم التصريف. ثم كان للرؤاسيّ محمد بن الحسن[٢]، وهو ابن أخي الهرّاء، جهوده في علم التصريف، فصنّف كتباً منها: التصغير، الوقف والابتداء الكبير، الوقف والابتداء الصغير.

وبذلك توطّدت أصول التصريف في المشرق، واتّسعت فروعه ومسائله، فأصبح ميداناً يتبارى فيه فحول العلماء، ويُعِدُّونه لأن يكون علماً قائماً برأسه، في مصنّفات متميّزة، وإن لم يستطع أن يستقلَّ استقلالاً كاملاً.

وأما علماء الأندلس فقد شرعوا يدرسون علم الصرف في أوائل القرن الرابع، وكانوا قبل ذلك لا يعيرونه أهتماماً. قال[٣] الزُّبيديُّ في تاريخ النحو في الأندلس: «ولم يكن عند مؤدّبي العربية ولا عند غيرهم ممن عُني بالنحو كبير علم، حتى ورد محمد بن يحيى عليهم. وذلك أن المؤدّبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها. ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها، حتّى نهج لهم

---

(١) دروس التصريف ص ٩.
(٢) بغية الوعاة ص ٤٤.
(٣) طبقات النحويين ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

سبيلَ النظر وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في المشرق، من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده، وأنهم بذلك استحقّوا اسم الرياسة». وقد كانت وفاة محمد بن يحيى الرَّباحيّ سنة ٣٥٨. وكانت في عهده جهود القاليّ، وبعده جهود ابن القوطية والزبيديّ وابن سيده...

٤

مرحلة الاستقلال

استطاع علم التصريف، بعد هذه النشأة البسيطة، أن يجد له أنصاراً من العلماء، يحرصون على رعايته، والعناية به، ومتابعة مسائله، وتحديد دائرته التي يختصّ بها. وإذ ذاك بدأ هذا العلم ينحو منحى جديداً، تلمع فيه بوادر الاستقلال والتميُّز، بحيث يختصّ بكتب تكون مقصورة عليه.

وإذا أردنا أن نعرف تاريخ هذه المرحلة، واسم صاحبها، قال لنا صاحب مفتاح السعادة[١]: «اعلم أنَّ أوّل من دَوَّنَ علم الصرف أبو عثمان بكر بن [محمد بن] حبيب المازنّي. وكان قبل ذلك مندرجاً في علم النحو»[٢]. ونحن نعلم أنَّ المازنيّ توفي في منتصف القرن الثالث، فهل يكون هو وعصره تاريخاً لهذه المرحلة من حياة التصريف؟

نرجع إلى المصادر، في هذا الموضوع، فنراها تذكر كتباً في التصريف لعلماء، تقدَّموا المازنيَّ، وكان أحدهم من شيوخه. فالخليل بن أحمد الفراهيديّ نُسب إليه كتاب صرفيّ شرحه بعض العلماء[٣]. وأبو الحسن الأخفش - وهو من شيوخ المازنيّ - صنَّف كتاباً في

---

(١) مفتاح السعادة ١: ١١٣. وكشف الظنون ١: ٢٨٨، وفيه أن هذا القول هو لأبي الخير.
(٢) انظر أبنية الصرف ص ٣١.
(٣) المدارس النحوية ص ٣٤.

« التصريف »[1]. وأبو الحسن الأحمر عليّ بن المبارك له كتاب[2] اسمه « التصريف ». ولأبي زكرياء الفرّاء كتاب في « التصريف » نقل عنه أبو عليّ الفارسيّ[3]. أما الخليل فإننا نغفل ذكر تقدّمه هنا لأنّ المصادر القديمة لم تذكر كتابه ذلك. وما دام الأخفش أقدم من الأحمرِ والفرّاءِ تلميذَي الكسائيّ فإننا نقول: إن صحَّت نسبة هذا الكتاب إليه كان أوّل من عمل شُغل بأمر استقلال التّصريف، وصنَّف فيه كتاباً كاملاً. وإلاّ فإنَّ الأحمر (ت ١٩٤) هو رائد هذه الحركة وسيّدها المذكور.

على أنَّ ما ذهبنا إليه قد يعترض سبيله مسألة خلافيّة، ما تزال في حاجة إلى الدراسة والتحقيق. فقد[4] نسب بعض المتأخّرين إلى الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠) كتاباً اسمه « المقصود في الصرف »، في حين أنَّ طائفة من العلماء أنكروا هذه النسبة، وآخرين ذكروا أنَّ اسم مصنّفه غير معروف. قال صاحب مفتاح السعادة: « ومما اشتهر في ديارنا مختصر مسمّى بالمقصود، لم نقف على مصنّفه. إلاّ أنه كتاب مبارك، مشهور بأيدي الناس اليوم، وعليه شروح مفيدة مشهورة عند أبناء الزمان[5] ». وقال حاجي خليفة[6]: « المقصود في التصريف: وقد اختُلف في مؤلّفه فقيل: للإمام الأعظم. وقيل: لغيره. وجزم المولى محمد

---

(١) إنباه الرواة ٢: ٤٢.

(٢) معجم الأدباء ١٣: ١١ وبغية الوعاة ص ٣٣٤. وانظر الفهرست ص ١٠٤ والمغني في تصريف الأفعال ص ٩ وأبنية الصرف ص ٢٩

(٣) الخزانة ٢: ٢٥٩.

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣: ٢٤٤. قلت: وفي بعض كتب المعاصرين: «كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠ هـ. وكتاب التصاريف للمكتيمي المتوفى سنة ١٢٥ هـ. وكتاب التصريف لخنف المتوفى سنة ١٢٥ هـ». انظر المنصف ١: ٣٥٤ وأبنية الصرف ص ٢٩. والمعروف أن ابن كيسان هو من تلاميذ المبرد وثعلب وكانت وفاته سنة ٣٢٠ لا سنة ١٢٠. وإذا كان ذلك كذلك فليس بعيداً أن يكون في ذكر المكتيمي وخنف مثل هذا الوهم!

(٥) مفتاح السعادة ١: ١١٩.

(٦) كشف الظنون ٢: ٥٠٨ - ٥٠٩.

ابن بير علي المعروف ببير كلي، في شرحه المسمّى بإمعان النظر، بالأوّل». وممن جزم بذلك أيضاً الإمام الأرزنجانيّ عمر بن عبد المحسن[1]، فذكر في شرح البزدويّ أن الإمام أبا حنيفة، رضي الله عنه، صنّف كتاب العالم والمتعلّم، وكتاب الفقه الأكبر، وكتاب المقصود في الصرف، وأنَّ المعتزلة تتعصَّب عليه فتنكر ذلك.

ونحن إذا تتبّعنا حياة هذا الكتاب رأينا أنَّ الشروح التي صنعت عليه ينحصر تاريخها بين القرنين الثامن والحادي عشر[2]. فلو كان حقّاً من مصنّفات أبي حنيفة لتناوله المتقدّمون بالشرح، فأخرجوه للناس ميسَّراً، ولم يترك ستة قرون حتّى يقوم بعبئه المتأخّرون.

ثم إذا نظرت أنت في هذا الكتاب رأيت في منهجه وأسلوبه ما لا يمكن أن ينسب إلى علماء القرن الثالث. بله أن يكون لمن توفي سنة ١٥٠.

فما دامت نسبة هذا الكتاب إلى أبي حنيفة لم تثبت بعد فإننا ما نزال نعتبر كتاب الأخفش الأوسط أوّل مصنَّف مقصور على التصريف. أما الذين جعلوا المازنيّ رائد هذه المرحلة فكأنّهم لم يقفوا على ذكر كتب التصريف للأخفش والأحمر والفرّاء، الذين عاصروا سيبويه. وكأنهم أيضاً لم يسمعوا بالكتب التي صنَّفها أسلاف المازنيّ ومعاصروه في الموضوعات اللغوية الصرفية من مثل:

لم استعمل اللغويون مثال فعل[3]، للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٠).

---

(١) مفتاح السعادة ١: ١١٩.

(٢) انظر كشف الظنون ٢: ٥٠٩.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ١٣٢.

الوقف والابتداء، التصغير، الجمع والإفراد، لأبي[1] جعفر الرؤاسيّ (ت ١٩٠).

المصادر[2] للكسائيّ (ت ١٨٩).

المصادر للنضر بن شميل[3] (ت ٢٠٣).

الاشتقاق، الهمز، فعل وأفعل[4]، لقطرب (ت ٢٠٦).

المصادر في القرآن، الوقف والابتداء، الجمع والتثنية في القرآن، فعل وأفعل، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، الواو[5]، الادغام، للفرّاء (ت ٢٠٧).

المصادر، فعل وأفعل[6]، لأبي عبيدة (ت ٢١٠).

الصفات[7]، لأبي زيدٍ الأنصاريّ (ت ٢١٥).

الهمز، المقصور والممدود، الصفات، فعل وأفعل، القلب والإبدال، الاشتقاق، المصادر، المذكر والمؤنث[8]، للأصمعيّ (ت ٢١٦).

الاشتقاق[9] للأخفش الأوسط (ت ٢٢١).

المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، فعل وأفعل[10]، لأبي عبيد (ت ٢٢٤).

---

(١) طبقات النحويين ص ١٣٥ ومعجم الأدباء ١٨ - ١٢٥.
(٢) انظر المعجم العربي ١: ١٥٦.
(٣) إنباه الرواة ٣: ٣٥٢.
(٤) إنباه الرواة ٣: ٢٢٠.
(٥) معجم الأدباء ٢٠: ١٤ وإنباه الرواة ٢: ٢٢.
(٦) إنباه الرواة ٣: ٢٨٦ وكشف الظنون ٢: ٢٥٧.
(٧) إنباه الرواة ٢: ٣٥.
(٨) إنباه الرواة ٢: ٢٠٢ - ٢٠٣.
(٩) إنباه الرواة ٢: ٤٢.
(١٠) إنباه الرواة ٣: ٢٢.

الأبنية[1] للجرميّ (ت ٢٢٥).

فعلت وأفعلت[2] للتّوزيّ (ت ٢٣٠).

اشتقاق الأسماء[3] للباهليّ (ت ٢٣١).

القلب والإبدال، فعل وأفعل[4]، لابن السكّيت (ت ٢٤٣).

الإدغام، المذكر والمؤنث، المقصور والممدود[5]، للسجستانيّ (ت ٢٤٨).

بل إنّ كتاب سيبويه، على ما قيل في تنسيقه وتبويبه، ترى أبواب علم التصريف[6] فيه مجتمعة في الجزء الثاني منه، متميّزة من أبواب علم النحو، إذا اعتبرنا التصريف والنحو شطرين لعلم واحد، وليس الأول جزءاً من الثاني، كما هو الحال لدى كثير من القدماء والمحدثين.

وهذا كلّه يؤكّد لنا أنّ التصريف كان - على اتصاله بالنحو - له ظاهر من التميُّز، ومصنَّفات خاصّة به، قبل أن يصدر المازنيّ كتابه المشهور. فإذا اطمأننا إلى هذا استطعنا أن ننسب إلى الأخفش الفصل الظاهر بين العلمين، حين صنَّف كتابه «التصريف». فكأنّه تأثَّر بصنيع سيبويه، في تمييز أبواب كلّ من العلمين، وجمع كلّ منهما في قسم متميّز في كتابه، فكان أن خطا الخطوة النهائيَّة في وضع كتاب خاصّ بالتّصريف، يحدّد فيه معالم هذا العلم، وميادينه، وموضوعاته، ومسائله.

ثم كان كتابا التصريف للأحمر والفرّاء، وتلاهما كتاب المازنيّ. ثم توالت كتب التّصريف للمبرّد، والزّجّاج، وابن السرّاج، والفارسيّ، وابن

---

(١) إنباه الرواة ٢ : ٨٢.

(٢) إنباه الرواة ٢ : ١٢٦.

(٣) الفهرست ص ٥٦.

(٤) معجم الأدباء ٢٠ : ٥٢.

(٥) إنباه الرواة ٢ : ٦٢.

(٦) انظر الكتاب ٢ : ٦٩ - ٤٣٠.

جنّي، والرمانيّ، والجرجانيّ، وابن القطّاع، وابن الأنباريّ، والميدانيّ، وابن يعيش، وابن الحاجب، والزنجانيّ، وابن عصفور، وابن مالك.. فامتدت فروع هذا العلم، واتّسع ميدانها، وأصبح لها أهمّيتها في علوم العربيّة.

بيد أنّ الكتب التي أرّخت لهذه العلوم ولكبار أعلامها لم تبد تمييزاً واضحاً بين النحو والتصريف كما يجب. وقد لبث اندراج التصريف في النحو قائماً من أيامه الأولى إلى القرون المتأخرة في بعض تلك الكتب. ذلك أن المتقدّمين كانوا يعرِّفون النحو بأنه[1] «علم يبحث عن أحوال الكلم العربيّ إفراداً وتركيباً»، فيجعلون التصريف جزءاً من أجزاء النحو، لا علماً قائماً برأسه. ولهذا لم نقف في أقوالهم على ذكر للتصريف مع النحو. فأبو عبيدة يُؤرِّخ للعلمين معاً، فيقول[2]: «أول من وضع النحو أبو الأسود الدؤليّ، ثم ميمون الأقرن، ثم عنبسة الفيل، ثم عبد الله بن أبي إسحاق، ثم عيسى بن عمر». فيجتزىء بذكر النحو عن ذكر التصريف، مع أنّ هؤلاء الأعلام كان لهم مساهمة في كلا العلمين.

وكذلك يفعل أخلاف أبي عبيدة، حين يترجمون لعلماء النحو والصرف:

فعبد الرحمن بن هرمز من أوّل من وضع العربيّة، وكان من أعلم الناس بالنحو[3].

ويحيى بن يعمر هو أوّل[4] من وضع النحو بعد أبي الأسود، وهو فصيح عالم بالغريب، أخذ النحو عن أبي الأسود[5].

---

(١) دروس التصريف ص ٨.
(٢) نزهة الألباء ص ١٦.
(٣) طبقات النحويين ص ٢٠.
(٤) مراتب النحويين ص ١٣.
(٥) طبقات النحويين ص ٢٢ - ٢٣.

ونصر بن عاصم الليثيّ قرأ القرآن على أبي الأسود، فكان أستاذه في القراءة والنحو[١].

وعبد[٢] الله بن أبي إسحاق الحضرميّ هو أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل. وكان مائلاً إلى القياس في النحو.

فأنت ترى جليّاً أنّ ما أثبتوه في تراجم هؤلاء وأمثالهم ليس فيه إشارة إلى التصريف، مع أن المسائل التي عرض لها هؤلاء العلماء فيها كثير من أبوابه. ولعلّ أظهر مثال في هذا هو ابن أبي إسحاق، فقد تكلّم في الهمز كثيراً حتى صنَّفَ تلاميذه كتاباً فيه، مما أملاه عليهم[٣]. يشهد لهذا أنّ بلال بن أبي بردة قد جمع بين ابن أبي إسحاق وأبي عمرو ابن العلاء، فكان بينهما مناظرات وجدل، حتّى قال أبو عمرو: فغلبني ابن أبي إسحاق بالهمز، فنظرت فيه بعد ذلك وبالغتُ فيه[٤].

ومما يؤيّد اهتمام ابن أبي إسحاق بغير الهمز، من مسائل التصريف، أنّ يونس بن حبيب سأله: هل يقول أحد «الصَّوِيق» يعني: السَّويق؟ فقال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس[٥].

ولكننا، مع هذا كله، لا نقف في ترجمته على ذكر للفظ التصريف، بل إننا لنراه في قوله «عليك بباب من النحو» يجعل إبدال الصاد من السين باباً من أبواب النحو.

وكذلك كانت الحال بعد ابن أبي إسحاق. فكتاب سيبويه اشتهر بين

---

(١) نزهة الألباء ص ١٨.

(٢) طبقات فحول الشعراء ص ١٤ ومراتب النحويين ص ١٢ وطبقات النحويين ص ٢٥ والمزهر ٢: ٣٩٨.

(٣) مراتب النحويين ص ١٢ والمزهر ٢: ٣٩٨.

(٤) طبقات فحول الشعراء ص ١٤ وطبقات النحويين ص ٢٥ والمزهر ٢: ٤٠٠.

(٥) طبقات فحول الشعراء ص ١٥ وطبقات النحويين ص ٢٦.

الناس على أنه كتاب في النحو حق سمّي «قرآن النحو»، مع أن نصف مسائله تقريباً هي من مسائل التصريف.

وإذا تتبّعت تراجم من خلف بعد الحضرميّ كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، والكسائيّ، والفرّاء، وأبي زيد الأنصاريّ، والجرميّ، والمازنيّ، والمبرّد... لم تكد تقف على ذكر لعلم التصريف.

بل إنك لترى في أحداث تلك الأيام روايات، يُجعل فيها التصريف من مسائل النحو:

فقد كان[1] للمهديّ خصيّ يعجبه، فضمّ إليه معلماً نحوياً، يعلّمه القرآن. وكان الخصيّ عجميّاً لا يفصح. فقال في «هل أتى»: يوماً عبوساً كمتريراً. وقال في «الجنّ»: نكعد منها مكاعد للسمع. فقال النحويّ:

ولَثِقْلُ الجبالِ أهوَنُ ممّا كلّفوني من الخَصِيِّ نَجاحِ
نَفَّرَ النّحوَ حينَ مرَّ بلَحْيَيْهِ، فألفَيتُه شديدَ الجِماحِ
قال في «هل أتى» فأوجعَ قلبي: كمتريراً، وكدَّه بالصِّياحِ

وقال الفرّاء[2]: إنما تعلّم الكسائيُّ النحو على الكبر. وكان سبب تعلّمه أنه جاء يوماً، وقد مشى حق أعيا، فجلس إلى الهبّاريّين - وكان يجالسهم كثيراً - فقال: قد عَيِيتُ. فقالوا له: تُجالسنا وأنت تلحن! فقال: كيف لحنت؟ قالوا له: إن كنتَ أردت من التعب فقل: أعْيَيْتُ. وإن كنت تريد من انقطاع الحيلة فقل: عَيِيْتُ. فأنت من هذه الكلمة لحنت. ثم قام من فوره ذلك يسأل عمن يعلّم النحو، فأرشدوه إلى معاذ الهرّاء، فلزمه حق أنفد ما عنده.

---

(١) المحاسن والمساوىء ٢: ١٦٢.

(٢) إنباه الرواة ٢: ٢٥٧ - ٢٥٨.

وسمع الأصمعيّ أبا عمر الجرميّ يقول: أنا أعلم الناس بالنحو. فقال له: يا أبا عمر كيف تنشد قول الشاعر:

قد كنَّ يَخبأنَ الوجوهَ تَستُّراً ... فالآنَ حينَ بَدأْنَ للنُّظّارِ

بَدأْنَ، أو بَدَيْنَ؟ فقال أبو عمر: بدأن. فقال الأصمعيّ: يا أبا عمر، أنت أعلم الناس بالنحو - يمازحه - إنما هو بَدَوْنَ، أي: ظهرن. ثم تغفّل أبو عمر الأصمعيّ، فجاءه يوماً وهو في مجلسه، فقال له: كيف تُحقِّرُ مختاراً؟ فقال الأصمعيّ: مُخَيْتِيرٌ. فقال أبو عمر: أخطأت، إنما هو مُخَيِّرٌ، أو مُخَيِّيْرٌ. تحذف التاء لأنها زائدة[1].

وسئل[2] أبو حاتم السجستانيّ في بغداد، عن قوله تعالى ﴿قُوا أنفُسكم﴾: ما يقال منه للواحد؟

فقال: قِ.

فقال: فالاثنين؟

فقال: قِيا.

قال: فالجمع؟

قال: قُوْا.

قال: فاجمع لي الثلاثة.

قال: قِ، قِيا، قُوا.

قال: وفي ناحية المسجد رجل جالس معه قُماش، فقال لواحد: احتفظ بثيابي حتّى أجيء. ومضى إلى صاحب الشرطة وقال: إني ظفرت بقوم زنادقة، يقرؤون القرآن على صياح الديك! فما شعرنا حتّى هجم علينا الأعوان والشرطة، فأخذونا وأحضرونا مجلس الشرطة.

---

(١) الخصائص ٣: ٣٠٠. وانظر مجالس العلماء ص ١٤٤ و٣٠٥ والتصحيف التحريف ص ٦٦ ونزهة الألباء ص ٢٠٠ والمزهر ٢: ٣٦٤ و٣٧٨ والأشباه والنظائر ٣: ٣٥ ودرة الغواص ص ١٠١.

(٢) بغية الوعاة ص ٢٦٥.

فسألَنا فتقدمتُ إليه وأعلمته بالخبر، وقد اجتمع خلق من خلق الله ينظرون ما يكون. فعنّفني وعذلني، وقال: مثلك يطلق لسانه عند العامّة بمثل هذا! وعمد إلى أصحابي فضربهم عشَرة عشَرة، وقال: لا تعودوا إلى مثل هذا.

فعاد أبو حاتم إلى البصرة سريعاً، ولم يُقم ببغداد، ولم يأخذ عنه أهلها، وترك النحو بعد اعتنائه به حتى كأنه نسيه.

فأنت ترى هذه الروايات الأربع تطلق على المسائل اللغوية، التي هي أقرب إلى التصريف، اسم النحو. وفي هذا دليل على أنّ علم التصريف لم يستطع أن يتميّز ويتّضح، حتّى القرن الثالث.

وكذلك اطّرد اندراج التصريف في النحو، في القرون التالية، على الرغم من انفصال كلّ منْهما عن الآخر، في التصنيف والبحث. ولهذا نرى المازنيّ وابن جنّي وأمثالهما، ممن غلب عليهم علم التصريف، يوصفون في كتب اللغة والتاريخ والتراجم بأنهم من النحاة.

لقد طغت شخصية النحو، فلم نكد نرى حتّى يومنا هذا، في تراجم علماء التصريف المتقدّمين من نُسب إلى الصرف فقيل فيه: عالم صرفيّ. وإنما كان كلّ منهم يعرف بأنه عالم نحويّ.

هذا إذا اعتمدنا التقسيم المشهور، الذي يجعل للعربيّة شطرين هما: النحو والصرف. بيد أنّ ثمّة وجهة أخرى في المسألة، لعلها تكون أوضح في الدلالة والتفسير. تلك أنّ جمهور العلماء يوسّعون مدلول النحو، فيجعلونه شاملاً لشطري العربية: الإعراب والتصريف. فابن جنّي يعرّف النحو بقوله[1]: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتصغير، والتكسير، والإضافة، والنسب،

---

(١) الخصائص ١: ٣٤. وانظر الاقتراح ص ٦.

والتركيب، وغير ذلك، ليلحق مَن ليس مِن أهل اللغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، افينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ عنها رُدَّ به إليها».

وبذلك يكون في النحو علمان: الإعراب والتصريف. وقد أوضح أبو حيّان هذه النقطة إيضاحاً تامّاً عندما قال[1]: «علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة. والأحكام على قسمين: قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الافراد. فالأول قسمان: قسم إعرابيّ، وقسم غير إعرابيّ. وسمّي هذان القسمان علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين. والثاني أيضاً قسمان: قسم تتغيّر فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو: ضرب، وضاربَ، وتضارب، واضطرب، وكالتصغير، والتكسير، وبناء الآلات، وأسماء المصادر، وغير ذلك. وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف، وإن كان منه. وقسم تتغيّر فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني، كالنقص والإبدال، والقلب، والنقل، وغير ذلك».

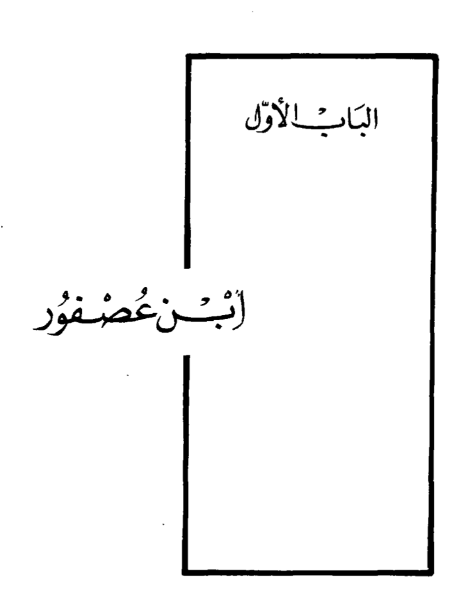
ولا غرو، فقد أجمع العلماء على أنّ التصريف جزء من النحو. وها هو ذا الرضيّ يقول في القرن السابع الهجريّ[2]: واعلم أنّ التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصنعة.

فإذا اعتمدنا هذا الفهم لكلّ من النحو والإعراب والصرف اتّضح لنا سر طغيان اصطلاح النحو على اصطلاح الصرف، في كثير من كتب القدماء والمتأخرين وأقوالهم.

---

(١) همع الهوامع ٢ : ٢١٢ وشرح التسهيل لأبي حيان الورقة ١٤٧ من الجزء الثامن.

(٢) شرح الشافية ١ : ٧ - ٨.



البَابُ الأوّل

ابْنُ عُصْفُور

الفصل الأول

ترجمة ابن عصفور وآثارُهُ*

١

حياته

ابن عصفور هو أبو الحسن عليٌّ بن أبي الحسين مؤمن[١] بن محمد بن عليّ بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عُمر بن عبد الله بن منظور الحضرميّ الإشبيليّ. ولد في إشبيلية عام ٥٩٧ وهو عام السّيل الكبير، ونشأ في ربوع الأندلس يأخذ العربيّة والأدب من أشهر العلماء الأعلام. ولمّا استوى عوده وتمكّن من علوم العربية والأدب علا قدره لدى رجال العلم والسلطان، وأقرأ ببلده مدة، فقرَّبه إليه الأمير الهَنتاتيُّ أبو عبد الله محمد بن أبي بكر[٢]. ثم ضاقت مدينة إشبيلية بطموح أبي الحسن، فطفق يضرب في ديار الأندلس، ناشراً ما لديه من العلم والعرفان، فتصدّر للإقراء في شَريش، ومالَقة، ولُورَقة ومُرْسِية[٣]. وقد أقام بكلّ بلدة منها

---

* انظر صلة الصلة ص ١٤٢ والذيل والتكملة ٥: ٤١٣ - ٤١٤ وفوات الوفيات ٢: ١٨٤ - ١٨٥ وبغية الوعاة ص ٣٥٧ ووفيات ابن قنفذ (وفيات ٦٦٧) ومفتاح السعادة ١: ١١٨ وشذرات الذهب ٥: ٣٣٠ - ٣٣١ وتاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ص ٢٩ - ٣٠ وعنوان الدراية ص ١٨٨ - ١٩٠ ونفح الطيب ٢: ٢٠٩ و٢٧١ - ٢٧٢ و٧٠١ و٣: ١٨٤ و٤: ١٤٨ و٥: ٣٨٢ وروضات الجنان ص ٤٩٣ وهدية العارفين ١: ٧١٢ وفهرسة المكتبة الخديوية ٤: ١١٣ وبروكلمان S.1 546-547 وكشف الظنون ص ٥٢٧ و٦٠٣ و١٠٤١ و١٦٢١ و١٨٠١ و١٨٠٥ و١٨٢٢ وإيضاح المكنون ١: ٥٢٧.

(١) هذا هو الصواب ويقال «موسى» وهو تصحيف. وفي الذيل والتكملة: أبي الحسين بن مؤمن!

(٢) الوافي بالوفيات. وانظر اختصار القدح المعلى ص ٢٢ - ٢٧.

(٣) الوافي بالوفيات.

أشهراً، فأقبل الطلبة عليه، وأملى تقاييده على الجمل، وإيضاح الفارسيّ، والجُزُولية، وكتاب سيبويه. وكان ذاكراً لها يمليها من حفظه[1]. ثم جاز إلى المغرب مودّعاً الأندلس، فدخل مراكش، وسكن في ثغر أنفا، وثغر أزُمُّورة[2]. وأخيراً انتقل إلى تونس، حيث عرف قدره أمير المؤمنين المستنصر بالله أبو عبد الله محمد بن أبي زكريًا، فجعله من خواصّه وجلسائه[3]. وعندما انتقل الأمير أبو عبد الله إلى بجاية كان ابن عصفور مرافقاً له، فأقام بها معه مدّة ثم عاد إلى إفريقية. ثم غادرها إلى لورقة، ورجع إلى غربيّ الأندلس. ثم عبر إلى مدينة سلا، وأقام بها يسيراً. ثم عاد إلى إفريقية باستدعاء صاحبها السلطان[4]. ولبث في قصبة تونس حتى لقي حتفه.

٢

وفاته

اختلف المؤرّخون في ميتته وتاريخها. فالراجح أنه توفي[5] سنة ٦٦٩. وقيل[6]: ٦٥٩ أو[7] ٦٦٣ أو[8] ٦٦٧. أما سبب وفاته ففيه قولان:

---

(١) صلة الصلة.
(٢) الذيل والتكملة.
(٣) تاريخ الدولتين ص ٣٠ وصلة الصلة.
(٤) صلة الصلة.
(٥) فوات الوفيات وبغية الوعاة وتاريخ الدولتين وشذرات الذهب ومفتاح السعادة وكشف الظنون ص ٦٠٣ و١٠٤١ و١٦١٢ و١٨٠١ و١٨٢٢ وإيضاح المكنون ١: ٥٢٧.
(٦) الذيل والتكملة ٥: ٤١٤.
(٧) كشف الظنون ص ١٨٠٥ وبغية الوعاة ومفتاح السعادة.
(٨) وفيات ابن قنفذ.

أحدهما يُنسبُ[١] إلى ابن تيميّة الذي زعم أنّ أبا الحسن جلس في مجلس شراب، فلم يزل يُرجم بالنارَنج إلى أن مات.

والقول الثاني رواه الزركشيّ قال[٢]: «وكان سبب موته، فيما نُقل عن الشيخ أحمد القلجانيّ، وغيره، أنه دخل على السلطان يوماً، وهو جالس برياض أبي فهر، في القبَّة التي على الجابية[٣] الكبيرة. فقال السلطان، على جهة الفخر بدولته: قد أصبح ملكنا الغداة عظيماً! فأجابه ابن عصفور بأن قال: بنا وبأمثالنا. فوجدها السلطان في نفسه. فلمّا قام الأستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه بالجابية المذكورة، وكان ذلك اليوم شديد البرد. ثم قال لمن حضره: لا تتركوه يصعد، مظهراً للعب معه. وبعد صعوده أصابه برد وحمّة، فبقي ثلاثة أيام، وقضى نحبه. فدفن بمقبُرة ابن مهنا، قرب جبانة الشيخ ابن نفيس، شرقيّ باب ينتجمي أحد أبواب القصبة».

وقد كان من اليسير أن نجمع بين هاتين الروايتين، ليزول الخلاف، فيكون أبو الحسن قد أصابته الحمّى، بمداعبة السلطان له، فضعفت قواه ونحل جسمه، ثم كان مجلس الشراب بعد ثلاثة أيام، فلم يحتمل النارنجَ الذي رجم به، فقضى نحبه بين الشراب والنارنج. إذ قد عرف ابن عصفور بأنه لم يكن عنده ورع[٤]، يحول بينه وبين هذه المجالس، وهو الذي يقول في عهد شيبه[٥]:

---

(١) فوات الوفيات وبغية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة.

(٢) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية ص ٢٩ - ٣٠. وانظر وفيات ابن قنفذ.

(٣) الجابية: الحوض الضخم.

(٤) فوات الوفيات وبغية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة.

(٥) فوات الوفيات وشذرات الذهب وبغية الوعاة ومفتاح السعادة. واللعس: سواد مستحسن في اللثة والشفة.

لما تَدنَّستُ بالتفرّيطِ في كِبَري وصِرتُ مُغرى بشربِ الرّاحِ ،للّعَسِ
أيقنتُ أنَّ خِضابَ الشّيبِ أَسترُ لي إنَّ البيَاضَ قليلُ الحملِ للدَّنَس

لقد كان هذا الجمع بين الروايتين يسيراً، لولا ما يعترض سبيله من صعاب. فقد ذكر أبو عبد الله المرّاكشيّ أنّ ابن عصفور[1] «توفي بدار سكناه، من قصبة تونس، بعد ظهر يوم السبت... ودفن عقب العصر من يوم وفاته». ومجالس الشراب أكثر ما تكون في الليل، ولا سيّما في أيام الشتاء الباردة. فهذه الرواية تتمّم ما رواه الزركشيّ، فيكون ابن عصفور قد لزم بيته بعد الحمّى ثلاثة أيام حتّى توفي فيه.

أضف إلى هذا أنّ المصاب بالحمّى لا يستطيع أن يستسلم للشراب والمداعبات العنيفة. ثم من المحتمل أن يكون السلطان قد أذاع بين الناس قصة مجلس الشراب والنارنج، ليخفي وراءها مصرع ابن عصفور بمداعبته الوحشيّة! فلعل السلطان وأعوانه اختلقوا هذه القصة، وهم يعرفون ولوع ابن عصفور بالشراب، وأشاعوها بين الناس حتى وصلت إلى ابن تيميّة وغيره.

فإن صحّ ما قدّمناه كان ابن عصفور قد مات لالقائه بماء الجابية الكبيرة. ولهذا قال ابن قنفذ: «توفي أبو الحسن ابن عصفور النحويّ غريقاً بتونس».

٣
شيوخه

تلقّى عليّ بن مؤمن علوم العربيّة والأدب من أشهر علماء الأندلس في عصره. ومن أظهر الأساتذة الذين تخرّج عليهم:

(١) الذيل والتكملة ٥: ٤١٤.

١ - أبو عليّ الشَّلَوبين[1]:

رئيس النحاة في الأندلس، عمر بن محمد بن عمر الأزديّ الاشبيليّ. لازمه أبو الحسن عشر سنين، واختصّ به كثيراً، ثم كانت بينهما منافرة ومقاطعة[2]. سمع الشلوبين من أبي بكر بن الجدّ، وأبي عبد الله بن زرقون، وأبي محمد بن بونة. وأخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي الحسن نجبة بن يحيى. ولازم ابن صاف. كان عالماً بالعربية ونقد الشعر غير مدافع. تصدّر لإقراء العربية نحواً من ستين سنة. له تآليف مفيدة وشعر. ومن مصنفاته: القوانين، والتوطئة في النحو: ثلاث نسخ، والتعليق على كتاب سيبويه، وشرحان على الجُزوليّة: كبير وصغير. وقد أخذ عنه علماء لا يحصون. وكانت به حدَّة وغفلة، وهو آخر أئمة العربية بالمشرق والمغرب. ولُد سنة ٥٦٢ وتوفي سنة ٦٤٥ بإشبيلية.

٢ - أبو الحسن الدَّبّاج[3]:

وهو شيخ الأندلس، عليّ بن جابر بن عليّ بن أحمد اللخميّ الإشبيليّ. عالم باللغة والأدب، لطيف المعشر، متين الدين، خالص اليقين. أخذ القراءات عن ابن صاف، وأبي الحسن نجبة بن يحيى. وأخذ العربية عن أبي ذرّ الخشنيّ، وابن خروف. وتصدّر للإقراء والعربية نحو خمسين سنة. وجعله أهل إشبيلية إماماً لجامع العديس. وله تصانيف كثيرة وأشعار. ولد سنة ٥٦٦ وتوفي سنة ٦٤٦ في إشبيلية.

---

(١) ويقال له الشلوبيني. اختصار القدح المعلى ص ١٥٢ - ١٥٤ وصلة الصلة ص ١٤٢ وتكملة الصلة ص ٦٥٨ ووفيات الأعيان ٣: ١٢٣ - ١٢٤ وشذرات الذهب ٥: ٢٣٢ - ٣٣٣ والمغرب ٢: ١٢٩ - ١٣٠ والديباج المذهب ص ١٨٥ - ١٨٦ والنجوم الزاهرة ٦: ٣٥٨

(٢) انظر نفح الطيب ٢: ٢٠٩ - ٢١٠.

(٣) ويقال له الدبيج. اختصار القدح المعلى ص ١٥٥ - ١٥٦ وروايات المبرزين ص ١٦ وتكملة الصلة ص ٦٨٣ وشذرات الذهب ٥: ٢٢٥ والنجوم الزاهرة ٦: ٣٦١ وبغية الوعاة ص ٣٣١ ونفح الطيب ٣: ٤٧٨ - ٤٧٩.

٤

تلاميذه

كان لطواف ابن عصفور في الأندلس والمغرب أن أقبل عليه الطلبة[١]، وتلمذ له كثير من رجال ذلك العصر. وممن ذكر المؤرّخون من تلاميذه:

١ - أبو حيان الأندلسي[٢]:

محمد بن يوسف بن علي الغرناطي النفزي. نحوي لغوي مفسر مقرىء محدث... أخذ عن مئات العلماء في المغرب والمشرق، وله مصنفات كثيرة. مات سنة ٧٤٥.

٢ - أبو الفضل الصفّار[٣]:

قاسم بن عليّ بن محمد بن سليمان الأنصاريّ البطليوسيّ. صحب الشّلوبين، وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه. مات بعد الثلاثين وستمائة.

٣ - ابن حكم الطّبيريّ[٤]:

أبو عثمان، سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم القرشيّ. كان نحويّاً، أديباً، حسن التصرّف في النظم والنثر، مشاركاً في الفقه والحديث، ذا حظّ صالح من الطّب. أخذ عن الدّبّاج والشلوبين وابن عصفور. وقد استولى على منرقة، فأحسن سياستها فهابه النصارى

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٥٧ وصلة الصلة ص ١٤٢.

(٢) بغية الوعاة ص ١٢١ والمقرب ١: ٨ و٦١ وفرائد العقود لعلي بن إبراهيم الحلبي. الورقة ٧٧.

(٣) بغية الوعاة ص ٣٧٨ وكشف الظنون ص ١٤٢٨.

(٤) بغية الوعاة ص ٢٥٥.

واستقام أمر المسلمين. ولد سنة ٦٠١ وتوفي سنة ٦٨٠.

٤ - ابن سعيد المُدلجيّ[١]:

أبو الحسن، عليّ بن موسى بن عبد الملك، من ذريّة عمّار بن ياسر الصّحابيّ. ولد بغرناطة سنة ٦١٠، وجال في المغرب، فقرأ النحو والأدب على الشلوبين، والدَّبّاج، والأعلم البطليوسيّ، وابن عصفور. ثم جال في المشرق، وخالط الأعيان، وتمتّع بالخزائن العلميّة، ودوّن الفوائد المشرقيّة والمغربيّة. وأشهر كتبه: المرقصات والمطربات، والمُغرب في حُلى المَغرب، والمُشرق في حُلى المَشرق، والأدب الغضّ، وريحانة الأدب. وتوفي بتونس في حدود خمس وثمانين وستمائة.

٥ - ابن عُذرة الأنصاريّ[٢]:

أبو الحكم، الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر الأوسيّ الخضراويّ. كان إماماً في النحو، نبيلاً، حاذقاً، ثابت الذهن، وقّاد الفكر. أخذ عن أبي العلاء إدريس القرطبيّ، وابن عصفور، وغيرهما. وله تصانيف منها: المفيد في أوزان الرَّجز والقصيد، والإغراب في أسرار الحركات في الإعراب. ولد سنة ٦٢٢.

٦ - الرماني التونسي[٣]:

علي بن عبد الله بن محمد بن علي بن رمان. أخذ عن ابن عصفور، وكان نحوياً لغوياً وأحد مقرئي تونس.

٧ - الشَّلَوبين الصَّغير[٤]:

أبو عبد الله، محمد بن عليّ بن محمد بن إبراهيم الأنصاريّ المالقيّ. من

---

(١) نفح الطيب ٢: ٢٧٠ - ٢٧٤.
(٢) بغية الوعاة ص ٢٢٣.
(٣) بغية الوعاة ص ٣٤٠.
(٤) بغية الوعاة ص ٧٩ - ٨٠ وكشف الظنون ص ١٨٠١.

النّبهاء الفضلاء، أخذ العربيّة والقراءة عن عبد الله بن أبي صالح، ولازم ابن عصفور مدّة إقامته في مالَقة، وأقرأ ببلده القرآن، وشرح أبيات سيبويه شرحاً مفيداً، وكمّل شرح شيخه ابن عصفور على الجزوليّة. توفي سنة ٦٧٠.

٨ - الغماري التونسي[١]:

يحيى بن أبي بكر بن عبد الله النحوي. قرأ العربية بتونس على ابن عصفور، وبدمشق على ابن مالك. ومات سنة ٧٢٤.

ومن تلامذة ابن عصفور أيضاً[٢]: أبو محمد مولى سعيد بن حكم، وأبو عبد الله بن أبيّ، وغيرهما.

٥

مصنَّفاته

ألف عليّ بن مؤمنٍ مصنَّفات كثيرة في النحو، والصرف، والأدب، وصفت بأنها من أحسن التصانيف في بابها. وهذه بعض تلك المصنّفات:

١ - الأزهار: ذكره ابن شاكر الكتبيّ[٣].

٢ - إنارة الدياجي: ذكره ابن شاكر الكتبيّ[٤].

٣ - إيضاح المشكل: نسبه إليه بروكلمان[٥].

٤ - البديع[٦]: وهو شرح للمقدّمة الجُزوليّة في النحو[٧]. والجُزوليّة

---

(١) بغية الوعاة ص ٤١٠ والدرر الكامنة ٥: ٢٠٦.
(٢) الذيل والتكملة ٥: ٤١٤.
(٣) فوات الوفيات.
(٤) فوات الوفيات. ولعله أحد شروح جمل الزجاجي.
(٥) انظر بروكلمان S. I: 546
(٦) فوات الوفيات.
(٧) كشف الظنون ص ١٨٠٠ - ١٨٠١.

هي المسماة بالقانون، صنّفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزوليّ البربريّ النحويّ، المتوفى سنة ٦٠٧. وكانت في الأصل حواشي[١] على جمل الزجّاجي، ثم أفردها في كتاب. وقد أغرب فيها وأتى بالعجائب. وهي في غاية الإيجاز، مع الاشتمال على شيء كثير من النحو، لم يسبق إلى مثلها. وبقيت بعد أن شرحها العلماء عسيرة المنال، لا يفهم حقيقتها إلاّ أفاضل العلماء البلغاء. وأكثر النحاة يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراد مؤلفها منها. وقال بعض الأئمة[٢]: أنا ما أعرف هذه المقدّمة، وما يلزم من كوني ما أعرفها ألاّ أعرف النحو. وقال بعض العلماء: ليس في الجزوليّة نحو، إنما هي منطق، لدقة معانيها وغرابة تعاريفها. وقد شرحها الجزوليّ نُفسه، وشرحها ابن عصفور.

٥ - السالف والعِذار: ذكره ابن شاكر الكتبيّ[٣].

٦ - سرقات الشعراء: ذكره ابن شاكر الكتبيّ[٤].

٧ - السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان[٥].

٨ - شرح الأشعار السّتّة[٦]: ولم يكمله ابن عصفور[٧]، وهو شرح[٨] لدواوين الشعراء الستّة: امرىء القيس، والنابغة، وزهير، وعلقمة، وطرفة، وعنترة.

٩ - شرح الإيضاح: والإيضاح كتاب في النحو لأبي عليّ الفارسيّ.

---

(١) بغية الوعاة ص ٢٦٩.
(٢) وفيات الأعيان ٣: ١٥٧.
(٣) فوات الوفيات.
(٤) فوات الوفيات.
(٥) نسبه إليه بروكلمان في S. I: 547 .
(٦) فوات الوفيات وبغية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة.
(٧) فوات الوفيات.
(٨) كشف الظنون ص ١٠٤١.

شرحه ابن عصفور، ونقل البغدادي[١] في الخزانة من هذا الشرح[٢].

١٠ - شروح الجمل[٣]: وكتاب الجمل للزجّاجي[٤]، وهو كتاب في النحو مشهور، شرحه ابن عصفور ثلاث مرات:

أ - الشرح الكبير: ويسمّى أيضاً «أحكام ابن عصفور»[٥]، وهو شرح مسهب مفصّل، اختصره أبو حيّان النحويّ مقدّماً له بقوله[٦]: «لمّا اختصرتُ المقرَّب، للأستاذ أبي الحسن ابن عصفور، وسمّيته بالتقريب، وأردفته بشرح لطيف وسمته بالتدريب، واختصرتُ الممتع في التّصريف في كتاب سمّيته المبدع، رأيت أن اختصر كتابه المسمّى عند النّاس بالشرح الكبير. وكان قد حوى من الفنّ الغزير قواعد محرّرة، وفوائد محبّرة، يستفيد منها البادي ويتذكر الشادي. فاختصرته في غير تنبيه على ما فيه من النّقود، ولا خروج في اختصاره عن المقصود. ولم أبالغ في إيجازه فأُخِلَّ، ولا أسهبت فيه فيُمَلَّ. بل أبرزته بين عبارة ملخَّصة، وإشارة مخلّصة، وتقسيم قسيم، وترسيم وسيم. ولَّما كان كتابه المقرَّب من أحسن الموضوعات ترتيباً، وأكملها تقسيماً وتبويباً، رتَّبتُ هذا المختصر ترتيبه، وهذبته تهذيبه. وما كان في الشرح من أبواب عَرِي عنها

---

(١) انظر إقليد الخزانة ص ٢٣. وقد يسمى «شرح أبيات الإيضاح» الجنى الداني ص ٢٤٤.
(٢) ولعل هذا الكتاب هو إنارة الدياجي المذكور قبل.
(٣) الذيل والتكملة وفوات الوفيات وبغية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة.
(٤) زعم حاجي خليفة أن كتاب الجمل الذي شرحه ابن عصفور هو للجرجاني. وقد تعقبه بعض الفضلاء في حاشية كشف الظنون ص ٦٠٢ - ٦٠٣.
(٥) كشف الظنون ص ١٩١٠. وانظر نفح الطيب ٣: ١٨٤.
(٦) الموفور من شرح ابن عصفور ص ٢. وانظر ص ١٠٨ من كتاب أبي حيان النحوي.

المقرَّب وضعتُها في المكان الذي يليق بها ويقرَّب. ولمَّا تكمّل هذا المختصر في سماء العلوم بدراً، وشرف ما بين الموضوعــات قــدراً... سمّيتــه بــالموفور من شرح ابن عصفور...». ومن كتاب الموفور نسخة بخطّ أبي حيّان مخرومة الآخر، وهي بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٢٤ نحوش.

ب - الشرح الأوسط.

جـ - الشرح الصغير.

وفي مكتبات العالم عدَّة نسخ من بعض هذه الشروح. واحدة منها كتبت في القرن الثامن، وقوبلت بنسخة المصنّف، وهي في مكتبة يني جامع بإستانبول تحت الرقم ١٠٧٣. وفي ليدن نسخة أخرى تحت الرقم ٤٣، وفي انبروزيانا نسخة ثالثة تحت الرقم ١٥٤[١].

١١ - شرح الحماسة: ولم يتمّه ابن عصفور[٢]. وهو شرح لديوان الحماسة الذي اختاره أبو تمّام.

١٢ - شرح ديوان المتنبي[٣].

١٣ - شرح كتاب سيبويه[٤]: وكان ابن عصفور قد لازم الشَّلَوبين عشر سنين[٥]، إلى أن ختم عليه كتابه سيبويه، ثم تصدّر لتدريسه، وعلّق عليه تعليقات، نقل منها البغداديّ في الخزانة[٦].

---

(١) انظر ص ٢٣ من كتاب الجمل وبروكلمان ٢: ١٧٤.

(٢) فوات الوفيات.

(٣) فوات الوفيات وإيضاح المكنون ١: ٥٢٧.

(٤) الذيل والتكملة.

(٥) فوات الوفيات.

(٦) انظر إقليد الخزانة ص ٩٢.

١٤ - الضَّرائر: وهو كتاب في ضرائر الشعر. ذكره في كتابه الممتع، ونقل عنه البغداديّ في الخزانةِ[١] وشرحِ شواهد الشافية[٢].

١٥ - مختصر الغُرّة: ذكره ابن شاكر الكتبي[٣].

١٦ - مختصر المُحتَسَب[٤]: والمحتسب كتاب في النحو لابن بابشاذ، طاهر ابن أحمد النحويّ، المتوفى سنة ٤٦٩. بناه على عشرة أشياء: الاسم والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجرّ، والجزم، والعامل، والتابع، والخطّ. شرحه ابن بابشاذ نفسه، واختصره ابن عصفور.

١٧ - المُقَرَّب في النحو[٥]: وهو أشهر كتب ابن عصفور، انتشر ذكره في المشرق والمغرب، حتى إنَّ ابن سعيد المدلجيّ أتى بنسخة منه من أفريقية، فتلقّاها علماء الأندلس بالترحاب والاغتباط[٦]. وقيل في هذا الكتاب: إنّ حدوده كلَّها مأخوذة من المقدّمة الجُزوليّة[٧]. ومنه نسختان في المكتبة الخديويّة بالقاهرة[٨]، ونسخ أخرى في طوبقبوسراي ٢١٩٩ و٢٢٦١، وعاطف أفندي ٢٦٢١ وعاشر أفندي ١٠٧١، وخزانة القرويّين ١١٨٧،

---

(١) انظر إقليد الخزانة ص ٨٣.

(٢) انظر شرح شواهد الشافية ص ٦٨.

(٣) فوات الوفيات والارتشاف الورقة ٢٧٦.

(٤) فوات الوفيات وكشف الظنون ص ١٦١٢ ومجلة كلية الدراسات الاسلامية ٣: ٣٢٩ - ٣٨٦.

(٥) فوات الوفيات والذيل والتكملة وبغية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة وكشف الظنون ص ١٨٠٥. وقد كان قبل ابن عصفور كتابان باسم «المقرب في النحو». أحدهما للمبرد وله عليه شرح. والآخر لابن هشام محمد بن أحمد اللخمي النحوي المتوفى سنة ٥٧٠. وعليه شرح لم يكمل لأحمد بن عبد النور المالقي المتوفى سنة ٥٧٠. انظر كشف الظنون ص ١٨٠٥ وإيضاح المكنون ١: ٥٤٠ وبغية الوعاة ص ١٤٣ - ١٤٤.

(٦) نفح الطيب ٣: ١٨٤.

(٧) فوات الوفيات.

(٨) انظر فهرسة المكتبة الخديوية ٤: ١١٣.

وآصفيّة ٢: ١٦٥٨[١]. وقد نشر في بغداد عام ١٩٧١.

وقد شرح كتاب المقرّب إملاءً بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحّاس[٢] (ت ٦٩٨). وشرحه تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني[٣] الحنفيّ المولود سنة ٦٨٠.

واختصر أبو حيّان كتاب المقرَّب، وسماه تقريب المقرّب، مقدماً له بما يلي[٤]: «جمعتُ في هذه الأوراق من كتاب المقرّب نفائسه، وجلوت عرائسه، وحرّرته في رسالة مختصرة اللفظ، ميسرة للحفظ، قريبة المنال، عارية عن التعليل والمثال، يغني البادي ويذكّر الشادي، من غير إصلاح لما وهن من حدوده، ولا تحرّز عما تعرّض إليه من منقوده، ولا استدراك لما من الأحكام الضرورية أهمل، ولا لما من الأبواب الشهيرة أغفل... وربّما قدّمت بعضه على بعض لاشتراك في حكم، أو ملائمة ترصيف ونظم. ولما قرّبت فيه النازح إلى أهله، وقرنت الشّكل بشكله، وجاء في ربع أصله، سمَّيته: «تقريب المقرَّب». ومن هذا المختصر نسخة في باريس ٤٨١٥، وأخرى في مكتبة بشير آغا أيّوب ١٧٣/١، كتبت سنة ٧١٠، وقوبلت بنسخة عليها خطّ أبي حيّان.

وعندما لمس أبو حيّان غموض مختصره هذا على بعض المبتدئين شرحه في كتاب «التّدريب في تمثيل التّقريب» وقال في خطبته: «لمّا اختصرت كتاب المقرّب في التّقريب عرض فيه بإيجازي للمبتدىء بعض إغماض، ربّما جرّ إلى التّرك والإعراض، فشفعت التّقريب بكتاب جلوت فيه عرائسه في منصّة التوضيح، وأبدلت مقايسه من التلويح

---

(١) بروكلمان S. I: 547.

(٢) بغية الوعاة ص ٦ وكشف الظنون ص ١٨٠٥.

(٣) بغية الوعاة ص ١٤٥.

(٤) تقريب المقرب ص ١ - ٣. وانظر كتاب أبي حيان النحوي ص ١٠٢ - ١٠٣.

للتصريح، وأبرزت معانيه في صور التمثيل، وربّما ألمحت بنقد أو دليل. وقد انجرّ مع ذلك شيء من تفسير، وتبيين عطف وعود ضمير، وإسعاف تنبيه في بعض المسائل على الخلاف، فجاء شرحاً مختصراً للمقرَّب والتقريب، عمدة للفاضل، وعدّة للأريب... وسمّيته: التّدريب في تمثيل التّقريب». ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة، عليها خطّ أبي حيّان، وهي في مكتبة بشير آغا أيوب ١/١٧٢ بإستانبول[١].

وقد كان ابن عصفور بدأ بشرح كتابه المقرَّب، لكنَّه لم ينجز ذلك الشرح. وصنف كتاباً آخر خص به «مثل المقرَّب». ومنه نسخة مخطوطة، في دار الكتب المصرية تحت الرقم ١٩٩١ نحو. وعلَّق على شرح المقرَّب تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفيّ المتوفى سنة ٧٦٨ تعليقة لطيفة[٢]. وعلى المقرَّب علَّق نقوداً كلّ من ابن هشام، وابن مؤنس القابسيّ، وأبي العبّاس أحمد بن محمد الإشبيليّ المعروف بابن الحاج[٣] (ت ٦٤٧ و ٦٥١)، وابن الضّائع عليّ بن محمد[٤] (ت ٦٨٠)، وإبراهيم بن أحمد الأنصاريّ الخزرجيّ الجزريّ في كتابه[٥] «المنهج المعرَّب في الرد على المقرَّب»، وأبي الحسن حازم القرطاجنّيّ الخزرجيّ في كتابه «شدّ الزّيار[٦] على جحفلة الحمار»[٧]، وابن النحّاس[٨] بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحلبيّ (ت ٦٩٨)، والمالقيّ أحمد بن عبد النور[٩] صاحب «رصف المباني» (ت ٧٠٢).

---

(١) ولعل نسختي عاشر أفندي ١٠٧١ والقرويين ١١٨٧ هما من شرح أبي حيان.
(٢) كشف الظنون ص ١٨٠٥. ولعل هذه التعليقة كانت على المقرب لا على شرحه.
(٣) بغية الوعاة ص ١٥٦.
(٤) بغية الوعاة ص ٣٥٥.
(٥) بغية الوعاة ص ١٧٧.
(٦) الزيار: ما يشد به البيطار جحفلة الدابة.
(٧) نفح الطيب ٤: ١٤٨. وانظر ص ١٠٢ من كتاب أبي حيان النحوي.
(٨) بغية الوعاة ص ٦ ونفح الطيب ٤: ١٤٨ وكشف الظنون ص ١٨٠٥.
(٩) البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٥.

١٨ - المُمْتِعُ في التّصريف: سنخصه بدراسة مفصّلة في الباب التالي. وقد نشرته في حلب منذ سنة واحدة.

١٩ - المُقْنِعُ: ومنه نسخة[١] خطّية في خزانة القرويّين بفاس، تحت الرقم ١١٩٥.

٢٠ - منظومة في النحو[٢]: شرحها صدقة بن ناصر بن راشد الحنبلي.

٢١ - الهلال: ذكره ابن شاكر الكتبيّ[٣].

هذه هي الكتب التي ذكرت في ترجمة ابن عصفور لدى المؤرِّخين، وهي بعض ما صنّف. ولم ينشر منها إلاّ الممتع والمقرَّب.

٦
منزلته العلمية

لازم أبو الحسن شيوخه العلماء، فأخذ عنهم علوم العربية والأدب، ثم انصرف إلى التدريس والبحث، فكان أصبر الناس على المطالعة[٤]. وبذلك استطاع أن يكون علماً في العربية، ريّان في الأدب[٥]. يشهد لهذا ما قدَّمه من مصنفات: ففي النحو نرى كتباً كثيرة كالمقرّب، والبديع، وشروح الجمل، وشرح الإيضاح، وشرح كتاب سيبويه. قال أبو عبد الله المرّاكشي[٦]: ومقرَّبه في النحو شاهدٌ بذكره للعربيّة، وإشرافه على مشهورها وشاذّها. وفي الصّرف خاصّة صنّف كتابه الممتع. وفي الأدب

---

(١) بروكلمان.

(٢) نسبها بروكلمان إليه وذكر أن في مشهد نسخة خطية منها.

(٣) فوات الوفيات.

(٤) فوات الوفيات وبغية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة.

(٥) الذيل والتكملة ٥: ٤١٤

(٦) الذيل والتكملة ٥: ٤١٤.

ألّف الضّرائر، وسرقات الشعراء، وشرح الأشعار الستّة، وشرح الحماسة، وشرح ديوان المتنبيّ.

ولّما كان أبرعَ التلاميذ[1] الذين تخرَّجوا بأبي عليّ الشّلَوبين، وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان، اتّسعت رقعة شهرته وشملت ديار الأندلس، فتصدّر[2] للتدريس في إشبيلية، وشريش، ومالَقة، ولُورَقة، ومُرسِية، حتى جُعل في الطبقة الأولى من أعلام إشبيلية[3]، وقُرن ذكره بأمثال أبي عليّ الشّلَوبين وأبي الحسن الدَّبّاج، وقيل فيه: إنّه حامل لواء العربيّة في زمانه بالأندلس[4].

وقد كان لسرعة تفوُّق ابن عصفور وشهرته، واستقلاله عن شيوخه، وتصدّره للتدريس، أن نَفَس عليه ذلك أستاذه الشّلَوبين، وأصبح يَغُضُّ من شأنه. رُوي[5] أن أبا جعفر اللبليّ قُرىء عليه قول امرىء القيس:

حَيٌّ الحُمولَ، بجانبِ العَزْلِ إذ لا يُلائمُ شَكلُها شَكلي

فقال لطلبته: ما العامل في هذا الظرف؟ يعني «إذ». فتنازعوا القول. فقال: حسبكم، قرىء هذا البيت على أستاذنا أبي عليّ الشّلَوبين، فسألنا هذا السؤال، وكان أبو الحسن ابن عصفور قد برع واستقلّ، وجلس للتدريس، وكان الشّلَوبين يغضُّ منه، فقال لنا: إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل! يعني: ابن عصفور. فلمّا خرجنا سرنا إليه بجمعنا، ودخلنا المسجد، فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة، وهو يتكلّم بغرائب النحو،

---

(١) الذيل والتكملة والديباج المذهب ص ١٨٦.

(٢) فوات الوفيات.

(٣) نفح الطيب ٢: ٢٧١.

(٤) فوات الوفيات وبغية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة.

(٥) نفح الطيب ٢: ٢٠٩ - ٢١٠.

فلم نجسر على سؤاله لهيبته، وانصرفنا. ثم جئنا بعدُ، على عادتنا، إلى أبي عليّ، فنسي، حتّى قُرىء عليه قول النابغة:

فعَدِّ عمّا تَرَى، إذ لا ارتجاعَ لهُ وانمِ القُتودَ على عَيرانةٍ أُجُدِ

فتذكّر، وقال: ما فعلتم في سؤال ابن عصفور؟ فصدقْنا له الحديث. فأقسم ألاّ يخبرنا ما العامل فيه.

بل إنَّ شهرته العلميّة عمّت العالم الإسلاميّ شرقاً وغرباً، فأصبح لعلمه ذكر لدى الجميع، ولمصنّفاته اهتمام مذكور وتقدير. قال صاحب القدح المعلّى[1]: «وأبو الحسن الآن إمام بهذا الشأن في المغارب والمشارق. وهو حيث حلّ فعلمه نازل بالمحلِّ الرفيع، ومقابل بالبرِّ الفائق». وقد جعله القاضي بناصر الدين بن المنير خاتمَ علماء النحو حين رثاه قائلاً[2]:

أسندَ النّحوَ إلينا الدُؤَلي عن أميرِ المُؤمنينَ البَطَلِ

بدأ النَّحوَ عليٌّ، وكذا قُلْ بحقٍّ: خَتَمَ النَحّو علي

وها هو ذا ابن سعيد المُدلجيُّ يذكر شيخه ابن عصفور، فيقول[3]: وإليه انتهت علوم النّحو، وعليه الإحالة الآن من المشرق والمغرب. وقد أتيت له من أفريقية بكتاب المقرَّب في النحو، فتُلُقّي باليمين من كلِّ جهة، وطار بجناح الاغتباط.

على أن منزلة ابن عصفور العلميّة هذه انتقصها بعض الأندلسيّين الذين عاصروه، أو جاؤوا بعده. فابن الزّبير[4] ينفي عنه أن يكون ذا معرفة

(١) اختصار القدح المعلى ص ٩٦.
(٢) بغية الوعاة ص ٣٥٧ ونفح الطيب ٢: ٧٠١.
(٣) نفح الطيب ٣: ١٨٤.
(٤) صلة الصلة وفوات الوفيات وبغية الوعاة ومفتاح السعادة وشذرات الذهب.

بغير علوم العربيّة، فيقول فيه: مقرىء العربية، لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى ما ذُكر، ولا تأهل لغير ذلك.

بل إنَّ هذا الميدان نفسه لم يسلِّم له به علماء آخرون.

فابن مالك، صاحب الألفيّة، يطعن في علمه وينسب إليه الجهل حيناً، وقصورَ الضبْطِ والإتقانِ حيناً آخر. ففي تعليقة له على بناء «فَعِلان»[1] من «ردّ» في كتاب الممتع يذكر أنّ ابن عصفور في هذه المسألة، من أوّلها إلى آخرها، لا يفهم منها شيئاً. وفي خاتمة نقده لذلك الكتاب يشير إلى كثرة الخطأ فيه، ويذكر أنّ بعض ذلك الخطأ - ولا سيّما ما يشكل ضبطه من اللغة - هو من ابن عصفور نفسه، لأنه «ليس بالمتقن ولا الضابط المحصِّل»[2].

وابن الحاج، أبو العبّاس، أحمد بن محمد الإشبيليّ، وهو معاصر لأبي الحسن، يتّهمه بأنّه يسيء فهمَ كتاب سيبويه وتفسيرَه، على الرغم من أنه لازم الشّلوبين عشر سنين لقراءته، ثم تصدّر لاقرائه. وأبو العباس هذا يدّعي أنه هو الحارس لكتاب سيبويه من سقطات أبي الحسن، ولذلك كان يقول[3]: إذا متُّ فَعَلَ أبو الحسن ابن عصفور في كتاب سيبويه ما أراد، فإنه لا يجد من يردُّ عليه.

وأبو حيّان النحويُّ، وهو تلميذ لابن عصفور. وقد عُني بالممتع والمقرَّب والشرح الكبير، لا يألو جهداً في تعقُّب أستاذه، ونقده، والنيل من علمه. ومن ذلك أنّ ابن عصفور يعتمد في الإدغام مذهب سيبويه والبصريّين، ويحتكم إليه في توجيه ما رُوي عن القرّاء. فإذا وجد ما

---

(١) الممتع الورقة ٧٠.

(٢) الممتع الورقة ٤٩.

(٣) اختصار القدح المعلى ص ٩٦ وبغية الوعاة ص ١٥٦.

يخرج عليه ضعّفه، أو وجّهه توجيهاً صناعياً، أو حمله على إخفاء الحركة أو الرَّوم. فقراءة أبي عمرو بن العلاء للآيات ﴿الرعب بّما﴾، و﴿مريم بُهتاناً﴾، و﴿والحرث ذّلك﴾، و﴿ذي المعارج تّعرج﴾، و﴿فمن زُحزح عَّن النار﴾، و﴿ولا تنقضوا الأيمان بعد تّوكيدها﴾، و﴿من بعد ضّعف﴾، و﴿شهر رَّمضان﴾، يحملها على إخفاء الحركة، ويحكي عن البصريّين أنّ أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك، فيرى من يسمعه - ممن لا يضبط سمعُه - أنّه أسكن الحرف الأوّل، وإن كان لم يسكن. ويقف عند إدغام الراء في اللام فيذكر أنّ أبا بكر بن مجاهد روى أنّ أبا عمرو كان يقرأ به، متحرّكة كانت الراء أو ساكنة. فإذا سكن ما قبل الراء فإنه كان يدغمها في اللام، في موضع الرفع والخفض، ولا يدغم إذا كانت الراء مفتوحة نحو ﴿من مصرَ لامرأته﴾. ثم يقول[1]: «وفَصْلُهُ بين الراء المفتوحة وغيرها، إذا سكن ما قبلها، دليل على أنَّ ذلك ليس بإدغام، وإنّما هو رَوم لا إدغام، والرَّوم لا يُتصوّر[2] في المفتوح». ولكنّه لا يعدم أن يجد لمثل هذا الإدغام وُجَيهاً من القياس عماده التخفيف.

وقد تناول أبو حيان مذهب ابن عصفور في الإدغام عندما عرض للآية الكريمة ﴿فيغفر لمن يشاء﴾، فقال:[3] «وقد اعتمد بعض أصحابنا على أن ما روي عن القرّاء من الإدغام، الذي منعه البصريّون، يكون ذلك إخفاء لا إدغاماً. ولذلك لا يجوز أن يعتقد في القرّاء، أنهم غلطوا وما ضبطوا، ولا فرَّقوا بين الإخفاء والإدغام. وعَقَدَ هذا الرجل باباً قال: هذا باب يذكر فيه ما أدغمت القُرَّاء مما ذُكر أنه لا يجوز إدغامه. وهذا لا يَنبغي فإنَّ لسان العرب ليس محصوراً فيما نقله البصريّون فقط،

(١) الممتع الورقة ٦٧

(٢) وهذا مذهب الفراء. انظر شرح الشافية ٢: ٢٧٥.

(٣) البحر المحيط ٢: ٣٦٢ - ٣٦٣

والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريّون ونقلوه. بل القُرّاء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قرّاء البصرة، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريّين ورأسهم أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرميّ، وكبراء أهل الكوفة: الرُّؤاسيّ، والكسائيّ، والفرّاء. وأجازوه، ورووه عن العرب، فوجب قبوله، والرجوع فيه إلى علمهم ونقلهم. إذ مَن علم حُجَّةٌ على من لم يعلم».

وابن عصفور، وإن روى عن البصريّين وهم بعض القرّاء، لم يصرِّح بنسبة الغلط أو الجهل إلى القرّاء. وإنما كان يحمل ما رووه على أنه إخفاء للحركة، أو يضعفه، أو يحتال لإيجاد وجه له من القياس. وهو حين حمل رواياتهم على الإخفاء لم يتهمهم بالجهل والتخليط، وإنما فسّر هذا الالتباس بأنّ الإخفاء يسمّى أحياناً إدغاماً[1]. ولذلك عبّروا عنه في مثل هذه الآيات بالإدغام. وهذا التفسير شائع متداول في كتب العلماء. قال الرضي[2]: «وحذّاق أهل الأداء على أنّ المراد بالإدغام في مثله الاخفاءُ، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوّز لأنّ الإخفاء قريب من الإدغام... وأبو عمرو يأتي بالميم المتحرّكة المتحرّكِ ما قبلها خفيَّة، إذا كان بعدها باء نحو ﴿بأعلم بالشاكرين﴾. وأصحابه يسمّون ذلك إدغاماً مجازاً، وهو إخفاء». وذكر ابن يعيش[3] هذه الآية وأتبعها بقوله: «وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشدّدة، ولو كان فيه إدغام لصار في اللفظ باء مشدّدة، لأن الحرف إذا أدغم في مقاربة قلب إلى لفظه ثم أدغم. قال ابن مجاهد: يترجمون عنه بإدغام وليس بإدغام، إنما هو إخفاء، والإخفاء اختلاس الحركة وتضعيف الصوت». أما الذي خطّأ

---

(١) الممتع الورقة ٦٧ ب.

(٢) شرح الشافية ٣: ٢٧٤.

(٣) شرح المفصل ١٠: ١٤٧.

القرّاء فهو الزمخشريّ حين قال[1]: «ومدغم الراء في اللام لاحن مخطىء خطأً فاحشاً. وراويه عن أبي عمرو مخطىء مرّتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم. والسبب في نحو هذه الروايات قلّة ضبط الرُّواة، والسبب في قلّة الضبط قلّة الدّراية، ولا يضبط نحو هذا إلاّ أهل النحو».

وقد يعنف أبو حيَّان في نقده، فينعى على ابن عصفور تقليده للمتقدّمين جهلاً، وجسارته في إصدار الأحكام، مع عدم حفظه لكتاب الله وأشعار العرب. ففي مسألة «أم» المنقطعة يذكر أبو حيان[2] أنها تدخل على أسماء الاستفهام. ثم يقول: «وهو كثير فصيح خلافاً لما في شرح الصّفّار الذي كتبه عن ابن عصفور، فإنه ادّعى أنه لا يحفظ منه إلاّ قوله: أم هل كبيرٌ بكى، و'ُ: ما أنت أم ما ذِكرُها رَبَعِيّةً، وقوله: أم هل لامني فيك لائم، وأنه من الجمع بين أداتي معنى، وهو قليل جدّاً». ويعقّب أبو حيان على هذا بما يلي: «وفي كتاب الله تعالى: أم ماذا كنتم تعملون، أم مَن هذا الذي هو جندٌ لكم، أم مَن هذا الذي يرزقكم. وفي الغرّة: يدخلون أم على جميع آلة الاستفهام، إلاّ على الهمزة... وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدلّ على الجسارة، وعدم حفظ كتاب الله تعالى».

وفي تقديم التمييز على الفعل اختلف النحويّون، فمنهم من منع ذلك، ومنهم من أجازه واستشهد له بقول الشاعر:

أَتهجرُ ليـــلى للفِراقِ حَبيبَهـــا ... وما كـانَ نفساً بـالفِراقِ تَطيـبُ

وقد تابع عليّ بن مؤمن مذهب المانعين، وزعم أنّه لم يجىء ذلك إلاّ

---

(1) الكشاف ١: ١٧١. وانظر البحر المحيط ٢: ٣٦٢ - ٣٦٤.

(2) الارتشاف الورقة ٢٧٥ - ٢٧٦.

في هذا البيت المفرد، فلا حجّة فيه، لأنه يتقدّم في الشعر ما لا يجوز تقديمه في الكلام. أما أبو حيّان فقد انتصر لمذهب المجيزين قائلاً[١]: «وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على جواز ذلك، وقياساً على سائر الفضلات». ثم تصدّى لزعم ابن عصفور فقال: «وذلك منه عدم اطّلاع على أشعار العرب، وتقليد لبعض من تقدّم. بل قد جاء من ذلك جملة تُبنى على مثلها القواعد».

وقد رأينا من قبلُ كثرة العلماء الذين تعقّبوا ابن عصفور، ونسبوا إليه الأوهام والسّقطات، كابن الضّائع، وابن هشام، وابن الحاج، وابن مؤمن، وابن النحّاس. ثم قام أبو عبدالّله محمد بن الأزرق الوادي آشيّ يحطّ من قدر أبي الحسن، ويزعم أنّ ابن الضّائع قد كسف شمسه وأخمد ذكره[٢]:

بَضائعُكَ، ابنَ الضّائعِ النَّدْبَ، قد أَتتْ بحظٍّ، من التَّحقيقِ والعِلمِ، مَوفورِ
فَطِرتَ عُقاباً، كاسراً، أَوَ ما تَرَى مَطارَكَ قد أَعيا جناحَ ابنِ عُصفورِ

غير أنّ جميع ما قيل في عليّ بن مؤمن، وما سنفصّل ذكره في عرض أوهامه وأخطائه، لا يستطيع - على ما فيه من حقّ أو باطل - أن ينال من منزلته، أو ينقص من قدره، في تاريخ النحو العربيّ. وقد عرض المقّريّ[٣] لبعض تلك الأقوال، فوصفها بأنّ فيها كثيراً من التخليط والتعسّف، ثم أنشد[٤]:

وفي تَعَبٍ مَن يَحسُدُ الشّمسَ نُوْرَها ويـأمـلُ أنْ يـأتيْ لهـا بِضَرِيـبِ

---

(١) منهج السالك ص ٢٢٨ - ٢٢٩.
(٢) نفح الطيب ٢: ٧٠١.
(٣) نفح الطيب ٤: ١٤٨.
(٤) للمتنبي. ديوانه ١: ٥٦.

الفصل الثاني

ابن عصفور وعلماء التصريف

اعتمد أبو الحسن في تصنيف كتابه الممتع على ما تقدَّمه من مؤلَّفات في علم التصريف، فكان أن نسّق فيه جهود أسلافه، بعد ان اختار منها ما يرضيه، ويحقّق الغاية التي صبا إليها في تصنيف كتابه. ولذلك كان موقفه من علماء التصريف موقف المختار المميّز، الذي لا يرتبط بآثارهم إلاّ في حدود ما يلائم منهجه ومذهبه. فلا غرو ألاّ يكون موقفه واحداً إزاء جميع العلماء والمذاهب. وسنحاول فيما يلي أن نتعرَّف مدى صلته بمن سبقه من علماء التّصريف.

١

ابن عصفور ومدرسة البصرة

كثيراً ما يستأنس عليّ بن مؤمن بمذهب البصريّين، ويحتجّ به، في استدلاله وأحكامه. فقد اختلفت الرواية عن أبي عمرو بن العلاء في قراءة الآية الكريمة ﴿واشتَعَلَ الرأسُ شَيباً﴾، فمنهم من روى أنه أدغم السين في الشين. ومنهم من روى أنه منع. وقد أورد ابن عصفور هذا الخلاف في كتابه، ثم عقَّب عليه بقوله[1]: «والذي عليه البصريّون أنَّ إدغام السين في الشين لا يجوز، وأيضاً فإنّ الإدغام يؤدّي إلى الجمع بين ساكنين، وليس الأوّل حرف مدّ ولين». فكأنه يرجّح الرواية الثانية

---

(١) الممتع الورقة ٦٨.

التي جاءت بالمنع، محتجاً بأصلين من أصول الإدغام لدى البصريين.

وإذا كان قد استعان ههنا بالبصريّين، ليرجّح رواية لهم على أخرى ترجيحاً غير صريح، فإنه يجزم في مواطن أخرى معتمداً على ما يراه علماء البصرة. ومن ذلك أنه قد رُوي عن بعض القُرّاء أنهم أدغموا في بعض الآيات الكريمة على غير قياس، كقوله تعالى ﴿الرعب بّما﴾ و﴿إذ تَّلَقَّونه﴾. وهذا كما يقول أبو الحسن لا يجوز عند البصريّين في حال[1]. ولذلك نراه قد سرد كثيراً من أمثال هذه القراءات، وحملها على الإخفاء تبعاً للبصريّين.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ «جَذَبَ وجَبَذَ» من القلب المكاني[2]، وهو خلاف مذهب البصريّين الذين يرون أنّ جذب وجبذ لغتان. وقد اختار ابن عصفور مذهب البصريّين محتجّاً له بقوله[3]: «فأما إذا كان للكلمة نظمان قد تصرفّ كلّ واحد منهما على حدّ تصرّف الآخر، ولم يكن أحدهما مجرّداً من الزوائد والآخر مقترناً بها، ولم يكن في أحد النظمين ما يشهد له بأنه مقلوب من الآخر، فإنّ كلّ واحد منهما أصل بنفسه. وذلك: جَذَبَ وجَبَذَ، لأنه يقال: يَجْذِبُ ويَجْبِذُ، وجاذِبٌ وجابِذٌ، ومَجذوبٌ ومَجبوذٌ، وجَذْبٌ وجَبْذٌ».

بيد أنّ المصنِّف - على ما لمسنا لديه من تقدير للمدرسة البصرية - يوجِّه إليها وإلى أعلامها نقداً صريحاً، ويأخذ من الكوفيّين عدداً من توجيهات مسائل كتابه الممتع.

فلمّا رأى جمهورُ البصريين[4] - عدا أبا زيد والأخفش - ثبوت

---

(١) الممتع الورقة ٦٧.

(٢) انظر شرح التبريزي للبيت ٤٢ من معلقة زهير.

(٣) الممتع الورقة ٥٨.

(٤) شرح الكافية ١: ١٣٨ وشرح الشافية ٣: ٢٢٥.

الهاء مضمومة وصلاً في «هَناهُ» ظنُّوا أنها لام الكلمة التي هي الواو في «هنوات». وقال بعضهم: هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو كإبدالها في «كساء»، ولم يُسمع «هناء». أما الكوفيّون فمذهبهم أنّ هذه الهاء زيدت للسّكت، كما زيدت في «زيداه»، وحرّكت بالضمّ وصلاً على السَّعة كما هو الحال في قول الراجز:

يـــا مَرحَبـــاهُ بِحمارِ نـــاجِيَـــهْ إذا أَتَـــى قَرَّبْتُـــهُ للسّانِيَـــه

وقد عرض عليّ بن مؤمن هذين المذهبين، ثم قال[1]: «والوجه عندي أنها زائدة للوقف، لأن ذلك قد سُمع له نظير في الشعر. وأيضاً فإن ابن كَيسان - رحمه الله - قد حكى في المختار له أنّ العرب تقول: يا هَناه، بفتح الهاء الواقعة بعد الألف وكسرها وضمّها. فمن كسرها فلأنها هاء السكت، فهي في الأصل ساكنة، فالتقت مع الألف فحرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين. ومن حرّكها بالفتح فإنه أتبع حركتها حركة ما قبلها. ومن ضمَّ فإنه أجراها مجرى حرف من الأصل فضمَّها كما يضمّ آخر المنادى. ولو كانت الهاء بدلاً من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه، ولوجب الضمّ كسائر المناديات».

ومن هذا القبيل أنّ بعض البصريّين يستدرك في الأبنية «إصبُع» بكسر الهمزة وضمّ الباء، فيدفع ابن عصفور ذلك بقوله[2]: «لكنّ أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفراء: لا يُلتفت إلى ما رواه البصريّون من قولهم: إصبُع، فإنّا بحثنا عنها فلم نجدها».

فإذا كان في هذين النموذجين من النقد ما يعمُّ بعض البصريّين، دون تحديد أو تعيين، فإنّ في كتاب الممتع نيلاً كثيراً من أعلام البصرة.

---

(١) الممتع الورقة ٣٨.
(٢) الممتع الورقة ٨. وانظر الخصائص ١: ٦٨.

فالخليل - وهو من فحول البصريّين - يردّ أبو الحسن بعض أقواله. ومثال ذلك أنّ في «استحَى» قولين: أحدهما للخليل الذي يرى أنه لمّا أعلّت العين سكنت، وسكنت اللام أيضاً كذلك بعدها بالإعلال، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. والآخر للمازنيّ الذي يرى أنَّ الألف حذفت تخفيفاً، كما حذفت من «عُلَبِط»، ويردّ مذهب الخليل بقول العرب في التثنية «استَحَيَا». فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لقالوا «استحايا» في التثنية، لأنّ اللام قد تحرّكت لأجل ألف التثنية.

وقد عرض المصنِّف هذين المذهبين، ورجَّح الثاني منهما على الأول بقوله[1]: ومذهب المازنيّ أقوى.

وربما جمع المؤلّف بين الخليل ويونس في نقده، لاجتماعهما في قصور الدّليل. فالخليل يرى أنّ الزائد في المضعَّف إنَّما هو الحرف الأول، فاللام الأولى في «سُلّمٍ» والزاي الأولى من «بِلِزٍّ» هما الزائدتان، لأنهما وقعتا موقعاً تكثر فيه أمّهات الزوائد، وهي أحرف العلّة. فهذه الأحرف تكثر زيادتها ساكنة ثانية وثالثة نحو: حَوْمل، وكاهِل، وكِتاب، وقَضِيب. ويرى يونس أنّ الحرف الثاني هو الزائد، لأنه يقع موقعاً تكثر فيه أمّهات الزوائد فهي تقع متحرّكة زائدة ثالثة ورابعة نحو: جَهْوَر، وعِثْيَر وعِفْرِية. وكذلك الحرف الثاني المضعَّف من: سلّم، وبلزّ. ومع أنّ سيبويه[2] قد صحَّح هذين المذهبين قائلاً: «وكلا الوجهين صواب ومذهب» فإنّ ابن عصفور رأى في حجّة كلٍّ منهما قصوراً فقال[3]: «وهذا القدر الذي احتجَّ به الخليل ويونس لا حجة لهما فيه،

---

(١) الممتع الورقة ٥٥. وربما كان في التعريض بكتاب العين بعض النيل من الخليل لأن بعض ذلك الكتاب قد صنعه الخليل. انظر الورقة ١١ و١٥ أ و١٥ ب و٢٠. وانظر مسألة «تاه» في الورقة ٤٨.

(٢) الكتاب ٢: ٣٥٤.

(٣) الممتع الورقة ٢٩.

لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع».

وأنت ترى أن المؤلف ههنا يخالف سيبويه أيضاً. وقد كان يحسن بنا أن نبسط موقفه منه هنا، إلاّ أنّ اتساع ذلك، وخلافه لموقفه من سائر البصريين، يحتّمان علينا بسطه تحت عنوان متميّز. ولهذا فإنّنا سنرجع إلى موقف ابن عصفور من سيبويه بعد أن ننفض يدينا من سائر البصريين.

أما أبو الحسن الأخفش فقد كان أكثر رجال البصرة تعرُّضاً لنقد المصنِّف. فنحن نعلم أنّ الأخفش قد خرج، في توجيه بعض المسائل، على مذهب البصرة وأعلامها، واستدرك على سيبويه بعض الفوائت، فكان أن تصدّى ابن عصفور لكثير مما أثاره الأخفش.

ومن ذلك أنه استدرك[1] على سيبويه بناء «فاعِلُول» معتمداً على «الماطِرون»، إذ زعم أنّ نونه أصليّة، واستدلّ على ذلك بجرِّ النون في قول الشاعر:

طَالَ هَمّي وبِتُّ كالمَحزُونِ واعتَرتْني الهُمومُ بالماطِرُونِ

إذل لو كانت زائدة لكانت[2] الكلمة جمعاً، والجمع إذا سمّي به خضع لإحدى طريقتين: إمّا أن يُجرى مُجرى جمع المذكّر السالم في الرفع والنصب والخفض، وإمّا أن تقلب الواو ياء على كلِّ حال ويجعل الإعراب في النون.

هذا هو مذهب الأخفش ومستنده. وقد بسطه المؤلّف ثم أتبعه بقوله: «وهذا لا دليل له فيه، لأنّ أبا سعيد، وغيره من النحويّين، حكوا في التسمية وجهين غير هذين: أحدهما جعل الإعراب في النون،

---

(١) الخصائص ٣: ٢١٦.

(٢) الممتع الورقة ١٤.

وإبقاء الواو على كلّ حال. فيقولون: هذا يا سَمُوْنٌ، ورأيت يا سَمُوْناً، ومررت بياسمُوْنٍ. فيكون الماطرون جمعاً سمّي به على هذا الوجه. والوجه الآخر أن تكون النون مفتوحة في كلّ حال، وقبلها الواو. وقد جاء ذلك في الماطرون، وعليه قوله:

ولها بالماطِرُوْنَ، إذا أَكَلَ النّملُ الذي جَمَعا

وهذا مما يدلّ على أنه جمعٌ محكيَّةٌ فيه حال الرفع. على أنّ أبا سعيد السّيرافيّ قال: أظنّها فارسيّة. فإذا كانت كذلك فلا حجّة فيها[1] ».

وكذلك كان موقف ابن عصفور من أئمّة البصريّين الذين خلفوا الأخفش. فالجرميّ يقصُر على السمّاع همز الواو المكسورة أوّلاً ولا يجيز همزها بقياس، فيدفع المؤلّف ذلك بقوله[2]: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد قياساً وسماعاً». ثم يورد أدلّة السّماع والقياس في صحّة همز تلك الواو.

وأبو عبيد، القاسم بن سلاّم، يذهب إلى أنّ «مندوحة» مشتقّة من «انداح»، فيتعقّبه ابن عصفور قائلاً[3]: «وذلك فاسد، لأن انداحَ: انْفَعَلَ، ونونه زائدة. ومندوحة: مَفْعُولةٌ، ونونه أصليّة. إذ لو كانت زائدة لكانت: مَنْفُعْلة، وهو بناء لم يثبت في كلامهم. فهو على هذا مشتقّ من النّدح، وهو جانب الجبل وطرفهُ وهو إلى السَّعة».

والمازنيُّ يرى أنّ الألف من «حاحَيْتُ» منقلبة عن واو[4]. وحجّته في ذلك أنّ الألف هذه لم يُنطق لها بأصل، فحملُها على ما نطق له بأصل، وهو «قوْقَيْتُ»، أولى. هذا، في حين أنّ الخليل كان يقول: إنّ الألف بدل من الياء، لأنها لو كانت من الواو لجاءت على أصلها كما

(١) الممتع الورقة ١٥.

(٢) الممتع الورقة ٣٢.

(٣) الممتع الورقة ٢.

(٤) المنصف ٢: ١٦٩ - ١٧١.

جاء: قوقيت. وعليٌّ بن مؤمن يرجّح مذهب الخليل ويصفه[1] بأنه أقيس وأحسن، لأنّ فيه محسِّناً لقلب الياء ألفاً، وليس في مذهب المازنيّ ما يحسّن القلب.

والمبرّد، الذي تعقَّب سيبويه واستدرك عليه، كان له من نقد المصنّف نصيب وافر. ومن ذلك أنّ سيبويه يقول[2]: «حروف العربيّة تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة والألف والهاء...». وعلى ذلك جمهور العلماء، إلاّ أبا العباس المبرّد فإنه زعم أنها ثمانية وعشرون حرفاً، إذ أخرج الهمزة من حروف المعجم، بحجّة أنها لا تثبت في الرّسم على صورة واحدة. فهي إذاً من قبيل الضّبط، ولو كانت حرفاً من حروف المعجم لكان لها شكل واحد كسائر الحروف[3].

وقد أنكر المصنّف ما ذهب إليه المبرّد فقال[4]: «وهذا الذي ذهب إليه أبو العبّاس فاسد، لأنّ الهمزة لو لم تكن حرفاً لكان (أَخَذَ) و(أَكَل) وأمثالها على حرفين خاصّة، لأن الهمزة ليست عنده حرفاً. وذلك باطل لأنه أقلّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام. فأما عدم استقرار صورتها على حال واحدة فسبب ذلك أنها كتبت على حسب تسهيلها. ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة، وهي الألف. ومما يدلّ على ذلك أنَّ الموضع الذي لا تُسهَّل فيه تكتب فيه ألفاً، بأيِّ حركة تحركت. وذلك إذا كانت أوّلاً نحو: أَحمد، وأُبلم، وإثمد. ومما يبيِّن أيضاً أنها حرف أنَّ واضع أسماء حروف المعجم وضعها على أن يكون في أول الاسم لفظ الحرف المسمَّى بذلك الاسم، نحو: جيم، ودال، وياء، وأمثال ذلك. فالألف اسم للهمزة، لوجود الهمزة في أوّله. فأما الألف

---

(١) الممتع الورقة ٥٦. وانظر الورقة ٢٣ و٢٤ و٣٨ و٣٩ و٤٥ و٤٦.

(٢) الكتاب ٢: ٤٠٤.

(٣) سر صناعة الاعراب ١: ٤٦ والمقتضب ١: ١٩٢

(٤) الممتع الورقة ٦٢. وانظر الورقة ١٨ و١٩ و٤٦ و٥٦.

التي هي مدَّة فلم يتمكّن ذلك في اسمها، لأنها ساكنة ولا يبتدأ بساكن، فسميّت ألفاً، باسم أقرب الحروف إليها في المخرج، وهو الهمزة. ومما يبيّن أيضاً أنها حرف، وليست من قبيل الضبط، أنَّ الضبط لا يُتصوَّر النطق به إلاّ في حرف، والهمزة يُتصوَّر النطق بها وحدها كسائر الحروف. فدلّ ذلك على أنها حرف».

وزعم الزّجّاج أنّ «ضَهْيَأ» يجوز أن تكون همزته أصلية وياؤه زائدة، فيكون مشتقاً من «ضاهأت» أي: شابهت، لأنه يقال: ضاهَيْتُ وضاهأتُ. وهو أولى به لأنّ أصالة الهمزة غيرَ أوّل أكثر من زيادتها. وبذلك يكون «ضَهياء» من ضاهيت، و«ضَهيأ» من ضاهأت. وقد تعقّب أبو الحسن مذهب الزجّاج قائلاً[1]: «وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق، إلاّ أنه يبقى في ذلك إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم. وذلك أنّ الهمزة إذا جعلت أصلية والياء زائدة كان وزن الكلمة: فَعْيَلاً وذلك بناء غير موجود في كلامهم، إلاَّ أن يكون مكسور الفاء نحو: طِرْيَم وحِذيَم. فإن قلت: وكذلك أيضاً جعل الهمزة زائدة يؤدِّي إلى بناء غير موجود، وهو: فَعْلأ؛ ألا ترى أنه لم يجيء منه إلاّ ضَهيأ المختلفُ فيه، والمختلف فيه لا يُجعل حجَّة، فإذا كان جعلها زائدة أو أصلاً يؤدِّي إلى بناء غير موجود فالأصالة أولى لأنها أكثر! فالجواب أنّ: فَعْلأ، وفَعْيلاً، وإن كانا بناءين معدومين، ينبغي أن يحمل منهما على: فَعْلأ، لأنّ فَعْيَلاً يظهر منهم اجتنابه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوّله نحو: حِذْيم وطِرْيم، ولم يظهر منهم ذلك في: فَعْلأ، لأنهم لم يجتنبوا: فَعْلأ، كما فعلوا ذلك بفعْيل. وأيضاً فإنّ الاستدلال على زيادة همزة: ضهيأ، بضهياء الممدودة، أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها، وهو ضاهأت. ولذلك كان هذا المذهب باطلاً».

---

1) الممتع الورقة ٢١. وابن عصفور يدفع مذهب الزجاج لأنه يخالف مذهب سيبويه وأصحابه القائل بأن ضهيأ وزنها فعلأ. انظر الكتاب ٢: ٣١٧ وتهذيب الألفاظ ص ٣٦٨.

وذهب أبو سعيد السّيرافيّ إلى أنّ وزن «مُهْوَأَنّ» هو «مُفْعَلَلّ»، فتعقَّبه المؤلّف بقوله[1]: «وهذا باطل، لأنه ليس بجَار على فِعْلٍ، إذ لا يحفظ: أهْوَأَنّ. لكنه إن ثبت كان على وزن: مُفْوَعَلّ».

ورجّح أبو عليّ الفارسيُّ مذهب يونس في أنّ الحرف الثاني من المضعّف هو الزائد، واستدلّ على ذلك بوجود مثل «اسْحَنْكَكَ» في كلام العرب. وذلك أنّ النون في «افعَنْلَلَ» من الرباعيّ لم توجد قطّ إلا بين أصلين، نحو «احرنجَمَ»، فينبغي أن يكون فيما أُلحق به من الثلاثيّ بين أصلين، لئلاّ يخالف الملحق ما ألحق به. وإذا ثبت في هذا الموضع أنّ الزائد من المثلين هو الثاني حُملت سائر المواضع عليه. ولكن ابن عصفور انكر استدلال الفارسيّ فقال[2]: «وهذا الذي استدلّ به لا حجّة فيه، لأنه لا يلزم أن يوافق الملحق ما ألحق به، في أكثر من موافقته له في الحركات، والسّكنات، وعدد الحروف؛ ألا ترى أن النون في: افعَنْلَلَ، من الرباعيّ بعدها حرفان أصلان، وليس بعدها فيما ألحق به من الثلاثيّ إلاّ حرفان، أحدهما أصليٌّ، والآخر زائد. فكما خالف الملحقُ الملحقَ به في هذا القدر، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين، وفي الملحق واقعة بين أصل وزائد».

واحتجّ ابن جنّي[3] للخليل في إعلال «غَزْوِيَة»[4] وتصحيح «اقْوَوّلَ»، بأنه قد يُستثقل في الاسم ما يصحّ في الفعل. واستدلَّ على ذلك بأن الواو صحّت في «يَغزُو»، وليس في الأسماء اسم آخره واو قبلها ضمّة. إلاّ أن ابن عصفور أنكر على ابن جنّي ما ادعاه، ووصفه

(١) الممتع الورقة ١٢. وانظر الورقة ٨ و١٣ و٢٥.
(٢) الممتع الورقة ٣٠. وانظر الورقة ١٧ و٢٢ و٥٣
(٣) المنصف ٢: ٢٩٠ - ٢٩١.
(٤) وذلك على مثال عرقوة من الغزو.

بأنه[1] «في نهاية الفساد، لأنّ الفعل أثقل من الاسم بلا خلاف، وأكثر إعلالاً، فكيف يصحّ فيه ما يعتلّ في الاسم الذي هو أخفّ. وأما صحة: يَغزُو، وإعلال: أَدْلٍ، فلأمر عرض، قد بُيّن في موضعه».

٢

ابن عصفور وسيبويه

أما سيبويه فإنّ لابن عصفور منه - خلافاً لسائر البصريّين - موقف الإجلال والتقدير. ولذلك نراه ينافح عنه، ويحشد كافّة السبل والحجج. فإذا أعجزته الحيلة، وأخفق في إيجاد المسوّغات، أقرّ بقصور سيبويه أو خطئه.

ففي أبنية الأسماء يتعقّب عليٌّ بن مؤمن ما استدركه العلماء على سيبويه، محاولاً أن يدفع هذا الاستدراك، ويثبت خطله. وهو في تعقّبه هذا يصرّح حيناً بأنه ينافح عن سيبويه، ويغفل التصريح في أكثر الأحيان. وأقرب الأمثلة إلينا في هذا الموضوع أنّ سيبويه لم يذكر «أَفْعُل» في أبنية الأسماء واستدركه عليه الزبيديّ، فكان تعقّب ابن عصفور كما يلي[2]: «وحكى الزبيديّ: أَصْبُع وأَنْمُلَة. فإن ثبت النقل بهما لم يكن في ذلك استدراك على سيبويه، لأنه قد حُكي فيه: أُصْبُع وأُنملة، بضمّ الهمزة، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً، كما قالوا في بُرْقُع: بُرْقَع، بالتخفيف».

وكذلك الحال في حروف البدل. فسيبويه يذكر منها أحد عشر حرفاً، يوردها ابن عصفور في كتابه الممتع، ثم يذيّلها بقوله[3]: «وزاد

---

(١) الممتع الورقة ٢٠. وانظر الورقة ٣ و٩ و١٢ و٢٥ و٢٦ و٤٦.

(٢) الممتع الورقة ٨. وانظر أيضاً الخصائص ٣: ١٩٥ - ٢١٨ وما يقابله في الممتع.

(٣) الممتع الورقة ٣٨. وانظر الكتاب ٢: ٣١٣ - ٣١٥.

بعض النحويّين في حروف البدل: السين، والصاد، والزاي، والعين، والكاف، والفاء، والشين». وبعد أن يفصّل وجوه الإبدال في هذه الحروف المزيدة، يعتذر[1] لسيبويه بقوله: «والسبب في أن لم يذكر سيبويه - رحمه الله - هذه الحروف السبعة، في حروف البدل، أنها تنقسم قسمين: قسم الإبدال فيه مراد به تقريب الحرف من غيره، فبابه أن يذكر في البدل الذي يكون بسبب الإدغام، لأنه يشبهه، وهو إبدال الصاد من السين إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف، وقد تقدّم تبيين ذلك. وقسم الإبدال فيه قليل جدّاً، أو في لغة بعض العرب، فلم يعتبره، وهو ما بقي من سبعة الأحرف: فأما الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جدّاً، وأما العين فإبدالها من الهمزة قليل، ولا يفعل ذلك إلاّ بنو تميم؛ وكذلك إبدال الزاي من الصاد، إنما تفعله كلب».

وقد يجمع في المسألة الواحدة بين الإقرار بسهو سيبويه، وإنكار تعقّبه، كأن يقول[2] في بناء فِعِل: «ولم يجىء منه إلاّ: إبِلٌ، خاصّة، فيما زعم سيبويه. وحكى غيره: أَتانٌ إبِدٌ، للوحشيّة. فأما: إطِلٌ، فلا حجّة فيه، لأن المشهور فيه: إطْلٌ، بسكون الطاء. فإطِلٌ يمكن أن يكون مما أُتبعت الطاء فيه الهمزة للضرورة، لأنه لا يحفظ إلاّ في الشعر، نحو قوله:

لـه إطِـلا ظَـبيٍ، وساقـا نعـامـة   البيـت

في رواية من وراه كذلك. وكذلك: حِبِرَةٌ، الأفصحُ والمشهور فيها إنما هو: حِبْرَة، وحِبِرَةٌ ضعيف. وكذلك: بِلِزٌ، لا حجّة فيه، لأنّ الأشهر فيه بِلِزّ، بالتشديد، فيمكن أن يكون بِلِزٌ مخفّفاً منه». فهو يقرُّ بأنّ

---

(١) الممتع الورقة ٣٩.

(٢) الممتع الورقة ٧. وانظر الورقة ٢٠

«إبد» من فوائت سيبويه، ويدفع أن تكون: إطل وحبر وبلز، من الفوائت.

ومما أقرّ فيه المؤلّف، بأنه مما فات سيبويه، إدغام الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء في الجيم، حيث يقول[1]: «وتدغم هذه الستّة في الضاد، والجيم، والشين، والصاد، والزاي، والسين. ولم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم».

فإذا كان في المسألة قولان، أحدهما لسيبويه، فغالباً ما يرجّح ابن عصفور قول سيبويه على ما عداه. فهو قد ظاهره على الخليل في اسم الفاعل من «جاء»[2]. وانتصر له أيضاً على الأخفش في عدّة مواطن. منها أنّ سيبويه يجعل ترتيب أقصى الحروف مخرجاً من الحلق كما يلي: الهمزة فالألف فالهاء. ويتعقّبه الأخفش زاعماً أنّ الصواب كون الهاء والألف بعد الهمزة معاً، وليست إحداهما أسبق من الأخرى. ويتصدّى المصنّف للأخفش، فيفنّد زعمه قائلاً[3] «والدليل على فساد مذهبه، وصحّة ما ذهب إليه سيبويه، أنه متى احتِيج إلى تحريك الألف اعتمد بها على أقرب الحروف إليها فقلبت همزة، نحو: رسالة ورسائل. فلو كانت الهاء معها من مخرج واحد لقلبت هاء، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة».

ومذهب سيبويه في «أشياء» أنّ وزنها «لَفْعاءُ» مقلوبة من «فَعْلاء»، والأصل «شَيْئاءُ» من لفظ شيء. ومذهب الكسائيّ أنها «أفعالٌ» جمع شيء. أما المؤلّف فإنه يستحسن مذهب سيبويه ويقول[4]:

---

(١) الممتع الورقة ٦٦.
(٢) الممتع الورقة ٤٨.
(٣) الممتع الورقة ٦٢.
(٤) الممتع الورقة ٤٨.

«فالذي يُردّ به على الكسائيّ أنه لو كان أفعالاً لكان مصروفاً، كأبيات وأجمال وأعباء، إذ لا موجب لمنع الصرف...».

والسين في «أسطاع» هي عند سيبويه عوض من ذهاب حركة العين في «أطاع». ولذلك كانت الهمزة في أوّله همزة قطع. وذهب الفرّاءُ إلى أنّ أصل «أَسْطَعْتُ» هو «استَطعتُ»، فلمّا حذفت التاء شبّهه العرب بـ«أفعلت» ففتحت همزته وقطعت. ولكن ابن عصفور يستصوب[1] ما ذهب إليه سيبويه، ويتعقّب الفرّاء بقوله: «وهذا الذي ذهب إليه غير مرضيٍّ، لأنه لو كان بقاؤه على وزن افعلت، بعد حذف التاء، يوجب قطع همزته لما قالوا: اسطاع، بكسر الهمزة وجعلها للوصل. واطّراد ذلك عندهم وكثرته يدلّ على فساد مذهبه».

و «عَنْسَلٌ» هو عند سيبويه[2] على وزن «فَنْعَل» فالنون زائدة. وزعم ابن حبيبَ أنّ اللام هي الزائدة لأنه في معنى: عَنْس. وقد فصل ابن عصفور في هذه المسألة[3] بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، من أنّ لامه أصليّة، وأنه مشتقّ من العَسَلان، وهو عدو الذئب، والنون زائدة، لأن زيادة النون أسهل من زيادة اللام، واشتقاقه واضح لا تكلّف فيه».

وقد تعقّب المبرّد سيبويه في مسألة «أسطاع» بقوله: إنما يُعوَّض من الشيء إذا فُقد وذهب، فأما إذا كان موجوداً في اللفظ فلا، وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء. غير أنّ عليّ بن مؤمن يصحّح مذهب سيبويه، ويدفع تعقّب المبرّد هذا، بقوله[4]: «والذي

---

(١) الممتع الورقة ٢١.
(٢) الكتاب ٢: ٣٢٦.
(٣) الممتع الورقة ١٩.
(٤) الممتع الورقة ٢٠. وانظر الورقة ٦٥ و٧١...

ذهب إليه سيبويه صحيح. وذلك أنّ العين لما سكنت توهّنت لسكونها، وتهيّأت للحذف عند سكون اللام. وذلك نحو: لم يُطِعْ، وأَطِعْ، وأطعْتُ. ففي هذا كلّه قد حذفت العين لالتقاء الساكنين، ولو كانت العين متحرّكة لم تحذف، بل كنت تقول: لم يُطْوِع، وأَطْوِعْ، وأَطْوَعتُ. فزيدت السين لتكون عوضاً من العين متى حذفت. وأمّا قبل حذف العين فليست بعوض، بل هي زائدة. فلذلك ينبغي أن يجعل: أَسطاعَ، من قبيل ما زيدت فيه السّين بالنظر إليه قبل الحذف. ومن جعل: أسطاع، من قبيل ما السّين فيه عوض فبالنظر إلى الحذف».

والتنوين في «جوارٍ» هو، في مذهب سيبويه[١]، عوض من الياء المحذوفة. ولكنّ أبا إسحاق الزجّاج يرى أن المحذوف أوّلاً هو الحركة، ولّما حذفت الحركة عوّض منها التنوين، فالتقى ساكنان - الياء والتنوين - فحذفت الياء. ويفصل ابن عصفور[٢] في هذه المسألة بقوله: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأنّ تعويض الحرف من الحرف أكثر في كلامهم من تعويض الحرف من الحركة. وأيضاً فإنه كان يجب أن يعوّض التنوين من الحركة التي قد حذفت في الفعل نحو: يقضي، ويرمي».

ويقول سيبويه في مثل «افْعَوْعَلَ» من القول: اقْوَوَّلَ[٣]. أما أبو بكر ابن السّراج فإنه يقول فيه: اقْوَيَّلَ. وحجّته أنهم إذا كانوا يستثقلون الواوين والضمّة في مثل «مَصُوْغ» فالأحرى أن يكون ذلك فيما اجتمع فيه ثلاث واوات[٤]. وقد اعترض المؤلّف[٥] على أبي بكر

---

(١) الكتاب ٢: ٥٦ - ٥٧.
(٢) الممتع الورقة ٥٣.
(٣) وهو مذهب الخليل أيضاً. المنصف ٢: ٢٩٠ - ٢٩١.
(٤) المنصف ٢: ٢٤٣ - ٢٤٤. ويذهب الأخفش هذا المذهب أيضاً. انظر المنصف ٢: ٢٩٠.
(٥) الممتع الورقة ٧٠.

قائلاً: «وهذا الذي احتجّ به لا يلزم، لأنّ مَصُوغاً وأمثاله إنما استثقل فيه الواوان والضمّة، لجريانه على الفعل المعتلّ. وإلاَّ فإنهم يتمّون في مثل: قُوْوِلَ، في فصيح الكلام، لأنه غير جار على معتلّ».

ويذكر سيبويه أن «افْعَنْلَى» فعل لازم. ثم يجيىء ابن جنّي[1]، فيزعم أنه قد يكون متعدّياً، ويستشهد على ذلك بقول الراجز:

قـد جَعَـلَ النُّعـاسُ يَغْرَنْـدِيني أَدْفَعُـــهُ عَنِّي، ويَسْرَنْـــدِيني

بيد أنّ أبا الحسن[2] يرجّح مذهب سيبويه بقوله: والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يسمع متعدّياً إلاَّ في هذا الرجز، وغالب الظنّ فيه أنه مصنوع. قال أبو بكر الزبيديّ: أحسب البيتين مصنوعين».

ومن مظاهر اعتماد ابن عِصفور على إمام النحاة سيبويه، وتأثره بكتابه، أن يستقي الشواهد من كتاب سيبويه، ويسندها إليه. فهو يقول في إبدال الألف من الهمزة[3]: «ومن أبيات الكتاب:

راحَـتْ بِمَسْلَمَـةَ البِغـالُ عَشِيَّـةً فارْعَيْ، فَزارةُ، لا هَنـاكِ المَرْتَـعُ

يريد: لا هَنَأَكِ. فأبدل الهمزة ألفاً. ومن أبيات الكتاب أيضاً:

سالـتْ هُـذيـلٌ رسولَ اللهِ فـاحشةً ضَلَّتْ هُذيلٌ بما قالتْ، ولم تُصِبِ

يريد: سألتْ. فأبدل».

ومن ذلك أن يحتجّ بمذهب سيبويه، لردّ ما رُوي في قراءة ابن كثير، من إدغام غير مقيس. فقد روي عن ابن كثير أنه يدغم تاء المضارعة في تاء بعدها، في أحرف كثيرة، منها ما فيه قبلها متحرّك، ومنها ما فيه قبلها ساكن من حروف المدّ واللين ومن غيرها. وذلك نحو ﴿فتَّفرَّقَ بـكم﴾ و﴿تَّنـازَعُوا﴾ و﴿إذْ تَّلقّونـه﴾. وقـد عقّب ابن عصفور

---

(1) المنصف ١: ٨٦.
(2) الممتع الورقة ١٧.
(3) الممتع الورقة ٣٧.

على ذلك بأنّ[1] «سيبويه لا يجيز إسكان هذه التاء، لأنها إذا سكنت احتيج لها ألف وصل، وألف الوصل لا تلحق الفعل المضارع».

ومن هذا القبيل أيضاً أنه يوجّه المسائل تبعاً لما يستنبط من أقوال سيبويه. فهو يذكر أنّ الألف في «قَطَوْطى» غير مزيدة، وأنّ «قطوطى» تحتمل أن تكون من باب «عَثَوْثَل» أو من باب «صَمَحْمَح»، ثم يقول[2]: «وحملها على أن تكون من باب: صَمحمح، أولى، لأنه أوسع من باب: عَثَوثل. وهو الظاهر من كلام سيبويه، أعني أنها تحتمل ضربين من الوزن، وباب: صمحمح، أولى بها».

فإذا وهم أحد العلماء في اعتماده على سيبويه دفع المصنِّف ذلك الوهم، وأبدى وجهة الصواب. فأبو الحسن الأخفش يعلِّل شذوذ «شأى يَشأى» في قولهم «يَشأيان»، بأنه لمّا كان شأى: فَعَلَ، وجاء مضارعه على: يَفعَلُ، نحو: يَشْأَى، و«يَفعَلُ» إنما هو مضارع «فَعِل» المكسور العين، عاملوه معاملةَ مضارع «فَعِلَ» من ذوات الواو نحو: رَضِيَ يَرْضَى. فكما قالوا: يَرضَيانِ، قالوا: يَشأيانِ. ولكنَّ المصنِّفَ ينكر عليه هذا التعليل، ويبيّن خطله، ثم يقول[3]: «وكأنّ أبا الحسن أخذ هذا التعليل من سيبويه، حيث علّل كسر أوّل (تِئْبَى) - وإن كان الماضي على: فَعَل، وإنما يكسر أوّل المضارع من: فَعِلَ - بكون المضارع جاء على: يَفْعَلُ. فلمّا جاء مضارعه كمضارع: فَعِلَ، المكسور العين، كسر أوّل المضارع، كما يكسر أوّل المضارع من: فَعِلَ. وليس ما ذهب إليه أبو الحسن مثل ما ذكر سيبويه، لأنّ: أَبَى، ليس [عينه أو] لامه حرف حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على: يَفْعِلُ، بكسر العين.

---

(١) الممتع الورقة ٦٨.

(٢) الممتع الورقة ٢٧.

(٣) الممتع الورقة ٥١.

فجاء مضارعه مفتوح العين كمضارع: فَعِلَ. فتوهَّمُ ماضي: يأبَى، على: فَعِلَ، توهّمٌ صحيحٌ».

ومن قبيل هذا أن يذهب السّيرافيُّ إلى أنّ النون، إذا كانت في آخر الاسم بعد ألف زائدة، فهي أصليّة إذا أدّت إلى بناء موجود، ويحتجُّ لذلك بأنّ سيبويه قد جعل النون في «دِهْقان» و«شَيطان» أصليّة. فيتعقّب عليّ بن مؤمن أبا سعيد السّيرافيّ قائلاً[١]: «ولم يفعل ذلك سيبويه لما ذكر، من أنّ جَعْلَ النون فيهما أصليّة يؤدّي إلى بناء موجود، بل لقولهم: تَدَهْقَنَ، وتَشَيْطَنَ، لأنه ليس في كلامهم: تَفَعْلَنَ. فدلّ ذلك على أصالة النون».

ولا غرو أن يكون لابن عصفور هذا الاهتمام البالغ بسيبويه وكتابه، وأن يلتزم في معظم مسائله أقوال سيبويه ومذاهبه. فقد كان ابن عصفور في عصره إماماً في كتاب[٢] سيبويه، يستجيب له في فهمه مَن في المغارب والمشارق. بيد أنّ هذا الاهتمام، وذلك الالتزام، على طغيانها في الممتع، لم يحولا دون خروج المؤلّف على إرادة سيبويه، إذا رأى من السماع أو القياس أو الحجج ما يدفعه إلى ذلك.

فسيبويه يذهب إلى أنَّ الأصل في «اطمأنّ» هو «طَأْمَنَ» ثم قدّمت الميم على الهمزة، وضعّفت النون. والجرميُّ يرى أن «اطمأنّ» هو الأصل، و«طأمن» مقلوب منه قبل التضعيف. وصاحب الممتع يعرض كلتا الوجهتين، ثم يرجّح مذهب الجرميّ بقوله فيه[٣]: «وهو الصحيح عندي، لأنّ أكثر تصريف الكلمة أتى عليه، فقالوا: اطمأنَّ، ويَطمئنّ، ومُطمئنّ، كما قالوا: طأمَنَ، يُطأمِن، فهو مُطأمنٌ. وقالوا: طُمأنِينة، ولم يقولوا: طُؤَمْنِينة».

---

(١) الممتع الورقة ٢٥.

(٢) انظر اختصار القدح المعلى ص ٩٦.

(٣) الممتع الورقة ٥٨.

وشذوذ العرب في همز «مَصائب» يعلّله سيبويه بأنهم شبّهوا الياء في «مُصِيبة» بالياء الزائدة في «صَحيفة»، فجمعوها على «مَصائب». ومذهب الزجّاج في ذلك أنّ الأصل «مَصاوِبُ» شَبّهوا الواو المكسورة حشواً بها في أول الكلمة، فأبدلوا منها همزة، فقالوا: «مصائب». وقد بسط أبو الحسن هذين المذهبين، ورجّح قول الزجّاج على قول سيبويه، لأنّ ما ذهب إليه الزجّاج له نظير، وهو قولهم: أَقائِمُ، في جمع: أقوام[1].

فإذا كان في النموذجين المتقدِّمين قد نصّ على مخالفته سيبويه، ودفع مذهبه، فإنه كثيراً ما يخرج على ما رسم سيبويه دون أن ينصَّ على ذلك. فالتِّنبالُ مثلاً أصله عند سيبويه رباعيّ[2]. وخالفه ثعلب فذهب إلى أنّ أصله ثلاثيٌّ، من النَّبَلِ، فالتاء زائدة. وقد أخذ ابن عصفور بالمذهب الثاني في قوله[3]: «التاء في: تِنبال، زائدة لأنَّ التّنبال هو القصير، والنَّبَل هم القِصار، فيكون التّنبال منه. وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة».

ورجّح سيبويه[4] في «فَعُلان» من «حَيِيتُ» أن يكون «حَيَّان»، وأجاز أن يكون «حَيُيان». ولكنّ المازنيّ خالفه فقال: فَعُلان من حَيِيت: حَيُوان. وكذلك قال ابن جنّي[5]. أما أبو عليّ الفارسيّ فقال: فعُلان من حَيِيت: حَيُيان، وقيل: حَيُوان. وقد أخذ عليّ بن مؤمن بمذهب المازنيّ وابن جنّي وأحد قولي الفارسيّ، معرضاً عن مذهب سيبويه، فقال[6]: «وتقول في فَعُلان من حَيِيتُ: حَيُوان. والأصل:

---

(١) الممتع الورقة ٣٢ و٤٨...

(٢) التاج: نبل.

(٣) الممتع الورقة ٢٦.

(٤) الكتاب ٢: ٣٩٤.

(٥) المنصف ٢: ٢٨٣.

(٦) الممتع الورقة ٧٠.

حَيُيان، فتقلب الياء التي هي لام واواً، لانضمام ما قبلها».

بل إنّ صاحب الممتع ليدفع أحياناً بعض أقوال سيبويه، وهو لا يعلم أنها له. فقد قال[1] سيبويه: «وإذا قلت: احواوَيتُ فالمصدر: احْوِيّاءٌ». وكأنّ ابن عصفور غفل عن قول سيبويه هذا، لأنك تراه يقول في هذه المسألة[2]: «ومصدر احْواوَى: احْوِيْواءٌ، من غير إدغام، لأنّ الياء مدَّة منقلبة عن ألف احْواوَى. هكذا حكى أهل اللغة عن العرب». ثم يذكر أنّ المبرّد هو الذي قال «احوِيّاءٌ» ويدفع ذلك - وهو مذهب سيبويه - بقوله: «والسماع يبطل ما قال».

وذهب سيبويه[3] إلى أن «تاهَ يَتيه» و«طاحَ يَطيحُ» هما على «فَعِلَ يَفعِلُ» في لغة من قال: تَوَّهتُ، وطَوّحتُ، وأنت أطوحُ منه، وأتوهُ منه. ومثلهما «آنَ يَئينُ» من الأوان. أما ابن عصفور فإنه يذهب[4] إلى أنهما على «فَعَلَ يَفْعِلُ»، وينكر أن يكونا على «فَعِلَ يَفْعِلُ» لأنه شاذّ في الصحيح والمعتلّ، في حين أنّ «فَعَلَ يَفعِلُ» - وإن كان شاذّاً فيما عينه واو - قياسيّ في الصحيح. فحملهما على المقيس أولى.

ومذهب سيبويه أنّ النون من «فَعْلانَ» في مثل سكران، هي بدل[5] من همزة «فَعْلاءَ» في مثل صحراء. والذي حمله ذلك ما بين هذين البناءين من شدّة الالتباس والتوافق. فوزنهما الظاهري واحد، وفي آخر كلّ منهما زيادتان، والجمع فيهما يأتي على «فَعالَى»، والتأنيث في كلّ منهما لا يكون بزيادة التاء. غير أنّ أبا الحسن، صاحب الممتع،

(١) الكتاب ٢: ٣٩١.
(٢) الممتع الورقة ٥٦.
(٣) اللسان والتاج (طوح). ونسبه سيبويه في الكتاب ٢: ٣٦١ إلى الخليل.
(٤) الممتع الورقة ٤١.
(٥) الكتاب ٢: ١٠ و٣١٤ وشرح التصريف الملوكي ص ١٢٥.

يعرض هذا المذهب بقوله[1]: «وزعم بعض النحويين أنّ النون في: فَعْلانَ، الذي مؤنثه: فَعْلَى، بدل من الهمزة». ثم يتعقّبه بأن يقول: «والصحيح أنها ليست ببدل، إذ لم يدع إلى الخروج عن الظاهر داع، لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث، أن يشتبها في أن يكون كلّ منهما مؤنثاً بالهمزة. وأما جمعهم: فَعْلان، على: فَعالَى، فللشبه الذي بينه وبين: فَعْلاء، فيما ذُكر، لا أنه في الأصل: فَعْلاء. وأيضاً فإنّ النون لا تبدل من الهمزة إلاّ شذوذاً».

٣

ابن عصفور ومدرسة الكوفة

إنّ موقف ابن عصفور من المذهب الكوفيّ هو غير موقفه من المذهب البصريّ. فقد لمسنا فيما مضى كثيراً من النقاط التي تابع فيها ابن عصفور مدرسة البصرة. هذا في حين أنّ ما يكنّه أو يبديه، للمذهب الكوفيّ، يغلب عليه الانتقاص والنقد. والدليل على هذا ما نراه ماثلاً في مسألة الميزان الصرفيّ.

فأهل البصرة يجعلون في الميزان مقابل ما زاد من أصول الكلمة الموزونة لاماتٍ، بحسب ما زاد من الأصول. أما أهل الكوفة فزعموا أنّ نهاية الأصول ثلاثة، فجعلوا الراء من «جعْفر» زائدة، والجيم واللام من «سَفَرجَل» زائدتين. ولكنهم ذهبوا في الميزان مذهب البصريين فجعلوا زنة «جعفر»: «فَعْلَلاً» وزنة «سَفَرْجل»: «فَعْلَّلاً».

هذا هو قول جمهور أهل الكوفة، وقد خرج عليه بعض الكوفيين. فمنهم من جعل وزن «سفرجل»: «فَعَلْجَلاً».. ومنهم من لم يزن ما فوق

(١) الممتع الورقة ٣٧.

الثلاثيّ، فإن قيل له: ما وزن جَعْفر وفَرزدق؟ قال: لا أدري! أما الكسائيّ فجعل الزيادة فيما فوق الثلاثيّ واقعة ما قبل الآخر.

وقد فنّد ابن عصفور مذاهب الكوفيين هذه، وعقّب عليها بقوله[1]: «وكلّ ذلك باطل، لما ذكرناه من أنه لا ينبغي أن يقضى على حرف بزيادة إلاّ بدليل. فالصحيح في النظر، والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل، ما ذهب إليه أهل البصرة».

ويعزّز هذا الموقف لابن عصفور، من المدرسة الكوفيّة، أنه يقول في باب حذف الألف[2]: «وأما الألف فإن اجتمعت مع ساكن حذفت نحو: حُبْلَى القومِ. إلاّ أن يكون الساكن ألف التثنية، فإنها تقلب ياء ولا تحذف. فتقول في تثنية حُبْلَى: حُبْلَيانِ. ولا يجوز أن تقول: حُبْلانِ، لئلاّ يُتوهّم أنه تثينة حُبْل، خلافاً لأهل الكوفة، فإنهم يجيزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف، نحو: جُمادَى، فيقولون في تثنيته: جُمادان. والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلاّ جُمادَيانِ، وبه ورد السّماع، قال:

شَهْرَيْ رَبيعٍ، وجُمادَيَيْنَهْ».

وأبنية الرباعيّ المجرَّد هي عند البصريّين ستّة. وقد زاد فيها الكوفيّون[3]، تبعاً للأخفش، بناء سابعاً هو «فُعْلَلٌ». ولكنّ مصنّف الممتع يقرّ الأبنية الستّة فقط، ويدفع البناء السابع بقوله[4]: «أما جُخْدَبٌ، وبُرْقَع، وجُؤْذَر، فلا حجّة فيها، لأنه يقال: جُخْدُبٌ، وبُرْقُع، وجُؤْذُر، بالضمّ. فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً. فإنما يكون ثبت فُعْلَل

---

(١) الممتع الورقة ٣٠.

(٢) الممتع الورقة ٥٧.

(٣) شرح الشافية ١: ٤٧ - ٤٨ والمزهر ٢: ٢٨.

(٤) الممتع الورقة ٧.

بأن يوجد لا يجوز معه فُعْلل بالضمّ. فأن لم يوجد الفتح إلاّ مع الضمّ دليلٌ على أنه ليس ببناء أصليّ».

أضف إلى هذا أنّ عليّ بن مؤمن يتناول رؤوس الكوفيّين بالنقد والتجريح، ويدفع كثيراً مما ذهبوا إليه. وقد لمسنا في الميزان الصرفيّ ما أصاب الكسائيّ من ابن عصفور. وهذا ما نجده في مواطن كثيرة من كتاب الممتع، كأن يعرض المؤلّف للوقف على المقصور المنوَّن، ويبسط مذهب الكسائيّ في ألفه ناقداً، فيقول[1]: «ومنهم من ذهب إلى أن الألف هي الأصل، والمبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال، وهو الكسائيّ. وحجّته أنّ حذف الألف الزائدة أولى من حذف الأصلية. وذلك باطل، لأنّ الزيادة لمعنى، فإبقاؤها أولى من إبقاء الأصل. ومما يدلّ على ذلك أنهم إذا وصلوا قالوا: هذه عصاً مُعْوَجَّة. فحذفوا الألف الأصليَّة، وأبقوا التنوين. فكذلك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألف الأصلية، ويكون الثابت ما هو عوض من التنوين».

والفرّاء يناله من نقد أبي الحسن أكثر مما ينال الكسائيّ، حتى إنّ القصة التي وقعت بين الجرميّ وأحد الكوفيين يجعل ابن عصفور - تبعاً لابن جنّي - الفرّاء هو الكوفيّ المعنيّ فيها. فيرويها كما يلي[2]: «يحكى أنّ أبا عمر الجرميّ، رحمه الله، دخل بغداذ، وكان بعض كبار الكوفيّين يغشاه، ويكثر عليه المسائل - ويقال: هو الفراء - وهو يجيبه. فقال له بعض أصحابه: إنّ هذا الرجل قد ألحَّ عليك بكثرة المسائل، فلم لا تسأله؟ فلما جاءه قال له: يا أبا فلان، ما الأصل في: قُمْ؟ فقال له: اقْوُمْ. فقال له: فما الذي عملوا به؟ فقال: استثقلوا الضمة

---

(١) الممتع الورقة ٣٨. وانظر الورقة ٤٣ و٤٨ و٥٥. وما نسبه إلى الكسائي في هذا النص هو مذهب سيبويه. انظر الكتاب ٢: ٢٩٠ - ٢٩١ وشرح الشافية ٢: ٢٨١ وشرح المفصل ٩: ٧٦.

(٢) الممتع الورقة ٤٢.

على الواو فأسكنوها. فقال له: أخطأْت، لأنّ القاف قبلها ساكنة! فلم يعد إليه الرجل بعدها».

ومن نقده للفرّاء ما نراه في مسألة حذف الواو من مثل «يَعِدُ». فعليّ بن مؤمن يذهب إلى أنّ الحذف كان لوقوع الواو بين ياء وكسرة، وهما ثقيلتان. فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو بينهما وجب الحذف. ثم يعرض لمذهب الفرّاء بقوله[1]: وزعم الفرّاء أنّ موجب الحذف إنما هو التعدّي نحو: يَعِدُ، ويَزِنُ، وموجب الإثبات إنما هو عدم التعدّي نحو: يَوْجَلُ، ويَوْحَلُ. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه خارج عن القياس؛ ألا ترى أنّ الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل. وأيضاً فإنهم قالوا: وأَلَ زيدٌ مما كان يحذره يَئِلُ، ووَبَلَ المطرُ يَبِلُ، ووَقَدَتِ النّارُ تَقِدُ، ووَحِرَ صدرُه يَحِرُ، ووَغَرَ يَغِرُ. فحذفوا الواو في جميع ذلك، وإن كان غير متعدّ، لّما وقعت بين ياء وكسرة».
وقد يتناول مذهب الفرّاء بالنقد من عدّة وجوه، ليظهر فساده من جميع جوانبه. وهذا ما نلمسه في مسألة «كَيْنُونَة وقَيْدُودَة» حيث يقول ابن عصفور[2]: «وزعم الفرّاء أنها في الأصل: كُوْنُوْنة، وقُوْدُوْدَة، بضم الفاء. وكذلك صُيْرُورة، وطار طُيْرُورة، ثم قلبت الضمة فتحة في: صُيرورة وطُيرورة، لتصحّ الياء. ثم حملت ذوات الواو على ذوات الياء، ففتحوا الفاء، وقلبوا الواو ياء، لأنّ مجيء المصدر على: فعلولة، أكثر ما يكون في ذوات الياء نحو: صيرورة، وسيرورة، وطيرورة، وبينونة. وهذا الذي ذهب إليه فاسد من جهات:

منها أنّ ادعاء قلب الضمة فتحة لتصحّ الياء مخالف لكلام العرب. بل الذي اطّرد في كلامهم أنه إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قلبت

(١) الممتع الورقة ٤٠. وانظر الورقة ٢٤ و٤٧ و٤٨ و٥٢ و٥٣ و٥٥.
(٢) الممتع الورقة ٤٧.

واواً، نحو: مُوقِن وعُوْطَط، وهما من: اليقين، والتعيُّط.

ومنها أنّ الضمة إذا قلبت لتصحّ الياء فإنما تقلب كسرة كما فعلوا في: بِيْض، لا فتحة.

ومنها أنّ حمله ذوات الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطّرد. أعني أنه إذا كثر أمر ما في ذوات الياء، ثم جاء منه في ذوات الواو شيء، لم يوجب حمل ذوات الواو على الياء، وإن فُعل ذلك فشذوذاً؛ ألا ترى أن كثرة: فِعالة، في المصادر في ذوات الياء نحو: السّقاية، والرّماية، والنّكاية، وقلّتها من ذوات الواو لم تُخرج: جِباوة، عن الشذوذ.

ومنها أنّ ما ادّعاه من أنّ: فعلولة، في ذوات الواو قد كثر، غيرُ مسلَّم. بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء والواو. وما جاء منه في ذوات الواو كالمعادل لما جاء منه في ذوات الياء».

واللحيانيّ هو عند أبي الحسن أحياناً واهٍ غير موثوق. ولهذا نراه في أبنية الأسماء يكاد يثبت بناء «مَفْعِيْل» بينها، إلاّ أنه عندما يرى أنّ أمثلة هذا البناء انفرد اللحيانيّ بروايتها يضعّفها، ويعرّض بالكتاب الذي رويت فيه. قال[1]: «وأما مَنْدِيل ومَسكين، بفتح الميم، فَمَفْعِيْلٌ، إلاّ أنه إنما رواهما اللحيانيّ في نوادره. قال أبو الفتح: وكان إذا ذكرته لأبي عليّ قال: كُناسةٌ. وكان أبو بكر بن دريد يزعم أنّ كتاب اللحيانيّ لا تصله به رواية».

وأبو العبّاس ثعلب يعرض له صاحب الممتع في مواطن من كتابه. فهو في معرض تتبّع سقطات بعض العلماء في التصريف[2] يقول: «ونحو من ذلك ما يحكى عن أبي العبّاس ثعلب، من أنه جعل: أُسْكُفَّة الباب

---

(١) الممتع الورقة ١٠.

(٢) الممتع الورقة ٢.

من: استكفّ أي اجتمع. وذلك فاسد لأنّ استكفّ: استفعلَ، وسينه زائدة، وأُسكفَّة: أُفْعُلّة، وسينه أصلية. إذ لو كانت زائدة لكان وزنه: أسْفُعْلَة. وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم. وكذلك أيضاً حكي عنه أنه قال في تَنُّور: إنّ وزنه: تَفعُول، من النار. وذلك باطل، إذ لو كان كذلك لكان تَنْوُوْراً. والصواب أنه: فَعُّول، من تركيب تاء ونون وراء، نحو: تنر، وإن لم ينطق به».

وفي باب النون يقول المؤلّف[1]: «وأما خِنْزيرٌ فنونه أصلية. وليس في قوله:

لا تَفْخَرُنَّ، فــإنَّ اللهَ أنزلَــكم يا خُزْرَ تَغلبَ، دارَ الذُّلِّ، والهُونِ

دليل على أن النون زائدة، لأن خُزْراً ليس بجمع خِنزير، بل هو جمع أَخْزَر، لأن كل خنزير عندهم أخزر، خلافاً لأحمد بن يحيى، فإنه جعل خُزراً جمع خنزير. وذلك فاسد، لأنه ليس قياس خِنزير أن يجمع على خُزْر. فمهما أمكن أن يحمل على المطرد كان أولى».

ومن هذه النماذج التي أثبتنا يتضح لنا موقف ابن عصفور من مدرسة الكوفة ورجالها. إنه موقف الناقد المخالف الذي يناقش المذاهب والأقوال، ويدفعها، ليرجّح عليها أقول المنافسين من أعلام البصرة في كثير من الأحيان. هذا، في حين أن نقده للمدرسة البصرية ورجالها كان أخفّ حِدَّة من نقده للكوفيين. ولولا مسألتا «هناه» و«إصْبُع»، اللتان رجَّح فيها أقوال أهل الكوفة على أقوال أهل البصرة، لكان نقده للبصريين خالياً من مقارنته بمذاهب الكوفيين، ومبنيّاً على أصول الحجاج ومنطق صناعة العربية، أو على مقارنة أقوال البصريين بعضها ببعض.

---

(١) الممتع الورقة ٢٦. وانظر الورقة ٥٣.

أضف إلى هذا أن ابن عصفور كان يكنّ ويبدي لامام البصريين سيبويه قدراً هائلاً من الاحترام والالتزام، وهو مالم يحظ به، أو بجزء منه، واحد من الكوفيين.

ولكنّ هذا كله لا يعني أن مصنِّف الممتع مخالف أبداً آثار الكوفيين. فقد جاء في كتابه عدَّة نماذج، اعتمد فيها أقوال أعلام الكوفة، وبنى عليها المسائل. فهو مثلاً يذكر إبدال الميم من الباء في «راتم»، بقوله[1]: «وأبدلت أيضاً من الباء، فيما حكاه أبو عمرو الشيبانيُّ من قولهم: ما زال راتماً على كذا وراتباً، أي مقيماً، من الرتبة».

وفي إبدال الألف همزة يستعين بما روي عن الفرّاء فيقول[2]: «ومنه ما أنشده الفرّاء من قول الآخر:

يـا دارَ مَيٍّ، بـدكـاديـكِ البُرَقْ صَبْراً، فقد هَيَّجتِ شوقَ المُشْتَئِقْ

وحكى أيضاً من كلامهم: رجلٌ مَئِلٌ، من المال... والأصل في ذلك... المشتاق، ورجلٌ مالٌ».

ويستدلّ على إبدال الياء من الصاد قائلاً[3]: «وأبدلت من الصاد على غير اللزوم في: قَصَّيتُ أظفاري، بمعنى: قصَّصت. فأبدلوا من الصاد الأخيرة ياء، هروباً من اجتماع الأمثال. حكى ذلك اللحيانيُّ». فهو ههنا يعتمد قول اللحيانيّ في هذه المسألة. ولكنّ اللحيانيّ لم ينفرد به دون العلماء، وإنما زواه هو عن القنانيّ، وكذلك رواه عن القنانيّ أيضاً كلّ من الفرّاء وأبي عُبيد[4].

فإذا كان المصنِّف قد اعتمد في هذه المسالة قولاً للحيانيِّ، شاركه

(١) الممتع الورقة ٣٧.
(٢) الممتع الورقة ٣٢. وانظر الورقة ٥٨.
(٣) الممتع الورقة ٣٥.
(٤) انظر التاج واللسان (قصى).

فيه علماء آخرون، فإنه قد أخذ عنه أحياناً ما أنفرد به دون العلماء. ففي المقصور والممدود للقاليّ[1]: «قال اللحيانيّ: يقال: قَعَدَ فلان الأُرْبُعاءَ والأُربُعاوَى، أي: متربِّعاً. ولم يأتِ به أحد غيره». ومع هذا ترى ابن عصفور يعتمد ما انفرد به اللحيانيّ، فيجعل أُرْبُعاء كقُرْفُصاء[2]، ويذكر في الأبنية[3]: «أُفعُلاوَى نحو أُربُعاوَى».

وفي حذف الألف على غير قياس يستشهد على حذف الألف من «لهفا» ببيت رواه ابن الأعرابيّ، وهو[4]:

فلستُ بمُدْرِكٍ ما فاتَ مِنّي بِلَهْفَ، ولا بِلَيتَ، ولا لَوَ انِّي

وعن ابن السِّكّيت يستقي كثيراً من المسائل في القلب والإبدال. ومن ذلك أنه يقول في إبدال الميم[5]: «وأبدلت من النون فيما حكاه يعقوب عن الأحمر، من قولهم: طانَهُ اللهُ على الخير، وطامَهُ، أي: جَبَلَهُ. وهو يَطِينه. ولا يقال: يَطيمه».

ويذكر المؤلّف أن العَوّاء يحتمل ضربين من الوزن، ثم يقول[6]: «أحدهما أن يكون: فَعْلاءَ، والأصل: عَوْياءُ، فقلبت الياء واواً وأدغمت الواو في الواو. ويكون قلبهم الياء واواً فيه شذوذاً، كما قالوا: عَوَى الكلبُ عوَّةً، والأصل عَوْية، فقلبت الياء واواً. حكى ذلك ابن مِقسم عن ثعلب».

---

(1) المزهر ١ : ١٣٤ والتاج (ربع).
(2) الممتع الورقة ١٣ أ.
(3) الممتع الورقة ١٣ ب.
(4) الممتع الورقة ٥٨.
(5) الممتع الورقة ٣٧. وانظر الورقة ٣٥. ويذكر ابن عصفور كتاب القلب والابدال لابن السكيت في الممتع. انظر الورقة ٥٨.
(6) الممتع الورقة ٥٤.

٤

ابن عصفور ومدرسة بغداد

اتخذ البغداديون في علوم العربية موقفاً متميّزاً، إذ اعتمدوا على الاختيار من أقوال البصريين والكوفيين، وبذلك خلطوا مذهب البصرة بمذهب الكوفة، فكان مذهبهم مزيجاً من ذينك المذهبين، وإن تغلّبت مكانة البصريين على مكانة الكوفيين في ذلك المزيج[١].

ولما كان ابن عصفور أميل إلى البصرة، وأكثر تقبّلاً لمذاهب أصحابها، كان له تأييد ظاهر لمذهب البغداديين. فهو يقول في حذف الفاء[٢]: «وحذفت من: سوف، فقالوا: سو أفعل. روى ذلك أحمد بن يحيى عن البغداذيين».

وهو يحتجّ لتضعيف بعض الألفاظ بقول ابن كَيْسان. فقد ذكر ابن جنّي[٣] أن العامّة تقول: «تَمَخْرَقَ»، وأن بعض البصريين حكوا: «مَخْرَقَ». وقد تناول المصنّف هذين اللفظين بقوله[٤]: «وقد حُكي مَخرقَ وتَمخرقَ، وضعَّفها ابن كيسان. والصحيح أنها لم يثبتا من كلام العرب».

بل إنه ليدفع بمذهب ابن كيسان البغداديّ ما ذهب إليه ابن جنّي. فكلمة «زَيتون» هي عند ابن جنّي[٥] على وزن «فَعْلُون»، وهي مما

---

(١) أبو حيان النحوي ص ٣٠٤ - ٣٠٦ والمدارس النحوية ص ٢٤٥.
(٢) الممتع الورقة ٥٨.
(٣) المنصف ١: ١٣٠.
(٤) الممتع الورقة ٢٢. وانظر الورقة ٣٨.
(٥) الخصائص ٣: ٢٠٣.

فات سيبويه. ولكنّ ابن كيسان كان يقول بأصالة النون فيها، وزيادة الياء. وقد أخذ عليّ بن مؤمن بهذا المذهب فقال[1]: «وأما زَيتونٌ ففَيْعُولٌ، كقَيْصُوم، وليست النون زائدة، بدليل قولهم: الزَّيت؛ لأنهم قد قالوا: أرضٌ زَتِنَةٌ، أي: فيها زيتون. فنون زيتون على هذا أصلية. وأيضاً فإنه لو جعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة: فَعْلُوناً. وذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم».

وعن أبي عليّ القاليّ البغداديّ[2] يُنشِد ما يَستشهد به على عدم الإدغام في الاسم الثلاثيّ المزيد فيه ألف ونون، فتراه يقول[3]: «وقالوا: الدَّججانُ، من الدَّجيج، فلم يدغموا. أنشد القاليُّ:

تَدْعو بذاكَ الدَّجَجانَ الدَّارِجا».

على أن هذه الموافقة للبغداديين لم تمنع ابن عصفور أن يخالفهم في بعض الأحيان، ويردَّ من أقوالهم ما لا يرضاه. فهو يذهب في: سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن، إلى أنها على وزن «فَيْعِل»، ويدفع سائر المذاهب التي تخالفه. ومن ذلك أنه يقول ما يلي[4]: «وزعم البغداذيون أنّ سَيّداً ومَيّتاً وأمثالها في الأصل على وزن: فَيْعَل، بفتح العين، والأصل: سَيَّد، ومَيَّت. ثم غُيِّر على غير قياس، كما قالوا في النسب إلى بَصرة: بِصريّ، فكسروا الباء. والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد: فَيْعلٌ، في الصحيح مكسور العين، بل يكون مفتوحها نحو: صَيْرَف، وصَيْقَل. وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد، لأنه لا ينبغي أن يُحمل على الشذوذ ما أمكن. وأيضاً فإنه لو كان كتغيير: بِصريّ، لم يطَّرد. فاطِّراده في مثل: سَيِّد،

---

(١) الممتع الورقة ١٣.

(٢) كذلك نسب المتقدمون أبا علي القالي، وهو مما يرجح كونه من البغداديين وإن كان يجنح إلى المذهب البصري وينافح عنه. أما ذكر الزبيدي له في عداد البصريين فلأن كتابه «طبقات النحويين واللغويين» ليس فيه ذكر خاص للبغداديين.

(٣) الممتع الورقة ٦٠.

(٤) الممتع الورقة ٤٧.

ومَيّت، ولَيِّن، وهَيِّن، وبَيّن، دليل على بطلان ما ذهبوا إليه. فأما مجيئه على: فَيعِل، مع أن الصحيح لم يجىء على ذلك، فليس بموجب لادّعاء أنه في الأصل مفتوح العين، لأن المعتلّ قد ينفرد في كلامهم ببناء لا يوجد في الصحيح».

ومن خلافه للبغداديين، ونقده إياهم، أنه يقول في الإدغام[1]: «وزعم أبو الحسن ابن كَيسان أنّ ما كان على وزن: فَعِلٍ، أو فَعُلٍ، لا يدغم. واستدل على ذلك، بأنك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الإلباس، لأنه لا يُعلم: هل هو في الأصل متحرّك العين أو ساكنه. وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إذا أدّى القياس إلى ضرب من الإعلال استُعمل ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى؛ ألا ترى أن العرب قد قالت: مُختارٌ، في اسم الفاعل واسم المفعول، ولم يُلتفت إلى اللبس. وأيضاً فإنه قد قام الدليل على أنّ صَبّاً وطَبّاً: فَعِلٌ، في الأصل، وقد أدغم، فدلّ ذلك على فساد مذهبه».

ومذهب أبي عليّ القاليّ هو أن «العَوَّى» وزنها[2] «فَعَّلٌ»، في حين أن ابن عصفور يرى أن وزنها هو «فَعْلَى» وأصلها «عَوْيا»، قلبت الياء واواً، كما قلبت في المعتلّ اللام نحو «شَرْوَى»، وأدغمت الواو في الواو. ويتناول مذهب القاليِّ بالنقد فيقول[3]: «فإن قيل: فهلاّ كانت العَوَّى: فَعَّلاً، من عَوَيْتُ، فلا يكون على ذلك مما قلبت فهي الياء واواً! فالجواب أنَ الذي منع من ذلك أنه ليس من أبنية كلامهم فَعَّلٌ. فأما شَلَّم، وبَذَّر، وبَقَّم، فأعجميَّات».

---

(١) الممتع الورقة ٦٠.

(٢) جاء ذلك في حاشية المبدع الورقة ٢٥. ولعله منقول من كتاب المقصور والممدود للقالي.

(٣) الممتع الورقة ٤٥.

الفصل الثالث

مذهب ابن عصفور في التصريف

لم يحاول ابن عصفور أن يحدّد لنا مذهبه الذي يصدر عنه في كتابه الممتع. ولم نقف، فيما رجعنا إليه من المصادر، على نصّ يمكن أن ينير لنا السبيل في تحديد مذهبه. ثم إن ما رأيناه في موقف ابن عصفور من مذاهب البصرة والكوفة وبغداد أثبت لدينا أنه لم يكن نصيراً لواحد منها، يلتزمه دون غيره، وينافح عنه. فقد أخذ عن البصريين وخالفهم، وكذلك كان موقفه من الكوفيين والبغداديين، وإن كانت مخالفته للكوفيين أعنف وأوسع.

أفكان ابن عصفور من أنصار مدرسة الأندلس؟ إن ما نعرفه عن هذه المدرسة أنها نشأت بوصول القاليّ إلى الأندلس، أو قبل ذلك بقليل. فقد نقل أبو عليّ القاليّ البغداديُّ معه الاهتمام بعلوم اللغة[1]، ونشر في ربوع الأندلس مذهب المدرسة البغدادية.

وكان قد مهّد لهذه الحركة محمد بن يحيى المهلبيّ الرَّباحيُّ الجيّانيّ المتوفى سنة ٣٥٣. فقد رحل إلى المشرق، وأخذ في مصر عن النحّاس المصريّ الممثِّل للمذهب البغداديّ، ورجع إلى الأندلس ينشر ما حمل. فكان أن ظهرت حركات في دراسة العربية تشبه ما لمسناه في بغداد، إذ نلمس اتجاهاً في الدراسات اللغوية، يخلط المذهب البصري بالمذهب الكوفي، ويختار منها ما يمثِّل مذهباً شبيهاً بالمذهب البغداديّ، الذي يعطي أحياناً مدرسة البصرة شيئاً من التفضيل والتقدير.

---

(١) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ٢٧٧. وانظر ظهر الاسلام ٣: ٩١ وتاريخ الفكر الاندلسي ص ١٨٥ والمدارس النحوية ص ٢٩٠ - ٢٩١

وابن عصفور تلمذ في الأندلس[1] لكلّ من أبي الحسن الدَّبّاج، وأبي عليّ الشَّلَوبين، وأقرأ بإشبيلية وشريش، ومالَقة، ولورقة، ومرسية، فكان من أعلام الأندلس. ولكننا مع هذا قلّما نقف في كتابه الممتع على ذكر للأندلسيين. وكلّ ما وقفنا عليه، من هذا القبيل، ذكر أبي بكر الزبيديّ. ففي أبنية الأسماء يقول أبو الحسن[2]: «وحكى الزبيديّ: أَصبُع، وأُنمُلَة». وفي أبنية الأفعال يذكر اعتماد ابن جنّي على قول الراجز:

قد جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني أَدفَعُهُ عنّي، ويَسْرَنْدِيني

في تعدية «افْعَنْلَى»، وينكر أن يكون ما زعمه ابن جنّي صحيحاً، ثم يقول[3]: «قال أبو بكر الزبيديّ: أحسب البيتين مصنوعين».

وإذا كان في هذين النموذجين قد اعتمد قول الزبيديّ فإنه قد أنكر عليه في موطن آخر[4] إثبات «إصْبُع»، واحتجّ لإنكاره ذلك بقول للفرّاء. ومثل ذلك ما نرى في مسألة «صِنَّبِر» فقد استدرك أبو بكر الزبيديّ هذه الكلمة - ووزنها فِعّلِل - على سيبويه في مزيد الرباعيّ. ولكنّ مصنّف الممتع ذكر هذه الكلمة في أبنية الخماسيّ قائلاً[5]: «وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسيّ: فِعَّلِل، نحو: صِنَّبِر. والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم إلاّ في الشعر، نحو قوله:

بِجِفانٍ، تَعتَرِي نادِيَنا من سَديفٍ، حينَ هاجَ الصِّنَّبِرْ

---

(١) فوات الوفيات ٢: ١٨٤ وصلة الصلة ص ١٤٢.
(٢) الممتع الورقة ٧.
(٣) الممتع الورقة ١٧.
(٤) الممتع الورقة ٨.
(٥) الممتع الورقة ٧.

وهذا يجوز أن يكون لمّا سكَّن الراء للوقف كسر، لالتقاء الساكنين، نحو قولهم: ضَرَبَتِهْ، وقتلَتِهْ».

هذا كلّ ما يمكن أن يمتّ بصلة إلى ما نعرف من أقوال الأندلسيين الذين سبقوا ابن عصفور. والزبيديّ، كما نعلم، هو من علماء القرن الرابع، وبينه وبين صاحب الممتع قرون ثلاثة، فلم لا نجد لهذه القرون الثلاثة أثراً واضحاً من الأندلس في كتاب الممتع؟

ربما كانت العلّة في هذا أن المصنّف قد اتخذ لنفسه قاعدة ألاّ يتخطَّى، في تأثره، فحول المتقدّمين من العلماء. فقد رأينا في موقفه من البصرة، والكوفة، وبغداد، أنه لا يتخطّى القرن الرابع، إذ يقف من البصريين عند ابن جنّي، ومنْ الكوفيين عند ثعلب، ومن البغداديين عند القاليّ. أما من خلف بعد هؤلاء، من علماء تلك المدارس الثلاث، فإن ابن عصفور ينصرف عنهم، فلا ترى له في كتابه الممتع أخذاً عنهم، وموافقة لهم، أو مخالفة. فليس غريباً - والحالة هذه - أن يخلو كتابه من ذكر الأندلسيين، سوى الزبيديّ، ما دام نشاط العربية قد دبَّ في الأندلس قبيل وصول القاليِّ من الشرق، ووصوله كان في القرن الرابع الذي عاش فيه الزبيديّ.

ونحن، ما دمنا لم نر للمؤلف اهتماماً بمذهب الأندلسيين وأقوالهم، لا نستطيع أن نجزم أنه من أنصارهم. ولكننا إذا عرفنا أنه يمزج في كتابه بين المدرستين: البصرية والكوفية، مقدّماً في أكثر الأحيان أقوال الأولى على الثانية، وعرفنا أن هذه السمّة من أبرز سمات المدرسة الأندلسية، رجح لدينا أنه ينطلق من مبدأ تلك المدرسة، ويمثّلها في غضون ما عرض من مسائل كتابه الممتع. وها نحن أولاء نحاول، معتمدين على كتابه، أن نرسم الأصول التي تكوّن مذهب ابن عصفور.

١

المنطق الجدليُّ

إن الأساس الذي اعتمده ابن عصفور، في تصحيح ما يرجحه، وإفساد ما يدفعه، هو المنطق الجدليّ. فهو يمهّد لموضوع كتابه بذكر الأصول العامة التي يستدلّ بها في الموضوعات الصرفية. ويبسط هذه الأصول، موضّحاً لها بالأمثلة. ثم ينطلق بعد أن أرسى الأصول العامة، ليبحث - بالاستناد إليها - المسائل الفرعية، مختاراً مالا يخالف أصوله، من أقوال العلماء ومذاهبهم.

فهو مثلاً يقدّم للمجرّد والمزيد بباب[١]، يعقد له العنوان التالي: «باب تبيين الحروف الزوائد والأدلّة التي يُتوصَّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها». ويقول في مستهلّ هذا الباب: «أمّا الأدلّة التي يُعرف بها الزائد من الأصليّ فهي: الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناءَ، وكون الزيادة لمعنى، والنظير، والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير». ثم يتناول كلَّ دليل منها بالتفسير، وفي خلال ذلك يعرض للقواعد التي تُميَّز بها الفروع من الأصول، في الاشتقاق، بقوله[٢]: «فإن قيل: إذا كانت البنيتان متحدتين في الأصول والمعنى فبأيّ شيء يُعلم الأصل من الفرع؟ فالجواب أن الأصل يُستخرج بشيئين: باعتبار دوره في اللفظ والمعنى، وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى. والوجوه التي يكون بسببها أولى تسعة:

أولها: أن يطرد معنيان، أحدهما أمكن من الآخر.

---

(١) الممتع الورقة ٣ - ٧.

(٢) الممتع الورقة ٤.

والثاني: أن يكون أحد المطردين أشرف.
والثالث: كون أحد المطردين أبين وأظهر.
والرابع: كون أحدهما أخصَّ.
والخامس: أن يكون أحدهما أحسن تصرّفاً.
والسادس: كون أحدهما أقرب.
والسابع: أن يكون أحدهما أليق وأشدّ ملاءمة.
والثامن: أن يكون أحدهما مطلقاً والآخر مضمّناً.
والتاسع: أن يكون أحدهما جوهراً والآخر عرضاً.

وينبغي أن تعلم أن قولنا: هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلاً من هذا الآخر، في جميع ما تقدَّم، إنما نعني بذلك إذا استويا في كلّ شيء، إلاّ في تلك الرتبة التي فُضِّل بها. فأمّا إذا عرضت عوارض توجب تغليب غيره فالحكم للأغلب».

فإذا اطمأنَّ إلى أنه قد أتمّ إيضاح الأسس التي يعتمد عليها في الترجيح، والاختيار، والتفضيل، غادر هذا الباب، ليعرض أبنية الأسماء، والأفعال، وحروف الزيادة، فيتناول ما يعترضه من خلاف في تحديد المزيد والأصليّ في الكلمات، مستعيناً بتلك الأسس التي قدَّمها، لترجيح الأقوال واستحسانها.

وكذلك الحال في القلب على غير قياس، إذ تراه يضع أيضاً قواعد عامة، لمعرفة الأصليّ من المقلوب، فيقول[1]: «فإن قال قائل: إذا جاءت الكلمة في موضع على نظمٍ ما، ثم جاءت في موضع آخر على نظم آخر، فبمَ يُعلم أنّ أحد النظمين أصل، والآخر مقلوب منه، بل لقائلٍ أن يقول: لعلهما أصلان، وليس أحد النظمين مقلوباً من صاحبه! فالجواب أنّ الذي يُعلم به ذلك أربعة أشياء:

(١) الممتع الورقة ٥٨.

أحدها: أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً.

والثاني: أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد.

والثالث: أن يكون أحد النظمين لا يوجد إلاّ مع حروف زوائد تكون في الكلمة، والآخر يوجد للكلمة مجرّداً من الزوائد.

والرابع: أن يكون في أحد النظمين ما يشهد له أنه مقلوب».

وهو بالإضافة إلى هذه الأصول النظرية التي يبسطها، ليستعين بها في الاستدلال، تراه يعتمد حججاً منطقية أخرى، كأن يستدلّ في رفض بعض الأقوال، بمنطق العربية في ألفاظها، فإذا ظهر أنَّ العرب قد اجتنبوا اللفظ، ببناء معيّن، وجب أن يكون ذلك دليلاً يُركن إليه في توجيه المسائل. ومثالنا في ذلك هو «ضَهْيَأ» فالهمزة فيها هي الزائدة عند ابن عصفور، لأنّ جعلها أصلية يقتضي زيادة الياء، فتكون الكلمة على وزن «فَعْيَلٍ»، وهو بناء غير موجود. «فإن قلتَ[1]: وكذلك أيضاً جعل الهمزة زائدة يؤدّي إلى بناء غير موجود، وهو: فَعْلأ؛ ألا ترى أنه لم يجيء منه إلاّ: ضَهْيأ، المختلف فيه، والمختلف فيه لا يجعل حجّة! فالجواب أنّ فَعْلأ وفَعْيَلاً، وإن كانا بناءين معدومين، ينبغي أن يحمل منهما على: فَعْلأ، لأنّ: فَعْيَلاً: يظهر منهم اجتنابه؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوله نحو: حِذْيَم، وطِرْيَم، ولم يظهر منهم ذلك في: فَعْلأ، لأنهم لم يجتنبوا: فَعَلأ، كما فعلوا ذلك بفعيل».

وقد يستدلّ على صحة مذهبه بالاعتماد على صناعة الأشياء، أو معاني المفردات التي يناقش مسائلها. وذلك كأن يقول[2]: «وزعم ابن جنّي أن النون في: نِبْراس، زائدة، ووزنه: نِفْعالٌ. وجعله مشتقّاً من البُرْس، وهو القطن. وذلك اشتقاق ضعيف جدّاً. بل لقائل أن يقول: الغالب في

---

(١) الممتع الورقة ٢١.

(٢) الممتع الورقة ٤.

الفتيل ألاّ يكون من القطن. وكذلك قولهم: نِفْرِجَةُ القلبِ، وزنه عنده: نِفْعِلَة، لأنّ النفرجة: الجبان الذي ليست له جلادة ولا حزم. واستدلّ على ذلك بقول العرب: رَجُلٌ أفرَجُ وفَرِجٌ، إذا كان لا يكتم سرّاً، فجعل نفرجة القلب مشتقاً منه، لأنّ إفشاء السرّ من قلّة الحزم. وهذا الاشتقاق أيضاً ضعيف، لأنّ إفشاء السرّ ليس بقلّة حزم، بل هو بعض صفات القليل الحزم. وأيضاً فإنّ الأَفرجَ والفَرِجَ لا يراد بهما الجبان كما يراد بنفرجة القلب. فدلّ على ضعف هذا الاشتقاق».

وربما يستدلّ على صحة مذهبه بما ذهب إليه المحقّقون من النحويين، ليدفع مذهب الآخرين. فالإشمام عند صاحب الممتع ظاهرة لغوية بصرية، تراها عين الإنسان، وليس لها في السمع نصيب. وهذا خلاف ما يذهب إليه بعض النحويين، وقد عرض لهذه المسألة ابن عصفور في بناء «باعَ» للمفعول[1]، قائلاً: «ومن العرب من إذا نَقل الكسرة من العين إلى الفاء أشمَّ الفاءَ الضمةَ، دليلاً على أن الفاء مضمومة في الأصل. وذلك بأن تضمّ شفتيك، ثم تنطق بالفعل، ولا تلفظ بشيء من الضمة. ولو لفظت بشيء من الضمة لكان رَوماً، لا إشماماً. قال الزجّاجيّ: وذلك لا يُضبط إلاّ بالمشافهة. إشارة إلى أنه لا يُسمع، بل يُرى. وأما بعض النحويين وكافّة القُرّاء فانهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة. والذي عليه المحقّقون من النحويين ما ذكرت لك. ولذلك سمّوه إشماماً».

ولعل أروع مظاهر منطقه الجدليّ أن تراه يعتمد، في نقد مخالفه، على دليل يستنبطه من مذهب المخالف نفسه. فالأخفش مثلاً لا يجيز إبدال الواو أو الياء همزة بعد ألف منتهى الجموع، إلاّ إذا اكتنف الألف واوان. ولذلك يعتبر «عَيائلَ» التي رواها الأصمعيّ شاذّة، لا يقاس عليها. ولكنّ عليّ بن مؤمن يرى الفساد في مذهب أبي الحسن

(١) الممتع الورقة ٤٢.

الأخفش، فيدفعه بما رواه الأصمعيُّ، ثم يحتجّ بأصل كان الأخفش نفسه قد اعتمده في مسائل أخرى، فيقول[1]: «فإن قال قائل: فلعل قولهم في جمع عَيِّل: عَيائلُ: شاذٌّ، لذلك لم يُسمع من ذلك إلاّ هذه اللفظة، فلا ينبغي أن يُقاس عليه! فالجواب أنه، وإن لم يُسمع منه إلاّ هذه اللفظة، لا ينبغي أن يُعتقد فيه الشذوذ. بل جميع ما أتى من هذا النوع هذا اللفظُ[2]، وهو مهموز، فكان جميع ما أتى من هذا الباب مهموزاً، إذ هذا اللفظ هو جميع ما أتى من هذا الباب. وقد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلاً يُقاس عليه. وذلك أنه قال في النسب إلى فَعُولة: فَعَلِيٌّ[3]، نحو: ركَبِيٌّ، في النسب إلى ركوبة، قياساً على قولهم في النسب إلى شَنَوءة: شَنَئِيٌّ. ثم أورد اعتراضاً على نفسه فقال: فإن قال قائل: فإنّ قولهم شَنَئيّ شاذٌّ، فلا ينبغي أن يقاس عليه، إذ لم يجيء غيره! فالجواب أنه جميع ما أتى من هذا النوع. فجعله، لمّا لم يأت غيره مخالفاً له ولا موافقاً، أصلاً يقاس عليه».

وأنت ترى في هذه النماذج اعتماد المؤلف على الجدل والاحتجاج. والحقّ أنه مغرم جدّاً بالحجاج، يستطرد فيه، فيفرّع المسألة الواحدة، ويولِّد ما يتوقّع من الاعتراض، ليكون قد استوفى جميع جوانب الموضوع. ولعل أوضح مثال في هذا مسألة «أشياء» التي يقول فيها[4]: «فمذهب سيبويه والخليل أنها: لَفْعاءُ، مقلوبة من: فَعْلاء. والأصل: شَيْئاءُ، من لفظ شيء، وهو اسم كقَصْباء، وطَرْفاء. ومذهب الكسائيّ أنها: أَفْعالٌ، جمع شيء. ومذهب الفرّاء والأخفش أنها: أَفْعِلاءُ،

---

(١) الممتع الورقة ٣٣.

(٢) كذا، وانظر اللسان والتاج (أيم) و(أيل).

(٣) كذا، وهذا مذهب سيبويه لا الأخفش. انظر الكتاب ٢: ٧٠ وشرح الشافية ٢: ٢٣ وشرح المفصل ٥: ١٤٨ وحاشية الصبان ٤: ١٣٤ والخصائص ١: ١١٦ و١٣٦.

(٤) الممتع الورقة ٤٨.

والأصل: أشْيِئاءُ، فحذفت الهمزة التي هي لام، وانفتحت الياء لأجل الألف. ويخالف الفرّاء أبا الحسن في: شيء، الذي هو مفرد أشياء. فمذهب أبي الحسن أنه: فَعْلٌ، كبيت، ومذهب الفرّاء أنه مخفَّف من: فَيْعِل، والأصل: شَيِّىء. فخفِّف كما خفّف: ميّت، وهيّن، فقالوا: مَيْت، وهَيْن.

فالذي يُرَدُّ به على الكسائيّ أنه لو كان: أَفْعالاً. لكان مصروفاً، كأبيات، وأجمال، وأعباء. إذ لا موجب لمنع الصَرف. فإن احتجّ بأنهم لمّا جمعوه بالألف والتاء فقالوا: أشياوات، أشبهَ: فَعلاءَ، فمُنع الصرف! فالجواب أنّ: أفعالاً، لا يجمع بالألف والتاء. فإذ قد جمعوا: أشياء، بالألف والتاء، فذلك دليل على ما ادَّعى الخليل من أنها: فَعْلاءُ. وبتقدير أنها: أفعال، جمعت بالألف والتاء، فإن هذا القدر لا يوجب منع الصرف، لأن ذلك لم يستقرّ في العلل المانعة للصرف.

وأمّا الفرَّاء والأخفش فالذي يدلّ على فساد مذهبيهما أنّ حذف اللام لم يجيء منه إلاّ: سُؤْتُهُ سَوايَةً، والأصل: سَوائية كرَفاهية. وحكى الفرَّاء: بُراءُ، ممنوع الصرف، والأصل: بُرَآءُ، فحذفت الهمزة التي هي لام. وذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه. والقلب أوسع منه.

وأيضاً فإنه لو كان الأصل: أفعلاءَ، لكان من أبنية جموع الكثرة، وجموع الكثرة لا تُصغَّر على لفظها، بل تردّ إلى جموع القلّة، إن كان للاسم جمع قلّة. وإلاّ تردّ إلى المفرد، ثم يصغّر المفرد، ويجمع بالواو والنون، إن كان مذكراً، وبالألف والتاء، إن كان مؤنثاً. فتقول في تصغير فُلُوس: أُفَيْلِسٌ، وفي تصغير رِجال: رُجَيْلُون، وفي تصغير دراهم: دُرَيْهِمات. وهم قد قالوا في تصغير أشياء: أُشَيّاء، فصغّروها على لفظها، فدلّ ذلك على فساد مذهبيهما.

ولا يُردُّ بالتصغير على الكسائيّ، لأنّ: أفعالاً، من أبنية جموع القلّة،

وجموع القلّة تصغَّر على ألفاظها. وكذلك لا يردّ على الخليل بذلك، لأنّ أسماء الجموع تصغّر على لفظها.

وأيضاً فإنَّ: أفعلاء، لا يكون جمعاً لِفَعْلٍ، ولا لفَيْعِل. فأمّا قولهم: هَيِّنٌ وأَهوناءُ، فشاذّ لا يقاس عليه. ولا حجة للأخفش فيما ذكر من أنَّ أفْعِلاء أختُ فُعَلاء. يعني أنهما يشتركان في كونهما جمعين لفَعِيْلٍ، فكما جمعوا سَمْحاً وهو: فَعْل، على سُمَحاء، فكذلك جمعوا شيئاً وهو: فَعْل، على أفعلاء. وذلك أن جمع سمْح على سُمحاء شاذّ لا يقاس عليه مثله، فكيف نظيره؟

فإن قيل: فإنّ الفرّاء قد ذهب إلى أنّ: فَيْعِلاً، في الأصل: فَعِيْلٌ، فقلب، فإذا كان كذلك فبابه أن يجمع على أفعلاء! فالجواب أنه قد تقدَّم الدليل على فساد مذهبه في ذلك.

ومما يدلّ أيضاً على فساد مذهب الفرّاء أنه ادّعى أنّ الأصل في شيء: شَيِّئٌ. وذلك لم ينطق به في موضع من المواضع. ولو كان شيء كمَيْتٍ، وهَيْنٍ، لجاء على أصله في موضع من المواضع.

فثبت إذاً أن الأحسن مذهب الخليل، إذ ليس فيه أكثر من القلب، والقلب كثير في كلامهم».

وربما اندفع ابن عصفور وراء نزعته الجدلية، فعرض للمسألة الواحدة مذهبين، واحتجَّ لكلٍّ منهما، ثم رجَّح أحدهما على الآخر بحجاجه المنطقيّ اللغويّ. وهذا ما نراه في صياغة اسم المفعول من الأجوف الثلاثيّ، إذ يعرض له بقوله[1]: «أمّا اسم المفعول فإنه يأتي على وزن: مَفْعُول، على قياس الصحيح، نحو: مَبْيُوْع، ومَقْوُول. فيعلُّ حملاً على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن قبل، فيصير: مَقُوْوْل،

(١) الممتع الورقة ٤٢ - ٤٣.

ومَبْيُوْع، فيجتمع ساكنان: واو مفعول، والعين، فتحذف واو المفعول، فيقال: مَقُولٌ، في ذوات الواو. وأما مَبيوع فإنه إذا حذفت واو مفعول قلبت الضمة التي قبل العين كسرة، لتصحّ الياء، فتقول: مَبِيْعٌ. هذا مذهب الخليل وسيبويه.

وأما أبو الحسن فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلتقي ساكنان، فيحذف العين، فيقول: مَقُوْلٌ. وفي ذوات الياء، نحو: مَبْيُوْع، ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب الضمة كسرة، لتصح الياء، فيلتقي ساكنان: الياء، وواو مفعول، فتحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتنقلب الواو ياء، فيقول: مَبِيْعٌ.

فمما يُحتجّ به للخليل أنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حُرِّك الثاني منهما دون الأول. فكما يوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما. وأيضاً فإنّ حذف الزائد أسهل من حذف الأصل، فلذلك كان حذف واو: مفعول، أسهل من حذف العين. وأيضاً فإنهم قد قالوا: مَشِيْبٌ، في مَشُوْب، وغارٌ مَنِيْلٌ، في مَنُول، وأرضٌ مَمِيْتٌ عليها، في مَمُوت، ومَرِيحٌ، في مَروح، فقلبوا الواو ياء شذوذاً. فدلَّ ذلك على أن الواو المبقّاة هي العين، وأنَّ المحذوفة واو: مَفعول، لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عينٌ ياءً، فقالوا: حِيْرٌ، في حُوْر. أنشد أبو زيد:

★ عَيناءُ، حَوراءُ، من العِيْنِ الحِيْرْ ★

ولا يحفظ قلب واو: مفعول، ياء، إلاّ أن يدغم نحو: مَرْمِيّ. وأيضاً فإنّ واو: مفعول، أقرب إلى الطرف، فحذفها أسهل.

وأمّا أبو الحسن فيستدلّ على أنّ المحذوف هو العين بأنها لغير معنى، وواو مفعول حرف معنى، يدلّ على المفعولية. فحذف ما لا معنى له

أسهل، كما أنه لمّا اجتمعت التـــاءان في: تَذَكَّرُونَ، ونحوه، حذفت الثانية ولم تحذف الأولى.

وللخليل أن يفرق بينهما، فيقول: إنّ التاء الأولى في: تَذَكَّرُون، وأمثاله، حرف منفرد، فلو حذفت لم يبق ما يدلّ على المعنى الذي كانت التاء تعطيه. وأنت إذا حذفت واو مفعول أبقيت الميم تدلّ على معنى المفعولية.

فإن قال: إن الزيادة التي لمعنى، إذا كان معها زيادة أخرى، فإنهما يجريان مجرى الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنّ المعنى يقع بمجموعهما، فإذا وقع بمجموعهما لم يجز أن تحذف واحدة منهما، كما لم يجز أن تحذف الزيادة الواحدة؛ ألا ترى أنَّ الزيادتين إذا لحقتا لمعنى، فحذفت إحداهما، حذفت الأُخرى، نحو زيادتي: سَكران، إذا رخّمته اسم رجل، وكذلك الزيادتان في مفعول، لو حذفت واحدة منهما للزمك حذف الأخرى! فللخليل أن يقول: لا تجري الزيادتان مجرى الزيادة الواحدة، بل يجوز حذف إحداهما، وإبقاء الأُخرى، لتدلّ على الأُخرى المحذوفة؛ ألا ترى أنهم قالوا: اسطاعَ يَسطيعُ، فحذفوا إحدى الزيادتين، وهي التاء، وأبقوا السين، وهما جميعاً زيدا لمعنى، كما أنّ الميم والواو في: مفعول، كذلك. فأمّا سكران وبابه فإنما حذفتا فيه لوقوعهما طرفاً غير مفترقين. فكان الحذف أغلب عليهما، إذ كان الطرف موضعاً تحذف فيه الأصول في الترخيم والتكسير. فالزيادتان في: مفعول، أشبه بالزيادتين في: اسطاع، من زيادتي: سكران، لكونهما حشواً[1] في: مفعول، كما أنهما في: اسطاع، كذلك.

فإن قيل: فقد وجدناهم حذفوا الاصل، وابقوا الزيادة، لمّا كانت لمعنى، فقالوا: تَقَى في: اتَّقى، فحذفوا الأصلية، وأبقوا تاء: افتعل! فالجواب أنّ الذي حمل على ذلك كون الزيادة منفردة.

---

(١) كذا، وانظر المنصف ١: ٢٨٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٠٦.

ومما يدلّ على صحّة مذهب سيبويه والخليل، وفساد مذهب الأخفش، أنك إذا نقلت الضمة من العين إلى الفاء، في: مفعول، من ذوات الياء، اجتمع لك ساكنان: واو مفعول والياء، فتحذف واو مفعول، فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف، فتقلب الضمة كسرة، على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمة إذا كانت تلي الطرف. فإنه تُقلب الضمة كسرة، مفرداً كان الاسم أو جمعاً، نحو: بِيض، جمع أَبيض، أصله: بُيْض، نحو: حُمر، ثم قلبت الضمة كسرة. وكذلك لو بنيت من البياض اسماً على: فُعْل، لقلت: بِيْض. فالأصل في: مَبِيْع على أصله: مَبْيُوْع، ثم مَبُيْوْع، ثم مَبُيْع، ثم مَبِيع.

وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه على مذهبه أن يقول: مَبُوْعٌ. وذلك أنّ الأصل: مَبْيُوْع. فإذا نقلت الضمة اجتمع له ساكنان. فيحذف الياء، فيلزمه أن يقول: مَبُوْعٌ. فإن قال: لا أحذف إلاّ بعد قلب الضمة كسرة! فالجواب أن يقال له: لِمَ تقلب الضمة كسرة، وأنت تزعم أنَّ الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد فإنّ الياء هي التي تقلب واواً، بشرط القرب من الطرف. فأمّا مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة، في مذهب أحد من النحويين.

فإن قلتَ: فإنما قلبتُ الضمة كسرة، لتصحّ الياء، لأني لو لم أفعل ذلك، فقلت: مَبُوْعٌ، لالتبست ذوات الياء بذوات الواو! فالجواب أنّ هذا القدر لو كان لازماً لوجب أن تقول: مِيْقِنٌ، في مُوْقِن، لئلا يلتبس بذوات الواو. فكما أنَّ العرب لم تفعل ذلك في: موقن، فكذلك لا تفعله في: مَبيع، وأمثاله».

ومن هذه النماذج التي عرضناها يتّضح لدينا مدى الحجاج المنطقيّ، الذي يستخدمه ابن عصفور في مناقشته المسائل الخلافية. وهو أسلوب عماده العقل والنقل، منشوراً في طيَّاتها فيض من ألوان السماع والقياس.

ولمّا كان السماع والقياس، بالإضافة إلى الإجماع، قاعدة أساسية في بناء المنطق الجدليّ اللغويّ، الذي يعتمده ابن عصفور في اختيار المذاهب والأقوال، كان من الضروريّ أن نبسط موقفه من كلّ على حدة.

٢

السماع

يقصد بالسّماع، في اصطلاح اللغويين[١]، ما ثَبَتَ في كلام مَن يوثق بفصاحته. ولذلك يشترط في السماع أن يكون نقلاً موثوقاً صحيحاً، للكلام العربيّ الفصيح. فإذا تهيّأ ذلك للكلام كان حجّة لا تُدفع، ودليلاً قاطعاً في المسائل الخلافية. ولهذا فإن مصنّف الممتع يعتمد من السماع ما توفرت فيه ثقة النقل وفصاحة الأصل، ويدفع أحياناً ما رواه بعض العلماء، إذا جانب الفصاحة، أو لم تدعمه رواية موثوقة. ومن ذلك أن يقول في الأبنية[٢]: «وزعم الزبيديّ أنّ أبا بكر بن الأنباريّ حكى إصبُعاً، بكسر الهمزة وضم الباء، على وزن: إفْعُل. لكنّ أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء. قال الفرّاء: لا يُلتفت إلى ما رواه البصريون من قولهم إصبُع. فإنّا بحثنا عنها فلم نجدها».

فإذا صحَّت الرواية جعلها أبو الحسن سنداً له في ترجيح الأقوال. فالسيرافيّ يرى أنّ النون إذا كانت في الاسم بعد ألف زائدة، وكان جعلها أصلية يؤدّي إلى بناء موجود، فهي أصلية. وأبو الحسن يعرض هذا المذهب، ويصفه بأنه باطل[٣]، «لأنه جعل دليله كون سيبويه قد

---

(١) لمع الأدلة ص ٨١ والاقتراح ص ١٤.

(٢) الممتع الورقة ٨. وانظر الخصائص ٣: ٢١٢.

(٣) الممتع الورقة ٢٥.

جعل النون أصلية في دِهقان وشَيطان. ولم يفعل ذلك سيبويه لما ذكر، من أن جعل النون فيهما أصلية يؤدّي إلى بناء موجود، بل لقولهم: تَدَهْقَنَ، وتَشَيطنَ، لأنه ليس في كلامهم: تَفَعْلَنَ. فدلّ ذلك على أصالة النون. فأما: تَدَهَّق، وَتَشَيَّط، فليس في قوّة: تَدَهْقَنَ، وتَشَيطَنَ، لأنّ أبا عليّ قد دفعهما من طريق الرواية». فهو ههنا، كما ترى، يرجّح كون النون أصلية لأنّ «تدهّق» و«تَشيّط» ليس لهما سند من رواية موثوقة.

ثم إن كان المسموع الصحيح الموثوق مفرداً، لم يُسمع ما يوافقه أو يخالفه، فإنه مقبول في الاحتجاج[1]. ولهذا نرى ابن عصفور يحتجّ في همز الواو، بعد ألف منتهى الجموع التي لم يكتنفها واوان، يحتجّ في ذلك بأنّ المازنيّ روى عن الأصمعيّ أنه سمع العرب تقول في جمع عَيِّل: عَيائلُ[2]. فهو يستدلّ بهذا السماع، على الرغم من أنّ المنقول لفظة مفردة، لا نظير لها.

فإن كان ذلك المسموع لغة قبيلة، غيرِ فصيحة، فإنه يكون لدى ابن عصفور مرذولاً، لا يؤخذ به في القرآن، ولا في الشعر. وهذا ما نلمسه واضحاً في حروف المعجم لديه. فهي تسعة وعشرون حرفاً أصلياً، تبلغ خمسة وثلاثين حرفاً بفروع حسنة، يُؤخذ بها في القرآن، وفصيح الكلام. وقد تبلغ ثلاثة وأربعين حرفاً، بفروع غير مستحسنة، ولا مأخوذ بها في القرآن، ولا في الشعر، ولا تكاد توجد إلاّ في لغة ضعيفة مرذولة. وهي: الكاف التي كالجيم، وقد أخبر أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والطاء التي كالتاء، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والباء التي كالفاء، والظاء التي

---

(١) الاقتراح ص ٢٣ - ٢٤.
(٢) الممتع الورقة ٣٣.

كالثاء. ويعلّق ابن عصفور على هذه الحروف بقوله[1]: «وكأنّ الذين تكلّموا بهذه الحروف المسترذَلة خالطوا العجم فأخذوا لغتهم».

وأخيراً فإن الاستدلال بالنصوص المجهولة القائل اختلف فيه. فقد أنكر[2] ذلك ابن الأنباريّ، بحجّة أنّ المجهول النسبة ربما كان لمولَّد، أو مَن لا يوثق بفصاحته، في حين أنّ ابن هشام أجاز ذلك حين يُروَى عن ثقة، وردَّ على من أنكره بأنه لو صحّ ما ذهب إليه لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه. فإنّ فيه ألف بيت قد عرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين[3]. وقد أخذ ابن عصفور بجواز الاحتجاج بالمجهول القائل، ولذلك نرى في كتابه أحياناً شواهد لا يعرف قائلوها، وهو يعتمدها، ويستدلّ بها في توجيه المسائل وترجيح المذاهب.

ولكنّ هذا لم يمنعه من الطعن في بعض الشواهد المجهولة القائل، ورفض الاحتجاج بها. ومن ذلك أنّ ابن جنّي[4] زعم أن «افعَنْلَى» يتعدّى، واستدلّ بقول الراجز:

قَـد جَعَـلَ النُّعـاسُ يَغرَنـدِيني أَدْفَعُـهُ عنّي، ويَسْرَنـدِيني

فأنكر ابن عصفور[5] الاحتجاج بهذا الرجز، وقال: «وغالبُ الظنّ أنه مصنوع. قال أبو بكر الزبيديّ: أحسب البيتين مصنوعين».

ومن هذا القبيل أنّ صاحب الممتع نفى أن تبنى الأفعال من الواويّ الفاء اليائيّ العين نحو «ويل» و«ويح» و«ويس»، محتجاً بأن

---

(١) الممتع الورقة ٦٢.
(٢) الاقتراح ص ٢٧.
(٣) الاقتراح ص ٢٨. وانظر ص ٢١ من الاقتراح أيضاً والخزانة ١: ٨.
(٤) المنصف ١: ٨٦ والخصائص ٢: ٣٥٨.
(٥) الممتع الورقة ١٧.

ذلك يؤدّي إلى ما يُستثقَل، من توالي الإعلال. ثم قال[1]: «فأمّا ما أُنشدوه من قوله:

فما والَ، ولا واحَ ولا واسَ أبُو هِنْـــــــــدِ

فمصنوع، صنعه النحويون».

٣

القياس

القياس هو حمل فرع على أصل، لعلَّةٍ جامعة بينهما[2]. وهو أساس ركين في علوم العربية، يُلجأ إليه إذا تعذَّر السّماع. وربما استعين به مع وجود السماع، كالذي نراه في مسألة زيادة النون في الاسم آخراً بعد ألف زائدة. فقد اشترط ابن جنّي[3] ألاّ يكون ما قبل الألف مضاعفاً، للحكم بزيادة الألف والنون، إذ ربما كان أحد المضعَّفين في «رمّان» و«مُرّان» زائداً والنون أصلية. ولكنّ ابن عصفور خالف ابن جنّي قائلاً[4]: «والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين بدليل من السماع والقياس[5].

أما القياس فإنّ النون اختصّت زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثة ساكنة، على ما يبيّن بعد. وأحد المضعّفين زائد حيث كان. وما اختصّت زيادته بموضع كان أولى بأن يجعل زائداً مما لم يختصّ؛ ألا ترى أنّ الهمزة في: أفعى، قضينا عليها بالزيادة، وعلى الألف بالأصالة، لأنّ

---

(١) الممتع الورقة ٥٤.
(٢) انظر لمع الأدلة ص ٩٢ والاقتراح ص ٣٨.
(٣) المنصف ١: ١٣٤.
(٤) الممتع الورقة ٢٤ - ٢٥.
(٥) وانظر الاقتراح ص ٧٢.

الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلاّ أوّلاً خاصّة. فكان المختصُّ يَشرك غير المختصّ بكثرة زيادته في ذلك الموضع، ويزيد عليه بقوّة الاختصاص.

وأما السّماع فقوله، عليه السّلام، للقوم الذين قالوا له: نحن بنو غَيّانَ، فقال لهم، عليه السّلام: بل أنتم بنو رَشْدانَ. ألا تراه، عليه السلام، كيف تكرّه لهم هذا الاسم، لأنه جعله من الغيِّ، ولم يأخذه من الغين، وهو السحاب. فدلّ ذلك على أنه إذا جاء مضاعف في آخره ألف ونون، مثل رمّان، أنه ينبغي أن يقضى عليه بزيادة الألف والنون».

ولّما كان السّماع مقدَّماً على القياس[1]، في الاحتجاج، فإنّ مصنّف الممتع إذا اختلف لديه في مسألة مذهبان، أحدهما قياسيّ والآخر سماعيّ، قدَّم الثاني منهما مع استحسانه للأول. فاسم الفاعل من «جاءَ» فيه مذهبان: أحدهما لسيبويه، ويقوم على إبدال الهمزة الثانية من «جائىء» ياء لانكسار الهمزة قبلها. والثاني للخليل، ويقوم على القلب المكانيّ بجعل اللام من «جايىء» في موضع العين، فيكون «جاءٍ» ولا تلتقي همزتان. وقد احتجّ أبو الحسن لمذهب الخليل، ثم رجَّح عليه مذهب سيبويه بالسماع، كما يلي[2]: «فإن قيل: وما الذي حمل الخليل على ادّعاء القلب؟ فالجواب أنّ الذي حمله على ذلك كثرة العمل الذي في مذهب سيبويه؛ ألا ترى أنّ جائياً في مذهب سيبويه أصله: جايىءٌ، ثم جائيٌ، ثم جاءٍ، وفي مذهب الخليل أصله: جايِىءٌ، فقلب فصار: جائيٌ، ثم جاءٍ.

---

(١) انظر الاقتراح ص ٥ و٧٨ و٨٦.

(٢) الممتع الورقة ٤٨. وانظر أيضاً مسألة همز مصائب في الممتع الورقة ٣٢.

ورجّح الفارسيّ مذهب الخليل على المذهب الأوّل، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة، وهما قلب العين همزة، وقلب الهمزة التي هي لام ياء. وهذا الترجيح حسن، إلاّ أنّ السماع يشهد للمذهب الأوَّل. وذلك أنّ من العرب من يقول: شاكٌ، ولاثٌ، فيحذف العين من: شائك، ولائث. ومنهم من يقول: شاكٍ، ولاثٍ، فيقلب. والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف. وكلّهم يقول: شائك ولائث. فلمَّا وجدنا العرب كلّها تقول: جاءٍ، ولا تحذف، علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله، إذ ليس من لغتهم القلب، ومن لغتهم البقاء على الأصل. وأما في لغة القالبين في: شاك، ولاث، فيحتمل أن يكون مقلوباً، ويحتمل أن يكون باقياً على أصله. فقد حصل إذاً ما ذهب إليه سيبويه سماعاً. وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به، فهو محتمل».

أما المسألة التي لم يرد فيها سماع فإنّ القياس هو الحكم المعتمد فيها. مثال ذلك أن الواو الواقعة بعد ألف زائدة، في اسم مفرد يوافق منتهى الجموع، إذا تقدَّم الألفَ ياء أو واو، فإن في الواو الثانية خلافاً: فمذهب سيبويه إجراء ذلك مجرى الجمع، لقربه منه، فتبدل الواو همزة. ومذهب الزجّاج أنه لا يجوز إبدالها، لأنّ الاسم مفرد، وإنما ثبت إبدالها في الجمع. فتقول في «فَواعِل» من القوّة، على مذهب سيبويه: «قَواءٍ»، وعلى مذهب الزجّاج: «قَواوٍ». وقد احتكم ابن عصفور في هذه المسألة إلى القياس، فقال[1]: «وهذا النوع لم يرد به سماع، لكنّ القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه، أعني أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حكم لكل واحد منهما بحكم الآخر».

---

(١) الممتع الورقة ٣٢.

وإذا اختلف لديه في المسألة الواحدة قياسان، غلّب ما كان منهما نظير المسموع على ما لم يدعمه السماع[1]. فهو يعرض لقول العرب: «استَخَذَ فلانٌ أرضاً». فيرى أنّ في توجيهه مذهبين: أحدهما أن يكون الأصل «اتَّخَذَ»، ثم أبدلوا السين من التاء الأولى، كما أبدلوا التاء من السين في: «سِتّ». والآخر أن يكون أصله «استَتْخَذَ»، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل، استثقالاً للمثلين، كما حذفوا التاء الأولى من «اتَّقى» كراهية لاجتماع المثلين أيضاً، فقالوا: «تَقَى يَتْقِي». ويعقّب مؤلف الممتع على هذين المذهبين بقوله[2]: «والصحيح من هذين القولين عندي الثاني، لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين، لاجتماع المثلين في: تَقى، وباطّراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل: تَذَكَّرُ وتَفَكَّرُ، تريد: تتذكّر وتتفكّر. ولم يثبت إبدال السين من تاء، بل ثبت عكسه. والبدل في هذا ليس بقياس، فيقالَ به حيث لم يسمع. فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي، لأن فيه الحمل على ما سمع مثله».

فإذا كان في المسألة مذهبان: أحدهما مقيس على الأكثر، وفيه حمل على شذوذ واحد، والآخر مقيس على الأقلّ، وفيه حمل على شذوذين أو أكثر، فإنّ الأوّل هو الراجح، لأنه أقلّ شذوذاً، وأكثر نظائر. والمثال في هذا خلاف العلماء في الأصل الذي انقلبت عنه الألف من «واو». فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو، لأنّ ما عرف أصله من المعتلّ العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو. ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء، لأنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلّها من موضع واحد. وقد بسط ابن عصفور هذين المذهبين ثم عقّب عليهما بقوله[3]: «والصحيح عندي الأول. وذلك أنه إذا جعلت فيه

---

(١) انظر الاقتراح ص ٧٨.
(٢) الممتع الورقة ٢٠.
(٣) الممتع الورقة ٥٣.

الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقلّ فيها - من كونها منقلبة عن ياء - مع حمل الكلمة على باب: وَعَوْتُ، أعني: مما لامه وفاؤه واو، وذلك معدوم في كلامهم، ومع حمل الكلمة على باب: حَيَوْتُ، أعني: أن يكون عينها ياء ولامها واواً، وذلك أيضاً لم يجىء في كلامهم. وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملاً على الأكثر فيها، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم، وهو كون أصول الكلمة كلها واوات».

وإذا تعارض في المسألة مذهبان قياسيّان، أحدهما يعتمد الكثرة، والآخر يعتمد اللزوم، كان الترجيح لدى ابن عصفور للثاني، لأنه أقوى. فابن جنّي[1] يرى أنّ «خَزَنْزَن» تحتمل نونه الأولى الأصالة والزيادة، لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب «صَمَحْمَح»: وإن كانت زائدة كان من باب «عَقَنْقَل». وباب «صَمحمح» أكثر وأوسع. فبإزاء كون النون ساكنة ثالثة كون باب «صمحمح» أوسع من باب «عقنقل». ولكنّ ابن عصفور ينفي جواز كونها أصلية فيقول[2]: «وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد. بل ينبغي أن يقضى عليها بالزيادة، لأنّ زيادة النون ثالثةً ساكنةً لازمةٌ فيما عرف له اشتقاق. فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كون باب: صَمَحمح، أوسع من باب: عَقَنقل، لأن دليل اللزوم أقوى من دليل الكثرة».

والمعروف المعتمد لدى البصريين، وأكثر البغداديين والأندلسيين، أنّ القياس يجب أن يستند إلى ما اطّرد وكثر وشاع، والشواذّ تحفظ كما سمعت، ولا تجعل أصلاً يقاس عليه. فالكلمة إذا حكاها[3] أعرابيٌّ

(١) المنصف ١: ١٣٧.

(٢) الممتع الورقة ٢٥.

(٣) المزهر ١: ٢٥٤ - ٢٥٥.

واحد، شاذّةً مخالفةً للجميع، لم يجز أن تُجعل أصلاً أو حجّة، لأنها يجوز أن تكون كذباً، ويجوز أن تكون غلطاً. ولهذا ترى مصنّف الممتع، مع إقراره بأنّ «الفِخِّيْراء» ممدود من «الفِخّيْرَى»، يجعله شاذّاً، لا يقاس عليه في الضرائر ولا في غيرها[1].

ولهذا السبب نفسه، تراه يدفع مذهب الفرّاء والأخفش في «أشياء» محتجاً بأنّ ما قاسا عليه قليل، لا يقاس عليه. فقد ذهبا إلى أنّ أصلها «أَشْيِئاءُ»، حذفت الهمزة التي هي لام منها، كما حذفت من «سَوائِيَة» و«بُرَآء» فقالوا: سَوايَة، وبُراء. ولكنّ صاحب الممتع يدفع مذهبها هذا، لأنّ المقيس عليه فيه هو من القلّة بحيث لا يقاس عليه[2].

ومن ثَمّ تراه يجمع ما شذَّ أو انفرد، ويعقد له باباً خاصّاً هو[3]: «باب القلب والحذف في غير حروف العلّة، أو في حروف العلّة، مما يحفظ ولا يقاس عليه». ولكنه لا يستطيع أن يحيط بكافّة تلك الشواذّ، فيعتذر لذلك قائلاً[4]: «ولا يمكننا استيعاب ما جاء من ذلك هنا لسعته. فإن قيل: إذا كان من السَّعة والكثرة بحيث يتعذّر ضبطه، فينبغي أن يكون مقيساً! فالجواب أنه - مع كثرته - من أبواب مختلفة، لم يجيء منه في باب ما شيء يصلح أن يقاس عليه، بل لفظ أو لفظان أو نحو ذلك».

فإذا كثرت النظائر، وشاعت، حملت ابنَ عصفور على إدخالها في حدود القياس، وإن كان فيمن تقدّمه علماء أنكروها، أو حملوها على الشذوذ. ومن ذلك أنّ إبدال الهمزة من الألف، إذا كان بعدها ساكن،

---

(١) الممتع الورقة ١٢. وانظر المسألة ١٠٩ من كتاب الانصاف.
(٢) الممتع الورقة ٤٨.
(٣) الممتع الورقة ٥٧.
(٤) الممتع الورقة ٥٧ - ٥٨.

اتسع عند العرب وكثر كثرة ظاهرة، نحو ما حُكي عن أيّوب السختيانيّ، من أنه قرأ ﴿ولا الضأَلّينَ﴾ فهمز الألف وحرّكها بالفتح، لأن الفتح أخفّ الحركات، ونحو ما حَكى أبو زيد من قولهم: شأَبّة، ودأَبّة، ونحو قولهم: زَأَمَّها، وجَأَنٌّ، واشْعأَلَّ، وابْيأَضَّ، وادْهأَمَّ. وقد سَأل المبرِّد المازنيَّ: أتقيس هذا النحو؟ فأجابه: لا ولا أقبلهُ! ومع هذا فإنّ ابن عصفور يعقّب على جواب المازنيّ قائلاً:[1] «بل ينقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر. ومن هذا القبيل جعل ابن جنّي قول الراجز:

مِن أيِّ يَوميَّ، مِن الموتِ أَفِرْ أَيومَ لم يُقــدَرَ أم يومَ قُــدِرْ »

هذا في حين أنه يمنع القياس على ما جاء منه نظائر قليلة جدّاً، كإبدال الهمزة من الألف، ليس بعدها ساكن، في مثل: العأَلَم، والخأْتَم، وتأَبَلْتُ القدرَ، فإنّ هذا الإبدال، كما يقول[2]، قليل جدّاً لا يقاس عليه في الكلام، ولا في الضرورة، لقلّته.

وإذا حاول بعض العلماء أن يوجّهوا شواذّ الألفاظ، ليدخلوها في حدود الاطّراد والقياس، فإنّ أبا الحسن يقف من هذه البادرة موقف الحذر، فلا يخرج بها عن أنها تخريج للشذوذ، ليس غير. فقد قيل في جمع ثور: «ثِيَرَةٌ»، فاعتلّت عينه شذوذاً، وكان حقّها أن تصحّ كما صحّت في المفرد. فذهب ابن السّرّاج إلى أن الأصل «ثِوارة» فقلبت الواو ياء، لأجل الألف التي بعدها، كما قلبت في «سياط» جمع سوط، فلمّا قُصر بحذف الألف بقيت الياء تنبيهاً على أنه مقصور من ثيارة، كما صحّ «عَوِرَ» حملاً على «اعورَّ». وذهب المبرّد إلى أنهم قالوا في جمع ثور للحيوان: «ثِيَرة»، وفي جمع ثور للأقط: «ثِوَرة»، للتفريق بينهما، كما قالوا «نَشْيانُ للخبر» وأصله: نَشوان، فرقاً بينه وبين «نشوان» بمعنى

(١) الممتع الورقة ٣٠ - ٣١.
(٢) الممتع الورقة ٤٤.

سَكران. وذهب أيضاً إلى أنّ الأصل «ثِوْرَة» بالإسكان، فقلبت الواو ياء، ثم حرّك بالفتح. ومنهم من علّل ذلك بأنهم لمّا قالوا: ثِيْرَة وثِيران، أحبّوا أن يخرجوا جمعه كلّه على الياء فقالوا: ثِيَرَة. كما حملوا: أَعِدُ، وتَعد، ونَعد، على «يَعد». وقد بسط أبو الحسن هذه المذاهبَ في كتابه، ثم عقَّب عليها بقوله[1]: «وكلّ ذلك توجيهُ شذوذ».

أمّا إذا كان القياس صحيحاً، مستوفياً لشروطه، فإنه إذ ذاك يبلغ مرتبة، من القوّة، بحيث يصبح حجّة في ترجيح الآراء. ولهذا نجد عليّ بن مؤمن يغلّب مذهب سيبويه في مسألة «فَعُلان» من القوَّة على مذهب المبرّد. فسيبويه يرى أن يكون ذلك «قَوُوان». ولكن المبرّد يتعقَّب سيبويه ويرى أنّ الصواب هو «قَوِيان»، لئلاّ يجتمع في الكلمة واوان إحداهما مضمومة والأخرى متحرّكة. ويدعم ذلك بقوله: هذا مذهب أبي عمر وجميع أهل العلم. إلاّ أنّ ابن عصفور يرجّح مذهب سيبويه، محتجّاً بالقياس، فيقول[2]: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه. أمّا ما ذهب إليه أبو العبّاس فباطل، لأنه قد وُجد في كلامهم نظيره؛ ألا ترى أنك إذا نسبت إلى: صُوًى، بعد التسمية به قلت: صُوَوِيّ. لا خلاف في ذلك، مع أنه اجتمع لك واوان، الثانية متحرّكة، وقبل الأولى ضمة. والحركة بعد الحرف في التقدير، فكأنها في الواو. فكذلك: قَوُوان. فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح لأنّ مثل قوُوان لم يجيء في كلامهم مصحّحاً ولا معلّلاً. فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به. وأشبه الأشياء به صُوَوِيّ».

وقد يتسلسل القياس لدى ابن عصفور، فيقيس فرع الفرع على مثله. فتاء القسم في «تالله» ليست أصلاً، وإنما هي مبدلة. فإمّا أن

---

(١) الممتع الورقة ٤٤.

(٢) الممتع الورقة ٧١.

تقول إنها بدل من الباء، وإمّا أن تقول إنها بدل من الواو التي هي بدل من الباء. وهي في التوجيه الأوّل فرع، وفي التوجيه الثاني فرعُ فرعٍ. وللاستدلال على صحّة المذهب الثاني يلجأ ابن عصفور، في القياس، إلى خصائص العربية. فقد تبيَّن أن العرب يجعلون اللفظ مختصّاً بشيء بعينه، إذا كان فيه بدل من بدل، فقولهم[1]: أَسْنَتَ الرجل، لَمَّا كانت التاء فيه بدلاً من الياء المبدلة من الواو، جعلوه مختصّاً بالدخول في السنة المجدبة. وقد كان «أَسْنَى» قبل ذلك عامّاً، فيقال: أسْنى الرجل، إذا دخل في السنة مجدبةً أو غير مجدبة. وكذلك «آلٌ»، فإنه لا يضاف إلاَّ إلى الشريف، نحو: آل الله، وآل السلطان. بخلاف «أهل» فإنه يضاف إلى الشريف وغيره. وذلك لأنّ الألف في «آل» بدل من الهمزة المبدلة من الهاء. وكذلك الحال في تاء القسم[2] «فإنّ العرب لمّا لم تجرّ بها إلاّ اسم الله، تعالى، دلّ ذلك على أنها بدل من بدل، لأنّ العرب تخصُّ البدل من البدل بشيء بعينه».

٤
الإجماع

والمراد به أن يُجمع على شيء جمهور علماء مدرستي الكوفة والبصرة. وهو حجَّة ما لم يخالف المنصوص، أو المقيس على المنصوص[3]. وقد أعطى صاحب الممتع الإجماعَ قيمةً ظاهرة في استدلاله واحتجاجه.

(١) الممتع الورقة ٣٣.
(٢) الممتع الورقة ٤٥.
(٣) الخصائص ١: ١٨٩ والاقتراح ص ٣٥ - ٣٦.

فالجمع على وزن «فُعْل» مما عينه ياء تقلب الضمة فيه كسرة، لتصحّ الياء، نحو: بِيْض. والحجة في ذلك أنّ الياء لما كانت[1] «تلي الطرف عوملتَ معاملة الطرف. فكما أنّ الياء إذا كانت طرفاً، وقبلها ضمة، تقلب الضمة كسرة نحو: أَظْبٍ، في جمع ظبي، أصله: أظْبُيٌ، نحو: أفلُس، فكذلك إذا كانت تلي الطرف. لا خلاف بين النحويينَ في ذلك».

وبالإجماع يستشهد على إبدال الألف همزة، إذا كان بعدها ساكن، فيقول[2]: «وأنشدت الكافّة:

يـا عَجبَـا، لقـد رأيـتُ عَجبَـا   حِمارَ قَبّـانٍ، يَسوقُ أَرْنَبـا

خاطِمَها زَأَمَّها أنْ تَذْهَبا

أراد: زامّها، فأبدل».

وبالإجماع أيضاً يحتجُّ، ليدفع بعض التوجيهات والاستدلالات، كأن يقول[3]: «وأما ما ذهب إليه ابن جنّي، من أنه لقائل أن يفرق بين: غَزوِيَة، واقوَوّلَ، بأن يقول: قد يُستثقل في الاسم، فيعلّ، ما يصحّ في الفعل، واستدلاله بصحَّة: يَغْزُو، وأمثاله، واعتلال: أدلٍ، وأمثاله، ففي نهاية الفساد، لأنّ الفعل أثقل من الاسم بلا خلاف، وأكثر إعلالاً. فكيف يصحّ فيه ما يعتلّ في الاسم الذي هو أخفّ».

فإذا بدا من أحد العلماء خروج على الإجماع دفع ابن عصفور مذهبه، ورجّح الإجماع عليه، بما يسعفه من أدلّة. فالياء التي تقع بعد ألف منتهى الجموع تبدل همزة، إذا كان قبل الألف واو أو ياء، طلباً

(١) الممتع الورقة ٣٤.
(٢) الممتع الورقة ٣٠.
(٣) الممتع الورقة ٧٠.

للتخفيف. هذا مذهب جمهور النحويين، إلاّ أبا الحسن الأخفش، فإنه لا يهمز من ذلك سوى ما كانت الألف فيه بين واوين، ويجعل ذلك نظيراً للواوين إذا اجتمعتا في أوَّل الكلمة. وقد انتصر مؤلف الممتع لمذهب الجمهور، وردّ على الأخفش مذهبه قائلاً[1]: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، بدليل ما حكاه المازنيّ عن الأصمعيّ، من قولهم في جمع عَيِّلٍ: عَيائلُ، بالهمز، ولم تكتنف ألفَ الجمع واوان. فدلّ ذلك على أنّ العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتنافَ ألفِ الجمعِ حرفا علّة».

ومن هذا المرتكز - أعني التزام رأي الجمهور - ينطلق صاحب الممتع في اختيار كثير من الأقوال والمذاهب، ونقد ما انفرد به بعض العلماء. وإذا كان قد ذكر في النموذجين المتقدّمين اسم مَن شذّ عن الجمهور فإنه كثيراً ما يُغفل أسماء هؤلاء المخالفين، كأن يقول: «وزعم[2] بعض النحويين أنّ العرب قد تثبت الألف في الجزم ضرورة، فتحذف الحركة المقدّرة، وتجريها في الإثبات مُجرى الياء والواو، وإن لم يكن تحريكها كتحريكها. واستدلّ على ذلك بما أنشده أبو زيد من قوله:

إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ولا تَرَضّاها، ولا تَمَلَّقِ

وبقراءة حمزة ﴿لا تَخفْ دَرَكاً ولا تَخْشَى﴾. ولا حجة عندي في شيء من ذلك: أما قوله تعالى ﴿ولا تخشى﴾ فيحتمل أن يكون خبراً مقطوعاً، كأنه قال: وأنت لا تخشى، امتثالاً لنهينا لك. وكذلك: ولا ترضّاها، يحتمل أن يكون جملة خبرية، في موضع الحال، كأنه قال: فطلّق وأنت لا ترضّاها. ويكون: ولا تملّق، نهياً، معطوفاً على جملة الأمر التي هي: فطلّق».

(١) الممتع الورقة ٣٣.

(٢) الممتع الورقة ٥١. وانظر الورقة ٣٨ و٣٧ و٣٢. وفي حاشية فيض الله أن ابن بابشاذ هو صاحب هذا الزعم.

ومن قبيل ذلك أنّ أبنية الخماسيّ المجرّد هي أربعة لدى جمهور النحويين. وقد عرضها مصنّف الممتع ثم قال: «وزاد بعض[1] النحويين في أبنية الخماسي: فِعَّلِل، نحو: صِنَّبِر. والصحيح أنه لم يجىء في أبنية كلامهم، إلاّ في الشعر نحو قوله:

بِجفـــانٍ، تَعْـــتري نـــاديَنـــا مِن سَديـــفٍ، حـــينَ هـــاجَ الصِّنَّبِرْ

وهذا يجوز أن يكون لمّا سكّن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين، نحو قولهم: ضَرَبَتِهْ، وقتلَتِهْ. وزاد بعضهم[2] أيضاً: فُعْلَلاً، نحو: هُنْدَلع».

وربما كنى عن أمثال هؤلاء بعبارات عامة، كأن يقول[3]: «ومن الناس من اشترط ألاّ يكون ما قبل الألف مضاعفاً، فيما قبل الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو: مُرّان، ورُمّان، لاحتمال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصلية، وأحد المضعّفين زائد. والصحيح أنه ينبغي أن تجعل الألف والنون زائدتين».

ومن هذا القبيل قوله[4]: «وأما من زعم أنّ: قَطَوْطىً، وذَلَوْلىً، لا يكون وزنها إلاّ: فَعَوْعَلاً، واستدلّ على ذلك بأنّ: اقْطَوْطَى، واذْلَوْلَى، وزنها: افْعَوْعَلَ، فلا يلتفت إليه. إذ ليس قَطوطى باسم جار على: اقطَوطَى، فيلزمَ أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام كما هي في: اقْطوطى».

بل إنه ليغرق أحياناً في إخفاء أسماء من خرج على الجمهور، فيصوغ مذاهبهم وتوجيهاتهم في شكل اعتراضات، أو تساؤلات، ويبسطها بعد أن يقدّم لها بقوله: فإن قال قائل، فإن قيل، فإن قلتَ. ثم يتناولها

---

(١) الممتع الورقة ٧. وفي حاشية فيض الله أن الزبيدي هو الذي زاد هذا البناء قلت: إنما استدركه الزبيدي في مزيد الرباعي لا في الخماسي.

(٢) ابن السراج هو الذي زاد هذا البناء. انظر شرح الشافية ١: ٤٩.

(٣) الممتع الورقة ٢٤. وانظر الورقة ٢٥.

(٤) الممتع الورقة ٢٧.

بالنقد والتجريح. وقد كثرت هذه الصورة في كتابه، حتى استغرقت قسماً كبيراً من حجاجه واستدلاله.

ذلك هو موقف ابن عصفور من الإجماع. إنه موقف الحريص على التزام الأحكام التي أجمع عليها جمهور علماء المدرستين، ودفع الأقوال التي شذّت عنها. أما إذا كانت الأقوال قد أقرّها أكثر العلماء ولم تحظ بإجماع الجمهور فإنّ لابن عصفور منها موقفاً مغايراً، إذ لا يلزم نفسه باتّباعها، وإنما يقبل منها ما يريد، ويدفع ما دون ذلك.

فقد جرت عادة أكثر النحويين أن يسقطوا من التصريف ما كان تغييرُ الصيغة فيه تابعاً لتغيير المعنى - كالتصغير والتكسير والنسب وصياغة المشتقّات - ويلحقوه بالإعراب. فلم ير صاحب الممتع في ذلك الصنيع ما يقتضي الخلاف، ولذا أسقطه هو ولم يضمّنه كتابه[١].

هذا، في حين أنه خالف أكثر النحويين في تعريف الاشتقاق الأصغر. فقد ذهب هؤلاء إلى أنّ الاشتقاقَ الأصغر هو: إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه، كاشتقاق الأحمر من الحُمْرة. ولكنّ مصنّف الممتع رأى أنّ هذا التعريف مانع غير جامع[٢]، إذ ربما جُعل لفظ مشتقّاً من آخر، دون أن يكون أحدهما مُنشأ من الآخر. فقد أجاز الزجّاج[٣] والفارسيُّ أن يكون «الأولق» مشتقّاً من قولهم: وَلَق، إذا أسرع. وليس يعني هذا أنّ الأولق منشأ من: ولق، بل أنّ الحروف الأصول في كلّ من الكلمتين هي واحدة، وهي الواو واللام والقاف. أما سبب اتفاقهما في اللفظ فهو تقاربهما في المعنى لأنّ الأولق هو الجنون، وهو مما يوصف بالسرعة. وقد وقع هذا الاتفاق عرضاً، كاتفاق الأسود والأبيض في لفظ

---

(١) الممتع الورقة ٣.
(٢) الممتع الورقة ٤.
(٣) الخصائص ١: ٨ - ٩.

الجَوْن. على هذا يكون للاشتقاق معنى مجازيّ، يضم كلّ ما اتّحد في اللفظ، وتقارب في المعنى، وإن لم يكن بعضه مُنشأ من بعض. ولهذا يخرج ابن عصفور على مذهب هؤلاء في تعريف الاشتقاق الأصغر، فيقول[1]: «والحدّ الجامع لهذا الضرب من الاشتقاق هو: عقدُ تصاريفِ تركيبٍ من تراكيب الكلمة على معنى واحد، أو معنيين متقاربين. وذلك نحو ردّك ضارباً، وضرّاباً، وضَروباً، ومِضْراباً، وأمثال ذلك، إلى معنى واحد وهو الضرب. إلاّ أن أكثر الاشتقاق ومعظمه داخل تحت ما حدّه النحويون به، من أنه: إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه».

٥

مذهب المحقِّقين

رأينا أن المؤرِّخين لم يذكروا المذهب الذي انطلق منه ابن عصفور، وكان هو نفسه قد أغفل النصّ على ذلك، أو الإشارة إليه. وعندما بسطنا موقفه من علماء التصريف لمسنا لديه نزعة بصرية واضحة، إذ كان يعتمد المذهب البصريّ في كثير من المسائل، مفضّلاً إياه على ما سواه. ويحتجّ بكثير من أقوال رجال البصرة، ويبدي شبه التزامٍ لمذاهب سيبويه، وفائقَ احترام لهذا الإمام البصريِّ ولكتابه. بيد أنه لم ير مانعاً من الخروج على المذهب البصريّ، ومخالفة أقوال رجاله أفراداً أو جميعاً، إذا لم يسعفهم الدليل القاطع. وشبيه بذلك كان موقفه من المدرسة البغدادية، لأنها في الواقع إنما هي تابعة للبصرة في أكثر ما ذهبت إليه. أما المدرسة الكوفية فقد كان موقفه منها يخالف ذلك. فقد عرَّض بها غير مرّة، ونعى عليها بعض ما ذهبت إليه، ونال من رجالها

---

(١) الممتع الورقة ٤.

بالنقد والتسفيه نيلاً ظاهراً. إلاّ أنه في الوقت نفسه أخذ عنهم بعض ما انفردوا به، أو خالفوا فيه البصريين. وأما مدرسة الأندلس فلم يكن في كتاب ابن عصفور موقف منها واضح القسمات. فهو لم يذكرها، ولم يشر إليها مؤيّداً أو ناقداً، وإن كان قد وافق بعض رجالها، أو خالفهم، في بعض ما ذهبوا إليه. ولعلّ غموض موقف ابن عصفور من هذه المدرسة راجع إلى أنها لم تكن[1] قد اتّخذت حدوداً واضحة، تميّزها مما سواها، فلم يكن من الضروريّ أن يَتبيَّنّ موقفُ العالم من اتجاه، ليس له سماته وخصائصه الواضحة كلَّ الوضوح.

وهذا يعني أننا لم نستطع أن نقف على مذهب ابن عصفور، لأنه لم يُبدِهِ واضحاً صريحاً في كتابه. ولكننا إذا تفحّصنا الأسلوب الذي اعتمده المؤلف في اختيار التوجيهات والأقوال، وترجيح بعضها على الآخر، استطعنا أن نستنبط حدوداً واضحة لمذهبه في علم التصريف. فقد رأينا أنه يعتمد في ترجيح المذاهب على المنطق الجدليّ الذي يختبر الأقوال والأدلة، ليصل بأسلوب نقليّ عقليّ إلى دفع الأدلّة الواهية، وإثبات الأدلّة القاطعة، أو المرجّحة. وقد كان عماده في هذا المنطق الجدليّ ثلاثة أسس، يكون لها القدرة على الترجيح، وهي: السّماع، والقياس، والإجماع. وفي السماع يعتمد ثقة النقل، وفصاحة الأصل، وردّ الروايات الضعيفة، واللغات الرديئة المرذولة. وفي القياس يعتمد على الكثرة والاطراد، ويجعل النادر أو القليل شاذّاً لا يقاس عليه، كما يستخدم الاستنباط، والتأويل، والأحكام العامة، في التشابه والاعتلال، ليصل إلى الحجّة الراجحة، والدليل المكين، بغية التحقُّق من صحّة القياس. وفي الإجماع يلتزم قول الجمهور، فيحتج به، ويدفع ما خرج عليه بغير دليل قويم.

---

(١) انظر ص ٣١٣ - ٣١٤ من كتاب «أبو حيان النحوي».

والذي يُستنبط من هذا كلّه أنّ صاحب الممتع لم يلتزم مذهب البصرة أو الكوفة أو بغداد، وإنما اتّبع منهج المحقّقين من العلماء. وهو المنهج[1] الذي يقوم على اتخاذ سبيل تسلك بين طريقي البصرة والكوفة، معتمدة على الاختيار المدعوم بالدليل. وليس عجيباً بعد هذا أن يلتقي كثيراً في كتابه بما ذهب إليه البصريون، لأنهم كانوا أبعد من الكوفيين تأويلاً[2] واستنباطاً، وأصحَّ قياساً، لا يلتفتون إلى كلّ مسموع، ولا يقيسون على الشاذّ والضعيف، في حين أنّ أهل الكوفة كانوا أوسع رواية، وأضعف قياساً. فلو سمعوا بيتاً واحداً، فيه جواز شيء مخالفٍ للأصول، جعلوه أصلاً وبوَّبوا عليه.

فما أبداه ابن عصفور من نزعة بصرية لم يكن وليد اتِّباع مقصود للمدرسة البصرية، وإنما نشأ عن التقاء مبدئه في الاختيار بمذهبها في توجيه المسائل والاحتجاج. ولهذا كنا نرى ابن عصفور إذا وجد لدى البصريين ما لا يقوم على الدليل الراجح أعرض عنه، واختار من المذاهب ما يلائم منهجه ومنطقه. وهذا هو مذهب المتأخّرين من علماء الأندلس. وقد بدا ذلك جليّاً في سلوك ابن مالك مذهبَ المحقّقين[3]، ثم كان متميّزاً صريحاً لدى أبي حيّان، حين قال[4]: ولسنا متعبّدين باتّباع مذهب البصريين، بل نتّبع الدليل.

وأبو حيان هذا يكاد يصرّح بنسبة ابن عصفور إلى مذهب المحقّقين. وذلك حين يشير إليه بقوله[5] «بعض أصحابنا»، والمعروف أنّ مثل

(١) الاقتراح ص ٨٦.
(٢) الاقتراح ص ٨٤ وفي أصول النحو ص ١٨٨ - ٢٠٢.
(٣) الاقتراح ص ٨٦.
(٤) الاقتراح ص ٨٤.
(٥) البحر ٢: ٣٦٣.

هذه العبارة تفيد الاتفاق في المذهب النحويّ، وأبو حيان ممثّل كبير لمذهب المحقّقين.

بل لقد صرّح ابن عصفور بأخذه عن المحقّقين من النحاة. وذلك في مسألة الخلاف في الرّوم والإشمام، حين أكّد أنّ الإشمام ظاهرة بصرية غير سمعية، فإذا قُرن به صوت حركة الحرف المُشَمّ كان رَوماً لا إشماماً، ثم قال[1]: «أما بعض النحويين وكافّة القُرّاء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة. والذي عليه المحقّقون من النحويين ما ذكرت لك، لذلك سمّوه إشماماً».

ولسنا ندعي أنّ مذهب المحقّقين لم يعرفه إلاّ المتأخرون من النحويين. فقد كان له بذور عند بعض البغداديين. بل إنّ من البصريين من كان يعتمد هذا المذهب في تناوله مسائل العربية. وهذا ابن جنّي يصرح بذلك منذ منتصف القرن الرابع. فهو عندما عرض للآية الكريمة ﴿حتى نَرَى اللهَ جَهْرَةً﴾ علّق على قراءة من فتح الهاء من «جهرة» بقوله[2]: «مذهب أصحابنا - يريد البصريين - في كلّ شيء من هذا النحو، مما فيه حرف حلقيّ ساكن بعد حرف مفتوح، أنه لا يُحرَّك إلاّ على أنه لغة فيه..ومذهب الكوفيين أنه يحرَّك الثاني لكونه حرفاً حلقيّاً، فيجيزون فيه الفتح وإن لم يسمعوه، كالبَحْر والبَحَر، والصَّخْر والصَّخَر. وما أرى القول من بعدُ إلاّ معهم والحقَّ إلاّ في أيديهم. وذلك أنني سمعت عامّة عُقيل تقول ذاك، ولا تقف فيه، سائغاً غير مستكره». ثم تراه يعرض لقوله تعالى ﴿إنْ يَمسَسْكم قَرْحٌ فقد مَسَّ القومَ قَرْحٌ مِثلُه﴾، فيعلّق[3] على قراءة من فتح راء «قرح» بأن

---

(١) الممتع الورقة ٤٢.

(٢) المحتسب ١: ٨٤.

(٣) المحتسب ١: ١٦٦.

السكون والفتح لغتان، كالحَلْب والحَلَب، والطرْد والطرَد، أو أنّ الأصل هو السكون، وفتحت عين الكلمة قياساً، لأنها قبل حرف حلقيّ، حملاً على الصخْر والصخَر، والنعْل والنعَل، إذ جاز فتح الحرف الحلقيّ قيـاساً، ولو لم يسمـع. ثم يقول: «ولعمري إنَّ هـذا عنـد أصحابنا - أي البصريين - ليس أمراً راجعاً إلى حرف الحلق، لكنها لغات. وأنا أَرى في هذا رأيَ البغداديين في أنَّ حرف الحلق يؤثّر هنا من الفتح أثراً معتـدّاً معتمداً. فلقد رأيتُ كثيراً من عُقيل، لا أُحصيهم، يُحرِّك من ذلك ما لا يتحرَّك أبداً لولا حرف الحلق.. وهذا ما لا توقُّف في أنه أمر راجع إلى حرف الحلق، لأن الكلمة بُنيت عليه البتَّة.. ولا قرابته بيني وبين البصريين، ولكنها بيني وبين الحقّ. والحمد لله». فهو يصرّح بمخالفته للبصريين، مع أنه قد نسب نفسه إليهم من قبل، وبيّن أنّ ما حمله على هذه المخالفة هو الدليل والبرهان.

وقد كان لمذهب المحقّقين أتباع كثر من متأخِّري البغداديين، ومن نحاة مصر والشام، وممن كان في عهد ابن عصفور أو تقدّمه أو جاء بعده من الأندلسيين.

بل لقد تقدَّم على ابن جنّي من أبدى جانباً من التحقيق والاختيار بعد التمحيص. ونحن نرى ذلك لدى المازنيّ حين يقلّد الأخفش مرّة[1]، ويدفع مذهبه مرّة أخرى[2]. وكان يقول[3]: «إذا قال العالم قولاً متقدّماً فللمتعلم الاقتداء به، والاحتجاج لقوله، والاختيار لخلافه، إن وجد لذلك قياساً». وكذلك المبرّد الذي يردّ على سيبويه، معتمداً على أقوال الأخفش وغيره، ثم يعتذر عن صنيعه[4] فينتصر لمذاهب سيبويه،

---

(١) المنصف ٢: ٦٠.
(٢) المنصف ١: ٢٩٧ - ٢٩٨ و٢: ٩٤ - ١٠١ و٢٦٤ و٣١١ و٣١٥ - ٣١٦ و٣١٨.
(٣) المنصف ٢: ٣١٨ والخصائص ١: ١٩١.
(٤) الخصائص ٣: ٢٨٧.

وتراه حيناً يرجّح[1] قول الكسائيّ على قول يونس بن حبيب. ثم كان ابن كيسان، والزجّاجيّ، والفارسيّ، وأمثالهم، ممن وسّعوا باب التحقيق والاختيار من المذهبين بعد التمحيص والتدقيق.

وهذا يعني أنّ مذهب المحقّقين كانت له جذور منذ مطلع القرن الثالث. فبعد أن ثبتت أصول المدرستين: البصرية والكوفية، على أيدي الخليل وسيبويه والأخفش، والكسائيّ والفرّاء، ولم يبق لمن خلفوهم ما يضيفونه إلى تلك الأصول، لمعت بوارق التحقيق، فإذا النحويّ - على انتسابه إلى البصرة أو الكوفة - يستعرض بعض الأقوال والمذاهب، ليختار منها ما يراه أقعد في القياس ومنطق العربية. وبذلك استشرت روح التحقيق بين رجال المدرستين، ثم انتقلت واضحة متميّزة إلى علماء بغداد. وانتشرت في أصقاع العالم الإسلاميّ.

ولسنا نُبعد - والحالة هذه - إذا قلنا: إنّ مذاهب النحو ثلاثة في تاريخ العربية: المذهب البصريّ، والمذهب الكوفيّ، اللذان واكبا تطوُّر الدراسات النحوية، واستفحلت حِدّتها في القرن الثاني، وسادا حتى مطلع القرن الثالث، إذ انبثقت بوادر مذهب المحقّقين، هذا المذهب الذي ولّده نزوع البصريين وأنصارهم إلى التمحيص والتدقيق، وامتدّت ظلاله إلى الكوفة وبغداد، ثم إلى بلاد الشام ومصر، والمشرق والمغرب، فاكتسح، مع السنين، جذور العصبية لواحد من المذهبين، ووطّد أركان التحقيق والبحث في الدراسات النحوية.

---

(١) الكامل ص ٣٢٣.

الباب الثاني

كتاب المُمتِع

الفصل الأول

التصريف والممتع

يرى ابن عصفور أنَّ التصريف أشرفُ علوم العربية منزلة، لاحتياج النحويين واللغويين إليه، وأشدُّها غموضاً لكثرة ما روي عن العلماء، من السَّقَطات فيه. ويرى أيضاً أنه قد كان من الواجب أن يُقدَّم في التصنيف على الإعراب، إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفُسها من غير تركيب. ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركّب، ينبغي أن تكون مقدَّمة على معرفة أحواله بُعد التركيب. ولكنَّ العلماء أخَّروه لدقَّته ولطفه، وقدّموا عليه، في التصنيف والتدريس، ذكرَ العوامل، توطئة له، حتى لا يصل الطالب إليه، إلاَّ وهو قد تدرّب وارتاض.

ثم إنّ التصريف قسمان: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، كالتصغير، والنسب، والتثنية، والجمع، وصياغة المشتقات. والقسم الآخر هو تغيير في بنية الكلمة، من غير أن يكون ذلك دالاًّ على معنى طارىء. كالإعلال، والإبدال، والإدغام[1].

وقد عرض أبو الحسن لهذين القسمين في بعض مصنَّفاته، كشروح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، والضرائر، والمقرَّب، والممتع. ففي الشرح الكبير على الجمل مثلاً بسط مسائل[2]: صِيغ المبالغة، والصفة المشبّهة، والتذكير والتأنيث، والأفعال المهموزة، والوقف، والتثنية، والجمع

---

(١) انظر الممتع الورقة ٢ - ٣.
(٢) انظر ص ١٠٩ من كتاب أبي حيان النحوي.

السالم، والنسب، والتصغير، والتكسير، وأبنية المصادر، واسم المصدر، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، والمقصور والممدود، واسم الفاعل، واسم المفعول، والإمالة.

وفي المقرَّب تعرّض[1] لمسائل: المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، والأفعال المهموزة، وأسماء الفاعلين والمفعولين، والجمع المكسَّر، والتثنية وجمع السلامة، وأبنية المصادر، واشتقاق أسماء المصادر والمكان والزمان والآلة، وأبنية الأفعال، والتصريف، والقلب، والحذف، والإدغام: والتقاء الساكنين، والهمز، والنسب، والتصغير، والمجرد والمزيد...

ولمّا كان النحويون قد اعتادوا أن يقدّموا القسم الأول من التصريف، ويلحقوه بالإعراب، لصلته به، فإنّ ابن عصفور لزم مذهبهم هذا، فنثر مسائل ذلك القسم في كتبه النحوية، ثم جمع مسائل القسم الثاني كلَّها، مع بعض مسائل القسم الأول، في كتاب خاصّ بالتصريف، أسماه «الممتع». ولهذا فإننا لا نرى في كتاب «الممتع» سوى المسائل التالية:

الحروف الزوائد
أبنية الأسماء
أبنية الأفعال
الإبدال
القلب والحذف والنقل
الإدغام
مسائل التمرين

وكتاب «الممتع» هذا صنَّفه أبو الحسن، وقدَّمه إلى الأمير أبي بكر

---

(١) انظر كتاب المقرب ٢: ٢٥١ - ٢٥٢ وص ١٠٣ من كتاب أبي حيان النحوي.

عبدالله بن أبي الأصبغ، عبد العزيز بن صاحب الردّ. فقد رفعه إلى هذا الأمير، مادحاً علمه، وسماحته، ومجده، بقوله[1]: «إنْ ذُكرتِ العلوم فهو مالكُ عنانها، وفارس ميدانها، أو ذكرتِ السَّماحةُ فهو تاريخها وعنوانها، وحدقتها وإنسانها، أو عُدّ المجد الموروث والمكتسب فناهيك به شرفاً سابقاً، وبأوائله فخراً في فلك المجد سامقاً. الذي بذل جِدّه في نُصرة هذه الدعوة النبويّة، ولم يأل جهده في عضد هذه الدولة المتوكّليّة - أدام الله للمسلمين بركتها - فريد دهره، ووحيد عصره، أبو بكر بن الشيخ الأكرم العالم العلم، أبي الأصبغ بن صاحب الردّ. أدام الله علاءهم، وأنار بنجوم السعد سماءهم».

والمعروف أنّ هذا الأمير كان[2] شاعراً أديباً، ذوّاقاً لأطراف العلوم، ولاّه ابن هود على رُندة، ثم سار إلى إشبيلية، وطَردَ منها والي ابن هود - وهو سالم بن هود - واستبدّ بها، مقدّماً ابن عمه أبا مروان الباجيّ. وأخيراً اتفق وابن الأحمر على ابن هود، فغدر به ابن الأحمر، وقتله سنة ٦٣١.

وابن هود إنما تلقّب بالمتوكِّل على الله سنة ٦٢٥[3]، وانفصل[4] عنه أبو بكر في سنة ٦٢٩، حين ثار عليه في إشبيلية وطرد واليه. وهذا يعني أنّ ابن عصفور صنّف كتابه «الممتع» في السنوات الواقعة بين ٦٢٥ و٦٢٩، لأنّ ما ذكره في مديح أبي بكر يشير إلى أنه كان خادماً للدولة المتوكلية، مخلصاً في عضدها.

---

(١) الممتع الورقة ٢.

(٢) اختصار القدح المعلى ص ١١٢ - ١١٣.

(٣) انظر الأعلام ٨: ٢٣. وذكر ابن خلدون في تاريخه ٤: ١٦٩ أن الخليفة العباسي لقب ابن هود بالمتوكل سنة ٦٣١. فلعل ذلك كان من الخليفة إقراراً بعد أن لقب ابن هود نفسه.

(٤) تاريخ ابن خلدون ٤: ١٦٩.

وقد بسط ابن عصفور مسائل التصريف في هذا الكتاب بسطاً مسهباً، مدعوماً بالتعليل والحجاج والأدلّة، فكان من أشهر كتبه بعد المقرَّب، ومن أمثل كتب الصرف المطوّلة[1]، حتى قلَّ أن يخلو من مسائله كتاب بعده من كتب النحو. وكان أبو حيّان النحويّ شديد الإعجاب به، يقدّمه ويحمله معه دائماً[2]، لأنه كما يقول «أحسنُ ما وُضع في هذا الفنّ ترتيباً، وألخصه تهذيباً، وأجمعه تقسيماً، وأقربه تفهيماً»[3]. ولهذا عني به أبو حيّان عناية خاصّة، فعلّق عليه عدَّة تعليقات، ثم لخَّصه في كتاب سماه «المبدع»[4]. ومن هذا المختصر نسخة بخطّ أبي حيّان، محفوظة بدار الكتب المصرية تحت الرقم ٢٤ ش نحو. ولأبي جعفر اللبلي أحمد بن يوسف كتاب في التصريف ضاهى به كتاب الممتع[5].

وكان ابن مالك صاحب الألفيَّة قد علّق على الممتع نقوداً كثيرة. وقد استوفينا أكثر تعليقات أبي حيّان وابن مالك، فأثبتناها في حواشي كتاب «الممتع».

---

(١) مفتاح السعادة ١ : ١١٨ وكشف الظنون ص ١٨٢٢.

(٢) بغية الوعاة وشذرات الذهب ومفتاح السعادة وكشف الظنون.

(٣) المبدع الورقة ١ وتفسير البحر المحيط ١ : ٦.

(٤) كشف الظنون ص ١٨٢٢.

(٥) بغية الوعاة ص ١٧٦ والتاج (لبل).

الفصل الثاني

مصادر الممتع

حينما شرع أبو الحسن في تصنيف كتابه «الممتع» كان في المكتبات العربية قدر هائل من الكتب التي يستعين بها المصنّفون في هذا العلم. فبالإضافة إلى ما سردناه من أسماء المصنّفات اللغوية الصرفية القديمة يمكننا أن نذكر ههنا ضربين من الكتب التي يرجع إليها علماء التصريف في القرن السابع:

الضرب الأول هو الكتب الصرفية التي تضمُّ بعض مسائل اللغة، من مثل:

الاشتقاق للمفضّل بن سلمة[1].

التصغير، الشواذّ، الوقف والابتداء، لثعلب[2].

الاشتقاق، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، التصريف، للمبرِّد[3].

المقصور والممدود، مصادر القرآن، لليزيدي[4].

المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، للأنباري[5].

فعلت وأفعلت، الاشتقاق، للزجّاج[6].

---

(١) المزهر ١: ٣٥١.

(٢) إنباه الرواة ١: ١٥١

(٣) إنباه الرواة ٣: ٢٥١ - ٢٥٢ وفهرسة ابن خير ص ٣١٢.

(٤) إنباه الرواة ١: ١٩١.

(٥) إنباه الرواة ٣: ٢٨.

(٦) إنباه الرواة ١: ١٦٥ والمزهر ١: ٣٥١.

المقصور والممدود، الوقف والابتداء، المذكر والمؤنث، لابن الأنباري[1].
التصاريف، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، الوقف والابتداء، لابن كيسان[2].
اشتقاق الأسماء لمحمد بن عزيز[3].
المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، الوقف والابتداء، لابن مقسم[4].
المصادر لأبي زيد البلخيّ[5].
المصادر، الردّ على من يزعم أنّ العرب يُشتقّ كلامها بعضه من بعض، لنفطويه[6].
اشتقاق أسماء الله تعالى للزجّاجيّ[7].
فعلت وأفعلت لابن دريد[8].
الاشتقاق، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، لابن خالويه[9].
الاشتقاق لابن السرّاج[10].
الإبدال لأبي الطيّب اللغويّ.
الاشتقاق، الوقف والابتداء، اشتقاق أسماء الله، للنحّاس[11].
فعلت وأفعلت، الوقف والابتداء، المقصور والممدود، للقاليّ[12].

---

(١) إنباه الرواة ٣: ٢٠٨.
(٢) إنباه الرواة ٣: ٥٨ - ٥٩.
(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ٢١٦.
(٤) الفهرست ص ٣٨.
(٥) انظر المعجم العربي ١: ١٥٦.
(٦) الفهرست ص ٨٢ وإنباه الرواة ١: ١٨٠ ومعجم الأدباء ١: ٢٧٢.
(٧) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ١٧٦.
(٨) الفهرست ص ٦١.
(٩) وفيات الأعيان ١: ٤٣٤.
(١٠) إنباه الرواة ٣: ١٤٩.
(١١) إنباه الرواة ١: ١٠١ - ١٠٣ وفهرست ابن خير ص ٤٥.
(١٢) فهرسة ابن خير ص ٣٥٢ - ٣٥٣.

الأبنية، أو أبنية كتاب سيبويه، للزبيديّ[١]
المقصور والممدود، الأفعال، لابن القوطيّة[٢].
المقصور والممدود، الردّ على من قال بالزوائد، لابن درستويه[٣].
ألفات الوصل والقطع للسيرافيّ[٤].
التصريف، الاشتقاق الكبير، الاشتقاق المستخرج، للرمّانيّ[٥].
التكملة في التصريف، المقصور والممدود، للفارسيّ[٦].
المنصف، المذكر والمؤنث، تعاقب العربية، المقصور والممدود، الهمز، المقتضب، الوقف والابتداء، التصريف الملوكيّ، لابن جنّي[٧].
الاشتقاق ليوسف الزجّاجيّ الجرجانيّ[٨].
الاشتقاق لأبي عبيد البكريّ[٩].
أبنية الأسماء، الأفعال، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع[١٠].
شرح أبنية سيبويه لابن الدهّان.
العمدة في التصريف لعبد القاهر الجرجانيّ[١١].
فعلت وأفعلت، الوجيز في علم التصريف، لأبي البركات الأنباريّ[١٢].

---

(١) إنباه الرواة ٣: ١٠٨.
(٢) وفيات الأعيان ١: ٥١٣.
(٣) إنباه الرواة ٢: ١١٤.
(٤) إنباه الرواة ١: ٣١٤.
(٥) إنباه الرواة ٢: ٢٩٥.
(٦) إنباه الرواة ١: ٢٧٤.
(٧) انظر ص ٦٠ - ٦٨ من مقدمة ناشر الخصائص.
(٨) المزهر ١: ٣٥١.
(٩) المزهر ١: ٣٥١.
(١٠) معجم الأدباء ١٢: ٢٨١ وكشف الظنون ١: ٤٦.
(١١) بغية الوعاة ص ٢١١.
(١٢) بغية الوعاة ص ٣٠١ - ٣٠٢.

المصادر، نزهة الطرف في علم الصرف، للميداني[١].
شرح التصريف الملوكيّ لابن الشجري[٢].
تاج المصادر للبيهقيّ أحمد بن علي[٣]
شرح التصريف الملوكيّ للواسطي[٤].
شرح التصريف الملوكيّ لابن يعيش[٥].
نقعة الصديان فيما جاء على وزن فعلان للصغاني[٦].
الشافية لابن الحاجب.
تصريف العزّيّ للزنجاني[٧].
المختصر في الإبدال، إيجاز التعريف، لابن مالك[٨].
أساس التصريف لإسماعيل بن محمد الحضرميّ الشافعيّ اليمني[٩].

أما الضرب الثاني فهو الكتب الأدبية، أو النحوية، أو اللغوية، التي تضمُّ بعض الموضوعات أو المسائل الصرفية، من مثل:

الفيصل لأبي جعفر الرؤاسي[١٠].
الأوسط في النحو، المقاييس في النحو، للأخفش الأوسط[١١].
العلل في النحو، المثلث، لقطرب[١٢].

---

(١) إنباه الرواة ١: ١٢٤ ومفتاح السعادة ١: ١٢٠.
(٢) كشف الظنون ١: ٢٨٩.
(٣) بغية الوعاة ص ١٥١.
(٤) كشف الظنون ١: ٢٨٩.
(٥) كشف الظنون ١: ٢٨٩.
(٦) بغية الوعاة ص ٢٢٧.
(٧) مفتاح السعادة ١: ١١٩.
(٨) كشف الظنون ١: ٢٨٧.
(٩) كشف الظنون ١: ٨٩.
(١٠) معجم الأدباء ١٨: ١٢٥.
(١١) إنباه الرواة ٢: ٤٢.
(١٢) إنباه الرواة ٣: ٢٢٠.

النوادر، مسائية، النحو الكبير، لأبي زيد الأنصاريّ[١].
مختصر النحو، النوادر، الحدود في النحو، للكسائيّ[٢].
الحدود في النحو للفرّاء[٣].
الفرخ في النحو للجرميّ[٤].
النوادر للتوزّيّ[٥].
الغريب المصنّف لأبي عبيد.
إصلاح المنطق لابن السكّيت.
أدب الكاتب، النحو، لابن قتيبة[٦].
شرح الكتاب للأخفش الأصغر.
الكامل، المقتضب، المقرّب، ضرورة الشعر، للمبرّد[٧].
المجالس، الشواذّ، لثعلب[٨].
الجمل، الأمالي، شرح كتاب الألف واللام، للزجّاجيّ[٩].
الاشتقاق، الجمهرة، لابن دريد.
شرح كتاب سيبويه لابن السرّاج، والسيرافيّ، والرمّانيّ، وغيرهم[١٠].
ديوان الأدب للفارابيّ.
الأمالي للقاليّ.
الواضح في النحو للزبيديّ.

---

(١) إنباه الرواة ٢: ٣٥.
(٢) إنباه الرواة ٢: ٢٧١.
(٣) بغية الوعاة ص ٤١١.
(٤) إنباه الرواة ٢: ٨٢.
(٥) إنباه الرواة ٢: ١٢٦.
(٦) إنباه الرواة ٢: ١٤٦.
(٧) إنباه الرواة ٣: ٢٥١ - ٢٥٢.
(٨) إنباه الرواة ١: ١٥١.
(٩) بغية الوعاة ص ٢٩٧.
(١٠) انظر ص ٣٥ - ٤٢ من مقدمة كتاب سيبويه (مطبوعة دار القلم).

شرح الألف واللام للرمّاني[1].
المسائل الحلبيّات، المسائل البغداديّات، المسائل الشيرازيّات، المسائل العسكريّة، المسائل البصريّة، للفارسي[2].
القدّ، سرّ الصناعة، الخصائص، المحتسَب، الألفاظ المهموزة، لابن جنّي.
المفصّل للزمخشريّ.
الأمالي لابن الشجريّ.
شرح المفصّل لابن يعيش.
شمس العلوم لنشوان الحميريّ.

ومما لا شكّ فيه أنّ عليّ بن مؤمن قد استقى معظم مادّة كتابه «الممتع» من بعض هذه الكتب التي ذكرناها. فهو في خطبة كتابه لا يدّعي أنه أبدع، في علوم التصريف، شيئاً جديداً. وإنما يقرّ أنه أخضع جهود أسلافه، في هذا العلم، لضرب من التهذيب والتبويب، ليقرّبها إلى الفهم والإدراك. وينعى على أنداده أنهم جمعوا في كتبهم موضوعات التصريف، متداخلة مضطربة. وهذا ما نلمسه في قوله[3]: «فإني لمّا رأيتُ النحويين قد هابوا، لغموضه، عِلْمَ التصريف، فتركوا التأليف فيه والتصنيف، إلاّ القليل منهم فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يَرِد غليلاً، ولا يحصّل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه، وضعت في ذلك كتاباً، رفعت فيه من علم التصريف شرائعه، وملّكته عاصيه وطائعه، وذلّلته للفهم بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع».

فهو يعترف بأنّ قصور أسلافه ومعاصريه أنهم لم يحسنوا التبويب والتشذيب، فقام هو بهذه المهمّة. وهذا يعني أنّ مادّة كتابه ليس فيها،

---

(١) إنباه الرواة ٢: ٢٩٥.
(٢) إنباه الرواة: ١: ٢٧٤.
(٣) الممتع الورقة ٢.

من الأصالة، ما يستحقّ أن ينصّ عليه في الخطبة. ولذلك اكتفى بالإلحاح على ذكر جهده في تذليل الموضوعات الصرفية، وتهذيب ألفاظها وتقريبها. وكأنه أقرّ في ذلك بأنه قد جمع مادّة كتابه مما تقدّمه من الكتب، وعاصره.

ونحن حين نعارض كتابه بما نعرفه اليوم من المصنّفات الصرفية، نرى كثيراً من مسائله يعتمد هذه المصنّفات، ويستمدّ منها سرّاً وعلانية. فابن عصفور يصرِّح أحياناً بأسماء الذين أخذ عنهم، ويعزو إليهم النصوص التي ينقلها، كأن ينقل عن سيبويه في باب الإدغام فيقول: «قال سيبويه: وسمعنا من يُوثق بعربيّته قال:

★ ثارَ فَضَجَّت ضَّجَّةً رِكائبُهْ ★

فأدغم التاء في الضاد»[1].

أو يأخذ عن الكسائيّ وأبي زيد، فيقول[2]: «حكى الكسائيّ: رجل تِلْقامة وتِلْعابة وتِقْوالة. وحكى أبو زيد: رجل تِبْذارة وتِرْعاية. وذلك قليل».

وفي معرض حديثه عن همزة «أَرْطى» ينقل عن الجرميّ كما يلي[3]: «وأما أرطى فالدليل على أصالة الهَمزة قولهم: أَديمٌ مأروطٌ، أي: مدبوغ بالأرطى. فإثبات الهمزة في مأروط، وحذف الألف، دليل على أصالة الهمزة، وزيادة الألف. وحكى أبو عمر الجرميّ: أديمٌ مَرْطيٌّ. فالهمزة - على هذا - زائدة والألف أصل».

وعن ابن السّكيّت ينقل في الإبدال فيقول[4]: «قال يعقوب: وبعض

---

(١) الممتع الورقة ٣٤.
(٢) الممتع الورقة ١١.
(٣) الممتع الورقة ٢٢.
(٤) الممتع الورقة ٣٤.

العرب إذا شدّد الياء صيَّرها جيماً. وأنشد ابن الأعرابيّ:

كـــــأنّ في أذنـــــابِهنَّ الشُّوَّلِ   مِن عَبَسِ الصَّيـفِ، قُرونَ الأُجَّلِ

يريد: الأُيَّل».

وعندما يعرض لمسألة «فَعُلان» من القوّة يذكر مذهب المبرِّد، فيقول[1]: «فَعُلان منها: قَوُوان. وإنْ شئت أسكنت الواو الأولى تخفيفاً، وأدغمت، فقلت: قَوَّان. هذا مذهب سيبويه. وقال أبو العبَّاس: ينبغي لمن لم يدغم أن يقول: قَوِيَان. فيقلب الواو الثانية ياء، والضمّة التي قبلها كسرة، لئلا تجتمع واوان في إحداهما ضمة، والأخرى متحرّكة. قال: وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم».

وفي حديثه عن الحروف المستقبحة، المتفرّعة من الحروف الأصلية، يقول ما يلي[2]: «الكاف التي كالجيم، وقد أخبر أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن، يقولون في كمل: جَمَل. وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداد».

ولمّا تعرّض للإشمام، في الفعل الماضي الأجوف المبنيّ للمفعول، استعان بقول للزجّاجيّ كما يلي: «ومن العرب من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشمّ الفاء الضمّة، دليلاً على أنَّ الفاء مضمومة في الأصل. وذلك بأن تضمّ شفتيك، ثم تنطق بالفعل ولا تلفظ بشيء من الضمة. ولو لفظت بشيء من الضمة لكان رَوماً لا إشماماً. قال الزجّاجيّ: وذلك لا يُضبط إلاّ بالمشافهة. إشارة إلى أنه لا يُسمع، بل يُرى»[3].

---

(١) الممتع الورقة ٧٠. وانظر الورقة ٦٥.

(٢) الممتع الورقة ٦٢.

(٣) الممتع الورقة ٤٢. وانظر ص ٨١ من الجمل حيث بتر قول الزجاجي سهواً.

وهو يستعين بقول للزبيديّ، يدفع به ما زعمه ابن جنّي، من أن «افْعَنْلَى» قد يكون متعديّاً. قال[1]: «وأما افعنليتُ فزعم أبو الفتح أنه يكون متعدياً وغير متعدّ. فغير المتعدّي نحو: احرَنْبَى الديكُ. والمتعدّي نحو: اغرَنْدَى واسرَنْدَى. قال الراجز:

قد جَعَلَ النُّعاسُ يَغرَنْدِيني أَدفَعُهُ عَنّي، ويَسرَنْدِيني

وزعم سيبويه أنه لا يتعدّى. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يُسمع متعدّياً إلاّ في هذا الرجز، وغالب الظنّ فيه أنه مصنوع. قال أبو بكر الزبيديّ: أحسب البيتين مصنوعين».

ويختم[2] الخلاف بين سيبويه والأخفش في مسألة «مفعول» من الأجوف، بقوله: «وثمرة الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف: مَسُوء، وأمثاله. قال أبو الفتح في «القدّ» له: سألني أبو عليّ عن تخفيف مَسُوء، فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول: رأيتُ مَسُوّاً، لأنها عنده واو مفعول. وأما على مذهب سيبويه فأقول: رأيت مَسُواً، بتحريك الواو لأنها عنده العين. فقال لي أبو عليّ: كذلك هو».

وهو يستعين أيضاً بأقوال لغير هؤلاء من العلماء، كابن الإخشيد. وابن السّرّاج، وأبي عليّ الفارسيّ، وأسلافهم. ولكنه إذا كان قد صرّح في النصوص المتقدّمة، وغيرها، أنه نقل عن أصحابها، فإنه لم يلتزم هذا التصريح في كثير مما نقل، فكان يضمّن أبواب كتابه نصوصاً كثيرة، من كتب أسلافه ومعاصريه، دون أن يشير إلى استفادته منها، وتعويله عليها. إنه غالباً ما يسرد مذاهب غيره، وحججهم، وأدلتهم، وشواهدهم، ولا يحمّل نفسه عناء نسبتها إليهم. وحسبنا هنا أن نثبت بعض النماذج، لنؤكّد هذه الحقيقة.

---

(١) الممتع الورقة ١٧.
(٢) الممتع الورقة ٤٣.

ففي معرض حديثه عن الإعلال يذكر أنّ ثمة ألفاظاً شاذّة، وهي: داران، وهامان، وحادان. ثم يوجّه شذوذ هذه الألفاظ بقوله[١]: «وذلك أنهم شبَّهوا في هذه الأسماء الألفَ والنون بتاء التأنيث. فكما أنّ تاء التأنيث لا تمنع الإعلال في مثل: دارة، ولابة، وقارة، فكذلك الألف والنون. ووجه الشبه بينهما أنك تحذفها في الترخيم، كما تحذف التاء. وكذلك أيضاً تحقّر الاسم، ولا تعتدّ بالألف والنون، كما تفعل بالاسم الذي فيه تاء التأنيث». وهو ههنا يعتمد مذهب المبرّد[٢] دون أن يشير إلى ذلك.

وفي أبنية الأفعال يبيّن المتعدّي منها وغير المتعدّي، فيقول عن افعَوعَلَ[٣]: «يكون متعدّياً وغير متعدّ. فالمتعدّي نحو: احلَولَيتُ الشيء. قال الشاعر:

فلمّا أَتى عامانِ، بعدَ انفصالِهِ عن الضَّرْعِ ،واحلَولَى دِماثاً ،يَرُودُها

وروى ابن مِقسَمٍ عن ثعلب:

لو كنتَ تُعطي حينَ تُسأل سامَحَتْ لكَ النَّفسُ، واحلَولاكَ كلُّ خليلِ

وكذلك: اعرَورَيتُ الفرس. وغير المتعدّي نحو: اغدَودَنَ النَّبْتُ. ومعناه - على كلّ حال - المبالغةُ نحو: خَشُنَ واخشَوشَنَ، وأعشَبَ واعشَوشَبَ». وأنت إذا قابلت هذا النصّ بما ذكره ابن جنّي[٤] رأيته منقولاً عنه، بعباراته وألفاظه، لولا بعض التصرّف اليسير الذي أجراه أبو الحسن فيما نقل.

وكذلك الشأن في حديثه عن المطاوعة في «انفعلَ» فهو يقول[٥]:

---

(١) الممتع الورقة ٤٦.
(٢) انظر ٣: ١٠٦ من شرح الشافية.
(٣) الممتع الورقة ١٨.
(٤) المنصف ١: ٨١ - ٨٢.
(٥) الممتع الورقة ١٧.

«والمطاوعة فيها تكون بوجهين: إما بأن تريد من الشيء أمراً، فتبلغه بأن يفعل ما تريده، إن كان مما يصحّ منه الفعل. وإما بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل، وإن كان لا يصحّ الفعل منه. فأما ما يطاوع بأن يفعل فعلاً تريده منه فنحو قولك: أطلقتُه فانطلَقَ، وصرفتُه فانصرَفَ. ألا ترى أنه هو الذي فعل الانطلاق والانصراف بنفسه، عند إرادتك إياها منه، وبعثك إياه عليها. وأما ما تبلغ منه مرادك بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل فنحو قولك: قَطَعتُ الحبلَ فانقطَعَ، وكَسَرْتُ الحُبَّ فانكسر. ألا ترى أنّ الحبل والحبّ لا يصحّ منها الفعل، لأنه لا قدرة لها. فإنما أردتَ ذلك منها، فبلغته بما أحدثته أنت فيها، لا أنها تولّيا الفعل، لأنّ الفعل لا يصحّ من مثلها. ومن ذلك قوله:

لا خَطوتي تَتَعاطَى غيرَ مَوضِعِها ولا يَدِي في حَمِيتِ السَّمنِ تَندَخِلُ

هو مطاوع: أدخلته. وهو من باب: انقطع الحبلُ، لأنَّ اليد لا تكون فاعلة، إنما هي آلة يُفعل بها. واعلم أنّ: انفَعَل، إنما أصله من الثلاثيّ، ثم تلحقه الزيادتان من أوله، نحو قَطَعتُه فانقطَعَ، وسَرَحتُه فانسرَحَ. ولا يكاد يكون فَعَلَ منه إلاّ متعدّياً، حتى تمكن المطاوعة والانفعال. ألا ترى أنّ: قَطَعتُهُ، وكَسرتُه، متعدّيان. قال أبو عليّ: وقد جاء: فَعَل، منه غير متعدّ، قال الشاعر:

وكم مَنزِلٍ، لولايَ، طِحتَ كما هَوَى بأجرامِهِ، من قُلَّةِ النِّيقِ، مُنهَوِي

وإنما هو مطاوع: هَوَى، إذا سقط، وهو غير متعدّ، كما ترى. وجاء في القصيدة: مُنْغَوِي. قال أبو عليّ: إنما بَنى من: غَوَى، وهَوَى، منفعِلاً لضرورة الشعر». وهذا النصّ منقول برمّته من كتاب[1]، لابن جنّي.

---

(١) المنصف ١: ٨١ - ٨٢.

وربما عمد أبو الحسن إلى ضرب من التجاهل في نقوله، فأثبت النصّ مقدّماً له بصيغة المبنيّ للمجهول، مع أنّ مصدره معروف مشهور. فابن جنّي يعرض لقول العرب «شَحْمٌ أَمْهُجٌ» ذاهباً إلى أنه مقصور من: أُمهُوج، ثم يقول[1]: «وجدتُ بخطّ أبي عليّ عن الفرّاء: لبنٌ أُمهوجٌ. فيكون أمهج هذا مقصوراً منه، لضرورة الشعر، وأنشد أبو زيد:

★ يُطعِمُها اللَّحْمَ وشَحماً أُمهُجا ★

ولم نسمعه في النثر أُمهجا». أما عليّ بن مؤمن فإنه يقول في معرض حديثه عن هذه المسألة[2]: «وُجِدَ بخطّ أبي عليّ عن الفرّاء: لبنٌ أُمهوجٌ. فيكون أمهُجٌ مقصوراً منه للضرورة، إذ لم يُسمع إلاّ في الشعر؛ أنشد أبو زيد:

★ يُطعِمُها اللّحمَ وشَحماً أُمهُجا ★

بل إنه ربما عمد إلى ضرب من التضليل، فأسقط من النصّ الذي ينقله أسماء العلماء الذين يُنسب إليهم ما فيه من مذاهب وأقوال. فابن جنّي مثلاً يقول[3]: «فأما دُكّانٌ فله اشتقاقان: قالوا: دكَنتُ الشيء أَدكُنه دكْناً، إذا نَضَدتَ بعضه فوق بعض. ودكّنتُه تدكيناً، حكى ذلك ابن دريد[4]، قال: ومنه اشتقاق الدّكّان. قال: وهو عربيّ صحيح. قال: وسمعت أبا عثمان الأُشنانداني يقول: قال الأخفش: الدّكّان مشتقّ من قولهم: أكمةٌ دكّاءُ، إذا كانت منبسطة. وناقة دكّاءُ، إذا افترش سنامُها في ظهرها». أما ابن عصفور فتراه يثبت في كتابه ما يلي[5]: «دكّان يحتمل أن يكون مشتقّاً من: دكَنتُه أَدكُنُه دكناً، إذا نَضَدتَ بعضه فوق

---

(١) الخصائص ٣: ١٩٤.
(٢) الممتع الورقة ٧.
(٣) المنصف: ١: ١٣٥.
(٤) انظر الجمهرة ٢: ٢٩٧.
(٥) الممتع الورقة ٢٥.

بعض، فتكون نونه أصلية. ويحتمل أن يكون مشتقاً من قولهم: أكمةٌ دكّاءُ، إذا كانت منبسطة، وناقةٌ دكّاءُ إذا كان سنامها مفترشاً في ظهرها، فتكون نونه زائدة». وهكذا يغفل ذكر ابن جنّي الذي نقل النصّ عنه، ويسقط أسماء كلّ من ابن دريد، والأشناندانيّ، والأخفش.

على أنّ ما ادّعيناه، من تجاهل وتضليل، في نقول ابن عصفور، قد يكون مصدره أن المؤلِّف لم ينقل في كتابه هذا عن المصادر الأولى مباشرة، وإنما نقل عن مراجع ثانوية، فاتّبع ما جاء فيها، دون أن يعارضه بالمصادر الأولى. وقد حملَنا على هذا الافتراض أنّ المصنّف قد تابع أحياناً المؤلفين في أوهامهم، فنسب أقوالاً إلى غير أصحابها. ومن ذلك أنه يقصر الإتمام في اسم المفعول الثلاثي الأجوف الواويّ على السماع، ثم يقول[١]: «وخالف المبرّدُ كافّةَ النحويين، فأجاز الإتمام في ذوات الواو، قياساً على ما ورد منه، وقال: ليس بأثقل من: سُرْتُ سُوُوراً، وغارتْ عينُه غُوُوراً، لأنّ في: سُوُور وغُوُور، واوين وضمتين، وليس في: مَعْوُودْ، مع الواوين إلاّ ضمة واحدة». والحقّ أن مذهب الخلاف هذا ليس للمبرّد، وإنما هو للكسائيّ[٢]. ولكنّ أبا الحسن نقل قوله هذا عن ابن جنّي[٣]، دون أن يتحقّق صحّته. ولهذا استدرك هو نفسه فأثبت بخطه تصويب وهمه هذا، فنقله عنه أبو حيّان، وأثبته في حاشية نسخة فيض الله، وهو ما يلي[٤]: «وهذا الذي ذكرتُه عن المبرّد هو الذي حكاه أبو الفتح عنه. وأما الذي ذكره أبو العبّاس في تصريفه فخلاف هذا، وذلك أنه إنما أجاز ردّ: مَبيع، إلى أصله في الضرورة، ولم يجعله قياسيّاً. وحكى عن البصريين أجمعين أنهم لا يجيزون إتمام

---

(١) الممتع الورقة ٤٣.
(٢) انظر شرح الشافية ٣: ١٤٩ - ١٥٠ وشرح المفصل ١٠: ٨٠.
(٣) المنصف ١: ٢٨٥ والمقتضب ص ٣.
(٤) نسخة فيض الله الورقة ٤٣.

[المفعول] من ذوات الواو، إلاّ في الضرورة. وأجاز ذلك هو عند الضرورة، واحتجّ بأنه قد جاء في الكلام مثله غير معتلّ لاعتلال [فعله]. والذي جاء في الكلام ليس على فعل فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك. فمما جاء منه: الغُوُور، وقولهم: سُرْتُ سُوُوراً. ثم قال: وهذا أثقل من مَفعول من ذوات الواو، فإنّ فيه واوين وضمّتين، وإنَّما ثَمّ واوان بينهما ضمة».

ولعلّ من هذا القبيل أنّ عليَّ بن مؤمن يذهب في كتابه الممتع إلى القياس في همز الواو من مثل «وِعاء»، ثم يتبع ذلك بقوله[1]: «وزعم المازنيُّ أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يُتّبع في ذلك السّماع». ولكنه مع هذا يذكر في كتاب له آخر أنّ المازنيّ كان مع جمهور النحاة في قياس همز هذه الواو، وأنّ الذي منع ذلك إنما هو الجرميّ. ففي حاشية نسخة فيض الله بخطّ أبي حيّان[2]: «ذكر ابن عصفور في الشرح الصغير الذي له على الجمل ما نصّه: إبدال الواو المكسورة همزة، إذا كانت أوّل الكلمة، هو مذهب المازنيّ وجمهور النحويين. واستدلّوا على ذلك بقول العرب: وِشاح وإشاح، ووِسادة وإسادة، ووِعاء وإعاء، ووِفادة وإفادة. وسبب ذلك أنّ الكسرة في الواو بمنزلة الياء، فكما يُستثقل اجتماع الياء والواو، فكذلك يستثقل اجتماع الواو والكسرة. وزعم الجرميّ أنه لا يجوز همز الواو المكسورة، إذا كانت أولاً، بقياس، بل يُتّبع في ذلك السّماعُ. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور، لأنه قد حُكي من همز الواو المكسورة أوّلاً جملةٌ صالحة للقياس عليها. انتهى. وما حكى هنا عن المازنيّ مخالف لما حكاه عنه في المتن». فليس بعيداً إذاً أن يكون ابن عصفور قد نقل في الممتع عن

---

(١) الممتع الورقة ٣٢.

(٢) نسخة فيض الله الورقة ٣٢.

مرجع متأخّر ما نسبه إلى المازنيّ، دون أن يكلّف نفسه عناء التحقيق والبحث.

ومن هذا كله نرى أبا الحسن قد استقى أكثر مادّة كتابه مما صنّفه أسلافه، وإن كنا نستطيع أن نسجّل ههنا أنّ معظم ما نقله يمكن أن تكون مصادره الأولى هي الكتب التالية:

الكتاب	لسيبويه
القلب والإبدال	للأصمعيّ
الأبنية	للجرميّ
القلب والإبدال	لابن السكيت
التصريف	للمبرّد
التصاريف	لابن كيسان
الاشتقاق	لابن السّراج
شرح كتاب سيبويه	للسّيرافيّ
أبنية كتاب سيبويه	للزبيديّ

القدّ، المنصف، سرّ الصناعة، التصريف الملوكيّ، الخصائص، المقتضب، المحتسب، لابن جنّي.

أما كتاب سيبويه، والقلب والإبدال لابن السكيت، وكتب ابن جنّي، فقد ثبتت لدينا حقيقة نقل ابن عصفور منها كثيراً، وأشرنا إلى ذلك في تعليقنا على كتاب «الممتع». وأما سائر الكتب الأخرى فإننا نرجّح أنه استقى منها، أو ممن نقل منها، وإن كنا لا نجزم.

وأنت إذا رجعت إلى أسماء هذه المصادر التي أوردناها، رأيت أنّ مؤلّفيها من فحول علماء التصريف المتقدّمين، ولم تر فيها كتاباً يلي تاريخه القرن الرابع. فكأن مصنّف الممتع كان يكنُّ التقدير والإجلال

لجهود المتقدّمين من العلماء، ويعرض عما خلف بعدهم من المصنّفات في علم التصريف. ولهذا ترى آثار كتب المتأخّرين، أو المعاصرين لابن عصفور، قليلة أو مفقودة في مادّة كتابه الممتع.

الفصل الثالث

منهج ابن عصفور في تصنيف الممتع

وضع أبو الحسن في مقدّمة كتابه مخطّطاً عاماً، يستنير به في بناء أجزاء الكتاب. وإنك لترى هذا في قوله: «والتصريف[1] ينقسم قسمين: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضَرَبَ، وضرَّبَ، وتَضرَّبَ، وتَضارَبَ، واضطَرَبَ. فالكلمة التي هي مركبة من: ضاد وراء وباء، نحو: ضَرَبَ، قد بُنِيت منها هذه الأبنية المختلفة لمعان مختلفة. ومن هذا النحو اختلافُ صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره، من التصغير والتكسير نحو: زُيَيْد، وزُيُود. وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم نضمّنه هذا الكتاب. إلاّ أن أكثره مبنيّ على معرفة الزائد من الأصليّ، فينبغي أن تبيّن حروف الزيادة، والأشياء التي يتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها. والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالاًّ على معنى طارىء على الكلمة، نحو تغييرهم: قَوَلَ، إلى: قال. ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك، ليجعلوه دليلاً على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه: قَوَلَ، الذي هو الأصل، لو استعمل. وهذا التغيير منحصر في: النقص كعِدَة ونحوه، والقلب كقال وباع ونحوهما، والإبدال كاتَّعَدَ واتَّزَنَ ونحوهما، والنقل كنقل عين شاك ولاث إلى محلّ اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو: قلت وبعت».

---

(١) الممتع الورقة ٣.

وتبعاً لهذا التقسيم للصرف يجعل عليٌّ بن مؤمن كتابه قسمين اثنين: أحدهما خاصّ بأبنية المجرّد والمزيد وحروف الزيادة، والثاني مقصور على الإبدال والقلب والنقل والحذف والإدغام. ثم يختم الكتاب بعرض مسائل للتمرين على ما قدَّمه في قسمي الكتاب.

وإذا سألته عن سبب تقديمه موضوعات القسم الأول من الكتاب، على موضوعات القسم الثاني، أجابك بقوله[1]: «وإنما بدأنا بهذا القسم، لأنه يُبنى عليه معرفة التصغير والتكسير - اللذين جرت عادة النحويين بذكرهما قبل الخوض في علم التصريف - ومعرفة كثير من الأسماء التي لا تنصرف أيضاً، نحو الأسماء التي امتنع صرفها لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختصّ، أو لزيادة الألف والنون في آخرها، إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلاّ من علم التصريف».

تلك هي الخطوط الكبرى التي بَنى عليها تقسيمَ كتابه وترتيبه. وفي حدود هذه الخطوط فرّع ابن عصفور كلّ قسم تبعاً لموضوعاته، وربط هذه الفروع برباط منطقيّ محكم. فهو يقدّم للقسم الأول بذكر الأدلّة التي يُتوصَّلُ بها إلى معرفة زيادة الحروف من أصالتها، فإذا هذه الأدلّة هي: الاشتقاق، والتصريف، والكثرة، واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمعنى، والنظير، والخروج عن النظير، والدخول في أوسع البابين عند الخروج عن النظير. وعندما ينتهي من بسط تلك الأدلّة يقول[2]: «فهذه جملة الأدلّة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصليّ. ولمّا كان النظير والخروج عنه لا يعلمان إلاّ بعد معرفة أبنية الأسماء والأفعال، وضعت من أجل ذلك بابين: حصرت في أحدهما أبنية الأسماء، وفي الآخر أبنية الأفعال».

---

(١) الممتع الورقة ٣.

(٢) الممتع الورقة ٦.

وبذلك يخلص إلى بسط أبنية الأسماء والأفعال وحروف الزيادة، ثم يختم ذلك بقوله[1]: «وإذ قد فرغنا من تبيين الحروف الزوائد، والأدلة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصليّ، فينبغي أن أضع عقب ذلك باباً، أبيّن فيه كيفية أوزان الأسماء والأفعال، والخلاف الذي بين النحويين في ذلك». وهكذا يختم القسم الأول من الكتاب بباب التمثيل، ليضع التطبيقات العمليَّة لما كان قد قدَّمه من بحوث نظريَّة.

وقريب من هذا ما نلمسه في تفريع القسم الثاني من الكتاب، الأمر الذي يؤكّد وضوح منهج المؤلف في تصنيفه، وتناسق أجزائه وارتباطها بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً مطرداً.

بيد أنّ هذا التخطيط للفروع الجزئية في الكتاب لم يبلغ هذه الدرجة من الوضوح والدقّة، إلاّ بعد أن رجع المؤلف إلى مصنَّفه بالتنقيح غير مرّة، حتى استقام له عوده، واستسلم إليه منآده. وقد أظهر لنا هذه الحقيقةَ ما وقفنا عليه في نسخ الكتاب، من خلاف، لا يمكن أن يعلّل إلاّ بتنقيح المصنّف وتصويبه.

والدليل على كون ابن عصفور هو مصدر هذا الخلاف أنّ بعض العبارات تختلف فيها النسخ اختلافاً لا يمكن أن يردّ إلى تصحيف، أو تحريف، أو تصرّف من النسّاخ. مثال ذلك العبارة التالية[2]: «فأما الميم والواو... فلم تدغما في الفاء لأنّ الميم فيها غُنَّة والواو فيها لين، والغُنَّة واللّين فضلُ صوتٍ في الحرف، فلو أدغمتها فيها لقلبتها فاء، فتذهب الغنَّة واللين، فيكون ذلك إخلالاً بها». هذه العبارة يقابلها في النسخة التي قرأها أبو حيّان ما يلي: «والغنَّة واللّين فضل صوت في الحرف، فكرهوا إذهابها بالإدغام في الفاء».

---

(١) الممتع الورقة ٣٠.

(٢) الممتع الورقة ٦٦.

وأظهر من هذا أنّ قول أبي الحسن[1] «وقياس المصدر[2] في اللغات الثلاث: قِتّالاً، بفتح التاء وكسر القاف، والأصل: اقتتال. فمن فتح القاف[3] نقل كسرة التاء إليها، ومن كسرها سكّن التاء الأولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين. ومن كسر التاء اتّباعاً للقاف فقال: قِتِّلَ، ينبغي له أن يقول في المصدر: قِتِّيلاً، فيكسر التاء اتّباعاً للقاف، فتنقلب الألف لانكسار ما قبلها». هذا النصّ يقابله في نسخة ابن الخفّاف، كما نقل أبو حيّان: «وقياس المصدر أن يقال: قَتّالاً، بفتح التاء والقاف، في لغة من قال: قَتّل، بفتحها، و: قِتّالاً، بفتح التاء وكسر القاف، في لغة من قال: قِتّل، بكسر القاف وفتح التاء، و: قِتّيلاً، بكسر القاف والتاء، فتنقلب الألف ياء لاظهار الكسرة التي قبلها، في لغة من قال: قِتِّل، بكسر القاف والتاء. فأما قولهم: تَقَى يَتْقِي، في: اتّقى يتّقي، بحذف الفاء وإبقاء تاء: افتعل يفتعل، فشاذّ لا يقاس عليه».

ولعلّ في هذا دليلاً كافياً على أنّ كثيراً من الخلاف بين النسخ إنما مصدره المؤلف نفسه. ولم يقف هذا عند الخلاف في بعض العبارات أو النصوص، وإنما تعدّاه إلى صور من التعديل أُخر، يمكننا أن نجمعها تحت الضروب التالية: الزيادات، التنقيح، التصويب.

١

الزيادات

أما الضرب الأول فهو كثير كثرة ظاهرة، وله عدّة مناحٍ. فقد يلحق

---

(١) الممتع الورقة ٦٠.

(٢) يريد: المصدر من قتل، بتشديد التاء، الذي أصله اقتتل.

(٣) يريد: القاف من قتل، بتشديد التاء.

ابن عصفور بكتابه موضوعاً كاملاً، يعقد له عنواناً، كالذي نراه في[1] «مسائل من المعتلّ الفاء بالياء، والعين بالواو». وقد يلحق بالباب الواحد مسألة، كان قد أغفلها، كما نرى في إبدال الدال من التاء، إذ يلحق قوله[2]: «وكذلك أيضاً تبدل منها إذا كانت الفاء [من افتعل] دالاً. إلاّ أنّ ذلك من قبيلَ البدل الذي يكون للإدغام. فتقول في افتعَلَ من الدَّين: ادّانَ».

بل ربما ألحق بالمسألة الواحدة فرعاً، كان قد سها عنه. مثال ذلك أنه يقول: «فأما فُعّالٌ نحو: صُوّام، فلا تقلب الواو فيه ياء لبعدها من الطرف: وقد جاء حرف واحد شاذٌّ، وهو قولهم: فلان في صُيّابةِ قومِه، يريدون: صُوّابة، أي: صميمهم وخالصهم. وهو من: صابَ يَصُوبُ، إذا نزل، كأنّ عرقه فيهم قد شاع وتمكّن[3]» ومثل هذا ما قال ابن جنّي[4]. فكأنّ عليّ بن مؤمن نقله عن ابن جنّي، ثم وقف على شاذّ آخر، فاستدركه وجعل النصّ السابق كما يلي: «فأما فُعّال... وقد جاء حرفان شاذّان وهما: قولهم فلان في صُيّابة قومه... وقولهم: نُيّامٌ، بمعنى نُوّام جمع نائم. أنشد ابن الأعرابيّ:

ألا طَرَقَتْنا مَيَّةُ بنةُ مُنذرٍ فما أَرَّقَ النُّيّامَ إلاّ سَلامُها».

وأظهر من هذا أنه يسرد الشواذّ التي همزتها أصليَّة أولاً، فإذا هي: أولق، وإمّعة، وأيصر، وأرطى. ثم يقول[5]: «فإن قيل: فما الدليل على

(١) الممتع الورقة ٧١.
(٢) الممتع الورقة ٣٤.
(٣) الممتع الورقة ٤٧. وانظر الورقة ٦ حيث ألحق ما يتعلق بقولهم: منزل زيم.
(٤) انظر المنصف ٢: ٤ - ٥.
(٥) الممتع الورقة ٢١.

أصالة الهمزة في هذه الألفاظ الأربعة؟ فالجواب... » مفصّلاً الاستدلالَ على زيادة الهمزة في كلّ من هذه الكلمات. ولكنه يستدرك، فيلحق بها، فيما بعد كلمة خامسة هي «أَيْطل»، ويصوّب عبارته كما يلي: «فإن قيل: فما الدليل على أصالة الهمزة في هذه الألفاظ الخمسة؟ فالجواب... ». ثم يلحق في خاتمة ذلك الباب قوله[1]: «وأما أَيْطلٌ فالذي يدلّ على أصالة همزته، وزيادة يائه، قولهم في معناه: إطْلٌ، فيحذفون الياء، ويثبتون الهمزة. ولو كانت الهمزة هي الزائدة لقيل: يطل، بالياء. ولا يمكن أن يدّعى أنّ الهمزة بدل من الياء، لما ذكرناه من أنّ الياء لا تبدل همزة أوّلاً ».

وربما ألحق أمثلة، كان قد غفل عنها، وهو يمثّل للمسألة التي يعرضها. ومن ذلك أنه ينفي وجود صفة على وزن «فِعَل» عدا كلمتين، ويؤكد ذلك بأن ما جاء على هذه الصيغة وصفاً، سواهما، هو اسم في الأصل، استعمل استعمال الصفات، نحو قول الله تعالى ﴿مكاناً سِوًى﴾ و﴿دِيناً قِيَماً﴾. ثم لا يلبث أن يستدرك بعد، فيلحق أمثلة أخرى قائلاً[2]: «وكذلك قولهم: سَبْيٌ طِيَبة، وماءٌ رِوًى، وماءٌ وصِرًى، لا حجّة في شيء من ذلك على إثبات: فِعَلٍ، في الصفات، لأنّ جميع ذلك لا يطابق موصوفه: أما طِيبة فإنه مؤنث اللفظ وهو تابع لمذكر. وأما رِوًى وصِرًى فيوصف بهما الجميع والمفرد، على صورة واحدة، فيقال: مياهٌ صِرًى، ومياهٌ رِوًى. وقد تقدّم أنّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء ».

وهو أحياناً يستدرك، فيلحق بالمسألة رأياً لأحد العلماء. وهذا ما نراه في إبدال الهمزة من الواو مثلاً، إذ يضع لإبدالها من الواو

---

(١) الممتع الورقة ٢٢.

(٢) الممتع الورقة ٦. وانظر الورقة ٦٤ أ و٦٤ ب...

المضمومة غير أوّل شرطين: أن تكون الضمة لازمة، وألاّ يمكن تخفيفها بالإسكان. وبعد أن يضرب على ذلك الأمثلة، ويتمّ المسألة، يلحق بها قوله[1]: «وزعم ابن جنّي أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة، إذا كانت زائدة، وإن اجتمع الشرطان، فلا يقال: التَّرَهْؤُكُ، في مصدر: تَرَهْوَكَ. والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصلية فإن تصريف الكلمة أو اشتقاقها يدلّ على أن الهمزة مبدلة من واو، ولا يُتصوّر ذلك فيها إذا كانت زائدة، فلم يُدْرَ أزيدت ابتداء، أم زيدت الواو أوّلاً ثم أبدلت الهمزة منها. فلمّا كان إبدال الهمزة يؤدّي إلى الإلباس في بعض المواضع رُفض إبدالها. ومما يقوّي هذا المذهب أنها لا تحفظ من واو زائدة مبدلة».

وقد يعرض المسألة، فيسهو عن بعض وجوهها، ثم يلحقه بها فيما بعد. مثال ذلك أنه يقول في الأجوفُ: «فإن كانت اللام همزة فحكمه حكم ما لامه غير همزة، إلاّ فيما أستثنيه لك». ثم يستدرك فيلحق بهذه العبارات بعض التفصيلات، فتكون كما يلي[2]: «فإن كانت اللام همزة فلا تخلو الفاء إذ ذاك من أن تكون همزة أو لا تكون. فإن كانت همزة فإنه لا يجيء منه شيء في الأفعال، لأن حروفه كلها تعتلّ؛ ألا ترى أن الألف من حروف العلة، وكذلك الهمزتان. فكما لا تكون حروف الفعل كلها معتلة، فكذلك لا تكون عينه حرف علة وفاؤه ولامه همزتان. وإنما يجيء في الأسماء؛ قالوا: آءٌ، وهو شجر. ونظيره من الأسماء في اعتلال جميع حروفه: واو. وإن لم تكن الفاء همزة فحكمه حكم ما لامه غير همزة، إلاّ فيما أستثنيه لك».

وقد يبسط حججه في موضوع ما، ويغفل عن واحدة منها، فيلحقها بما كان قد ذكره. ومن هذا القبيل أن المبرّد قد ذهب إلى أن «مُقام»

---

(١) الممتع الورقة ٣٢ أ. وانظر الورقة ٣٢ ب.

(٢) الممتع الورقة ٤٨. وانظر الورقة ٤٥ و٤٧ و٥٣ أ و٥٣ ب و٦٠ و٦٥ و٦٧ و٦٩.

أعلّ لكونه مصدراً للفعل المعتلّ، أو اسم مكان له، لا لأنه على وزن الفعل. فتعقّبه ابن عصفور بقوله[1]: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إن زعم أنّ الذي يعلّ ما هو جار على الفعل...». ثم يستدرك فيما بعد فيلحق بذلك حجة أخرى فيصبح النصّ كما يلي: «وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إن زعم أنه لا يعلّ إلاّ أسماء المصادر، وأسماء الأزمنة والأمكنة، فقد أعلّت العرب مَعِيْشَة، وهو اسم ما يُعاش به، وليس باسم مصدر، ولا زمان ولا مكان. وكذلك المَثُوْبة وهو اسم ما يثاب به من خير أو شرّ. وإن زعم أنَّ الذي يعلّ ما هو جار على الفعل، أعني مشتقاً منه بقياس مطرد، فباطل لأنهم قد أعلّوا مَعِيْشة، وليس مَفْعلة مما عينه ياء مما يقال باطراد..».

وربما ألحق بالمسألة تعليلاً عن أحد العلماء، كالذي نقف عليه في قلب عين «قائم» و«بائع»، إذ نرى أبا الحسن، بعد أن ينهي بسط وجه ذلك القلب، يلحق ما يلي[2]: «وزعم المبرّد أنّ ألف: فاعلٍ، أدخلت قبل الألف المنقلبة في: قالَ، وباعَ، وأمثالها، فالتقى ألفان، وهما لا يكونان إلاّ ساكنين، فلزم الحذف - لالتقاء الساكنين - أو التحريك. فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل، فحرّكت العين لأن أصلها الحركة. والألف إذا تحركت صارت همزة».

بل إنه ليستدرك أحياناً، فيلحق بالمسألة ما يمكن أن يُعترض به عليها، مع الردّ على ذلك الاعتراض. ومن قبيل هذا أنه يدفع بالقياس والسماع منع همز الواو المكسورة أولاً. وكأنه يقف، فيما بعد، على اعتراضين لبعض النحويين، فيلحقها[3] مع الردّ عليهما، كما يلي: «فإن

---

(1) الممتع الورقة ٤٦. وانظر الورقة ٢٥ و٢٦ و٤٢ و٤٣ و٦٣ و٦٤ و٦٥.
(2) الممتع الورقة ٣١.
(3) الممتع الورقة ٣٢.

قال قائل: هلاّ قستم: وِشاحاً، وأخواته، على: ويحٍ وويسٍ، وأمثالها. فكما أنّ الواو والياء إذا اجتمعتا في أول الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة، فكذلك الواو المكسورة! فالجواب أنّ الواو المكسورة إنما تشبه الواو الساكنة، إذا جاءت بعدها ياء نحو: طَيٍّ. وذلك أنّ الحركة في النّيّة بعد الحرف. وسيقام الدليل على ذلك في موضعه. فالكسرة إذاً من: وشاح، في النّيّة بعد الواو، وهي بمنزلة الياء، وتبقى الواو قبلها ساكنة. فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء، وكانت ساكنة، يجب إعلالها نحو: طيٍّ، فكذلك يجب إعلال ما أشبهها نحو: وشاح. فإن قيل: فهلاّ أُعلَّت بقلبها ياء، كما فعل بها في: طيّ! فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك، لأن المقصود بالإعلال التخفيف، والكسرة في الواو ثقيلة فأعلّت بإبدال الهمزة منها».

وآخر صور الزيادات، التي ألحقها عليّ بن مؤمن بكتابه، أنه قد يعدّد في المسألة الواحدة وجوهاً، فيبسط بعضها، ويسهو عن بعضها الآخر، ثم يستدرك فيثبت ما أغفله. فهو مثلاً يعرض لزيادة الياء، فيذكر أنها إذا كان معها حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداها محتمل للأصالة والزيادة، فلا يخلو أن تكون الميم أو الهمزة أوّلاً، أو غير ذلك من الحروف الزوائد. ثم يبسط ما يكون في حالتي وجود الميم والهمزة أوّلاً، ويسهو عن الوجه الذي عبَّر عنه بقوله «أو غير ذلك من الحروف الزوائد». ولكنه يستدرك بعد، فيلحق بالمسألة قوله[1]: «وإن كان غير ذلك من الزوائد قضيت على الياء بالزيادة، وعلى ما عداها بالأصالة، نحو: يَرْمَعٍ، إلاّ أن يقوم دليل على خلاف ذلك، نحو: ضَهْيَأ ويَأجَج».

---

(١) الممتع الورقة ٢٨

٢

التنقيح

تلك هي نماذج الضرب الأول، من تعديل المؤلف لكتابه، وقد أطلقنا عليها اسم الزيادات. أما الضرب الثاني - وهو التنقيح - فإننا نلمس من صوره أن يفصّل أبو الحسن ما كان قد أوجزه. فهو مثلاً يعلّل منع إدغام الجيم في الياء بقوله: «ولم يجز إدغامها في الياء، وإنْ كانت من مخرجها، لأن الياء حرف علّة، وحروف العلّة منفردة بأحكام لا توجد في غيرها. فصارت لذلك قسماً برأسه». وكأنه يشعر بأن ما ذكره موجز، يقتضي التفصيل، فينقّح عبارته، مضيفاً إليها ما يجعلها على الشكل التالي[١]: «ولم يجز إدغامها في الياء، وإن كانت من مخرجها، لأنّ الياء حرف علّة. وحروف العلّة بائنة من جميع الحروف، بأنها لا يُمَدُّ صوت إلاّ بها، ولأنّ الحركاتِ بعضُها. ولذلك كانت منفردة بأحكام، لا توجد لغيرها؛ ألا ترى أنك تقول: عمرُ، وبكرُ، ونصرُ، وما أشبه ذلك، في القوافي، فيعادل الحروف بعضها بعضاً، ولو وقعت ياء أو واو بحذاء حرف من هذه الحروف نحو: جَورُ، وخَيرُ، لم يجز. وكذلك تكون القافية مثل: سَعِيد، وقُعُود، ولو وقع مكان الياء والواو غيرهما لم يصلح. وتحذف لالتقاء الساكنين في الموضع الذي يحرّك فيه غيرها نحو: يَغزو القومُ، ويَرمي الرجلُ، ومَثْنَى القومِ. فصارت لذلك قسماً برأسه».

وقد يكون ما هو على النقيض من هذا، فيوجز ابن عصفور ما كان قد فصَّل، كأن تراه يقول في إدغام الميم[٢]: «ولا يدغم فيها إلاّ

---

(١) الممتع الورقة ٦٤. وانظر الورقة ٤٧.

(٢) الممتع الورقة ٦٦ ب. وانظر الورقة ٦٦ أ.

النون - وقد تقدَّم ذلك في فصل النون وأخواتها - والياءُ، وقد تقدَّم ذلك في فصل الياء وأخواتها». ثم يُخضع عبارته هذه لضرب من الإيجاز فيجعلها كما يلي: ولا يدغم فيها إلاّ النون والياء، وقد تقدَّم في فصليهما.

ومن صور التنقيح أيضاً أنه تناول بعض مواضع، من كتابه، بالتقديم والتأخير، ليكون له النسق الأفضل. وأظهر مثال على ذلك أنه جعل أبنية الأسماء الثلاثية المزيدة، التي فيها زيادتان منفصلتان، في فروعٍ يتبع بعضها بعضاً كما يلي: الذي فصلت فيه الفاء بينهما، الذي فصلت فيه العين بينهما، الذي فصلت فيه اللام بينهما، الذي فصلت فيه الفاء والعين بينهما، الذي فصلت فيه العين واللام بينهما، الذي فصلت فيه الفاء والعين واللام بينهما. وبعد أن اختتم بَسْطَ الفرع الخامس قال: «وأما قولهم: حجرٌ يَهْيَرٌّ...» ثم استدرك، فألحق ذلك بخاتمة الفرع الرابع، لأنه جزء منه، فقال[1]: «وأما قولهم: حَجَرٌ يَهْيَرٌّ، فيمكن أن يكون أصله: يَهْيَرٌ، خفيفاً على وزن: يَفْعَلٍ، كيرمع، ثم شُدِّد على حدِّ قولهم في جعفر: جعفرّ. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو: يَفْعَلٌّ. وكذلك قولهم: هو إكْبِرَّةُ قومِهِ، ليس فيه دليل على إثبات: إفعِلّة».

ومن هذا القبيل أنّ ابن عصفور عرض لـ«فَعْلَى» من المعتلّ اللام، كالشَّرْوَى، فألحق بها[2] «العوَّى» و«رَيّا» مع أنهما من المعتلّ العين واللام. وكأنه في هذا تأثَّرَ ابنَ جنّي[3] الذي جمع المسائل معاً، ولم يفصل بين المعتلّ اللام والمعتلّ العين واللام. إلاّ أنّ ابن عصفور لحظ فيما بعدُ

(١) الممتع الورقة ١٢ وانظر الورقة ٦ و٩ و١١ و٥٥.

(٢) الممتع الورقة ٥١.

(٣) المنصف ٢: ١٥٨ - ١٦٠.

خطأه في هذا، فأخّر هاتين المسألتين، وأثبتها في المعتلّ العين واللام. ولذلك اضطربت النسخ في إثباتها اضطراباً ظاهراً.

٣

التصويب

فإذا كان هذا النموذج الأخير يجمع، في تمثيله، بين ضربين من التعديل، وهما التنقيح والتصويب، فإنّ التصويب الصِّرف كثيراً ما نقف عليه في عمل أبي الحسن. ومن ذلك أنه يقول في الإعلال: «وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجىء منه شيء». ثم يصوِّب عبارته هذه، فيجعلها كما يلي[1]: «وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجىء منه فعل أصلاً، لما يلزم في ذلك من توالي الإعلال، ولم يجىء منه اسم، إلاّ: يَيْنٌ، اسم موضع».

ومن قبيل التصويب أيضاً أنّ قوله «أما الواو فلا يخلو أيضاً من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة فلا يكون ما قبلها أبداً إلاّ متحرّكاً، ولا تخلو الحركة من أن تكون فتحة، أو ضمة، أو كسرة. فإن كانت فتحة ثبتتِ الواو ولم تُغيَّرْ نحو: حَوْقَل. وإن كانت ضمة ثبتت أيضاً..» يلحق به ما يصحّحه، فيكون على الشكل التالي[2]: «أما الواو فلا يخلو أيضاً من أن تكون ساكنة أو متحرّكة. فإن كانت ساكنة فلا يكون ما قبلها أبداً إلاّ متحرّكاً - ولا يكون ساكناً إلاّ أن يكون الساكن ألفاً، فإنك تحذفها، فتقول في مُصطفَى: مُصطفَوْنَ. مالم

---

(١) المتع الورقة ٥٤.
(٢) المتع الورقة ٥٧.

تكن الألف للجمع الذي لا نظير له في الآحاد، فإنها تقلب همزة نحو: عجائز - ولا تخلو الحركة من أن تكون فتحة، أو ضمة، أو كسرة. فإن كانت فتحة ثبتتِ الواو ولم تُغيَّرْ نحو: حَوْقَل، إلاّ أن تدغم في ياء فإنها تقلب ياء، نحو قولك: هؤلاء مُصْطفَيَّ. وإن كانت ضمة ثبتت أيضاً ولم تُغيَّرْ».

ومن هذا القبيل أيضاً أنه يقول عن الياء الزائدة: «وإن كان ما قبلها متحرّكاً فإنه لا يخلو أن تكون الحركة فتحة أو كسرة، إذ لا تُحفظ زائدة في الآخر وقبلها ضمة. فإن كانت كسرة لم تُغيَّرْ نحو: عِفرِيَة. وإن كانت فتحة قلبت ألفاً نحو: عَلْقىً، وقَلْسَى، والأصل: عَلْقَيٌ، وقَلْسَيَ، بدليل قولك: عَلْقَيانِ، وقَلْسيْتُ». ثم يُجري في هذا القول تصويباً، فيصير كما يلي[1]: «وإن كان ما قبلها متحرّكاً فإنه لا يخلو أن تكون الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة. فإن كانت كسرة لم تُغيَّر نحو: عِفْرِيَة، لأنّ تاء التأنيث لا يُعتدّ بها. وإن كانت ضمة قلبت الضمة كسرة، وثبتتِ الياء نحو: تَقَلْسٍ، مصدر تَقَلْسَى، أصله: تَقلْسُيٌ، فقلبت الضمة كسرة. وإن كانت فتحة قلبت ألفاً نحو...».

بل إنّ أبا الحسن ليصوِّب أحياناً المثال الذي أورده، كأن تراه يقول[2]: «وأما بنات الخمسة فلا يلحقها في أوّلها زيادة أصلاً، لأنها لا تكون فعلاً، وذلك نحو: الُجْفَئِظّ، وهو كلّ شيء يصبح على شفا الموت، فينبغي أن تكون الميم فيه أصلية». ثم يُجزي تعديلاً في عبارته هذه، فتصبح: «وأما بنات الخمسة فلا يلحقها زيادة في أوّلها أصلاً، لأنها لا

---

(١) الممتع الورقة ٥٦. وانظر الورقة ٥٧ أ و٥٧ ب و٦٤.
(٢) الممتع الورقة ٢٣.

تكون فعلاً. وذلك نحو: مَرْزَنْجُوْشٍ، ينبغي أن تكون الميم فيه أصلية »[1].

(۱) والجدير بالذكر في هذه المسألة أن العبارة الأولى وردت في نسخة «ف»، والعبارة الثانية جاءت في نسخة «م». وكنا قد رجحنا أن النسخة «ف» هي أصح من «م» لأنها تنقل إلينا الكتاب بعد أن نقحه المؤلف. وليس في هذه المسألة ما ينقض ما رجحناه، لأن وجود تلك العبارة في نسخة «ف» قد يكون مصدره جهل الناسخ، أو تعالمه، بحيث أسقط التصويب وأثبت الخطأ.

الفصل الرابع

أوهام ابن عصفور في الممتع

إنّ الجهود التي بذلها عليّ بن مؤمن في تنقيح كتابه وتصويبه لم تنقذه، على كثرتها، من الخلل والسهو والخطأ، وإن كان قد ادّعى خلاف ذلك. فهو إنما أخذ على النحويين أنهم هابوا التصنيف في علم الصرف، فلم يجرؤ عليه إلاّ قلّة من العلماء[1]، «وضعوا فيه مالا يَبردُ غليلاً، ولا يُحصّل لطالبه مأمولاً، لاختلال ترتيبه، وتداخل تبويبه». وادّعى أنه وضع كتابه هذا جامعاً لمسائل التصريف كلها، متّسماً «بحسن الترتيب، وكثرة التهذيب، ممتنعاً عن القدح، مشبهاً للروضِ في وشي ألوانه، وتعمُّم أفنانه، وإشراق أنواره، وابتهاج أنجاده وأغواره، والعِقدِ في التئام وصوله، وانتظام فصوله».

ونحن إذا رجعنا إلى هذا الكتاب لمسنا فيه ظاهرة بارزة من الاستيعاب، ودقّة التبويب والتفريع والبحث. ولكنّ هذا لم يحل دون بعض الهفوات التي تسجّل عليه، وتشهد بأن تنقيحه لم يكن كاملاً، فيزيلَ ما في الكتاب من الهفوات.

وقد تعقّبه أحد معاصريه، وهو ابن هشام الخَضْراويُّ المتوفّى سنة ٦٤٦، فصنّف كتاباً أسماه[2] «النقض على الممتع» ليردَّ عليه أوهامه. ثم قام ابن مالك بتعليق نقوده لبعض مسائل كتاب الممتع، وتبعه أبو حيّان

---

(١) الممتع الورقة ٢.

(٢) بغية الوعاة ص ١١٥ ومعجم المؤلفين ١٢: ١١٣ والمدارس النحوية ص ٣٠٣.

بتعقُّب عدد وافر من سقطات ابن عصفور. وسنعرض فيما بعد نماذج من نقد ابن مالك وأبي حيَّان.

١
اضطراب وتخليط

وأنت الآن تلحظ في تنسيق الكتاب، وتفريعه، بعض الثغرات التي تشير إلى شيء من الاضطراب. فهو مثلاً يقول: «وأما الميم فأبدلت من أربعة أحرف وهي: الواو والنون والباء واللام». ثم يفصّل ذلك بذكر الأمثلة في كلّ من الواو، والنون، والباء، واللام. إلاّ أنه يعرض الإبدال من النون في موضعين منفصلين: أحدهما قبل الإبدال من الباء، والآخر بعده حيث يقول[١]: «وأبدلت من النون فيما حكاه يعقوب عن الأحمر من قولهم: طَانَهُ اللهُ علَى الخير، وطامَهُ، أي جَبَلَهُ. وهو يَطينه ولا يقال يَطيمه. فدلّ ذلك على أن النون هي الأصل. وأنشد:

لقد كان حُرّاً يَستحي أن تَضمَّهُ ألا تلكَ نَفسٌ،طِيْنَ منها حَياؤها».

وكان حسن التنسيق يقتضي أن يضمّ هذا إلى ما ذكره قبل، ويجمع بين الاثنين في نسق واحد. وكأنّ أبا حيَّان لمس ضرورة ذلك، فعمد إلى الجمع بينهما عندما لخّص كتاب الممتع فقال[٢]: «الميم أبدلت من الواو في: فم، ومن النون في: البَنان، وطانَ، وباطراد من نون ساكنة عند الباء نحو: عنْبَرٍ، ومن باء: بخر، وراتبٍ».

والأبنية التي أسهب في تفصيلها، وتبويبها، وتقسيمها، وُسمت بطابع واضح من التنسيق في الهيكل العام. ولكنك إذا رجعت إليها بالتأمل

---

(١) الممتع الورقة ٦٧.
(٢) المبدع الورقة ١٧. وقد أسقط سهواً إبدالها من اللام.

والبحث لمست في تتابع بعضها لوناً، أو ألواناً، من الاضطراب، حتى ليتعذّر عليك أن تعرف السرّ في تقديم بناء على آخر. فهو يرتب أبنية الثلاثيّ، المزيد فيه حرفان بينهما الفاء، كما يلي[1] «أَفاعِل، أَفَنْعَل، يُفَعَّل، يَفَعَّل، يَفَنْعَل، مَفاعِل، يَفاعِل، تَفاعِل... ». ولو راعى الدقة في التنسيق لجعل الأبنية: السادس والسابع والثامن، بعد الأول، لتقاربها بزيادة الألف بعد الفاء.

وتراه، في الثلاثيّ المزيد فيه حرف واحد بعد الفاء[2]، يذكر البناءين: «فَيْعَل» و«فَيْعِل»، ثم يتبعهما بخمسة أبنية، ثم يثبت البناء «فِيَعْل». هذا في حين أنه في المزيد بعد العين يسرد: فَعِيل، فِعْيَل، فَعُول... دون أن يؤخّر المتحرّك الياء كما أخّره هناك.

ومثل هذا الاضطراب تلحظه حين ترقب نسق هذه الفروع الثلاثة[3]:

١ - أَفعَل إفْعَل أُفْعُل
٢ - فِعْلى فَعْلى فُعْلى
٣ - فُعْلم فِعْلم فَعْلم

فقد أثبت كلاًّ منها كما عرضتُ، دون أن يتخذ قاعدة لتقديم مفتوح أو مكسور أو مضموم.

وفي أبنية الأفعال لا يأبه بالتنسيق الداخليّ. وهاك نموذجين من الملحقات بـ«قرطَسَ» و«تدحرجَ»، نثبتهما كما وردا في كتابه[4]،

---

(١) الممتع الورقة ٩ ب.

(٢) الممتع الورقة ٨.

(٣) الممتع الورقة ٧ - ٩.

(٤) الممتع الورقة ١٥ ب.

ليتضح لك ما زعمناه:

فَنْعَلَ	تَفَعْلَى
فَعْلَلَ	تَفَنْعَلَ
فَوْعَلَ	تَفَعْلَلَ
فَعْوَلَ	تَفَيْعَلَ
فَعْنَلَ	تَفَوْعَلَ
فَعْلَى	تَفَعْوَلَ

فهو هنا يسرد الأبنية، دون أن يراعي تنسيقها، بحيث تكون الملحقة بـ «قرطسَ» متفقة في الترتيب والملحقةَ بـ «تدحرجَ».

وفي الثلاثيّ المزيد فيه ثلاثة أحرف مجتمعة بعد اللام يقول[1]: «وعلى فُعْلُلان نحو: تُرْجُمان. فأما تَرْجُمان ففتحت التاء تخفيفاً، لأنه ليس في كَلامهم فَعْلُلان». وليس فعللان هذا من الثلاثيّ في شيء، وموضعه في الرباعيّ المزيد فيه حرفان، إلاّ إذا جعلنا التاء فيه زائدة[2]، وحينئذ لا تكون الزيادات الثلاث مجتمعة بعد اللام.

وفي الرباعيّ المزيد فيه ثلاثة أحرف، يذكر[3] «المُفْنَئَنّ» و «السِّلْنطِيط»، ويصدر فيها حكمه. وليس لهما صلة بالرباعيّ المزيد فيه ثلاثة، أكان حكمه صواباً أم لم يكن.

وفي باب الياء، من حروف الزيادة، يورد كلمة[4] «شِيْراز» ويذهب فيها مذهب الأخفش، وهو أن الياء منقلبة عن واو، والواو

---

(١) الممتع الورقة ١٢ ب.
(٢) انظر التاج (ترجم).
(٣) الممتع الورقة ١٥ أ.
(٤) الممتع الورقة ٢٨ أ.

أصلية لا زائدة، ويحتجّ لهذا المذهب حتى يثبته. وهذا يقتضي منه إيرادها في باب الواو لا في باب الياء.

ومن هذا القبيل أن أبا الحسن يجعل أبنية الاسم الرباعيّ المزيد فيه حرفان قسمين[1]: الأول لما كانت فيه الزيادتان مفترقتين، والثاني لما كانتا فيه مجتمعتين. ويذكر في القسم الثاني قوله[2]: «وأما شِفْصِلَّى فإن ثبت كان فيه دليل على إثبات فِعْلَّى من كلامهم». وكان حريّاً به أن يثبت هذا النصّ في القسم الأول، لأن الزيادتين في «شِفْصِلَّى» مفترقتان، وهما اللام الأولى[3] والألف، فصلت بينهما اللام الثانية.

وعندما عرض لتعليل قلب الواو ياء، إذا أدغمت الياء في الواو، ذكر[4] أن الواو من الحروف الشفهية، والياء من حروف الفم، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم. فإذا هو يميّز بين هذين النوعين من الحروف، مع أنه جعلهما تحت عنوان واحد عندما عرض لأحكام الإدغام، فجعل الحروف الشفهية جزءاً من حروف الفم[5].

وفي حديثه عن المعتلّ اللام يبسط الإعلال في الاسم الثلاثيّ منه، إذا كان الحرف الثاني ساكناً، فيقول[6]: «فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً جرت الياء والواو مجرى حرف الصحّة، ولم تتغيّرا، نحو: غزْو، وظبْي، إلاّ أن يكون الاسم على وزن: فَعْلَى، مما لامه ياء، وذلك قولهم: شَرْوَى، وتَقْوَى، وفَتْوَى، فإن العرب تبدل من الياء واواً في الاسم، والصفةُ تُترك على حالها، نحو: خَزْيا، وصَدْيا، ورَيّا». وهو ههنا يورد

---

(١) الممتع الورقة ١٤.
(٢) الممتع الورقة ١٥.
(٣) وهذا هو مذهب ابن عصفور فيما يزاد من حروف التضعيف. انظر الممتع الورقة ٢٩ – ٣٠.
(٤) الممتع الورقة ٦٤ ب.
(٥) الممتع الورقة ٦٣ ب.
(٦) الممتع الورقة ٥١.

الأمثلة التي سردها المازني[1]، دون أن يراعي الفارق بين تصنيفه وتصنيف المازنيّ. فأبو عثمان المازنيّ أثبت هذه الأمثلة تحت العنوان التالي: «هذا باب تقلب فيه الياء واواً ليفرق بين الاسم والصفة». وهذا - كما ترى - لم يخصّ به المعتلّ اللام وحده، ولذلك جاء في الأمثلة التي سردها ما هو معتلّ الفاء واللام كـ«التقوى»، أو معتلّ العين واللام نحو «ريّا». أما ابن عصفور فإن حديثه المتقدّم خاصّ بالمعتل اللام، لأنه سيعرض في موطن آخر لما اعتلّ فيه أكثر من أصل واحد[2]. ولكنه مع هذا خلّط في التمثيل[3] وجانب الدقّة والصواب.

ومن قبيل ذلك ما نقف عليه في موضوع الإدغام، في الاسم الذي تزيد حروفه على الثلاثة. فابن عصفور يقسم هذا الموضوع قسمين: أحدهما أن يكون الذي زاد به على ثلاثة أحرف هو: تاء التأنيث، أو علامة التثنية، أو علامة جمع السلامة، أو علامة النسب، أو الألف والنون الزائدتين، أو ألفي التأنيث. والثاني أن يكون الذي زاد به على الثلاثة غير هذه الأحرف. ثم يُفصّل أحوال القسم الأول. ويعرض لأحوال القسم الثاني، فيوجب فيها الإدغام بالنقل أو بالتسكين أو بدونها، نحو: مستقرٌّ، وضارٌّ. وخِدَبٌّ، ويقول[4]: «ولو بنيت مثلاً فَعِلان من رَدَدْتُ لقلت: رَدّان، فأدغمت ولم تنقل الحركة إلى ما قبلها، لأنه متحرّك». فإذا هو يأتي للقسم الثاني بمثال من القسم الأول، لمّا أعوزه التمثيل. وكان حريّاً به أن يذكر مثل: مُشتدّ، ومُجترّ، ومُعتمّ، ففيه الإدغام دون نقل الحركة لأن قبلها متحرّكاً، وهو من القسم الثاني.

---

(1) المنصف ٢: ١٥٧.

(2) الممتع الورقة ٥٣ ب.

(3) ومثلة التمثيل بـ«حلأت» - بتضعيف اللام وضم التاء - في ٣١ أعلى همز الألف المتحركة. وانظر سر الصناعة ص ١٠٢.

(4) الممتع الورقة ٦٠ ب. وانظر تعليقنا على هذه العبارة في تحقيق الكتاب.

ولعل هذا التخليط في التمثيل هو الذي دفع بعض العلماء إلى إسقاط هذه العبارة، ليحفظ للنصّ انسجامه، ويدفع عنه التخليط.

ومنْ تخليطه في التمثيل أنه يعرض للتنوين في «جَوارٍ وأُعَيْمٍ» فيبيّن أنه بدل من الياء المحذوفة، ثم يقول[1]: «ومما يدلّ على أن التنوين في جوارٍ وغواشٍ...». وإيراده ههنا «غواشٍ» ليس له ما يسوّغه، وإن كان يمثّل المسألة التي يعرضها. ذلك لأنه قد مثَّل بـ«جوار وأعيم» قبلها وبعدها، فبدت هذه ناشزة. وكأنه وقع في هذا التخليط لتأثره ابن جنّي الذي جمع في تمثيله بين «جوار» و«غواش»[2].

ومن قبيل هذا أن يقول في إدغام المضعّف الذي سكن آخره[3]: «فمنهم من يحرّكه أبداً بحركة ما قبله إتباعاً فيقول: رُدُّ، وفِرِّ، وعَضَّ، مالم تتصل به الهاءُ والألف التي للمؤنث فإنه يفتح على كلّ حال نحو: رُدَّها، وعَضَّها، وفِرَّها، أو الهاءُ التي للمذكر فإنه يضمّه نحو: رُدُّه، وفِرُّه، وعَضُّه». وتمثيله بـ«فرّها وفرّه» خطل لأن هذا الفعل لازم لا يتعدّى، خلافاً لما توهم به عبارة الفيروز اباديّ في القاموس[4]. وكان حريّاً به أن يمثل بفعل متعدّ مكسور العين نحو: هِرَّها، وحِبَّها، وعِلَّها.

وشبيه بهذا أنه يذكر في معاني «أَفْعَلَ» نفي الغريزة، ثم يفسّر ذلك بقوله[5]: «ونفي الغريزة كقولك: أَسْرَعَ، وأبطأ. كأنك قلت: عَجِلَ، واحتبسَ فأما عجل وبطؤ فكأنه غريزة». وكأنه سها، وهو يعرض هذا التفسير، فأثبت «عجل» في الأخير وهو يريد «سرُع». فهو إنما يبيّن الفرق بين: سَرُعَ وأَسرع، لا بين: أَسرع وعجل.

---

(١) الممتع الورقة ٥٣ أ. وانظر التمثيل بغوغاء في الورقة ٢٧.

(٢) المنصف ٢: ٧٠.

(٣) الممتع الورقة ٦١.

(٤) انظر القاموس المحيط واللسان والتاج (فرر).

(٥) الممتع الورقة ١٧.

ومن هذا القبيل أيضاً أنه يقول في حذف الواو[١]: «حُذفتِ الواو لاماً في أشياء صالحة: فحُذفتْ في غد... وحُذفتْ من ثُبَة... وكذلك بُرَة وكفَة». وذكره «كفة» ههنا خطأ، لأن الواو المحذوفة منها هي فاء وليست لاماً. فلعله كان يريد «عِضة» أو «سَنة»، أو لعل النقل من كتب متفرقة هو الذي أوقعه في هذا التخليط.

وكذلك ما نراه في الإعلال، إذ يعرض للمعتلّ العين بالواو، واللام بالياء، ويختتمه بقوله[٢]: «وقد شذّ من ذلك شيء فأُعلَّت عينه، وصُحِّحت لامه. وجاء ذلك في الاسم لقوّته وتمكّنه. وذلك نحو: طاية، وثاية، لأنها من: طَوَيت، وثوَيت». ثم يعرض لما عينه ولامه ياءان، فيقول فيه: «وقد شذَّ أليفاظ في هذا الفصل، فاعتلّت فيها العين، منها: آية، وراية، وثاية، وغاية، وطاية[٣]. وكان حقها أن يعتلّ منها اللام ويصحّ العين». وذكره ههنا «راية وثاية وطاية» خارج على ما عينه ولامه ياءان، لأنها مما اعتلَّت عينه بالواو ولامه بالياء، وقد أثبتَ بعضها في بابه قبل.

ومن اضطرابه في التصنيف أنه يذكر ما جاءت فيه التاء زائدة أولاً، فإذا هو ما يلي[٤] «تألَبٌ، وتُرْتَب، وتُدْرأ، وتِجفاف، وتَعضوض وتِمثـال، وتِبيـان، وتِلقـاء، وتِضراب، وتِهواء، وتِمساح، وتِمراد، وتِقوالة». ثم يستدلّ على زيادة التاء في هذه الكلمات مفصّلاً، فيعرضها في نسق آخر هو ما يلي: «تألب، وترتب، وتدرأ، وتَتفُل، وتجفاف،

---

(١) الممتع الورقة ٥٨.

(٢) الممتع الورقة ٥٤.

(٣) الممتع الورقة ٥٥. وهذا هو النص كما نقله أبو حيان من خط ابن عصفور. وقد أثبتناه كذلك، وإن كنا نرجح أنه منقول من نسخة للمؤلف فاتها تنقيحه، لأن ثمة نسخاً جاء فيها النص خالياً من ذكر راية وثاية وطاية.

(٤) الممتع الورقة ٢٦ ب.

وتعضوض، وتبيـان، وتلقـاء، وتمساح، وتقوالـة، وتضـراب، وتمراد، وتهواء» وقد زاد فيها أيضاً كلمة «تَتْفُل».

وقد يكون الاضطراب في تنسيق باب بكامله، كالذي نراه في إبدال الواو[1]. فقد وزّع فيه وجوه إبدال الواو من الهمزة المفردة على النسق التالي:

مطرد غير لازم في مثل: سُوَلة.
مطرد غير لازم في مثل: بُوْس.
مطرد لازم في مثل: ذوائب.
مطرد لازم في مثل: صحراوات.
مطرد غير لازم في مثل: كِساويّ
مطرد غير لازم في مثل: قُرّاويّ.
سماعيّ في مثل: واخيتُ
مطرد غير لازم في مثل: مَقرُوّ

ولو أنه عمد إلى شيء من التنسيق لقدّم وأخّر، بحيث تكون المتشابهات بعضها وراء بعض.

وفي موضوع زيادة الواو، يمهّد للباب بأن الواو قد يكون معها في الكلمة الواحدة: ثلاثة أحرف، أو أكثر مقطوع بأصالتها، أو حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداها مقطوع بزيادته، أو محتمل للأصالة والزيادة. ثم يفصّل ما أجمله هنا، فإذا هو يقول[2]: «فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتها، وما عداها مقطوع بزيادته، كانت الواو أصلاً. وإن كان ما عداها محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون... وإن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً قضيت

(١) الممتع الورقة ٣٤ ب.
(٢) الممتع الورقة ٢٨.

على الواو بالزيادة ». ومن هذا ترى أن تنسيق التمهيد يخالف تنسيق ما بعده.

وشبيه بذلك ما نجده في إدغام النون. فهو يذكر[1] أن النون لها خمسة مواضع: موضع تظهر فيه، وموضع تدغم فيه، وموضع تخفى فيه، وموضع تقلب فيه ميماً، وموضع تظهر فيه وتخفى ». فإذا بدأ بتفصيل تلك المواضع ذكرها كما يلي: الموضع الذي تظهر فيه، والموضع الذي تظهر فيه وتخفى، والموضع الذي تدغم فيه، والموضع الذي تقلب فيه، والموضع الذي تخفى فيه.

بل إنك لترى في الكتاب أحياناً مالا تدرك السّرَّ في وقوعه. فالحذف على غير قياس يقسّمه المؤلف، ويعرضه تحت العناوين التالية[2]: حذف الهمزة، حذف الألف، حذف الواو، حذف الياء، حذف الهاء، حذف النون، حذف الباء، حذف الحاء، حذف الخاء، حذف الفاء، حذف الطاء. وليس في هذا التنسيق ما يبوح بالمبدأ الذي اعتمده في ترتيبه ذلك.

وربما كان مصدر الاضطراب أن يكرّر المؤلف مسألة في موضعين، كأن يعرض لإدغام المثلين المجتمعين في كلمتين، فيذكر شذوذ[3] « عَلْماءِ بنو فلان » في التخفيف بالحذف. ثم يعقب ذلك ببسط إدغام المثلين في الكلمة الواحدة، فيختمه بقوله[4]: « وأما علماءِ بنو فلانٍ فأصله: على الماء، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فاجتمع اللامان - لام على مع لام التعريف - فاستثقل ذلك، مع أن ذلك قد كثر استعمالهم له في

(١) الممتع الورقة ٦٥.
(٢) الممتع الورقة ٥٨.
(٣) الممتع الورقة ٦١.
(٤) الممتع الورقة ٦٢. ويكرر مسألة « أفعوان » في الورقة ٥٣ أ مرتين.

الكلام. وما يكثر استعماله فهو أدعى للتخفيف مما ليس كذلك. فحذفت لام على تخفيفاً لمّا تعذر التخفيف بالإدغام». وهو ههنا يكرّر مسألة ليست لها علاقة بإدغام المثلين، أو تخفيفها، في الكلمة الواحدة.

٢

إحالات تائهة

ومن هفواته في التصنيف ضرب يخصّ بعض إحالاته. فهو كثيراً ما يحيل في كتابه على مسائل، وحجج، واستدلالات، بسطها قبلُ أو بعدُ. ولكنه يضطرب أحياناً في إحالاته فتندّ عنه عدّة سقطات. مثالنا في هذا أنه يقول في الحروف الفرعية المستحسنة[١]: «والصاد التي كالزاي في نحو مصدر. وسيبيّن بعدُ، إن شاء الله تعالى». فهو يعد أن يبسط هذه المسألة فيما بعد، ولكننا نسير معه حتى خاتمة الكتاب، فلا نجد لها ذكراً. وإنما نقف في الإبدال على قوله[٢]: «وأما الزاي فأبدلت من الصاد، إذا كان بعدها قاف أو دال، فقالوا في مُصْدَق، ومَصدُوقة: مُزْدَق، ومَزْدُوقة. وإنما تفعل ذلك كلب». وهذا - مع كونه ليس من الصاد التي كالزاي - متقدّم في الكتاب على عدته تلك.

وأعقد من هذا أنه في الإدغام يذكر الغين والخاء، فيقول فيهما[٣]: «ومما يبيّن أنهما يجريان مجرى حروف الفم أن العرب قد تخفي معهما النون، كما تفعل بها مع حروف الفم، على ما يبيّن بعد». ثم نراه بعد قليل يقول[٤]: «ضَعُفَ إدغام الكاف، التي هي الأخرج، في القاف،

---

(١) الممتع الورقة ٦٣.

(٢) الممتع الورقة ٣٩.

(٣) الممتع الورقة ٦٤ أ.

(٤) الممتع الورقة ٦٤ أ.

التي هي أدخل، كما شُبِّهَ أقرب حروف الحلق إلى اللسان، وهما الغين والخاء، بحروف اللسان، فأخفيت النون الساكنة عندهما كما تقدّم».

فإذا هو يحيل في النصِّ الأول على ما سيأتي بعد، ويحيل في النصّ الثاني على ما تقدّم، وكلاهما ليس فيه بسط لهذه المسألة يحال عليه. وإنما الموطن الذي يمكن أن يحال عليه، في هذه المسألة، تجده في قوله عن النون بعد[1]: «وأما جواز خفائها وإظهارها، مع الخاء والغين، فلأنهما من أقرب حروف الحلق إلى الفم. فمن أجراهما مجرى ما تقدَّمهما من حروف الحلق أظهر النون معهما. ومن أجراهما مجرى ما يليهما من حروف الفم - وهو القاف والكاف - أخفى النون معهما، كما يخفيها مع القاف والكاف».

ومن إحالاته التائهة أن يقول في إبدال الهمزة[2]: «وأبدلت من الألف باطراد في الوقف، نحو قولك في الوقف على حُبلَى، وموسى، ورأيت رجلاً: حُبلأ، وموسأ، ورأيت رجلا. وقد تقدَّم ذلك في باب الوقف». وليس في كتابه باب، أو فصل، أو قسم، خاصّ بالوقف.

وكذلك ما نجده في إبدال الياء حيث يقول[3]: «وأبدلت من الهمزة المفتوحة، المكسور ما قبلها، نحو: مِيَر، وأريدُ أن أُقرِيَك، على غير لزوم. وقد مضى السبب في ذلك في باب تخفيف الهمز». ولم يتقدّم لتخفيف الهمز باب، أو فصل، أو بحث يمكن أن يحال عليه. وقوله عن الهمزة فيما بعد[4]: «فإذا انضمّ إليها غيرها ازداد الثقل، فأُلزمت إحداهما البدل، على حسب ما ذكر في باب تسهيل الهمز» هذا القول أيضاً ليس له من مستند يرجع إليه في كتاب الممتع.

---

(١) الممتع الورقة ٦٥ ب. وانظر الورقة ٦٥ أ.

(٢) الممتع الورقة ٣١. وانظر الورقة ٣٨.

(٣) الممتع الورقة ٣٦.

(٤) الممتع الورقة ٥٩.

ومن هذا القبيل أن يقول في إبدال الياء أو الواو همزة[1]: «وكذلك تفعل أيضاً، إذا دخل على الكلمة تاء التأنيث، أو علامة التثنية، أو ياء النسب، نحو: كِساءة، وسِقاءة، وكساءان وسقاءان، وكسائيّ وسقائيّ. إلاّ أنه يجوز مع علامة التثنية وياءي النسب أن تبدل من الهمزة واواً، فتقول: كساوان وكساويّ، على ما تقدَّم في النسب». وعليّ بن مؤمن لم يخصّ النسب من قبل بذكر مفصّل، وإنما أشار إلى مثل هذه المسألة في إبدال الواو فقال[2]: «وأبدلت باطراد على اللزوم، وباطراد من غير لزوم، من الهمزة المبدلة من أصل، أو من حرف ملحق بالأصل، إذا كانت طرفاً بعد ألف زائدة، نحو: كِساء، ورِداء، وعِلباء، ودِرحاء، حيث قلبت همزة التأنيث، نحو، عِلباوين وكساوين ورداوين ودرحاوين، وعلباويّ وكساويّ ورداويّ، ودرحاوات في جمع درحاءة».

ومن هذا القبيل أيضاً ما نقف عليه في صفات الحروف، حيث يقول[3]: «وتنقسم إلى مكرَّر وغير مكرّر. فالمكرّر: الراء. وما عداها غير مكرّر. وأعني بالتكرار: أنك إذا وقفت عليها رأيت طرف اللسان يتعثر فيها. ولذلك احتُسبت في الإمالة بحرفين على ما ذُكر في باب الإمالة». وليس في الممتع باب، أو فصل، أو قسم، خاصّ بالإمالة، وإن كان قد أشار إليها إشارات عابرة[4].

ويذكر في إعلال «آية» مذهب الخليل ومذهب الفرّاء، ثم يقول[5]: «ومذهب الكسائيّ أن وزنها: فاعِلَة، والأصل: آيِية. فحذفت استثقالاً لاجتماع الياءين، إذ قد حذفوها وحدها في: بالة، وقد تقدَّم». كذا

---

(١) الممتع الورقة ٥٢.
(٢) الممتع الورقة ٣٤.
(٣) الممتع الورقة ٦٣.
(٤) انظر الورقتين ٣٨ و٦٢ ب من الممتع.
(٥) الممتع الورقة ٥٥.

قوله، ولم يتقدّم لذلك ذكر في كتابه الممتع.

وكذلك قوله في الإدغام[1]: «فمن ذلك قراءة أبي عمرو: ﴿الرعْب بّما﴾ بإدغام باء الرعب في الباء التي بعدها، مع أن قبل الباء حرفاً ساكناً صحيحاً. وقد تقدَّم أنه لا يجوز عند البصريين. وحملوا قراءة أبي عمروْ على الإخفاء». والإحالة في هذا النصّ ليس لها مرجع في كتاب الممتع، وإن كان المؤلف قد أشار من قبل إلى ما يتصل بشيء منها، ولا يصحّ أن يحال عليه فيها[2].

وفي حديثه عن الإدغام في قوله تعالى ﴿فإن تَّولَّوا﴾ يقول ما يلي[3]: «وقد تقدَّم أن سيبويه لا يجيز إسكان هذه التاء في: تتكلَّمون ونحوه، لأنها إذا سكنت احتيج لها ألف وصل». وابن عصفور لم يسبق له، في كتابه هذا، أن نسب إلى سيبويه ما ذكر، وإنما كان قد أورده من قبل، غير معزوّ إلى أحد في قوله[4]: «لو أدغمتَ لاحتجت إلى الإتيان بهمزة الوصل، وهمزة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلاً، كما لا تدخل على اسم الفاعل».

وعندما يدفع قياس «وِشاح» وأمثاله على نحو «وَيح»، يستدلّ على ذلك بأن الواو المكسورة في «وشاح» لا تشبه الواو المفتوحة وبعدها الياء في «ويح». وإنما تشبه الواو الساكنة وبعدها الياء في مثل «طَوْي»، حيث يكون القلب والإدغام، فتصبح «طيّ». ويعلّل ذلك الشبه بأن[5] «الحركة في النِّيَّة بعد الحرف، وسيقام الدليل على ذلك في موضعه، فالكسرة إذاً من وشاح في النِّيّة بعد الواو، وهي بمنزلة الياء

(١) الممتع الورقة ٦٧.
(٢) انظر الممتع الورقتين ٥٩ ب و ٦١ أ.
(٣) الممتع الورقة ٦٧.
(٤) الممتع الورقة ٥٦.
(٥) الممتع الورقة ٣٢ أ.

وتبقى الواو قبلها ساكنة». وهو في تعليله هذا يعد بالتعرّض للحركات، لإثبات أنها في النِّيَّة بعد الحروف. وينقضي الكتاب كلّه دون أن يفي المؤلّف بوعده ذاك.

هذه عدّة إحالات، تبحث لنفسها عن مستند ترتكز عليه، فلا تجد في الكتاب ما يسعفها. ولذلك تبقى تائهة، ليس لها من قرار، وتضعنا أمام افتراضات ثلاثة: إما أن يكون المصنّف قد أحال على مواطن، كان قد ذكرها حقاً في كتابه، وهي ليست في النسخ التي بين أيدينا. وإما أنه وهَمَ، فظنّ أنه قد ذكرها، فأحال عليها سهواً. وإما أن يكون قد عنى بإحالاته هذه كتاباً آخر غير الممتع.

وليس بمحال أن يصحّ الافتراض الأول. فلعل أبا الحسن خصّ الوقف والهمز والإمالة بأبواب، عرض فيها مسائلها مفصّلة، ولكن هذه الأبواب لم تضمها بعض النسخ، فكان أن أفتقدتها النسخ التي اعتمدناها في نشر هذا الكتاب. ولعل مما يؤنس في هذا أن النسخ التي بين أيدينا وقع فيها ما يشبه هذه الإحالات التائهة، فسدَّدَ بعضُ النسخ بعضَها الآخر. فابن عصفور يقول في باب الهاء مثلاً[1]: «وأما الهاء فتزاد لبيان الحركة في نحو: فِهْ، وارْمِهْ. وزعم أبو العباس أنها لا تزاد في غير ذلك. ولذلك لمَ يجعلها من الحروف الزوائد، كما تقدَّم». وإذا فتّشنا نحن عن مرجع هذه الإحالة رأينا نسخة «مراد ملاّ» خالية منه، ووقفناَ في نسخة «فيض الله»، في معرض الحديث عن حروف الزيادة، على النصّ التالي[2]: «فإن قيل: فلمَ أوردوا فيها الهاء، وهي لا تزاد إلاّ لبيان الحركة، فلمْ تتنزل منزلة الجزء مما زيدت فيه؟ فالجواب أن المبرّد قد أخرجها لذلك من حروف الزيادة». فإذا رجعنا إلى هذا

---

(١) الممتع الورقة ١٩.
(٢) الممتع الورقة ١٨.

النصّ في نسخة «مراد ملاّ» رأيناه مسوقاً كما يلي: «فإن قيل: فلم أوردوا... فالجواب أنها قد تزاد على أنها من نفس الكلمة في غير الوقف». وهو، كما ترى، خال من ذكر المبرّد. ولو أننا اعتمدنا هذه النسخة وحدها لظننّا ابن عصفور يحيل في هذه المسألة على مالم يذكره في كتابه.

فلم لا تكون تلك الإحالات التائهة شبيهة بهذه؟ والجواب أن هذا التعميم يعترضه إشكالات ثلاثة:

أولها أن نسخة «فيض الله» قابلها أبو حيّان مع شيخه رضيّ الدين محمد بن عليّ الأنصاريّ الأندلسيّ، وعارضها أيضاً بنسخة كتبها ابن عصفور نفسه، وبنسخ أخرى لأبي جعفر ابن الزبير، وابن الخفّاف، والخزرجيّ، والكرمانيّ، وغيرهم. وألحقَ بها عن تلك النسخ كثيراً من الخلافات والزيادات. فلم يكن في جميع ما أثبتَ ذكرٌ لما تشير إليه تلك الإحالات.

والإشكال الثاني أن أبا حيّان قد لخّص كتاب الممتع، ولا شكّ أنه قد اعتمد في ذلك أتمّ النسخ وأوثقها. ونحن قد وقفنا على الأصل الذي كتبه أبو حيّان بخطه، من هذا الملخص، فلم نر فيه ما أشارت إليه هذه الاحالات.

والإشكال الثالث هو أن في هذه الإحالات ما نصّ المؤلف نفسه على خلوّ كتابه منه. فهو قد أحال، كما رأينا، على قسم خصّصه للنسب[1]، مع أنه قد نصّ في مقدّمة كتابه على أن التصريف الذي يخصّ اختلاف صيغة الاسم، للمعاني التي تعتوره - وفيه التصغير والنسب والتكسير - قد جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف.

---

(١) الممتع الورقة ٥٢.

ثم قال[1]: «فلذلك لم نضمّنه هذا الكتاب».

وإزاء هذه الإشكالات الثلاثة، يصعب على الباحث أن يعطي الافتراض الأول نصيباً من الحقّ أو الاهتمام. أما الافتراض الثاني - والحالة هذه - فهو أقرب إلى الصواب. فليس ببعيد أن يكون عليّ بن مؤمن قد وهم، فأحال على مالم يذكره. والذي يرجّح ذلك أن الإحالات الخاصة بالنسب، والإدغام عند البصريين، والإخفاء، وإخفاء النون مع الغين والخاء، قد وقفنا لها على مراجع في كتابه، تثبت وهمه في التعبير عنها. فلا غرو إذاً أن يكون في هذه الإحالات، وأمثالها، صورة من اضطراب التصنيف لدى ابن عصفور في هذا الكتاب.

وأما الافتراض الثالث ففيه مخرج لأبي الحسن من هذا الاضطراب، لولا أن عبارات هذه الإحالات لا تشجعنا على قبوله. فهو لا يشير في هذه الإحالات إلى كتاب آخر، فيكاد يؤكّد لنا أنه إنما يحيل على «الممتع» نفسه. إلاّ أننا إذا رجعنا إلى كتبه الأخرى وقفنا على ذكر مفصّل لتلك الأبواب التي أحال عليها. ففي كتاب «المقرّب» عرض ابن عصفور للأفعال المهموزة، والوقف والنسب. وفي «الشرح الكبير على الجمل» عرض للأفعال المهموزة، والوقف، والنسب، والإمالة. فلعله كان يحيل على كتابه «الشرح الكبير» ولكنّ عبارته لم تتضمّن تصريحاً، ولا تلميحاً، لأن ذلك الكتاب كان مشهوراً متداولاً بين الناس، وموضوعاته معروفة مذكورة لدى الجميع.

وأخيراً فان من قبيل وهمه في الإحالة أنه يسمّي الباب فصلاً، كأن

---

(1) الممتع الورقة ٣.

يقول[1]: «غِزْوِيْتٌ واوه أصلية، وتاؤه زائدة، لِما ذُكر في فصل التاء». فإذا بحثنا عن مرجع هذه الإحالة رأيناه مبسوطاً تحت ما أسماه من قبل: باب التاء[2].

٣

خلاف وتناقض

ومما يؤخذ على أبي الحسن، في كتابه «الممتع»، أن النقد الذاتيّ قد يصيبه شيء من الضمور، في بعض المواطن منه، فنرى ما يخلّ بوحدة الكتاب، إذ يخالف المؤلف نفسُه ما قرّره في كثير من المسائل.

فهو في معرض حديثه عن «كلتا» يدفع أن تكون التاء زائدة، ويزعم أن التاء لا تقع زائدة في حشو الكلمة[3]. وهذا زعم يخالفه ما كان قد ذكره من قبل في باب التاء، حيث قال[4]: إنها تكون زائدة في «افتعَلَ» و«استفعَلَ» وما تصرّف منها.

وهو يقرِّر في أبنية الاسماء أن المزيد الثلاثيَّ قد يجيء[5] «على فَعْلَنٍ، ولم يجىء إلاّ صفة نحو: رَعشن وضَيفن». ويؤيد هذا بقوله عن النون[6]: «وزيدت رابعة في: رَعشن، وعَلجن، وضَيفن». ومن هذين

---

(١) الممتع الورقة ٢٦.
(٢) الممتع الورقة ٣٣.
(٣) الممتع الورقة ٢٨. وانظر أيضاً الورقتين ٢٧ و٥٧.
(٤) الممتع الورقة ٣٦ ب.
(٥) الممتع الورقة ٢٦ ب.
(٦) الممتع الورقة ٩.

النصين نرى إثباته زيادة النون في «ضيفن»، ولكنه لا يلبث أن يخرج على ذلك، ويذهب إلى ترجيح أصالة النون فيه، فيقول[٢]: «منهم من جعل نونه زائدة لأنه: الذي يجيء مع الضيف، فهو راجع إلى معنى الضيف. ومنهم من ذهب إلى أن نونه أصلية - وهو أبو زيد - وحكى من كلامهم: ضَفَنَ الرجلُ يَضْفِنُ، إذا كان ضَيفاً مع الضَّيف. فضَيفنٌ على هذا المذهب: فَيْعَلٌ. وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى. ويقوّيه أيضاً أن باب النون ألاّ تكون في مثل هذا إلاّ أصلية. وأيضاً فإن نونه إذا كانت زائدة كان وزنه فَعْلَناً، وفَيْعَلٌ أكثر من فَعْلن».

وشبيه بذلك ما يذكره في كلمة «هِبْلَعٍ». فهو في أبنية الرباعيّ المجرَّد يجعل الهاء أصلية فيها، ويذكرها في بناء «فِعْلَلٍ»[٣]. ثم يعرض لها بعد فيقول[٤]: «وأما الهبلع فالأكول، ففيه معنى البلع. والصحيح أنَّ الهاء في: هبلع، زائدة لوضوح اشتقاقه من البلع».

وفي باب إبدال الهمزة من الألف يحمل الإبدال في: الضأّلّين، وشأَبَّة، ودأَبَّة، وزأَمَّها، على السماع، ويجـزم أنه[٥] غير قياسيّ. ثم تراه بعدُ يخالف ذلك فيقول[٦]: «بل ينقاس عندي في ضرورة الشعر. ومن هذا القبيل جعلُ ابنِ جنّي قولَ الراجز:

مِن أيِّ يوميَّ، من الموتِ أَفِرْ أَيومَ لم يُقْـدَرَ أم يَوْمَ قُـدِرْ».

---

(١) الممتع الورقة ٢٦.
(٢) الممتع الورقة ٧ أ.
(٣) الممتع الورقة ٢٠ أ.
(٤) الممتع الورقة ٣٠ ب.
(٥) الممتع الورقة ٣١ أ.

ويعرض[١] مسألة «شِيراز» فيذكر أن الوزن الصرفيّ له هو «فِعْلال»، والياء منقلبة عن الواو الأصلية. ثم يعرض لشيراز كرَّة أخرى[٢]، فيذكر أن وزنه «فِعَّال» والياء بدل من راء، بدليل أن الجمع هو «شَراريز».

ومن هذا القبيل أنه يقول في الهاء[٣]: «وأَبدلت من الواو في: هَناه، والأصل هَناوٌ». ثم يخالف هذا بعدُ فيقول فيها: «والوجه عندي أنها زائدة للوقف. لأن ذلك قد سُمع له نظير في الشعر».

وكذلك موقفه من «هِجْرَعٍ» و«وهِركَولةٍ». فهو يقرّر أن الهاء فيها زائدة[٤]، ثم ينسب هذا المذهب إلى الأخفش، ويذكر أنه «استدلّ على زيادتها بالاشتقاق. فأما هِجرع فهو الطويل، فكأنه مأخوذ من الجَرَعِ وهو المكان السهل المنقاد. وأما الهِركَولة فهي التي تَركلُ في مشيتها، فالهاء فيها زائدة». إلاّ أنه لا يلبث أن ينكر زيادتها فيقول[٥]: «أما هِجرع فوجه الجمع، بينه وبين الجَرَع، ليس له ذلك الوضوح الذي لهبلع [والبلع]. فينبغي أن تجعل الهاء أصلية، وألاّ تجعل من لفظ الجرع. وأما الهِركولة فقد حكى أبو عبيدة أنها الضَخمة الأوراك. فعلى هذا تكون الهاء أصلية، إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء».

ومن هذا القبيل ما نرى في همز «سَيائقَ» و«سَيائدَ»، إذ يورد[٦] ابن عصفور مذهب الأخفش الذي يقضي بعدم الهمز، دون أن يردّه، ثم يورده في موطن آخر، ويدفعه بقوله[٧]: «وهذا الذي ذهب إليه

---

(١) الممتع الورقة ٢٨ أ.
(٢) الممتع الورقة ٣٥ أ.
(٣) الممتع الورقة ٣٨.
(٤) الممتع الورقة ١٩.
(٥) الممتع الورقة ٢٠.
(٦) الممتع الورقة ٣٢.
(٧) الممتع الورقة ٣٣.

فاسد، بدليل ما حكاه المازنيُّ عن الأصمعيّ من قولهم في جمع عَيِّلٍ: عَيائلُ، بالهمز. فدلّ ذلك على أن العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألفِ الجمع حرفا علَّة».

وهو يحتجّ كثيراً بعدم السماع، لدفع بعض المذاهب. ومن ذلك أن الفارسيّ يجيز في «أَوْلَقٍ» أن يكون على وزن «أَفْعَلٍ» من «وَلَقَ»، وإن لم يسمع في معناه إلاّ: أُلِق ومألوق، بالهمز لا بالواو، فيجعله من قبيل البدل اللازم نظير: عِيد وأعياد. فيعقّب عليه ابن عصفور بقوله[1]: «والصحيح أن الأولق همزته أصلية، ولا ينبغي أن يحمل على باب: عيد وأعياد، لأنَّ مثل هذا الباب قد سُمع فيه الأصل، فتقول: عيد وأعواد. ولم يقولوا: وُلِقَ، ولا مَولوق، في موضع من المواضع». ومما احتجّ[2] به لدفع مذهب الفرّاء في «سَيِّدٍ» أنه لم يجىء في موضع على الأصل الذي افترضه. ومع هذا تجده يجيز في: حَوْرِيتٍ وصَوْلِيتٍ[3] «أن يكون الأصل فيهما: حِوريت وصِوْليت، على وزن: فِعليت، كعفريت، ثم فتحت الفاء تخفيفاً». وقد تعقَّبه أبو حيّان في ذلك، ودفع مذهبه، لأنه لَم يُسمع كسرهما حتى يُدَّعى التخفيف[4]. أضف إلى هذا أن الكسر يقتضي قلب الواو الساكنة ياء للتخفيف، لا قلب الكسرة فتحة.

ويعرض لصحّة عين «زِوَجة» مرّتين، فيذهب في الأولى[5] إلى أنها لم تعلّ في الجمع، لعدم إعلالها في المفرد وهو «زَوج»، في حين أنه في المرَّة الثانية[6] يعلّل صحتّها بعدم وجود ألف بعدها، خلافاً لسَوط وسِياط.

---

(١) الممتع الورقة ٢٢ أ.
(٢) الممتع الورقة ٤٧ أ. وانظر أيضاً الورقة ٤٨ ب حيث رد مذهب الفراء في أصل كلمة شيء.
(٣) الممتع الورقة ١٢ ب.
(٤) التاج (حرت).
(٥) الممتع الورقة ٤٤ أ.
(٦) الممتع الورقة ٤٦ ب.

وأخيراً تراه يرجّح أن كلمة «هَمَّرِش» على[1] «فَعَّلِل»، وكلمة «ضَهْيَأ» هي على[2] «فَعْلأ»، مع أن هذين البناءين لم يرد لهما ذكر في أبنية الأسماء من كتابه. كما أنه يذكر في الثلاثيّ المزيد أن الباء في[3] «بَعكوكاء» بدل من الميم في «مَعكوكاء»، مع أن هذا الضرب من الإبدال لم يرد له ذكر في قسم الإبدال من كتابه. ويذهب في واو القسم أنها بدل من الباء[4]، مع أنه لم يذكر ذلك في باب إبدال الواو.

وإذا كان ههنا قد خالف نفسه، في الكتاب الواحد، فإنه قد يبدي هذا الخلاف في مسألة عرض لها في كتابين له. فهو مثلاً يعرض في كتابه «الضرائر» لقول جميل بن معمر:

بُثينُ، الزَمِي لا، إنَّ لا إنْ لَزِمْتِهِ   على كثرةِ الواشِينَ،أيُّ مَعُونِ

فيقضي على «مَعون» بأنه رُخِّمَ بحذف التاء، في غير النداء ضرورة[5]. ثم تراه يخالف هذا ويدفعه في «الممتع»، حين يقول في بناء مَفْعُلٍ[6]: «ولا يُستعمل بغير هاء، إلاّ أن يُجمع بحذف الهاء، نحو قوله:

بثينُ، الزَمي لا، إنّ لا إن لَزِمتِهِ   على كثرةِ الواشِينَ، أيُّ مَعُونِ

فجمع معونة بحذف التاء. وقولِ الآخر:

★ لِيوم رَوعٍ، أو فَعالِ مَكْرُمِ ★

فجمع مَكْرُمة بحذف التاء. وزعم السِّيرافيُّ أنَّ ذلك مما رُخِّم ضرورة، وأنه يريد: مَعونة، ومَكرُمة. والوجه ما ذكرناه أوّلاً، لأنه إذا أمكن ألاَّ يحمل على الضرورة كان أولى».

---

(١) الممتع الورقة ٢٨ ب.
(٢) الممتع الورقة ٢١ ب.
(٣) الممتع الورقة ١٣ ب.
(٤) الممتع الورقة ٣٦ ب.
(٥) انظر شرح شواهد الشافية ص ٦٧ – ٦٨.
(٦) الممتع الورقة ٨.

وقد صرّح بمثل هذه المخالفة، حين ذهب في قول الراجز:

مِن أيِّ يَوميَّ، منَ الموتِ أفِرْ أيومَ لم يُقْــدَرَ أم يومَ قُــدِرْ

إلى أنه قد أُبدلت فيه الهمزة من الألف المبدلة من همزةِ «أم»، ثم قال[1]: «وتقدَّم في الضرائر أنه مما حذف منه النون الخفيفة، نحو قول الآخر:

اضرِبَ عنـكَ الهمومَ، طـارقَهـا ضَرْبَـكَ بـالسَّوطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ».

ومن نماذج خلافه، وتناقضه، أنه يعرض لأصل الأسماء الأعلام، فيضطرب في ذلك. إنه ينكر أن يكون «أَذْرُح» و«وأَسْنُمَة» دليلاً على وجود بناء «أَفعُلِ» في الأسماء المفردة، لأنها علمان[2] «فلا يثبت بها بناء، لأنَّ العلمَ أكثر ما يجيء منقولاً. بل من الناس من أنكر أن يجيء مرتجلاً».

ثم تراه يأخذ بالشطر الثاني من قوله هذا فيتبنَّاه ويدعمه، حين يردُّ مذهب المبرّد في تصحيح «مَزْيَدِ» و«مَرْيَم» و«مَكْوَزَة»، لأنها غير مأخوذة من فعل، فيقول[3]: «وإن زَعَم أنّ الذي يُعَلُّ ما هو بالجملة مأخوذ من الفعل فهذه الأسماء، وإن كانت أعلاماً، فإنها منقولة في الأصل مما أخذ من الفعل. فمزْيَدٌ في الأصل مصدر، قد شُذَّ في تصحيحه، وحينئذ سُمِّيَ به. وكذلك: مريم ومكوزة. هذا هو المذهب الصحيح في الأعلام، أعني: أنها كلها منقولة سواء عُلم لها أصل نقلت منه، أو لم يُعلم. لأن الأسماء الأعلام كلها يحفظ لها في النكرات أصول نقلت منها، ومالا يحفظ له أصل منها يحمل على الأكثر، فيقضى بأن له أصلاً، وإن لم يحفظ».

---

(١) الممتع الورقة ٣١.

(٢) الممتع الورقة ٧.

(٣) الممتع الورقة ٤٦.

ولكنك مع هذا تراه يخالف ما قرّره هنا، فيحمل بعض الأعلام على أنها مرتجلة. ومن ذلك أنه يجعل الميم في «دُخْشُمٍ» و«جُلْهُمَةَ» أصليَّة، بحجّة أنها[1] «اسمان علمان، والأعلام قد يكون فيها المرتجل، وإن كان أكثرها ليس كذلك»، وأن يجيز في «تُماضِرَ» أن يكون مرتجلاً والتاء فيه أصلية[2].

وعندما يعرض لإدغام المثلين يُقرّر[3] أنَّ الفعل الملحَق إذا كان الإدغام مغيّراً له، ومانعاً من أن يكون على مثل ما أُلحق به، فإنه لا يجوز فيه أنْ ندغم. وذلك نحو «جلببَ» و«واسحَنْككَ»، لانهما ملحقان بـ«قرطسَ» و«احرنجَمَ»، والإدغام فيهما يجعل بعض السواكن متحرّكةً، وبعض المتحرّكات ساكنة، فيخالفان ما أُلحقا به. ولكنه يخالف ما قرّره هنا، إذ يذكر بين الملحقات بـ«تدحرج» البناءَ[4] «تفاعَلَ»، وهذا البناء إذا كان في المضعَّف جاء مدغماً نحو: تحابَّ، وتشادَّ، وتمادَّ، فلا يجوز - بناء على ما قرَّر هناك - أن يَذْكر ههنا بين الملحقات[5].

وفي نقده من أجاز القياس في إتمام اسم المفعول «مَدْوُوْفٍ» ينكر الاحتجاج بالشاذّ، ويدفع القياس عليه قائلاً[6]: «وهذا الذي ذهب إليه باطل لأن ما ورد، من الإتمام في ذوات الواو، من القلَّة بحيث لا يقاس عليه. وأما احتجاجه بسُوُوْر وغُوُور فباطل، لأنَّ مثل سُوور شاذّ، ولو لم يُسمع لما قيل». هذا، في حين أننا نجده في مسألة أخرى يستأنس بالشذوذ، ويستدلّ به على ترجيح ما ذهب إليه. فهو يقول في الاحتجاج

---

(١) الممتع الورقة ٢٣.
(٢) الممتع الورقة ٩.
(٣) الممتع الورقة ٥٩ أ.
(٤) الممتع الورقة ١٥ ب.
(٥) ولهذا السبب وغيره أنكر الرضي وابن يعيش أن يكون «تفاعل» من الملحقات، وإن كان الزمخشري وابن الحاجب قد ذكراه في الملحقات. انظر شرح الشافية ١: ٥٧ - ٥٨ وشرح المفصل ٧: ١٥٦.
(٦) الممتع الورقة ٤٣. وانظر الورقة ٤١ أ.

لمذهبه في تصريف الفعل الأجوف[1]: «فإن قيل: فهلاّ لمّا حوّلوا: فَعَلَ، من ذوات الياء إلى: فَعِلَ، جعلوا مضارعه: يَفعَلُ، بفتح العين كمضارع: فَعِلَ، ثم حملوا: فَعَلَ، من ذوات الواو على: فَعَلَ، من ذوات الياء! فالجواب أن: فَعِلَ، المكسور العين قد شذّوا في مضارعه فجاء على: يَفعِلُ، نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنعِمُ، وعلى: يَفعُلُ، بضمّ العين، نحو: فَضِلَ يَفضُلُ. فإذا فعلوا ذلك فيما عينه مكسورة في الأصل فالأحرى أن يجيء ذلك فيما عينه في الأصل مفتوحة. أما: فَعُلَ، فلم يشذّوا في شيء من مضارعه، فلذلك لمّا حُوّلت: فَعَلَ، إليها التزموا في المضارع: يَفعُلُ بضم العين».

وكثيراً ما تراه يعتمد على الخروج عن النظير، في دفعه المذاهب والأقوال. ولكنه مع هذا يذهب إلى أن واو القسم بدل من الباء[2]، وإبدال الواو من الباء ليس له نظير في كتابه.

وفي مسائل التمرين يعرض لما اعتلّت فاؤه وعينه، نحو: ويل، ويوم، وأوّل، فلا يجيز لنفسه أن يبني منه في المسائل ما بنى من غيره، ويحتجّ لذلك بأن العرب لم تتصرّف فيه، فلا يحسن أن يُبنى منه ويُتصرّف فيه[3]. ثم تراه يعقد عنواناً يبسط فيه: «مسائل من المعتلّ الفاء بالياء والعين بالواو»[4] فيخالف ما حظر على نفسه.

وفي إبدال التاء يذكر[5] أنها تبدل باطّراد من الواو في «افتعلَ» وما تصرّف منها، إذا كانت فاؤها واواً نحو «اتَّعَدَ»، وأن بعض العرب يُجري ذلك على القلب، فيقول «ايْتَعَدَ» ولا يبدل. ومع هذا نجده

---

(١) الممتع الورقة ٤١ ب.
(٢) الممتع الورقة ٣٦ ب.
(٣) الممتع الورقة ٦٩ أ.
(٤) الممتع الورقة ٧١ أ.
(٥) الممتع الورقة ٣٧ أ.

يخالف ذلك في إبدال الياء، حين يقول[1]: «وأُبدلت من التاء، أنشد بعضهم:

قـامَـتْ بهـا تَنشدُ كـلَّ مَنشَدِ ... فـايْتصَلَـتْ بِمِثْـلِ ضَوءِ الفَرْقَـدِ

يريد: فاتّصلت، فأبدل من التاء الأولى ياء كراهية التشديد». فالياء هناك هي منقلبة عن واو على لغة بعض العرب، وهي هنا مبدلة من التاء. وقد ذهبَ المذهب الثاني كثير من علماء الصرف[2]،أولهم-فيما أظنّ- هو ابن جنّي. وقد دفعه[3] أبو حيّان ورجّح المذهب الأول. وإذا اعتُذر لابن عصفور وعلماء الصرف بأن الياء في «فايْتَصَلت» هي غيرها في «ايتعد»، لوجود الفاء التي أسقطت كسرةَ همزة الوصل فمنعت القلب، كالذي نراه في مسألة «اغدَوْوَن» من «وأيت» حيث يقال[4] «ايوَوَّى» و «قام فأُوَوَّى»، فالجواب عنه من جهتين: أولاهما أن علماء الصرف ذكروا الإبدال في «ايتصل» مع الفاء وبدونها، قال الزَّبيدي[5]: «قال شيخنا: وقع في مصنّفات الصرف أنه يقال: ايتصل، بإبدال التاء الأولى ياء، واستدلّوا ببيت، قد يقال إنه مصنوع». والجهة الثانية أن ذهاب حركة همزة الوصل لا يبطل القلب، بدليل أنك تقول في الأمر من وَجِلَ: «ايجَلْ»، فتقلب الواو ياء لكسرة همزة الوصل. فإذا وصلتَ أثبتَّ الياء فقلت[6]: «يا زيدُ ايجَلْ»،وإن كان لفظها قد أصبح واواً لضمة الدال. لأن الأصل في كلّ كلمة أن تكون في صورة تقدير الابتداء بها والوقف عليها، أي في صورتها الأصلية،

---

(١) الممتع الورقة ٣٦ أ.

(٢) المفصل ٢: ٢٥٧ وشرح المفصل ١٠: ٢٦ واللسان والتاج (وصل).

(٣) اللسان والتاج (وصل). وانظر شرح التفتازاني على العزي ص ٢٧.

(٤) الممتع الورقة ٧١ ب.

(٥) التاج (وصل).

(٦) شرح التفتازاني على تصريف العزي ص ٢٥.

ولا عبرة للعارض، ما دام ابن عصفور يرجِّح عدم الاعتداد به[1].

وفي مسألة «فَعُلان» من القوَّة يدفع مذهبَ ابن جنّي قائلاً[2]: «أما ما ذهب إليه ابن جنّي من أن قلب الضمة كسرة، والواو ياءً، يؤدّي إلى الإلباس، فالإلباس غير محفول به؛ ألا ترى أن كلامهم يجيء فيه البناء المحتملُ لوزنين كثيراً، كمختار فإنه متردّد بين: مُفتعِلٍ، ومُفتعَلٍ، وكدِيْكٍ على مذهبنا، فإنه متردّد بين فِعْل، وفُعْل، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة». وحجته في هذا أن المسألة إذا صحَّ فيها القياس لم يُلتفت إلى الالتباس فيها. وقد أوضح هذا في إدغام المثلين، حين قال[3]: «وزعم أبو الحسن ابن كيسان أن ما كان على وزن: فَعِلٍ، أو فَعُلٍ، [من رَدَّ] لا يُدغم. واستدلّ على ذلك بأنك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الإلباس، لأنه لا يُعلم هل هو في الأصل متحرّك العين أو ساكنه؟ وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنه إذا أدّى القياس إلى ضرب من الإعلال استعمل، ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى؛ ألا ترى أنَّ العرب قد قالت: مُختار، في اسم الفاعل واسم المفعول، ولم يُلتفت إلى اللبس».

بيد أنه - مع هذا كله - يخالف ما اعتمده هنا، ويدفع كثيراً من المسائل القياسية، محتجّاً بتجنّب الالتباس[4]. فهو يحتجّ مثلاً لصحة الواو أو الياء في «نَزَوان» و«رَحَيان» باللبس[5]، «لأنك لو أعللتها، فقلبتها ألفاً، لالتقى ساكنان، فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، فتقول: نَزَانٌ، فيلتبس فَعَلان بفَعال. ومثل ذلك: رَحَيان، صحَّحت

---

(١) الممتع الورقة ٤٢ ب.

(٢) الممتع الورقة ٧١.

(٣) الممتع الورقة ٦٠.

(٤) انظر الممتع الورقة ٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٨.

(٥) الممتع الورقة ٥٢.

لأنك لو أعللت لحذفت لالتقاء الساكنين، فكان يلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص، فيصير: رَحان، وعَصان، كيدَين ودَمَين».

وفي مقدّمة كتابه يميّز بين القلب والإبدال، بأنَّ الأول خاصّ بحروف العلَّة، حين ينقلب أحدها إلى آخر منها، والثاني مقصور على ما يكون فيه المبدل أو المبدل منه حرفاً صحيحاً. يقول[1]: «والفرق بين الإبدال والقلب أن القلب: تصيير الشيء على نقيض ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية. والبدل: وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأول، وتنحيته. فلذلك جعلنا مثل: قالَ، وباعَ، قلباً لأن حروف العلَّة يقارب بعضها بعضاً، لأنها من جنس واحد، فسهل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض. وجعلنا مثل: اتَّعَدَ، ونحوه إبدالاً لتباين حروف الصحّة من حروف العلَّة. وكذلك جعلنا قولهم: أَمواء، في أمواه، من قبيل البدل، لتباين حروف الصحّة بعضها من بعض. فتقول على هذا في اتَّعَدَ وأمثاله: إنه كان في الأصل: اوتعد، فحذفت الواو وأبدل منها التاءُ، لا إنَّ الواو انقلبت تاء. وأما قامَ، وأمثاله، فيُقدَّر أنه كان في الأصل: قَوَمَ، ثم استحالت الواو ألفاً، لا أنها حُذفت وجعل مكانها الألف».

وهو يلتزم حدود هذا التمييز في كثير من مواطن كتابه، ولكنه ينساها أحياناً، فيخلط أحدها بالآخر، ويخالف ما نصّ عليه. ومن ذلك أن يجعلَ[2] إبدال الهمزة من الواو قلباً في معرض حديثه عن: وَيْحٍ، وعاوَدَ، وضَوارب، وحَلائب، وقَوائم، وكِساء. ويُسّمِيَ قلباً الإبدال في[3]: ماء، وأيِمَّة، واتَّعَدَ، ورِواء، وجَواءٍ، وجَيايا، وسِقاء،

---

(١) الممتع الورقة ٣ أ.

(٢) الممتع الورقة ٣٢ أ - ب و٣٣ أ و٤٨ أ و٥٢ أ.

(٣) الممتع الورقة ٣٣ ب و٣٦ ب و٣٧ أ و٤٦ ب و٤٨ ب و٥٢ أ و٥٤ ب.

وعَوّاء. ويجعلَ القلب إبدالاً[١] في: يا جَلُ، ويَيْجلُ، وسُوْيِرَ، وأَشاوَى، وشَرْوَى، ودُنيا، وحَيَوان. ولو أنه لم يميّز ذلك التمييز من قبل، وجعلها مترادفين، لما كان في صنيعه بعدُ ما يقال. ولو أنه جعل القلب أعمّ من الإبدال، بحيث يكون كلّ إبدال قلباً، وليس كلّ قلب إبدالاً، لكان له بعض عذر فيما صنع. ولكنه آثر التمييز ولم يلتزمه.

وقد يُعتذر له عن تسميته إبدال الهمزة قلباً، بأن الهمزة مختلَف فيها: أهي حرف صحيح، أو كالصحيح، أم معتلّ، أو كالمعتل[٢]. حتى إنّ ابن عصفور نفسه جعلها مرّة من حروف العلّة، حين عرض للثلاثيّ الأجوف، الذي فاؤه ولامه همزتان، فقال[٣]: «لا يجيء منه شيء في الأفعال، لأن حروفه كلّها تعتلّ؛ ألا ترى أن الألف من حروف العلة، وكذلك الهمزتان. فكما لا تكوُن حروف الفعل كلها معتلة، فكذلك لا تكون عينه حرف علة، وفاؤه ولامه همزتان». إلاّ أنه يخالف هذا القول غير مرّة، فيخرج الهمزة من حروف العلة، حين يقصرها[٤] على: الألف والواو والياء، وحين يذكر الهمزة في حروف الإبدال[٥]، ويسهب في بسط حالات إبدالها.

وكثيراً ما يخلط الإعلال بالاعتلال[٦]، فيضع أحدهما في موضع الآخر، مع أن كلاًّ منهما له معنى متميز، أوضحه العلماء، وأوجبوا على أنفسهم مراعاته.

---

(١) الممتع الورقة ٤٠ أ وصـع أو ٤٩ أ و ٥١ ب و ٥٤ أ. وانظر ذكره إبدال الألف من الواو والياء في ٣٨ أ، وإبدال الواو من الألف في ٣٤ ب، وإبدال الياء من الواو والألف في ٣٥ أ.

(٢) انظر شرح الشافية ٣: ٦٦ - ٦٨ واللسان ١: ١٧ (مطبوعة بيروت).

(٣) الممتع الورقة ٤٨ أ.

(٤) الممتع الورقة ٣٩ أ و ٥٦ ب.

(٥) الممتع الورقة ٣٠ ب - ٣٣ ب.

(٦) انظر الممتع الورقة ٤٣ - ٤٦.

ومن صور خلافه وتناقضه أنه ينفي، في إبدال الهمزة من الواو في «وِشاح»، أن تقاس على «وَيْحٍ» فلاتهمز[1]،«لأنّ الواو المكسورة إنما تشبه الواو الساكنة، إذا جاءت بعدها ياء نحو: طَيٍّ. وذلك أن الحركة في النِّيَّة بعد الحرف». فهو يرى أنَّ القياس لا يجوز ههنا، لأنَّ العلَّة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه قاصرة[2]. فالتشابه غير تامّ، ولن يكون تامّاً إلاّ إذا قيست الواو المكسورة على الواو الساكنة، وبعدها الياء، لأنَ الحركة في النِّيَّة بعد الحرف.

وهو إذ يقرِّر هذا، ويحتجّ به في هذه المسألة، تراه يقول في الواو بعد بضعة أسطر: «وإن كانت مفتوحة لم تُهمز، إلاّ حيث سُمِعَ، لأنَّ الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقل الألف والواو في نحو: عاوَدَ، وأمثاله، فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة. والذي سُمع من ذلك: أَجَمَ، في: وَجَمَ...». فيَستأنس للواو المفتوحة بالواو قبلها الألف. وكان احتجاجه هناك يقتضي أن يستأنس هنا بالواو وبعدها الألف نحو: والدِ، وسَواعد، ومِغْوار، لأن المقيس واوه مفتوحة، والحركة - كما قال - هي في النِّيَّة بعد الحرف، لا قبله.

ويذكر الضاد الضعيفة في الحروف المسترذلة، ثم يفسرها كما يلي[3]: «الضاد الضعيفة: يقولون في اثردْله: اضردْله، يقرّبون الثاء من الضاد وكأنّ ذلك في لغة قوم، ليس في أصل حروفهم الضاد. فإذا تكلّفوها ضعف نطقهم بها لذلك». وأنت ترى أنّ المثال الذي أورده يخالف قوله «وكأن ذلك في لغة...» لأنّ تقريب الثاء من الضاد لا يكون في لغة من لا يعرف الضاد، وإنما يكون في لغته تقريب الضاد من الثاء أو

---

(١) الممتع الورقة ٣٢.

(٢) انظر الاقتراح ص ٥٣.

(٣) الممتع الورقة ٦٢ أ.

غيرها. قال السيرافيُّ يفسر الضاد الضعيفة[1]: «إنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلّم بها في العربية اعتضلت عليهم. فربما أخرجوها ظاء، لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا، وربما تكلّفوا إخراجها من مخرج الضاد، فلم يتأتّ لهم، فخرجت بين الضاد والظاء». وقال أبو عليّ[2]: «الضاد الضعيفة: إذا قلت: ضَرَبَ، ولم تشبع مخرجها ولا اعتمدت عليه، ولكن تخفّف وتختلس، فيضعف إطباقها». أما تقريب الثاء من الضاد فهو تفسير نُسب إلى مَبْرَمان، وفيه نظر.

ومما يتعلّق باختلال النقد الذاتيّ لدى المصنّف أنه يضع أحياناً الأصل، دون أن يحتاط لجميع ما قد يشذّ عليه. ولهذا يورد أحياناً ما يخرج على ذلك الأصل، فيبدوُ في تصنيفه ما يشبه التناقض. فهو في معرض حديثه عن الياء يقول[3]: «وإن كانت متحرّكة فلا يخلو أن تكون أوّلاً، أو بعد حرف. فإن كانت أوّلاً لم تُغيَّر عن حالها التي تكون عليها في الأصل نحو: يَرْكبُ. إلاّ في: يَفعَلُ، مضارع: فَعِلَ، المكسور العين الذي فاؤه واو، فإنه يجوز كسرها. وذلك نحو: يِيْجَلُ، في بعض اللغات». إلاّ أن ما استثناه ههنا ليس جامعاً مانعاً، وقد ذكر هو نفسه بعض ما يخرج عليه، حين قال في يَقتّلُ[4]: «وإن شئت أيضاً كسرت حرف المضارعة إتباعاً، أو على لغة من يكسر حرف المضارعة من: افتَعَلَ، فتقول: يِقِتِّلُ، بكسر القاف والتاء وحرف المضارعة».

ومن هذا القبيل أنه، في معرض بحثه كلمة «رُمّان»، يقرِّر أن[5]

---

(١) شرح الشافية ٣: ٢٥٦.

(٢) الهمع ٢: ٢٣٠.

(٣) الممتع الورقة ٥٦.

(٤) الممتع الورقة ٦٠. وانظر كسر تاء «تئبى» في الورقة ٥١ وشرح الشافية ١: ١٤١ - ١٤٣.

(٥) الممتع الورقة ٢٤ ب.

أحد المضعَّفين زائد حيث كان، ثم تراه يقول[1] في الاسم المضعَّف بعد: «فإن كان من ذوات الثلاثة قضي على المثلين بالأصالة، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام، نحو: ردّ». فإذا هو يخالف ما كان قد قرّره.

ومما له صلة بالمضعَّف أنّ ابن عصفور يعرض للخلاف في الحرف الزائد من المضعّف، فيذهب[2] إلى أن الثاني أصل، والأوّل هو الزائد. هذا، في حين أنه قد قال في زيادة النون[3]: «وإذا جاءت النون ثالثة ساكنة، فيا هو على خمسة أحرف، إلاّ أنها مدغمة، نحو: عَجَنَّسٍ، لم تكن إلاّ أصلية». وفي ظاهر عبارته هذه ما يخالف مذهبه ذلك.

ومن أحكامه العامّة التي تفتقر، إلى الإحاطة والدقَّة، أنه يقول[4]: «وحرف العلَّة إذا سكن وانفتح ما قبله لم يعتلّ إلاّ في: يَوْجَلُ، خاصة». يريد أنه يقال فيه: ياجَلُ، فنقلب الواو ألفاً، ولا يجوز فيا ليس من بابه. ومع هذا فإنه كان ذكر من قبل[5] أنّ الواو إذا وقعت ساكنة بعد فتحة في مضارع «افتعَلَ» فإنها تقلب ألفا نحو «ياتَعِدُ»، أصله «يَوْتَعِدُ»، لأنه من الوعد.

وشبيه بذلك أنه[6] يقول: «إنّ المثلين إذا التقيا، وكان الأول منهما ساكناً، لزم إدغام الأول في الثاني، كانت الكلمة على وزن الفعل أو لم تكن، وكان المثالان حرفي علّة أو لم يكونا». ويخالف هذا النصّ ما كان قد ذكره من قبل في صحّة واو «عُوْوِنَ» و«تُعُوْوِنَ»، وعدم جواز إدغامها[7].

---

(١) الممتع الورقة ٢٧ أ.
(٢) الممتع الورقة ٢٩ - ٣٠.
(٣) الممتع الورقة ٢٥ ب و٦ و٦٩.
(٤) الممتع الورقة ٥٠ أ.
(٥) الممتع الورقة ٤٠ ب.
(٦) الممتع الورقة ٧٠ ب.
(٧) الممتع الورقة ٤٥ أ و٦١ أ.

ومن قبيل ذلك أن ترى لديه خلافاً مركّباً في إدغام النون. فهو يوجب إدغامها ساكنة في الميم دون قيد، ويمنع إظهارها[1]. ثم يعرض لها في موضع آخر[2] فيوجب إظهارها، ويمنع إدغامها في الميم وغيرها. هذا مع أنه كان قد أقرّ خلافه حين قال[3]: «لا يجوز أن يدغم الحرف في مقاربه من كلمة واحدة، لئلاّ يلتبس بأنه من إدغام المثلين؛ ألا ترى أنك لا تقول في أَنْمُلَة: أَمُّلة، لأن ذلك مُلبِسٌ، فلا يُدرَى: هل هو في الأصل: أنْملة، أو أمْملة. فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدلّ على أنه من إدغام المتقاربين جاز الإدغام. وذلك نحو قولك: امَّحَى الكتابُ، أصله: انْمحَى».

ومن ذلك أيضاً أن يكون القياس ذا وجهين، يجعل في أحدهما الشيء مقيساً، وغيره مقيساً عليه، ويجعل في ثانيهما المقيس مقيساً عليه، والمقيس عليه مقيساً. فهو مثلاً يحتجُّ لمجيء مضارع المعتلّ اللام على: يَفعِلُ، ويَفعُلُ، بأنَّ المعتلَّ[4] اللام «أُجري مُجرى المعتلّ العين. فكما أنَّ: فَعَلَ، المعتلَّ العين يُلتزم في ذوات الواو منه: يَفعُلُ، بضمّ العين، وفي ذوات الياء: يَفعِلُ، بكسرها، فكذلك المعتلُّ اللام». فيجعل المعتلَّ اللام مقيساً، والمعتلَّ العين مقيساً عليه. وتراه يحتجُّ لمجيء المعتلّ العين على: يَفعِلُ، ويَفعُلُ، بأنهم[5] «قد فعلوا مثل ذلك في المعتلِّ اللام: التزموا في: فَعَلَ؛ من ذوات الواو: يَفعُلُ، بضمّ العين نحو: يغزو، وفي مضارع: فعَلَ، من ذوات الياء: يَفعِلُ، بكسر العين نحو: يَرمي، تفرقةً بين الياء والواو».

---

(١) الممتع الورقة ٦٥ ب.
(٢) الممتع الورقة ٦٧ أ.
(٣) الممتع الورقة ٢٨ ب.
(٤) الممتع الورقة ٥٠. وانظر الورقتين ٥٢ و٥٥.
(٥) الممتع الورقة ٤١.

ومثل هذا ما يحتجُّ به في الإعلال بالقلب، فالمضارع[1] يُعَلُّ حملاً على الماضي، في حين أنَّ الواو من «أَغْزَيْتُ» قُلبت ياء، وليس معها ما يوجب قلبها، حملاً[2] «على المضارع نحو يُغْزِي. وقُلبت في المضارع ياء لانكسار ما قبلها، كما قلبت في مثل: شَقِيَ، ورَضِيَ».

ومن هذا القبيل أنه يُعَلِّلُ[3] صحَّة الواو من «عَوِرَ» بالحمل على «اعْوَرَّ»، ويحتجُّ في موطن آخر لتصحيح الواو من «اعورَّ» فيقول[4]: «ومما يوجب تصحيح: افعلَّ، أن المزيد إنما اعتلّ بالحمل على غير المزيد. وغير المزيد، مما هو في معنى: افعلَّ، لا يعتلّ نحو: عَوِرَ».

ومن هذا القبيل أيضاً أنه يقيس[5] عدم جواز همز الواو أولاً، في مثل «وَعَدَ»، على الواو حشواً في «عاوَدَ». ثم تراه يقول فيما بعد[6]: «فإذا كانت لا تهمز في أول الكلمة، مع أن أول الكلمة طرف فالتغيير إليه أسرع من التغيير إلى الحشو، فالأحرى ألاّ تنقلب حشواً، فلا تقول في عاوَدَ: عاءد، ولا في ضَوارب: ضآرب. ولا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك».

وفي باب الميم يذكر أنها إذا كانت أوّلاً، وبعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، قضي على الميم بالزيادة[7]. ولم تجيء أصلية إلاّ في: مُغْرُود، ومُغْفُور، ومَراجِل. هذا ما يقرّره، مع أنه قد عرض[8] من قبل لـ«مُسْحُلان» وجزم أنّ الميم فيها أصلية، ووزنها «فُعْلُلان»، فإذا هو

(1) الممتع الورقة ٤٢ أ. وانظر الورقة ٤٢ ب و٥٠.
(2) الممتع الورقة ٥١ أ. وانظر الورقة ٤٢ و٥١ ب و٥٥ و٦٩.
(3) الممتع الورقة ٤٤ أ. وانظر الورقة ٤٤ ب و٤٥ و٤٦.
(4) الممتع الورقة ٤٥.
(5) الممتع الورقة ٣٢.
(6) الممتع الورقة ٣٢.
(7) الممتع الورقة ٢٣ ب.
(8) الممتع الورقة ١٣ ب.

قد خالف ما يقرّره، لأنه لم يذكر كلمة مُسُحلان في عداد ما استثناه.

وعندما عرض لإبدال الياء قال[1]: «وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في: ديماس، هروباً من التضعيف. وأصله: دِمّاس، بدليل قولهم في الجمع: دَمامِيس». وهذا يعني أن الوزن الصرفيّ لـ «دِيماس» هو «فِعّال». ولكنه قد خالف ذلك من قبل، وقرّر[2] أن وزنه: «فِيْعال».

وفي ذكر الأماكن التي تزاد فيها الحروف[3] سرد أبنية كثيرة، تخرج على ما كان قد حدّده في أبنية الأسماء، وأبنية الأفعال، قبل. وحسبنا أن نشير ههنا إلى حكمه على «أُمَّهَة»، و«أَهْراقَ»، و«وهِبْلَع».

ويذكر في الأدلّة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصليّ[4] «الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير»، ويفسّره بأن يكون[5] «في اللفظ حرف واحد من حروف الزيادة، إن جعلته زائداً أو أصلياً خرجت إلى بناء لم يثبت في كلامهم. فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد، لأنَّ أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة. فحمله على الباب الأوسع أولى». ويؤكّد هذا التفسير حين يعرض لزيادة نون «نَرْجِس» فيقول[6]: «وإنما لم تكن نونه أصلية لأنه ليس في كلامهم: فَعْلِلٌ. فإن قيل: وكذلك ليس في كلامهم: نَفْعِلٌ! فالجواب أنه قد تقدَّم أن الحرف، إذا كان جعله زائداً يؤدّي إلى بناء غير موجود، وكذلك جعله أصلياً، قُضي عليه بالزيادة للدخول في الباب الأوسع، لأنَّ أبنية المزيد أكثر من أبنية الأصول».

---

(١) الممتع الورقة ٣٦ أ.
(٢) الممتع الورقة ١٠ أ.
(٣) الممتع الورقة ١٩ - ٢٨.
(٤) الممتع الورقة ٣.
(٥) الممتع الورقة ٦. وانظر شرح الشافية ١: ٤٩.
(٦) الممتع الورقة ٢٥. وانظر الورقة ٢٤.

ولكنه، على الرغم من هذا كله، يخالف ما قرّره هنا، ويذهب في بعض المسائل مذهباً، يرجِّح فيه الأقلّ على الأكثر، وإن تساوى الأمران في الشذوذ. ومن ذلك ما بسطه في مسألة «ضَهْيأ». فالزجّاج يرى أن «ضَهيأ» يجوز أن يكون من «ضاهأتُ»، فالياء زائدة والهمزة أصلية. ويحتجُّ لذلك أنَّ أصالة الهمزة غيرَ أول أكثرُ من زيادتها، وأيضاً فإنَّ جعل الهمزة أصلاً يؤدّي إلى بناء غير موجود وهو «فَعْيَلٌ»، وجعلها زائدة والياءَ أصلاً يؤدّي إلى بناء غير موجود وهو «فِعْلأ». فما دامت الحالتان تؤدّيان إلى الخروج عن النظير، فالدخول في أوسع البابين - وهو زيادة الياء - أولى، بالإضافة إلى أن هذا له ما يؤيّده من الاشتقاق، حين جعلنا «ضهيأ» مشتقاً من «ضاهأت»، وأنّ الياء حشواً أكثر زيادة من الهمزة طرفاً.

ومع هذا كله، ترى ابن عصفور[1] يدفع ما جوّزه الزجّاج، ويصرُّ على أن يكون وزن «ضَهْيأ» هو «فَعْلأ»، وأن تكون الياء أصلاً. فيدخل في هذه المسألة أضيق البابين، عند لزوم الخروج عن النظير.

وإذا كان في إصراره هذا له جانب من العذر، وهو الاستئناس بـ«ضَهْياء» و«ضاهَى» لإقرار أصالة الياء في «ضهيأ»، فإن ثمة مسائل، يقف منها مثل هذا الموقف، دون عذر. ومن ذلك أن الميم إذا كانت أولاً، وبعدها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما محتمل الأصالة والزيادة، فالقياس أن يُقضى على الميم بالزيادة، لأن كلّ ما عُرف له اشتقاق من ذلك وُجدت الميم فيه زائدة، إلاّ بضع كلمات محفوظة شاذّة. والميم في «مأججٍ» و«مَهْدَدٍ» إن جعلت أصلاً كانتا من هذه الشواذّ،

---

(١) الممتع الورقة ٢١.

وإن جعلت زائدة كان فكّ الادغام فيها شاذّاً نحو: أَلِلَ السِّقاءُ، ولَحِحَتْ عينُهُ، وضَبِبَ البلدُ، ومَحْبَبٍ. ومع هذا فإن المؤلف يجزم بأصالة الميم فيها، ويعلّل ذلك بقوله[١]: «لمّا كانت الأصالة والزيادة تفضيان إلى قليل كانت الأصالة أولى»[٢].

فإذا كان أكثر هذه النماذج لم يبلغ، بابن عصفور، أن يدخل ميدان التناقض فإن في كتابه ما يُعَدُّ تناقضاً صريحاً لا لبس فيه. ومن ذلك أن يقول في أبنية الثلاثيّ المزيد فيه حرف قبل الفاء[٣]: «وعلى يَفْعَلٍ، ولم يجيء إلاّ اسماً نحو اليَرْمَعِ واليَلمَق». فينفي أن يكون هذا البناء في الصفات، ثم عندما يعرض لقولهم[٤] «حَجرٌ يَهْيَرٌّ» يرجّح «أن يكون أصله: يَهْيَرٌ، خفيفاً، على وزن: يَفْعَلٍ، كيرمعٍ، ثم شُدِّدَ على حدّ قولهم في جعفر: «جعفرّ». وبذلك يثبت الصفة في هذا البناء فينقض ما قرّره من قبل.

ويعرض لكلمة «ذُرْنُوحٍ» في موضعين. أحدهما في حديثه عن النون حيث يَقول[٥]: «وزيدت ثالثة غير ساكنة في نحو: فِرْناس وذُرْنُوح. أما ذُرنوح فإنهم يقولون في معناه: ذُرُّوح، فيحذفون النون». وفي الموضع الآخر[٦] ينقض هذا، فيقول: «فأما ذُرْنوح ففُعْلُول، وليست النون زائدة. فيكون في معنى: ذُرُّوح، ومخالفاً له في الأصول، كسَبِطٍ وسِبَطْرٍ. هذا أولى من إثبات بناء لم يوجد وهو: فُعْنُول».

وعندما عرض لمسألة «نَرْجِس» في باب النون قال[٧]: «فمما زيدت

---

(١) الممتع الورقة ٢٤ أ.
(٢) ومثل ذلك ما يذكره في الورقة ٢٨ أ و٢٨ ب عندما يعرض ليستعور وشيراز وورنتل.
(٣) الممتع الورقة ٨ أ.
(٤) الممتع الورقة ١١أ.
(٥) الممتع الورقة ٢٦ أ.
(٦) الممتع الورقة ١١ ب.
(٧) الممتع الورقة ٢٥ ب.

فيه النون أولاً، لقيام الدليل على زيادتها: نَرْجسٌ، وزنه: نَفْعِلٌ. وإنما لم تكن نونه أصلية لأنه ليس في كلامهم: «فَعْلِلٌ». فهو ههنا ينكر وجود هذا البناء، مع أنه قد ذكر قبله ما يناقضه حين نصَّ على ثبوت «فَعْلِلٍ» في أبنية الرباعيّ المجرَّد ومثّل له بِطَحْرِبَة[1].

وفي باب إبدال الهمزة من الواو، يجيز الإبدال من الواو المضمومة حشواً[2] «بشرط أن تكون الضمة لازمة، وألاّ يمكن تخفيفها بالإسكان» نحو: أَدْؤُر، وأَثْؤُب. ويعقّب على ذلك بأنه إذا أمكن تسكين الواو - لأن قبلها متحرّكاً - لم تبدل همزة، نحو قولهم «سُوُر» في جمع سِوار. وفي معرض بحثه إعلال الاسم الأجوف يذكر هذه القاعدة كرّة أخرى، ثم ينقضها بقوله[3]: «وقد يجوز أن تبدل الواو همزة، وإن أمكن التسكين، فقد حُكي: جَوادٌ وجُؤُدٌ وجُوْدٌ، بالهمز وبإسكان الواو.

وربما رأيته في الأبنية يناقض نفسه، ويحتجُّ بما كان قد أنكره. ومن ذلك أنه ينكر أن تكون الكلمات النوادر دليلاً على إقرار الأبنية. فليس[4] في «عَرَتُن» دليل على إثبات «فَعَلُل»، و«هُنْدَلِع» ليس دليلاً على وجود «فُعْلَلِل[5]»، و«وضُنْأَك» لا يكون دليلاً[6] على «فُعْأَل». وكذلك[7]: حِنْدَوْرة، وحِنْدِيرة، وتَنُوفَى، وكُنادِر، وسُراوِع، وذُرْنُوح، وزَوَنَّك، والهَرْنَوَى، وأَرْبُعاء، ودِيكِساء، ودَيْكَساء، وصَوْقَرِير، ووِئَّة.. ليس فيها دليل على إثبات أبنية في الأسماء لا نظير لها، لأنها كلمات

(١) الممتع الورقة ٧ أ.
(٢) الممتع الورقة ٣٢ أ.
(٣) الممتع الورقة ٤٤ أ.
(٤) الممتع الورقة ٧ أ.
(٥) الممتع الورقة ٧ ب.
(٦) الممتع الورقة ٨ ب.
(٧) الممتع الورقة ٩ - ١٣.

نوادر، والبناء لا يستقرُّ بمثال منفرد. وينكر أن يكون المثالان دليلاً على بناء[1]: فالقَهَوْباة وعَدَوْلَى لا يُثبتان: فَعَوْلَى. وطَشْياً ورَهْياً لا يكونان دليلاً على: فَعْيَلَ. واكْوَأَلّ واكْوَهَدَّ لا يكفيان لإثبات: افْوَعَلَّ. بل إنه أحياناً يجعل الأمثلة الثلاثة غير كافية[2]: فقشْيَبٌ وقِسْيَنٌ وعِظْيَمٌ ليست دليلاً على إثبات: فِعْيَلّ. وسَنْبَلَ وكَنْثَأَ ودَنْقَعَ ليست برهاناً على إقرار: فَنْعَلَ. وهو يذهب في هذه الكلمات مذاهب تدخله أحياناً في الشذوذ، بغية إنكار ما أنكر. ولكنه مع هذا كله يثبت أبنية كثيرة، بالاعتماد على المثال النادر المنفرد، كالذي نراه في[3]: طَحْرِبة، وضَهْيَأ، ومَكْوَرّ، وفُرانِس، وجَبَرُوَّة، وبُرَحايا، وفَوْضُوْضَى، وتَرْكُضاء، وذُخَّيْلاء، وإسحارّ، وسَخاخِين، وكُذُبْذُبان، وفِلْطَوْس، وشَمَنْصِير، إذ يثبت بها الأبنية، وينصُّ على أن هذه الكلمات نوادر. وكذلك يعتمد كلمة «قِصاصاء[4]» في إقرار «فِعالاء» مع أنها كلمة نادرة شاذّة[5].

وفي إدغام المضعَّف نحو «ردّ» يجعل[6] الإدغام في «فَعِلان» و«فَعُلان» منه واجباً: «رَدّان»، حملاً عليهما مجرّدين من الزيادة، إذ يجب الإدغام في «فَعِلٍ» و«فَعُلٍ» منه: «رَدٌّ» خلافاً لابن كيسان. ثم يعرض في مسائل التمرين لبناء «فَعُلان» و«فَعِلان» من «حَيِيت»، فيوجب الإظهار[7]، ويمنع الإدغام: «حَيُوان» و«حَيِيان»، فينقض ما قرّره هناك. وحجته في وجوب الإظهار أنه لا يخلو أن تعتدَّ بالألف والنون، أو لا تعتدَّ. فإن اعتددت لم تدغم لخروج البناء عن شبه

---

(١) الممتع الورقة ١٠ ب و ١٦ أ.
(٢) الممتع الورقة ١١ ب و١٥ - ١٦ أ.
(٣) الممتع الورقة ٧ و١١ - ١٤.
(٤) الممتع الورقة ١٣ أ.
(٥) المزهر ١: ٢٥٤.
(٦) الممتع الورقة ٦٠ ب.
(٧) الممتع الورقة ٧٠ ب.

الفعل، وإن لم تعتدَّ لم تدغم أيضاً، كما لا يدغم لو ذهبت الألف والنون. وهو في احتجاجه هذا ينقض ما قرَّره هناك أيضاً.

هذه نماذج مختارة بسطناها، لنوضّح ما لدى ابن عصفور من إخلال بالنقد الذاتيّ. ولكن النَّصَفة تقتضي منا الوقوف أمام هذه الظاهرة، لنتساءل: هل كان ابن عصفور وحيداً فيها؟ وهل تنال من مكانته العلميّة بين أقرانه؟

ونحن إذا رجعنا إلى أسلافه من فحول العلماء رأينا لديهم عدّة صورٍ من هذه الظاهرة. فسيبويه - وهو إمام النحويين غير مدافع - تلمس في كتابه نماذج من الخلاف أو التناقض. ومن ذلك أن «حتَّى» التي ينتصب بعدها الفعل المضارع، يجعلها مَرَّة حرفاً ناصباً للفعل[1]، ومَرَّة حرفاً جارّاً للمصدر المؤول بعدها[2]. وأظهر من هذا أنه يناقض نفسه في تاء «بِنت»، فينصُّ على أنها للتأنيث حيناً، وينفي حيناً آخر أن تكون للتأنيث. ففي باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد، من بنات الحرفين، يقول[3]: «وأما بنت فإنك تقول: بَنَوِيٌّ، من قبل أن هذه التاء التي للتأنيث لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتاء». هذا، مع أنه في باب ما ينصرف في المذكر البتة، مما ليس في آخره حرف التأنيث[4]، يقول: «وإن سميت رجلاً ببنت، أو أخت، صرفته لأنك بنيت الاسم على هذه التاء، وألحقتَها ببنات الثلاثة، كما ألحقوا سَنْبَتة بالأربعة. ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها. فإنما هذه التاء فيها كتاء عفريت، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة، وليست كالهاء لما ذكرْت لك. وإنما هذه زيادة في الاسم بني

---

(1) الكتاب ١: ٤١٣.
(2) الكتاب ١: ٤٠٧.
(3) الكتاب ٢: ٨٢ و٣٤٨.
(4) الكتاب ٢: ١٣.

عليها، وانصرف في المعرفة. ولو أن الهاء التي في دجاجة كهذه التاء انصرف في المعرفة».

وكذلك كانت الحال لدى أبي عليّ الفارسيّ. فهو مثلاً يقول في هيهات[1]: «أنا أُفتي مرَّة بكونها اسماً سُمِّي به الفعل، كصه ومه، وأفتي مرَّة أُخرى بكونها ظرفاً. على قدر ما يحضرني في الحال».

بل إنَّ أبا الحسن الأخفش كان أوسع مدى في هذه الظاهرة. فهو يذهب في المسألة الواحدة أحياناً مذاهب يخالف بعضها الآخر. فإذا حاول ابن جنّي نقده وإلزامه أحد تلك المذاهب أنكر عليه ذلك شيخه أبو عليّ الفارسيّ، محتجّاً بأنَّ مذاهب أبي الحسن كثيرة[2].

ومن هذا نرى أن عمالقة النحو كان لديهم مساهمة في ظاهرة الخلاف والتناقض، ولم يكن ابن عصفور بدعاً فيها.

إلاّ أن هذا لا يمنع أن تؤخذ هذه الأوهام على أصحابها، وتعتبر صورة من صور القصور. فأبو عليّ الفارسيّ، وهو الذي دافع عن الأخفش كما رأينا، كان إذا سمع شيئاً من كلام الأخفش يضادّ بعضُه بعضاً يقول: «عَكّرَ الشيخ[3]». وكأنه ينكر عليه أن يكون في كلامه ما يعكرّه ويكدِّره.

ولهذا كان ابن جنّي قد أجهد نفسه، حين حمّلها عبء الجمع بين أقوال سيبويه، فعمد إلى التأويل، والتعليل، والتمثيل، محاولاً أن يدفع عنه التناقض في بعض أقواله[4].

وأما ما لمسناه لدى ابن عصفور من تضادّ في القياس، حيث يجعل

---

(١) الخصائص ١: ٢٠٦.
(٢) الخصائص ١: ٢٠٦.
(٣) الخصائص ١: ٢٠٦.
(٤) الخصائص ١: ٢٠٠ - ٢٠٤.

المقيس مقيساً عليه، فإنه أيضاً ليس فيه بدعاً. هذا سيبويه[1] يجيز جرّ الوجه من قولك «هذا الحسنُ الوجهِ» تشبيهاً له بقولهم «هذا الضاربُ الرجلِ»، في حين أنه كان قد أجاز جرَّ «الرجل» حملاً لها على الشبه بـ «الوجه».

وللمبرّد ما يشبه هذا[2]. وقد أسماه ابن جنّي «دور الاعتلال»، وجعل له - كعادته - وجهاً في صنعة الإعراب، وذكر له تأويلاً حسناً. فهو يرى أن هذه الظاهرة - على طرافتها - تمثّل ما عرفه العلماء[3] من أن العرب إذا شَبَّهَتْ شيئاً بشيء مكّنت ذلك الشبه لها، وعمرت به الحال بينهما؛ ألا تراهم لمّا شَبَّهوا الفعل المضارع بالاسم، فأعربوه، تَمَّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه. وكما حملوا النصب على الجرّ في التثنية، والجمعِ الذي على حدّ التثنية، حملوا الجرّ على النصب فيما لا ينصرف.

وأما ما أخذناه عليه، من أنه يخالف نفسه في الاحتجاج، فيعتدُّ حيناً بتجنُّب الالتباس، وحيناً لا يعتدُّ به، ويخرج عليه، فإنَّ له في لهجات العرب ما يشبهه، وهو ما يتعلَّق بالظاهرة العارضة في الكلمة. فبعض العرب يعتدُّ بها، ويُخضع اللفظ لتأثيراتها، وبعضهم الآخر لا يعتدُّ بها، وكأنها لم تكن. وقد بسط المؤلف ذلك غير مرَّة، وعلَّلَ به بعض الظواهر الصرفية. ومن ذلك ما نراه في الإدغام، إذ يذكر ابن عصفور وجوبَ الإدغام في مثل «رَدَّ» وجوازَ الإظهار والإدغام في نحو «تتابَعَ»، وجوازَ الإظهار والحذف في نحو «تتذكَّرُ». ويُتبع ذلكَ بما يلي[4]: «فإن قال قائل: فلأيِّ شيء لم يُلزَم (تتابَعَ) الإدغامَ و(تتذكَّرُ)

---

(١) الخصائص ١: ١٨٣ و٢٩٧ و٣٠٣ - ٣٠٤ والاقتراح ص ٥٥ - ٥٦. وانظر الكتاب ١: ٤ - ٦ والخصائص ١: ٦٣ و٣٠٠.

(٢) انظر الخصائص ١: ١٨٣ والاقتراح ص ٥٥.

(٣) الخصائص ١: ٣٠٠ - ٣٠٤ و٢٩٧ و١٨٣ - ١٨٤.

(٤) الممتع الورقة ٥٩ ب. وانظر الورقتين ٦١ ب و٣٩ ب.

الحذفَ، ويُرفض اجتماع المثلين كما رُفض ذلك في: رَدَّ؟ فالجواب أنَّ التاء في مثل: تفاعَلَ، وتَفعَّلَ، لا تَلزم لأنها دخلت على: فاعَل، وفَعَّلَ؛ ألا ترى أنَّ الأصل في تَتابع: تابَعَ، وفي تَذكَّرَ: ذكَّرَ. فلمّا لم يلزم صار اجتماع المثلين غير لازم. وما لا يلزم، وإن كان ثقيلاً، قد يُحتمل لعدم لزومه؛ ألا ترى أنَّ: جَيَلاً، لم يُعلّ لأنَّ الأصل: جَيْئَلٌ، والتخفيف المؤدّي إلى الثقل عارض، فلذلك لم يُلحظ. ومن أدغم في: اتّابَعَ، وحذف في: تَذَكَّرُ، اعتدَّ باجتماع المثلين، وإن كان غير لازم، لأنَّ العرب قد تعتدُّ بغير اللازم؛ ألا ترى أنَّ الذي قال: لَحْمَرُ جاءني، فحذف همزة الوصل، اعتدَّ بالحركة التي في اللام، وإن كان التخفيف عارضاً والأصل: الأحمر».

وإذا كنا قد لسنا في هذا عُذراً لابن عصفور فإننا لنعتقد أن له عذراً آخر، لا يقلّ وجاهة عن سابقه. وذلك أنَّ عليّ بن مؤمن كان متأخِّراً، وقد جمع في كتابه - كما رأينا - كثيراً من نصوص المتقدّمين، ومسائلهم، وتأويلاتهم، ومذاهبهم. فلا غرو أن يلقى الباحث في كتابه عِدَّة نماذج، من الأقوال التي يخالف بعضها بعضاً، أو يناقضه.

٤
فوائت وقصور

ومما يؤخذ على أبي الحسن ابن عصفور أنه - على تأخُّره - فاته بعض موضوعات الصرف، وموادّه في كتاب الممتع. فمن الموضوعات التي أغفلها: تخفيف الهمز، الإمالة، الابتداء، الوقف، التقاء الساكنين، المقصور والممدود[١].. وكأنه أغفل هذه الموضوعات، لأنه عرض لها في كتبه النحوية.

---

(١) وفي كون بعض هذه الموضوعات من الصرف أو النحو خلاف بين العلماء. انظر شرح التسهيل الورقة ١٤٧ من المجلد ٨.

وأما الموادّ الصرفية التي فاتته فكثيرة جداً. منها أنه يذكر بعض الأسماء التي زيدت اللام فيها، ثم يقول[1]: «فهذه جملة الألفاظ التي زيدت اللام فيها». وقد فاته من ذلك[2]: هَدْمَلٌ، بمعنى هِدْم وهو الثوب الخَلَق، ونَهْشَلٌ، وعَثْوَلٌ، وهو الطويل اللحية..

وفاته من الأسماء التي زيدت[3] فيها الميم[4]: صِلْدِمٌ من الصَّلْد، وخَلْجَمٌ من الخَلْج، وسَلْطَمٌ من السَّلاطة، وكَرْدَمٌ، وكَلْدَم، وقَشْعَم، وشُبْرُم، وابْنُمٌ، وحِلَّسْم، وجَحْظَم، والجَذْعَمة، والدَّهْقَمة، والقِلْحَمّ، والصَّلَخْدَم، والجَحْرَمة، وعَبْدَم..

ومن الأسماء التي زيدت[5] فيها النون فاته[6]: خَلْبَنٌ، وَبِلَغْنٌ، بِلَغْن، وفِرْسِن، ووَشْحَنّ، وقَشْوَنّ، وقَرْطَنّ، ومَرْطَنّ، وقَرْقَفَنَّة...

فإن قيل: فلعله أغلفها، لأن في زيادة الحروف فيها خلافاً! فالجواب نه قد ذكر كثيراً من الكلمات التي اختُلف في زيادة الحروف فيها، فصل في أمر كثير منها، وكان حريّاً به أن يشير إلى هذه الأسماء، غيرها أيضاً، إذا أراد أن يستجيب لما يقتضيه استيفاء البحث.

ومما يذكر في فوائته أنه قال: إنّ في تتفل لغتين[7]: فتح التاء الأولى وضم الفاء، وضم التاء الأولى مع الفاء. وقد ذهب عنه أنّ فيهات لغات أخرى؛ قال ابن القطّاع في كتاب الأبنية: «وعلى: تِفْعِلٍ، نحو تِتْفِل، وعلى: تَفعَل، نحو تَتْفَل، وعلى: تَفْعِل، نحو تَتْفِل، وعلى: تُفْعَل، نحو تُتْفَل...».

---

(١) الممتع الورقة ١٩.

(٢) المزهر ٢: ٢٥٩.

(٣) الممتع الورقة ٢٢.

(٤) المزهر ٢: ٢٥٧ – ٢٥٨ وسمط اللآلي ص ٧٤٣ وشرح القصائد العشر ص ١٨٢.

(٥) الممتع الورقة ٢٦.

(٦) المزهر ٢: ٢٥٩ – ٢٦٠.

(٧) الممتع الورقة ٦.

وفي الإدغام يذكر أنَّ الفعل الذي يلتقي فيه المثلان، وأحدهما تاء «افتعَلَ» يجوز فيه الإظهار والإدغام، نحو «اقْتَتَلَ» يجوز فيه «قَتَّلَ» أيضاً. وما مثّل به صحيح لا مغمز فيه، ولكنّه ليس كلَّ ما يمكن أن يمثَّلَ به في ضوء عبارة المؤلف. وإذا أوردنا ما تحتمله تلك العبارة كان لدينا نحو: اتَّبَعَ، واتَّخَذَ، واتَّعَدَ، واتَّقى. وهذا ما لا يجوز فيه إلاّ الإدغام، خلافاً لما قرَّر. والذي سبب ذلك أنَّ ابن عصفور لم يلتزم الدقَّة في عبارته، فسمح لمثل هذه المخالفة أن تظهر، وتشير إلى ما فاته في المسألة. فقد جعل القيد هو أن يكون[1] «أحد المثلين تاء افتعل»، ولو قيَّده بـ«أوّل المثلين» لقطع دابر الفوائت والإشكال.

ونظير ذلك ما ذكره في إدغام الاسم، إذ أجاز فيه - إذا كان أحد[2] المثلين التاء من اسم جارٍ على «افتَعَلَ» - ما يجوز في الفعل من إظهار وإدغام. وقد فاته أنّ مثل: اتّباعٍ، واتّخاذٍ، ومُتَّبِعٍ، ومُتَّخذٍ، لا يجوز فيه إلاَّ الإدغام.

وعندما عرض لإعلال الفعل الأجوف قال[3]: «فإن أسند إلى ضميرِ متكلّم، أو مخاطب، فإنه لا يخلو أن يكون.. فتقول: خِفتُ، وكِدتُ، وطُلتُ، وقُلتُ، وبِعتُ». وبذلك يجعل الإعلال هذا خاصّاً بالفعل المسند إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب، ويفوته ذكر نون النسوة الغائبات، مع أنه مثلها في الحكم[4].

وفي باب زيادة التاء قال: إنها تكون زائدة، دون حاجة إلى دليل، فيما يلي[5]: «التاء التي في أوائل أفعال المطاوعة، نحو قولك: كسَّرتُهُ

(١) الممتع الورقة ٥٩ ب.
(٢) الممتع الورقة ٦٠ ب.
(٣) الممتع الورقة ٤١.
(٤) وانظر أيضاً الممتع الورقة ٤٢ أ و٤٢ ب و٤٤ ب.
(٥) الممتع الورقة ٢٦ ب.

فتكسَّرَ، وقَطَّعتُه فتقطَّعَ، ودَحرجتُهُ فتدحرجَ. والتَاء في أول تفاعَلَ، نحو: تغافَلَ، وتَجاهَلَ، وما تصرَّفَ من ذلك». فذكر ما تصرَّف من «تَفَاعَلَ» وفاته ذكر ما تصرّف من أفعال المطاوعة، إلاّ إذا زعمنا أن قوله «ذلك» يشير إليه أيضاً.

وفاته في هذا الباب أيضاً أن يذكر تاء جمع المؤنث السالم في الزائد الذي لا يحتاج إلى دليل، مع أنه ذكر فيه تاء تأنيث المفرد.

وذكر في القلب والحذف والنقل إعلال الفعل المثال، والأجوف، والناقص، ففصّل أحوال إعلال الأجوف[1] ماضياً ومضارعاً وأمراً، وإعلال المثال والناقص ماضيين ومضارعين، وفاته ذكر إعلالها في صيغة الأمر[2]، وإعلال نحو مَرْضِيّ، ومَقْوِيّ به. وهو ضروريّ لا يجوز إغفاله.

وزيادة حرف واحد في أول الاسم الرباعيّ يقصرها[3] على اسمي الفاعل والمفعول، نحو «مُدَحْرِج» و«مُدَحْرَج». وينسى أن ذلك ثابت أيضاً في المصادر نحو «تَدَحْرُج»، والصفة المشبهة نحو «مُعَرْبِدُ الخُلُقِ» و«مُحَشْرِجُ الصَّوتِ»، والمصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان نحو «مُدَحْرَج».

ويقرّر أن الألف تحذف لفظاً، إذا التقت بساكن، إلاّ إذا كان الساكن[4]: ألف التثنية، أو الياء الأولى من ياءي النسب، أو ألف منتهى الجموع، إذ يكون القلب في الحالتين الأوليين، والإبدال في الحالة الثالثة، بدلاً من الحذف. ومن هذا تراه يستثني تلك الحالات الثلاث فقط، ويغفل غيرها كقولهم «حَلْقَتَا البِطانِ[5]»، و«ها اللّهِ»،

---

(١) الممتع الورقة ٤٠ - ٤٢.
(٢) انظر الممتع الورقة ٤٠ ب والورقة ٥١ أ.
(٣) الممتع الورقة ١٤ أ.
(٤) الممتع الورقة ٥٧ ب.
(٥) شرح الشافية ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥.

و « حاشْ لِلّهِ »، والنداء بـ« آيْ[1] »، وهمزة الاستفهام حين يليها همزة وصل حركتها الفتحُ في الأصل نحو: آلحسنُ عندك؟ وآيْمُنُ الله قَسَمُكَ؟ والحرف المدغم نحو: دابَّة، وشابَّة.

ويزعم أن العرب شذَّت في كلمة واحدة، هي « مَصائبُ »، فهمزت فيها العين[2]. وقد فاته أنه قد ذكر من قبل[3] شذوذهم في « أقائم » جمع: أقوام، وأن مثل هذا الشذوذ جاء أيضاً في « مَنائر » جمع: مَنارة، و« مسائل » جمع: مَسِيل[4]، و« مَعائش » جمع: معيشة[5].

وذهب في « تُكُمُّوا » إلى أن أصله[6]، تُكُمِّمُوا، فأبدلوا من الميم الأخيرة ياء، فقالوا: تُكُمِّيُوا. فاستثقلت الضمة في الياء، فحذفت فبقيت الياء ساكنة، فحذفت لالتقائها بواو الضمير الساكنة، فصار: « تُكُمُّوا ». وقد فاتته الإشارة إلى قلب كسرة الميم ضمة لتصحّ الواو، وهذه الإشارة لا بدّ منها، وإلاّ كان: تُكُمُّوْا.

وقال[7] في الإبدال: « أما قولهم: هم في مَعْكُوكاءَ وبَعْكوكاءَ، فمَفْعُولاء لا فَعْلُولاء. والباء في بعكوكاء بدل من الميم، على لغة بني مازن، فإنهم يبدلون من الميم باء، إذا كانت أوّلاً ». فقيّد إبدالهم ذلك بأن تكون الميم المبدلة في أوّل الكلمة، مع أنهم قد جاء عنهم إبدالها غير أوّل. وفي رواية للمازنيّ، عن حوار بينه وبين الواثق، أنه قال[8]:

---

(1) شرح القصائد العشر ص ٣٤.
(2) الممتع الورقة ٤٨ أ.
(3) الممتع الورقة ٣٢ ب.
(4) شعر زهير للأعلم ص ٢٧.
(5) المنصف ١: ٣٠٧.
(6) الممتع الورقة ٣٥ ب.
(7) الممتع الورقة ١٣.
(8) اختلفت الروايات في هذا الحوار. انظر طبقات النحويين واللغويين ص ٩٣ و٩٨ وإنباه الرواة ١: ٢٤٩ ومعجم الأدباء ٧: ١١٢ وشذرات الذهب ٢: ١١٣ ومفتاح السعادة ١: ١١٣ وبغية الوعاة ص ٢٠٢. وانظر سر الصناعة ١: ١٠٠ والإبدال ١: ٤٢ و٥٣ والكامل ص ١٧١.

لما مثلتُ بين يديه قال: ممن الرجل؟

قلت: من بني مازن.

قال: أيّ الموازن؟ أمازن تميم، أم مازن قيس، أم مازن ربيعة؟

قلت: من مازن ربيعة.

فقال: با اسبُكَ - يريد: ما اسمك، وهي لغة قومنا يبدلون الميم باء وعكسه.

فكرهت أن أجيبه على لغة قومي، لئلاّ أواجهه بالمكر، فقلت: بكر ابن محمد. ففطن لما قصدته، فأعجبه ذلك، وقال: اجلس فاطبَئِنَّ. أي اطمئنَّ.

وفي قوله «با اسبك، اطبئنّ» دليل على أن تقييد ابن عصفور ذلك قاصر غير جامع.

ولعل الأبنية والإبدال أظهر الموضوعات التي كثرت فيها فوائت ابن عصفور. ففي الأبنية زعم أنه وضع بابين حصر في أحدهما أبنية الأسماء، وفي الآخر أبنية الأفعال[1]، ثم أثبت قريباً من أربعمائة بناء للأسماء والأفعال، مع أن ابن القطّاع كان قد جمع قبله أكثر من ألف ومائتين، قال في مقدّمة كتابه الأبنية[2]: «قد صنّف العلماء في أبنية الأسماء والأفعال، وأكثروا منها، وما منهم من استوعبها. وأوّل من ذكرها سيبويه في كتابه، فأورد للأسماء ثلاثمائة مثال وثمانية أمثلة. وكذلك أبو بكر ابن السّرّاج، ذكر منها ما ذكره سيبويه، وزاد عليه اثنين وعشرين مثالاً. وزاد أبو عمر الجرميّ أمثلة يسيرة. وزاد ابن خالويه أمثلة يسيرة. وما منهم إلاّ من ترك أضعاف ما ذكر. والذي انتهى إليه وُسْعُنا، وبلغ جُهْدُنا، بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرّق

---

(١) المتع الورقة ٦ ب.

(٢) انظر المزهر ٢: ٤ وكشف الظنون ١: ٤٦.

في تآليف الأئمة: ألفُ مثال، ومائتا مثال، وعَشَرَةُ أمثلة».

ولهذا كان ما فات عليَّ بن مؤمن كثيراً جداً. فإذا أردت تحقُّق ذلك فحسبك أن تعارض ما ذكره من أبنية الأسماء بما هو عند السيوطي[1]، وما أثبتَه من أبنية الأفعال بما هو عند ابن الحاجب[2].

أما الإبدال فيمكنك أن تلمس قصوره فيه، حينما تقارن ما أورده هو بما جمعه أبو الطيّب اللغويّ في كتابه «الإبدال» وما أثبته الناشر في حواشيه من فوائت.

فإذا قيل: لعل ابن عصفور أغفل هذه الفوائت، لأنه يذهب فيها مذاهب تخرج بها عما حملناها عليه! فالجواب أن هذا الاعتذار إن صحّ فإنه يقتضي أن يكون ابن عصفور قد بيّن مذهبه فيها، فأثبتها في مواطنها، كما فعل في كثير من المسائل الأخرى.

وفي باب التمثيل[3] يذكر الميزان الصرفيَّ، فيقتصر فيه على تفصيل ما يقتضيه هذا الميزان في الكلمات المجرَّدة والمزيدة. ويفوته أن يذكر ما يكون للحذف، والقلب المكانيّ، والإبدال، والإدغام، والإعلال، من أثر في الميزان الصرفيّ.

وفي باب ما يزاد من الحروف في التضعيف، يقول[4]: «إذا كان الإدغام من جنس إدغام المثلين كان أحد المثلين زائداً، إلاّ أن يقوم دليل على أصالتها». ثم يذكر أصالة الحرفين معاً، وزيادة أحدهما. ويفوته ذكر زيادتها معاً، كالذي في: كُذُّبْذُبان، وكُذُّبْذُب، وذُرَّحْرَح، وهَكَوَّك، وزكريّاء، ومَرَحَيّا، وهَبَيَّخ، وهَبَيَّغ، وعَطَوَّد، وكَرَوَّس،

---

(١) المزهر ٢: ٥ - ٣٦ وانظر ص ١٣١ - ٣٧٤ من كتاب أبنية الصرف.
(٢) شرح الشافية ١: ٦٧ - ١٤٠. وانظر ص ٣٧٥ - ٤٣٢ من كتاب أبنية الصرف
(٣) الممتع الورقة ٣٠ أ.
(٤) الممتع الورقة ٢٨ ب.

وسَنَوَّر، ووَشْحَنّ، وقَشْوَنّ، وقَرْطَنّ، ومَرْطَنّ، وقَرْقَفَنَّة، وسِمْعَنَّة، ونِظْرَنَّة، واجلِوّاذ، واعلِوّاط، واهبِيّاخ، واجلَوَّذ، واعلَوَّطَ، واخرَوَّطَ، واهَبَيَّخَ، ودَراريّ، وحَواليّ، وكرسيّ، وصَحاريّ، ونحو: قهنَّب، وزَوَنَّك، إذا حمل على فَعَنَّل.

وفي هذا الباب أيضاً فصَّل في المكرَّر حالتي كون الحرفين أصليين، وكون أحدهما زائداً، ولم يشر إلى الحالة الثالثة. وهي أن يكون الحرفان في المكرّر زائدين في مثل: خاتام، وساباط، وأُراطي، وقِصاصاء، وعَذارَى، وأُربعاوَى، إذ الألفان في كلّ من هذه الكلمات زائدتان، وفي مثل: خَيْفقيق، وفيضيضاء، وبِرْبِيطاء، وقِرْقِيسياء، ويَقْطِين، وكَراييس، إذ الياءان في كلّ من هذه الكلمات زائدتان، وفي مثل: سَنْبَتَة، وتَرْنَمُوت، إذ التاءان في كلّ منهما زائدتان.

وذكر من معاني الزيادات في أبنية الأفعال[1] شيئاً كثيراً، ولكنه لم يستطع أن يستوعب جميع تلك المعاني. ويمكنك أن تتَلمَّس ما فاته من ذلك، إذا عارضت ما ذكره هو بما أورده ابن مالك[2] في كتابه «التسهيل».

وذكر في الإدغام أنّ الثاني من المتماثلين إذا كان ساكناً لم يجز الإدغام، ثم قال[3]: «وقد شذّت العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المثلين تخفيفاً، لمّا تعذّر التخفيف بالإدغام. والذي يُحفظ من ذلك: أَحَسْتُ، وظَلْتُ، ومَسْتُ». وقد فاتته بعض الأفعال المحفوظة، كقولهم[4]: هَمْتُ ولُبْتُ ووَدْتَ، من الأفعال: همَّ، ولبَّ، ودَّ. أما ما

---

(١) الممتع الورقة ١٦ ب - ١٨ أ.
(٢) تسهيل الفوائد ص ١٩٥ - ٢٠٢.
(٣) الممتع الورقة ٦٢ أ.
(٤) شرح الشافية ٣: ٢٤٥ واللسان (حسس).

ذكره ابن عصفور فقد اقتصر عليه سيبويه. وأتبعه بقوله[١]: «ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذّ عما وصفت لك، إلاّ هذه الأحرف»، مع أنه قال فيه من قبل: «وكذلك تفعل به في كلّ بناء، تبني اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة، شبّهوها بأقمت، لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة». وقد خرج بعض العلماء بهذه الظاهرة من حيّز الشذوذ، وجعلها لغة لبني سُليم[٢]،وقال: وربما استعملها غيرهم.

وجعل ابن عصفور إبدال الواو من الهمزة في قولهم «واخيت» شاذّاً، ولم يذكر غيره حين قال[٣]: «وأبدلت من غير اطراد في: واخَيت». ومثله كثير، وذلك عندما يبنى «فاعَلَ» من المهموز الفاء نحو: وازَى، وواكلَ، وواتَى، وواسَى، ووارَبَ. والهمز في هذه الأفعال هو القياس، والإبدال لغة ضعيفة. ولم يبدل: آخَذَ، وآنَسَ، وآجَرَ، وآلَمَ..

وقال في أبنية الرباعيّ المجرّد[٤]: «وأما فِعْلُلٌ فحكي منه: زِئبُرٌ، وضِئبُلٌ. وذلك شاذّ لا يلتفت إليه، لقلّة استعماله». قلت: وحكي منه أيضاً: خِرْفُعٌ[٥].

وذكر امتناع إدغام الحرفين المعتلّين أحدهما في الآخر، إذا كان أولهما مدغماً فيه، نحو[٦] «وليّ يزيد» و«عدوّ واقد». وفاته أن يشير

(١) الكتاب ٢: ٤٠٠.
(٢) شرح الشافية ٣: ٢٤٥ والتاج (حسس).
(٣) الممتع الورقة ٣٤ ب وانظر اللسان (أخو) و(أمر).
(٤) الممتع الورقة ٧ أ.
(٥) الخصائص ١: ٦٨.
(٦) الممتع الورقة ٦١ أ.

إلى هذا الامتناع نفسه في حروف الصحة نحو «ردَّدَ[1]» و«كُرِّرَ[2]» و«رَدَّدْ[3]» و«شَبَّ بكرٌ».

٥

أخطاء علميّة

وأخيراً فإنَّ من أوهام أبي الحسن ما هو خطأ علميّ صِرف، ساقه إليه التسرُّع في النقل والتصنيف. فهو مثلاً يقول في الإبدال[4]: «فأما قول نصيب:

فلو كنتُ وَرداً لونُهُ لعَسِقْتِني ولكنَّ ربي سانَني بسَواديا

فلم يبدل السين من الشين في: عشقتني، ولا في: شانني، بل كان له لَثَغٌ في الشين، فكان يتعذّر عليه النطق بها حتى يجعلها سيناً». فإذا هو يخطىء في نسبة البيت إلى نصيب، وهو لسُحيمٍ عبد بني الحَساس[5].

وروى[6] بيت نصيب المشهور كما يلي:

فقالَ فَريقٌ: آأَذا، إذ نَحَوتُهم نَعَمْ، وفَريقٌ: لا يُمُنُ اللهِ ما نَدري

فلفّق بين روايتين، إحداهما[7]:

فقال فَريقٌ: آأَذا، إذ نَحوتُهم وقال فَريقٌ: لا يمنُ اللهِ ما نَدري

والأخرى[8]:

---

(١) الممتع الورقة ٥٩.
(٢) الممتع الورقة ٦٠ ب.
(٣) الممتع الورقة ٦١ ب.
(٤) الممتع الورقة ٣٨ ب.
(٥) انظر ديوانه ص ٣٦ والمحكم واللسان والتاج (عسق).
(٦) الممتع الورقة ٣٣ ب.
(٧) سر الصناعة ١ : ١٢٠.
(٨) الكتاب ٢ : ١٤٧ والمنصف ١ : ٥٨ والصناعتين ص ٣٤١ وتهذيب الايضاح ١ : ١٤٤ والانصاف ص ٤٠٧ والمغنى ص ١٠١. وانظر نقد الشعر ص ١٤٩ وشرح بانت سعاد ص ٣٢ - ٣٣.

فقـالَ فريـقُ القومِ لمّـا نَشَدْتهم: نَعَمْ، وفريـقٌ: لا يمنُ اللهِ مـانَـدري

إذ جمع بين صدر الأولى وعجز الثانية، فأفسد البيت.

وتحدّث عن الخلاف في ألف الاسم المقصور، في الوقف، نحو «عَصًا» و«رَحًى»، فإذا هو أحياناً يسمي المقصور منقوصاً[1]، ولا يميّز بين المصطلحين.

وفي زيادة الميم يقول[2]: إنّ الميم أصلية في «مُغْفُور، لأنَّ الميم قد ثبتت في تصريفه، قالوا: ذَهبوا يتَمغْفَرُون، أي: يجمعون المُغفور. وهو ضرب من الكمأة. وأما: مُغْرُودٌ فيدلّ على أصالة ميمه أنه ليس في كلامهم: مُفْعُولٌ، وفيه: فُعْلُولٌ». فهو يفسّر المُغفور بأنه «ضرب من الكمأة». وهذا وهم منه، لأن المُغرود هو الذي يناسبه هذا التفسير. أما المُغفور فله معان كثيرة ليس فيها ما له علاقة بالكمأة. فهو العُشَر، والسَّلَم، والثُّمام، والطّلح، وهو أيضاً صمغ شبيه بالناطف، ينضحه العرفط، فيوضع في ثوب، ثم ينضح بالماء، فيشرب[3].

وفي معاني أبنية الأفعال يقول[4]: «فَعْلَلَ: ولا يكون إلاّ متعدّياً نحو: جَلْبَبَهُ، وشَمْلَلَهُ. إلاّ أن يكون رباعيّاً، فإنه يكون متعدّياً وغير متعدّ. فالمتعدّي نحو: دَحْرَجته، وصَعْرَرْته. وغير المتعدّي نحو: قَرْقَرَ». فيجعل «صَعْرَرَ» من الأفعال الرباعية، وليس هو رباعيّاً، وإنما هو ملحق بالرباعيّ، كجَلبَبَ وشَملَلَ. ويجعل الفعل «شَمْلَلَ» متعدّياً دائماً، مع أنهم قد قالوا: شَمْلَل، بمعنى أسرع، فلم يتعدّ.

وفي معرض حديثه عن الإعلال في الفعل، قال[5]: «وأما: فَعِلَ،

---

(١) الممتع الورقة ٣٨ ب. وانظر ما معنى في ص١٢٠

(٢) الممتع الورقة ٢٣.

(٣) انظر التاج (غفر).

(٤) الممتع الورقة ١٦. وانظر الورقة ١٥.

(٥) الممتع الورقة ٤١. وانظر المزهر: ٢: ٧١.

المكسورُ العين فيجيء مضارعها أبداً على: يَفعَلُ، بفتح العين نحو: كِدْتَ تَكادُ، وزِلتَ تَزالُ. ولم يشذَّ من ذلك شيء إلاّ لفظتان وهما: مِتَّ تَموتُ، ودِمْتَ تَدُوم، فجاء مضارعهما على: يَفعُل، بضم العين. على أنه يمكن أن يكون هذا من تداخل اللغات، وذلك أنهم قد قالوا: مُتَّ ودُمت، كعُدتَ. فيكون: تدوم، وتموت مضارعين لدُمتَ، ومُتَّ. ومن قال: مِتَّ بالكسر، ودِمتَ لم يستعمل لهما مضارعاً، بل اجتزأ بمضارع: مُتَّ، ودُمتَ، عنه».

والصحيح أنَّ لهما مضارعاً وهو «تَماتُ» و«تَدامُ»؛ قال أبو الفتح[1]: «وأما: مِتَّ، ودِمتَ، فمضارعهما: تَماتُ، وتَدامُ. قال:

يــا ميُّ، لا غَروَ ولا مَــلامــا   في الحبِّ، إنَّ الحبَّ لن يَداما

وقال:

بُنَيَّ، يــا سيّــدةَ البنـــاتِ   عِيشي، ولا يُؤمَنُ أن تَماتي».

وقال ابن عصفور في إبدال التاء[2]: «أُبدلت من الطاء في: فُستاط. والأصل: فُسطاط، بدليل قولهم: فَساطِيط، ولا يقولون: فَساتيط». وقد ذهب عنه أنَّ العرب تقول[3]: فُسطاطٌ وثلاثة فَساطيط، وفُستاطٌ وثلاثة فَساتيط. وقد ضلَّله في هذا أنه اعتمد ابن جنّي[4]، ولم يستقص المسألة بنفسه. وكذلك كان شأنه في قوله[5]: «وقالوا: جَدَفٌ، في جَدَثٍ. والأصل الثاء، لقولهم في الجمع: أجداث، ولم يقولوا: أجداف»، إذ اعتمد قول[6] ابن جنّي، وفاته أنه[7] قيل في الجمع: أجداث وأجداف،

(١) الخصائص ١: ٣٨ - ٣٨١. وانظر المنصف ١: ٢٥٦ واللسان والتاج (دوم).
(٢) الممتع الورقة ٣٧.
(٣) الابدال ١: ١٣٢.
(٤) سر الصناعة ١: ١٧٤.
(٥) الممتع الورقة ٣٩.
(٦) سر الصناعة ١: ٢٥٠.
(٧) الابدال ١: ١٩٢.

وأنَّ الفرّاء قد قال: «الجَدَفُ لغة تميم وقيس، والجَدَثُ لغة أهل الحجاز»[1].

وقال أبو الحسن في الأبنية[2]: «أما: هَزَنْبَران[3] وعَفَزَّران، فإنهما تثنية: هَزَنْبَرٍ كَجَحَنْفَلٍ، وعَفَزَّرٍ كعَدَبَّسٍ، ثم سُمّي بهما». وبذلك جعل «هَزنبران» اسماً وهو صفة. قال ابن دريد[4]: هزنبز: هو السيّىء الخُلُق، ويقال هزنبزان أيضاً، وأنشد:

★ أنْ لو مُنِيْتُ بِهَزَنْبزانِ ★

وقال ابن جنّي[5]: «الهَزَنبزان: السِّيء الخلق، قال:

لقد مُنِيتُ بِهَزَنْبزانِ لقد نَسِيتُ غَفَلَ الزّمانِ

وعفزّران: اسم رجل».

ويبسط أحوال مضارع «فَعَلَ»، إذا لم يكن للمغالبة، ولم يكن معتلاًّ، أو مضعَّفاً، فيجعلها قسمين: الأول أن تكون عينه أو لامه حرف حلق، فيأتي المضارع على «يَفْعَلُ» بفتح العين، والثاني ألاّ تكون عينه أو لامه حرف حلق، فيأتي المضارع[6] «على: يَفعِلُ، ويَفْعُلُ، بكسر العين وضمّها، نحو: ضَرَبَ يَضرِبُ، وقَتَلَ يَقتُلُ، وجَلَسَ يَجلِسُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ». فإذا بالمؤلف يخطىء في إيراده «قعد يقعد»، وهو مما عينه حرف حلق، ويشذّ عما قرَّر لمثله.

ويقسم الفعل الثلاثيّ المزيد ثلاثة أقسام: ما جاء على وزن الرباعيِّ، وهو ملحق به، نحو: جَلْبَبَ، وتَكرَّمَ، واقعنسَسَ. وما جاء على وزن

---

(١) وانظر الصحاح (جدف).

(٢) الممتع الورقة ١٥.

(٣) ويقال: هزنبزان.

(٤) الجمهرة ٢: ٣٧١.

(٥) الخصائص ٣: ٢٠١.

(٦) الممتع الورقة ١٦ أ.

الرباعيّ، وليس ملحقاً به، نحو: أكرَمَ. وما لم يجيء على وزن الرباعيّ نحو[1]: انطلقَ، واقتدرَ، واستخرَجَ، واحمرَّ، واحمارَّ، واعلوَّطَ، واغدَوْدَنَ. ويعلّق على ما أورده في القسم الثالث بقوله: «فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثيّ، وليس لها نظير في الرباعيّ». ولكننا إذا رجعنا إلى: استخرجَ، واعلوَّطَ، واغدودنَ، تبيّن[2] لنا أنها على وزن الرباعيّ المزيد «احْرَنْجَمَ». فهي من هذه الزاوية شبيهة بـ«اقعنسَسَ» الذي ذكره من قبل، بين ما هو على وزن الرباعيّ.

ويدّعي[3] أن الفعل الثلاثيّ المجرّد المضموم العين «فَعُلَ» لا يكون في المعتلّ اللام بالياء إلاّ في التعجُّب نحو: لَقَضُوَ الرَّجلُ. ثم يحتجّ لذلك بأسباب صناعيّة. هذا مع أنه قد قيل: «نَهُوَ الرَّجلُ يَنْهُو، فهو نَهِيٌّ من قوم أَنهياءَ» من اليائيّ اللام، دون تعجُّب.

ويزعم أن إبدال الياء من النون في[4] «ظَرابيّ: جمع ظَرِبان» وفي «أَناسيّ» لازمٌ، مع أنه إبدال جائز، إذ جاء عنهم أيضاً: ظَرابينُ، وأَناسينُ[5].

ويعرض لهمزة «رأى»، فيذكر أن حذفها في المضارع وجوباً هو على غير قياس، ثم يقول[6]: «وربما أجروها على الأصل عند الضرورة، قال سراقة:

أُرِي عَينيَّ مـــالم تَرْ أَيـــاهُ كِـلانـا عـالمٌ بـالتُّرَّهـاتِ».

فهو يجعل همز المضارع ضرورة شعرية، مع أنه لغة بني تيم الرِّباب[7].

---

(١) الممتع الورقة ١٥ب.
(٢) هذا ما تبين لنا، وإن كان ما رجعنا إليه من المصادر يوافق ما ذهب إليه ابن عصفور.
(٣) الممتع الورقة ٤٩أ.
(٤) الممتع الورقة ٣٥ب.
(٥) اللسان (أنس).
(٦) الممتع الورقة ٥٨ب.
(٧) اللسان والتاج (رأي).

ويَروي[1] عن الأخفش أن العرب قد التزمت فتح الواو في «أشاوَى» فلم يقولوا: أشاوِ. كذا يزعم، وقد رُوي[2] كسر الواو أيضاً.

ويوجب إبدالَ الهمزة المفتوحة واواً، إذا وليت همزة مضمومة نحو[3] «أُواتي»، وإبـدالَ الهمزة المكسورة يـاء، إذا وليـت همزة متحركة، نحو «أيِمَّة»[4]. وهذان الإبدالان ليسا لازمين، إذا كانت الهمزة الأولى حرف مضارعة[5] نحو: أُوَدِّي، وأُوَلِّفُ، وأُوَيِّدُ، وأُوَنِّبُ، وأَئِنُّ، وأَئِينُ. بل هما جائزان.

وهو يوجب[6] أيضاً في الصفات على «فُعْلَى» أن تقلب ضمة الفاء كسرة، إذا كانت العين ياء، نحو «ضِيزَى». وقد جاء عن العرب ما يدفع ذلك الوجوب في القلب، فقالوا[7]: كُوسَى وكِيسَى، وضُوقَى وضِيقَى، وخُورَى وخِيرَى، وضُوفَى وضِيفَى.

ويذكر أحرف القلقلة: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء، وحروف الإشراب: الزاي، والظاء، والذال، والضاد، والراء. ثم يقول[8]: «ومن المشرب مالا يخرج بعده شيء من ذلك [النفخ]، نحو الهمزة، والعين، والغين، واللام، والنون، والميم». فإذا هو يدخلَ في الحروف المشربة ما ليس منها، وهو: الهمزة، والعين، والغين، واللام، والنون، والميم[9].

---

(١) الممتع الورقة ٤٩أ.
(٢) التاج (شيأ).
(٣) الممتع الورقة ٣٥أ.
(٤) الممتع الورقة ٣٦أ.
(٥) النحو الوافي ٤:٥٨٥ وجامع الدروس ٣: ١٢١.
(٦) الممتع الورقة ٤٦ب.
(٧) إصلاح المنطق ص١٣٧ وتهذيب الاصلاح ١: ٢١٨ واللسان والتاج: كيس، ضيق، خير.
(٨) الممتع الورقة ٦٣ أ.
(٩) انظر سر الصناعة ١: ٧٣.

ويقول في مخارج الحروف[1]: «فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجاً: الهمزة والألف والهاء. هكذا هي الثلاثة عند سيبويه. وزعم أبو الحسن أن الهمزة أوَّلاً، وأن الهاء والألف بعدها، وليست واحدة عنده أسبق من الأخرى. ويدلّ على فساد مذهبه، وصحَّة ما ذهب إليه سيبويه، أنه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتُمد بها على أقرب الحروف إليها، فقلبت همزة نحو: رسالة ورسائل. فلو كانت الهاء معها، من مخرج واحد، لقلبت هاء، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة». وقد استقى ابن عصفور هذا من ابن جنّي[2]، دون تحقيق، فتابعه في الخطل. ذلك أن نسق هذه الأحرف الثلاثة عند سيبويه هو كما يلي[3]: الهمزة والهاء والألف، لا كما زعم ابن جنّي، وتابعه ابن عصفور. نعم إنَّ في كتاب سيبويه ذكراً لذلك النسق الذي زعماه، وذلك عندما قال[4]: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء...». وهو ههنا يسرد الحروف سرداً، لا يخضعه إخضاعاً كاملاً لما يفرضه تسلسل مخارج الحروف. ولذا تراه يخرج عليه في تقديم الألف على الهاء، وتقديم الكاف على القاف، وتقديم الطاء على الجيم والشين والياء. وكأني بابن جنّي قد اعتمد في قوله هذا الموطنَ من كتاب سيبويه، فضلّ وأضلّ. وعلى هذا فإنّ ما استدلاّ به على فساد مذهب الأخفش يوجّه إلى مذهب سيبويه، بل يكون أحقَّ به من الأخفش، لأن بين الألف والهمزة عند سيبويه الهاء، وليس بينهما عند الأخفش حرف آخر.

---

(١) الممتع الورقة ٦٣ ب.

(٢) انظر سر الصناعة ١: ٥٢.

(٣) الكتاب ٢: ٤٠٥ وشرح المفصل ١٠: ١٢٣ وشرح الشافية ٣: ٢٥١.

(٤) الكتاب ٢: ٤٠٤.

وفي مسألة اسم الفاعل، من الثلاثيّ المجرّد الأجوف المهموز اللام، نحو «جاءَ» يذكر مذهبي الخليل وسيبويه، ثم يقول[1]: «ورَجَّحَ الفارسيُّ مذهب الخليل على المذهب الأوّل، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة الواحدة من جهة، وهما قلب العين همزة وقلب الهمزة التي هي لام ياء. وتوالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام العرب، إلاّ نادراً في ضرورة الشعر. وهذا الترجيح حسن». وهكذا ترى ابن عصفور يحسِّن ترجيح الفارسيّ لمذهب الخليل مقرّاً حجته في الترجيح، مع أن توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة ليس من ضرائر الشعر، وهو مشهور واضح في إعلال «ماء» و«شاء» و«استحَى». وهو كثير متداول في مسائل التمرين، حتى إنه ليبلغ أحياناً إعلالات ثلاثة، كالذي تراه في قولهم «إيٍّ» في بناء مثل «إجْرِد» من «أَوَى»، و«حَيًّى» في بناء «فَيْعَلَ» من «حَوَى»[2].

فهذه الأخطاء التي وقع فيها ابن عصفور مصدرها - كما ترى - التعجُّلُ في الحكم، وقلَّةُ التثبُّتِ والاستيفاء. فلو أنه تتبَّعَ هذه المسائل قبل إصدار الأحكام فيها لجنَّب نفسه العثار.

ومن هذا القبيل ما نراه من أوهام في كثير من مسائل الأبنية. فقد قال[3]: «وأما الثلاثيّ المزيد فقد تلحقه زيادة واحدة، وقد تلحقه زيادتان، وقد تلحقه ثلاث، وقد تلحقه أربع، فيصير على سبعة أحرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد». هذا مع أنه قد جاءت أسماء ثلاثيّة بلغ عدد حروفها بالزيادة ثمانية، ومنها: فُعُّلُعُلان نحو كُذُّبْذُبان، وفِعْفِيلياء نحو بِرْبِيطياء وقِرْقِيسياء[4].

---

(1) الممتع الورقة ٤٨ أ.
(2) انظر شرح الشافية ٣: ٩٣ - ٩٤.
(3) الممتع الورقة ٧ وانظر الورقة ٤٧.
(4) المزهر ٢: ٢٨ والهمع ٢: ١٦٠.

وزعم أنَّ الخماسيَّ لا تلحقه إلاّ زيادة واحدة، فيصير على ستّة أحرف، وقال السيوطي[1]: «ونقل ابن القطّاع: مِغْناطِيس، على وزن: فِعْلاليل. فإن صحَّ، وكان عربيّاً، كان ناقضاً لقولهم: الخماسيُّ لا يلحقه إلاّ زيادة واحدة».

ونفى أن يكون في الأسماء ما هو على وزن[2] «فُعِّيْل»، مع أنَّ بعض العلماء قال[3]: مُرِّيقٌ للعُصْفُر، ومُرِّيخٌ للذي هو داخل الأذن، اليابس.

وذكر أنَّ بناء «فُنْعُول» غير أصليّ، وأنه أُشبعت فيه الضمة وأصله «فُنْعُلٌ»، ومن ذلك: عُنْظُب، وعُنْظُوب[4]. ولكنّنا نذكر أن بناء «فُنْعُول» جاء منه مالم يُقْصَر، وهو: عُنقود، وطُنْبور[5].

ونفى أن يجيء[6] بناء «فَعَوَّل» في الأسماء، وقد جاء منه في الأسماء نحو[7]: سنَوَّر، وهو الدروع أو جملة السلاح.

وأنكر[8] أن يكون اسم على «أَفعَلان»، مع أنه قد جاء منه قولهم[9]: أَخْطَبان للشِّقْراق.

ونصَّ على أن «فَعَوْلَلاً» و«فِعَوْلَلاً» بناءان للأسماء فقط[10]. وقد قالوا[11] رجلٌ حَزَوْلَق، وهو القصير المجتمع الخَلْق.

---

(١) المزهر ٢: ٣٤ والهمع ٢: ١٦٠.
(٢) الممتع الورقة ١٠.
(٣) المزهر ٢: ١٩.
(٤) الممتع الورقة ١٠.
(٥) المزهر ٣: ٢٠.
(٦) الممتع الورقة ١٢ أ.
(٧) انظر اللسان والتاج (سنر).
(٨) الممتع الورقة ١٢ ب.
(٩) المزهر ٢: ٢٤.
(١٠) الممتع الورقة ١١.
(١١) المزهر ٢: ١٦.

ونفى أن يكون بناء «أُفعُلان» للأسماء[١]. والصحيح أنه قد يكون اسماً، وقد قالوا: أُخْطُبان للشِّقْراق[٢].

وذكر أنه لم يجيء من الأسماء ما هو على «فُعَّلٌ» أو «فِعَّلٌ»[٣]. وقد قالوا: كُمَّهْرَة للحَشَفة، وصِنَّبْرٌ وهِنَّبْرٌ[٤].

ونصَّ على أنَّ بناء «فُعْلَيل» لم يجيء إلاّ صفة نحو: غُرْنَيْق[٥]. وقد ذكر الزُّبيديّ[٦] أنَّ غُرنيقاً هو اسم طائر. فعلى هذا يكون صفة واسماً.

وأنكر أن يكون في الأبنية «فَعْلُولٌ»، لأنَّ ما مثّل به العلماء له جاء أيضاً بضمّ أوّله، عدا «صَعْفُوق» وهو أعجميّ، لا يُحتجُّ به[٧]. وقال[٨] الزُّبيديّ: «وقال ابن بَرِّيّ: رأيت بخطّ أبي سهل الهرويّ على حاشية كتاب: جاء على فَعْلُول: صَعْفُوق، وصَعْقُول لضربٍ من الكمأة، وبَعْكُوكَةُ الوادي لجانبه. قال ابن بَرِّيّ: أما بعكوكة الوادي وبعكوكة الشّرّ فذكرها السيرافيّ وغيره بالضمّ. أعني بضم الباء. وأما الصَّعْقُول لضرب من الكمأة فليس بمعروف. ولو كان معروفاً لذكره أبو حنيفة في كتاب النبات. وأظنّه نبطيّاً أو عجميّاً. ا هـ. قلت: ولا يلزم من عدم ذكر أبي حينفة إياه في كتابه ألاّ يكون من كلام العرب، فإنَّ من حَفِظَ حُجَّةٌ على من لا يحفظ. فتأمّلْ ذلك».

وجزم في «فَعْلَوَل» أنه لا يجيء إلاّ صفة نحو: كَنَهْوَر[٩]. وقال

---

(١) الممتع الورقة ١٣.
(٢) المزهر ٢: ٢٤.
(٣) الممتع الورقة ١٤.
(٤) المزهر ٢: ٢٩.
(٥) الممتع الورقة ١٤.
(٦) المزهر ٣: ٣٠.
(٧) الممتع الورقة ١٥.
(٨) التاج (الصعفوق).
(٩) الممتع الورقة ١٤.

الزُّبيديُّ: إنَّ الكنهور قطع من السحاب كالجبال، واحدها كنهورة. فعلى هذا يكون اسماً لا صفة، مثل بَلَهْوَر اسم مَلِك[١].

وزعم أنَّ بناء «فَعلال» لا يكون إلاّ في المضعَّف مثل: زَلزال، وصَلصال، ولم يشذَّ منه إلاّ «خَزْعال»[٢]، مع أنه قيل[٣]: قَرْطاس، وبَغداد، وقَشعام، وخَرْطال، وقَهقار.

وأنكر أن يكون بناء «فُعْلال» قد جاء منه صفة[٤]. وذكر السيوطيُّ من الصفات[٥]: هُلباج، وهو الأحمق الضخم الأكول الجامع لكل شرّ.

وذكر أنَّ بناء «فُعْلُلّ» لا يكون إلاّ في الصفات، نحو[٦]: طُرْطُبّ. وأورد السيوطيُّ من الأسماء[٧]: العُرْطُبَة، وهو اسم لَعود الغناء.

وزعم أنَّ بناء «فِعَّلّ» لم يجيء منه إلاّ صفة نحو: عِلَّكْد[٨]. وقد جاء في الأسماء: الصِّلَّخم، وهو اسم رجل من طيىء[٩]

ونفى أن يكون «فَعْلَلِيْل» قد جاء منه اسم[١٠]، مع أنه قد قيل[١١]: قَفْشَلِيل للمِغْرفة، وعَنْدَليب، وسَلْسبيل.

---

(١) المزهر ٢: ٣٠.
(٢) الممتع الورقة ١٤.
(٣) القاموس واللسان (قرطس وخزعل وقهقر) والمزهر ٢: ٣٠ - ٣١.
(٤) الممتع الورقة ١٤.
(٥) المزهر ٢: ٣١.
(٦) الممتع الورقة ١٤.
(٧) المزهر ٢: ٣١.
(٨) الممتع الورقة ١٤.
(٩) شرح المفضليات للأنباري ص ٧٣٢ وللتبريزي ص ١٥٣٧. وللصلخم معنى آخر يدخله في الصفات. انظر الخصائص ٣: ٢٠٤ واللسان (صلخم).
(١٠) الممتع الورقة ١٥.
(١١) المزهر ٢: ٣٢.

وزعم أنه لم يجيء على «فُعَلِّيل» سوى: القُشَعْرِيرة والسُّمَهْجِيج[1]. وقد جاء من ذلك: الطمأنينة، والرُّفأنينة، والشُّمَخريرة، والشُّأزيزة، والشُّمَخْزيزة.

وزعم أنه ليس من الكلمات على «فَعَلُوتٍ» إلاّ ستَّةُ ألفاظ، هي[2]: رَغَبُوت، ورَهَبوت، وطاغوت[3]، ورَحَموت، ومَلَكوت، وجَبَروت. وقد جاء غير هذه الألفاظ الستة، نحو[4]: سَنَبُوت، ودَرَبُوت، وتَرَبُوت..

وادّعى أن النون لم تبدل من الهمزة إلاّ شذوذاً في كلمتين، هما «بَهْرانيٌّ» و«صَنعانيّ»، وأنه لا يُعرف ذلك في غيرها[5]. ولكن العرب نسبوا إلى: رَوْحاء، ولَعْباء، فقالوا: «رَوحانيّ» و«ولَعْبانيّ»[6].

وفي باب زيادة الألف ذكر أن الألف إذا كان معها في الكلمة حرفان أصليّان، وما عداهما مُحتمل للأصالة والزيادة، كالميم أو الهمزة أولاً، أو النون ثالثة ساكنة، قضيتَ على الألف بأنها منقلبة عن أصل، وعلى الميم أو الهمزة أو النون بالزيادة، نحو: أَفعى، ومُوسى، وعَقنقى. وذلك لأنّ ما عُرف اشتقاقه من مثل هذه الكَلِمات كانت هذه الحروف فيه زائدة، ولأنَّ هذه الحروف سبقت الألف في تلك الكلمات واختصّت بزيادتها في هذه المواضع. وقد استثنى من هذه القاعدة ما قام الدليل على مخالفته إياها بزيادة الألف وأصالة تلك الحروف، ثم قال[7]: «وذلك قليل لا يُحفظ منه إلاّ أَرْطى في لغة من قال: أديمٌ مأروطٌ». والحقُّ أنَّ

---

(١) الممتع الورقة ١٥. وانظر شرح ديوان كعب بن زهير ص ٤٧.

(٢) الممتع الورقة ٢٦.

(٣) أصلها: طغووت، فقدمت اللام وقلبت ألفاً.

(٤) انظر القاموس والتاج (سنب) و(درب).

(٥) الممتع الورقة ٣٧.

(٦) شرح الشافية ٢: ٥٤ - ٥٨ ومعجم البلدان ٦: ٣٣١ وشرح اختيارات المفضل ص ٣٧٣.

(٧) الممتع الورقة ٢٧ أ.

ما يقوم الدليل فيه على تلك المخالفة كثير جداً نحو: إحدَى، وأُخرَى، وآمِن، وأُنثَى، وآنِس، ومَرْحى، ومَرْضى، ومَرَاغة، وأَصالة.

ومثله أيضاً ما ذكر في باب زيادة الياء، حيث قضى[1] على الياء بالأصالة، وعلى الميم أو الهمزة بالزيادة، مع أنَّ ذلك ينقضه مثل: أثير، وأَسير، وأَجير، وأَصيل، ومَجيد، ومَحيق، ومَحيل، ومَريد.

وكذلك ما قرَّره في باب زيادة الواو[2]، وينقضه مثل: أُصول، وأَلوف، وأُمور، وأَمون، ومَثول، ومَرُوح، ومُكوث، ومَكور.

تلك نماذج من أحكام ابن عصفور، تشير إلى ظاهرة أوهامه الخاطئة، بدافع من التسرُّع، وعدم الاستيفاء للمسألة التي يَعرض. وثمة ضرب آخر يمثّل أوهامه في نسبة المذاهب والأقوال. فهو أحياناً يخلط، فينسب إلى بعض العلماء أقوال غيرهم.

فإذا رجعت إلى قوله[3]: «ومصدر احْواوَى: احْوِيواءٌ، من غير إدغام، لأن الياء مدَّة منقلبة عن ألف: احْواوَى. هكذا حكى أهل اللغة عن العرب. وزعم المبرّد أنك تقول: احْوِيّاءٌ، من قِبل أنَّ المصدر اسم، فبناؤه على حالة واحدة فلا تكون الألف عارضة» إذا رجعت إلى قوله هذا رأيته ينسب إلى المبرّد ما كان قد سبقه إليه سيبويه. قال سيبويه[4]: «وأما افعالَلْتُ من الواوين فبمنزلة: غَزَوْتُ. وذلك قول العرب: قد احواوَتِ الشاةُ، واحواوَيتُ. وإذا قلت: احواوَيتُ، فالمصدر: احوِيّاءٌ». وكانَ حريّاً بالمؤلف أن ينسب هذا المذهب إلى سيبويه أو إلى سيبويه والمبرّد.

---

(١) الممتع الورقة ٢٧ ب.

(٢) الممتع الورقة ٢٨ أ.

(٣) الممتع الورقة ٥٦. وانظر المقتضب ١: ١٧٧.

(٤) الكتاب ٢: ٣٩١. وانظر شرح الشافية ٣: ١٢٠ وشرح المفصل ١٠: ١٢٠.

وقد نسب إلى الأخفش أيضاً ما ذهب إليه سيبويه. قال عليّ بن مؤمن[1]: «ومصدر احْوَوَى: احوِواءٌ. ومن قال في مصدر اقتتل: قِتّالاً، قال في مصدر احوَوَى: حِوّاء. هذا قول أبي الحسن. وغيره يقول: حِيّاء». وسيبويه هو الذي تقدم الأخفش وأجاز: احوِواء وحِوّاء؛ قال[2]: «والمصدر: احوِواء، ومن قال: قِتّالاً: قال: حِوّاء».

ونظير ذلك ما نراه في النسب إلى شَنُوءة. فقد ذكر المؤلّف أنّ الأخفش[3] «قال في النسب إلى فَعُولة: فَعَلِيٌّ، نحو: رَكَبِيّ، في النسب إلى ركُوبة، قياساً على قولهم في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئِيٌّ». والصحيح أنّ هذا هو مذهب سيبويه، فقد جاء في الكتاب[4]: «هذا باب ما حَذْفُ الياءِ والواو فيه القياس. وذلك قولك في رَبيعة: رَبَعِيٌّ. وفي شَنُوءة: شَنَئِيٌّ، وتقديرها شَنُوعة وشَنَعِيٌّ. وذلك لأنّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لِما أَحدثوا في آخرها، لتغييرهم منتهى الاسم. فلمّا اجتمع في آخر الاسم تغييرُهُ، وحذفٌ لازمٌ، لزِمَهُ حذفُ هذه الحروف». أما مذهب الأخفش في هذه المسألة فهو خلاف سيبويه بإثبات الواو. قال السيوطي[5]: «وذهب الأخفش والجرميُّ والمبرّد إلى أنه يُنسب إليه على لفظه، كقولهم في أزد شنوءة: شَنُوئِيٌّ».

ومن هذا ترى أنَّ ابن عصفور وهِمَ، فنسب إلى الأخفش مذهب سيبويه. وكأنَّ الذي رماه في هذا الوهم هو النقل عن ابن جنّي، على غير تحقيق وتدقيق. فإنّ في كتاب الخصائص ما يحمل القارىء على مثل

---

(١) الممتع الورقة ٥٦.
(٢) الكتاب ٢: ٣٩١.
(٣) الممتع الورقة ٣٣ أ.
(٤) الكتاب ٢: ٧٠ - ٧١. وانظر شرح الشافية ٢: ٢٣ - ٢٥ وحاشية الصبان ٤: ١٣٤ وشرح المفصل ٥: ١٤٨.
(٥) الهمع ٢: ١٩٥.

ذلك. قال ابن جنّي[1]: «قولهم في النسب إلى شَنُوءة: شَنَئيٌّ. فلَكَ من بعدُ أن تقول في الإضافة إلى قَتُوبة: قَتَبيٌّ، وإلى ركوبة: ركَبيٌّ، وإلى حَلُوبة: حَلَبيٌّ، قياساً على شَنَئيّ. وذلك أنهم أجروا: فَعُولة، مُجرى: فَعيلة، لمشابهتها إياها من عِدَّة أوجه. قال[2] أبو الحسن: فإن قلت إنما جاء هذا في حرف واحد - يعني: شَنُوءة - قال: فإنه جميع ما جاء. وما ألطفَ هذا القولَ من أبي الحسن»! وكأنَّ ابن عصفور ظنَّ حذف الواو هو مذهب الأخفش، لأنَّ ابن جنّي أورد بعده قول الأخفش أبي الحسن.

وأورد ابن عصفور في مسألة «ثِيَرَة» مذاهب، منها اثنان للمبرّد. ولكنه نسب أحدهما إلى صاحبه، وأغفل نسبة الآخر موهماً أنه لغير المبرّد. قال[3]: «وذهب المبرّد إلى أنهم أرادوا أن يفرّقوا بينَ جمع ثَوْر الذي هو الحيوان، والثَّور الذي يراد به القطعة من الأَقط. فقالوا في الحيوان: ثِيَرَة، وفي الأقط: ثِوَرة. كما قالوا: نَشْيانُ للخَبَرِ، وأصله: نَشوانُ، فرقاً بينه وبين: نشوان، بمعنى سَكران. ومنهم من ذهب إلى أن الأصل: ثِوْرَة، بالإسكان، فقُلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، ثم حُرّك بالفتح، وأُبقي الياء، لأنَّ الأصل الإسكان».

ولا شك أنَّ إغفاله نسبة المذهب الثاني، بعد أن نسب الأول، يوحي إلى القارىء أنه لغير المبرّد. وقد كان ابن جنّي[4] أكثر وضوحاً ودقّة، حين عرض لهذه المسألة فقال: «قال أبو العباس[5]: إنما قالوا:

---

(1) الخصائص ١: ١١٥ - ١١٦ واللسان (شنأ).
(2) في التاج «قاله». وهو خطأ يجر إلى ما وقع فيه ابن عصفور.
(3) الممتع الورقة ٤٤. وانظر الورقة ٤٣ حيث حمل على المبرد قول الكسائي، والورقة ٣٢ حيث حمل على المازني قول الجرمي.
(4) المنصف ١: ٣٤٦ - ٣٤٩.
(5) وانظر شرح المفصل ١٠: ٨٨.

ثِيَرَة، ليفرّقوا بين الثور من البقر وبين الثور من الأقط. وقال أيضاً: بَنَوه على: فِعْلَة، ثم حرّكوه، فصار ثِيَرَة. يريد: أنّ أصله: ثِيْرَة، فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حُرّكت الياء، فأُقِرَّت بحالها، لأنّ أصلها السكون ».

وحينما عرض لحروف الزيادة زعم[1] أن المبرّد أخرج الهاء منها. ولكننا إذا رجعنا إلى كتاب « المقتضب »، للمبرّد، رأينا نصّاً صريحاً يخالف ذلك الزعم. فهو يعقد باباً لمعرفة الزوائد ومواضعها، يستهله بقوله[2]: « وهي عشرة أحرف: الألف، والياء، والواو، والهمزة، والتاء، والنون، والسين، والهاء، واللام، والميم ». ثم يفصّل مواضع زيادة تلك الأحرف، ويخصّ الهاء[3] بفقرة متميّزة تبيّن مواضع زيادتها.

وكأني بابن عصفور قد نقل زعمه ذلك،عما شاع عند العلماء دون تحقيق. فقد ساد[4] بين علماء النحو، منذ عَهد ابن جنّي، أن المبرّد قد أخرج الهاء من حروف الزيادة، ولم يَرد عنهم خلاف ذلك. فكان أن تابعهم صاحب الممتع على غير هدى.

ومن هذا القبيل أنه، في مسألة همز الواو المكسورة أوّلاً، نسب[5] إلى المازنيّ قصْرَ ذلك على السماع، ومنْعَه القياس فيه. والصحيح أنّ مذهب المازنيّ هو قياس ذلك واطّراده، كما صرّح[6] ابن عصفور نفسه في كتابه « الشرح الصغير على الجمل »،وأنّ الذي قصره على السماع هو الجرميّ.

(١) الممتع الورقة ١٨ ب و١٩ ب...
(٢) المقتضب ١: ٥٦. وانظر ١: ٦١ - ٦٣ و٣: ١٦٩ واللسان والتاج (أمم).
(٣) المقتضب ١: ٦٠.
(٤) انظر باب الهاء من سر الصناعة وشرح المفصل ٩: ١٤٣ وشرح الشافية ٢: ٣٨٢ وشرح الأشموني ٣: ٣٠٥ وشرح التصريح ٢: ٣٦٢ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠١.
(٥) الممتع الورقة ٣٢.
(٦) انظر ص ١٦٤ - ١٦٥ من هذا الكتاب.

وفي معرض حديثه عن الاشتقاق الأصغر يذكر[1] أن أبا عليّ الفارسيّ أجاز في «أَوْلَق» أن يكون «أفعل» من: وَلَقَ يَلِقُ، إذا أسرع. ثم يعرض لهذه المسألة مرّة أخرى، فيؤكّد أنَّ هذا المذهب هو للفارسي[2]. على أننا إذا تتبعنا نحن سير هذا المذهب رأينا مصدره عند أبي إسحاق الزجّاج. قال ابن جنّي[3]: «على أنَّ أبا إسحاق كان يجيز فيه أن يكون أفْعَلَ من: ولَقَ يَلِقُ». ولو كان ابن عصفور ينشد الصواب والدقَّة لنسب ذلك المذهب إلى الزجّاج، وهو شيخ الفارسيّ.

وفي الوقف على المنوَّن المقصور بالألف يبسط ابن عصفور ثلاثة مذاهب للعلماء، فيقول[4]: «فمنهم من ذهب إلى أنها بدل من التنوين في الرفع والنصب والخفض، وهو مذهب المازنيّ. ومنهم من ذهب إلى أنَّ الألف هي الأصل، والمبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال وهو مذهب الكسائيّ. ومنهم من ذهب إلى أنَّ الألف في حال الرفع والخفض هي الألف الأصلية والتنوين محذوف، وفي النصب هي الألف المبدلة من التنوين والألف الأصلية محذوفة، قياساً للمعتلّ على الصحيح، وهو مذهب سيبويه». وقد جارى أكثرَ النحويين، في نسبة المذهب الأخير إلى سيبويه، دون أن يرجع إلى المصدر الأول - وهو الكتاب - للتحقّق لذلك. قال أبو حيّان في التعليق على هذا المذهب[5]: «وذهب إليه أبو عليّ في أحد قوليه، ونسبه أكثر الناس[6] إلى سيبويه، ومعظم النحويين». ومثل ذلك ما نراه لدى السيوطيّ،

---

(1) الممتع الورقة ٤.
(2) الممتع الورقة ٢٢.
(3) الخصائص ١: ٩.
(4) الممتع الورقة ٣٨ ب
(5) نقل عن الارتشاف في حاشية شرح الشافية ٢: ٢٨٢.
(6) وانظر شرح المفصل ٩: ٨٦ - ٨٧.

حيث يصف هذا المذهب بأنه[1] «مذهب سيبويه، فيما نقل أكثر النحويين». ولكنّا نرى بعض النحويين ينسبون إلى سيبويه مذهباً آخر، وهو المذهب الثاني الذي نسبه ابن عصفور إلى الكسائيّ. وقال فيه أبو حيّان: «وهو مرويّ عن أبي عمر، والكسائيّ، والكوفيّين، وسيبويه فيما قال أبو جعفر ابن الباذش». وقال فيه السيوطيّ: «قاله ابن كيسان، والسيرافيّ، وابن بَرْهان، وابن مالك في الكافية وشرحها. وعزاه مكيٌّ بن أبي طالب إلى الكوفيين. وعزاه أبو جعفر ابن الباذش في الإقناع إلى مذهب سيبويه والخليل. وقال أبو حيّان: إنهَ الأرجح».

أما الرضيّ فقد رجع إلى كتاب سيبويه، للفصل في هذا الموضوع، فثبت عنده أنَّ ما نسبه أكثر النحويين إليه غير صحيح، وقال[2]: «وليس ما عُزي إليه مفهوماً من كلامه».

ونحن إذا رجعنا إلى كتاب سيبويه تحقَّق عندنا خطأ ابن عصفور وأكثرَ النحويين، وصحَّةُ ما وصل إليه الرضيّ، وما ذكره ابن الباذش. قال سيبويه[3]: «وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف، لأنَّ الفتحة والألف أخفُّ عليهم؛ ألا تراهم يفرُّون إلى الألف من الياء والواو، إذا كانت العين قبل واحدة منهما مفتوحة، وفرُّوا إليها في قولهم: قد رُضَى ونُهَى. وقال الشاعر زيد الخيل:

أفي كلِّ عامٍ مأتمٌ، تَبعثونَهُ على مِحْمَرٍ، ثَوَّبْتُموهُ، وما رُضَى

وقال طفيل الغنويّ:

★ إنّ الغَويَّ إذا نُهَى لم يُعْتِبِ ★

---

(١) الهمع ٢: ٢٠٥.

(٢) شرح الشافية ٢: ٢٨٠.

(٣) الكتاب ٢: ٢٩٠ – ٢٩١.

ويقولون في فَخِذٍ: فَخْذٌ، وفي عَضُدٍ: عَضْدٌ. ولا يقولون في جَمَلٍ: جَمْلٌ، ولا يخففون لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم والألف. فمن ثَمَّ لم تُحذف الألف، إلاّ أن يُضطرَّ شاعر فيشبِّهها بالياء، لأنها أختها، وهي قد تذهب مع التنوين. قال الشاعر حيث اضطُرّ، وهو لبيد:

وقَبيـلٌ، من لُكَـيزٍ، شاهـدٌ   رَهطُ مَرجومٍ، ورهطُ ابنِ المُعَلّْ

يريد المعلَّى». وقد علَّق على هذا النصّ أبو سعيد السيرافيُّ بقوله:[1] «هذا الموضع يدلُّ على أنّ مذهب سيبويه أنَّ الألف التي ثبتت في الوقف هي التي كانت في الأصل محذوفة».

غير أن وهم المؤلِّف في نسبة هذه المذاهب، على الرغم من كونه خطأً علميّاً واضحاً، ليس مما يطعن في علمه ويضعف مكانته. لأن ما لمسناه عنده من ذلك لم يكن هو فيه بدعاً، وإنما هو امتداد لظاهرة، عرفها أسلافه من فحول العلماء. فقد تعدّدت المذاهب منذ القرن الثاني، ثم تفرّعت، وكثر أتباع كلّ منها، حتى أصبح من المتعذّر على الباحث أحياناً أن يجزم في تحديد مُبْدع كلّ مذهب أو قول. ولذلك تسمّح العلماء في النسب، فكانوا إذا رأوا للمذهب الواحد جماعة من الأنصار اجتزؤوا بذكر أحدهم، وربما كان أقربَهم أو أشهرَهم، عن استقصاء الأسماء، أو تحديد الرائد الأول. فأنت ترى في المصنَّفات، منذ القرن الثالث، خلافاً في نسبة كثير من الأقوال: هذا ينسبها إلى الخليل، وذاك يعزوها إلى سيبويه، وثالث يحملها على الأخفش، ورابع يعمّ بها البصريين مستثنياً بعضهم. وذلك كلُّه مردّه إلى التسمُّح والاتساع والاجتزاء.

وعلى هذا نستطيع أن ندرك السرَّ في نسبة ابن عصفور تلك

---

(١) شرح الشافية ٢: ٢٨١. وانظر ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٩: ٧٦ عن السيرافي.

الأقوال. فلقد وافق الأخفشُ والمبرّدُ في كثير من المسائل مذهبَ سيبويه، فكان لابن عصفور أن يعزو القول فيها إلى واحد من الثلاثة. وليس غريباً أن يتابع بعضُ العلماء المبرّدَ في جانب من أقواله، فيجوز لعليّ بن مؤمن نسبتها إليهم. أما الفارسيُّ فهو تلميذ للزجّاج، أخذ عنه كثيراً من توجيهاته وأقواله. ولا ضير أن يُنسب إليه بعضها.

أضف إلى هذا أن عليَّ بن مؤمن نقل بعض أقوال العلماء - كما ذكرنا قبل[1] - من مراجع ثانوية. فهو لم يرجع فيها إلى مصادرها الأولى، في مصنَّفات أصحابها، وإنما استقاها من كتب متأخّرة. فلعل مصنّفي تلك الكتب المتأخّرة تسمَّحوا، أو وهموا، في عزو الأقوال هذه، فتابعهم ابن عصفور من غير تمحيص، كالذي رأيناه في مسألة الوقف على المنوَّن المقصور. أو لعلهم أوهموا في عباراتهم، ولم يكونوا واضحين كلّ الوضوح، فأوقعوه في الخطأ، كما رأينا في النسبة إلى شنوءة.

أما ما ذكرنا له من أخطاء علمية في مسائل الصرف فهي هنات يسيرة، إذا علمنا أنَّ كتاب الممتع من المطوَّلات الضخمة، إذ يكاد يستغرق الألف من الصفحات. أضف إلى هذا أنَّ المؤلف نفسه قد صرَّح بغموض علم التصريف، واستعصائه على المتقدّمين من العلماء، ثم قال[2]: «والذي يدلّ على غموضه كثرة ما يوجد، من السقطات فيه، لجلَّة العلماء». وقد روى بعضَ أوهام لأبي عُبيد القاسم بن سلاّم، وأبي العباس ثعلب، ثم قال: «وقد حُكي عن غيرهما، من رؤساء النحويين واللغويين، من السقطات نحوٌ مما ذكرنا إلاّ أني قصدتُ إلى الاختصار، وفي هذا القدر الذي أوردناه كفاية». وكأنه بذلك قد اعتذر عما سيندّ

---

(1) انظر ص ١٦٣ - ١٦٤.

(2) الممتع الورقة ٢.

عنه من أوهام وهنات، وكأني به يقول: إذا كان جلّةُ العلماء المتقدّمين، ورؤساء النحويين واللغويين، قد أُخذ عليهم ذلك القَدر، من السقطات، فلا غرو أن يكون في كتابي شيء من ذلك.

وإنني، إذ أسجّل هذا كله، ما أزال مقرّاً بفضل ابن عصفور، ومردّداً البيت الذي أنشده المقّري في مثل هذه المناسبة[1]:

وفي تَعَبٍ مَن يَحسُدُ الشّمسَ نُورَها ويـأمـلُ أنْ يـأتيْ لهـا بِضَريـبِ

(١) نفح الطيب ٤: ١٤٨. والبيت للمتنبي في ديوانه ١: ٥٦.

الفصل الخامس

وصف النسخ المخطوطة

رجعت في تحقيق كتاب «الممتع»، ودراسته، إلى ثلاث نسخ مخطوطة، أصفها فيما يلي:

١

نسخة فيض الله «ف»

وهي تحت الرقم ٢٠٥٢ في مكتبة فيض الله بإستانبول. تقع في ٧٢ ورقة قياسها ١٦ × ٢١ سم، في كل صفحة ٢٧ سطراً، بخطّ مغربيّ جيّد. منها صورتان على الميكروفيلم، في معهد المخطوطات بالجامعة العربية، تحت الرقمين ١٩ و٢٠ من قسم الصرف.

في الورقة الأولى من الكتاب: «تصريف الأستاذ أبي الحسن ابن عصفور أكرمه الله. وهو الذي سماه بالممتع في التصريف». وقبالة ذلك: «كتبه لنفسه حسن بن محمد...». يلي ذلك عدّة تملّكات، نثبت بعضها فيما يلي:

ملكه الفقير... المغربيّ المالكيّ بطولون، غفر الله لنا وله آمين سنة ٩٧٢. ثم صار للفقير إلى الله تعالى، عليّ بن سيف الأنباريّ الشافعيّ. لطف الله به وجبر مصابه. ثم صار للفقير أحمد بن العجميّ سنة ١٠٧٢.

وأخيراً انتقلت ملكيّته إلى شيخ الإسلام فيض الله، فأثبت عليه خاتمه، وفيه: وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، غفر الله له ولوالديه، بشرط ألاّ يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢.

والراجح أنَّ أبا حيّان النحويّ كان قد تملَّك هذه النسخة، ونقلها معه إلى القاهرة. ولذلك تسنّى له أن يعارضها بنسخ أخرى، ويلحق بحاشيتها نصوصاً كثيرة، من تلك النسخ.

فقد أثبت في الورقة الأولى منها ما يلي: «أنشدني شيخنا الفقيه الأستاذ النحويّ، أبو جعفر ابن الزبير، لنفسه في صفات الحروف:

مِن صفاتِ الحروفِ جَهْرٌ وهَمسٌ شِدَّةٌ، ثم رخوةٌ، فافهمُوها
وإلى مُطْبَقٍ، ومُنْفَتِحٍ، و ذي عَلاءٍ، وضِدِّه، قَسِّمُوها
وحروفُ الصَّفيرِ بعدَ ذَوي الغُنَّةِ، واللِّينُ للذي يَتلُوها
تلك سِتٌّ وعَشْرةٌ، مستفادٌ حُكمُها عندَ مَن غَدا واعيها».

ولخَّص تحت ذلك أبنية الأسماء بقوله: «الأصول من الأبنية: للثلاثيّ عشرة أبنية. وللرباعيّ خمسة أبنية عند سيبويه، وزادوا سادساً طَحْرِبَة. وهو في غاية الشذوذ. وللخماسيّ أربعة أبنية. وأما الزيادة فللثلاثيّ المزيد فيه زيادة واحدة: أحد وثمانون بناء. وللمزيد فيه زيادتان من الثلاثيّ أيضاً: مائة وثلاثة وثلاثون بناء. وللمزيد فيه ثلاث زوائد: خمسة وستون بناء. وللمزيد فيه أربع زوائد: ستة أبنية. فجميع أبنية الثلاثيّ المزيد فيه، دون الأصول، مائتا بناء ثنتانِ، وخمسة وثمانون بناء. وجملة الرباعيّ المزيد أحد وستون بناء. وجملة الخماسيّ المزيد خمسة أبنية».

أما النسخ التي عارض بها أبو حيّان فكثيرة، نذكر منها ما يلي:

نسخة ابن عصفور:

ألحق أبو حيّان بحاشية نسخة «فيض الله» كثيراً من النصوص نقلاً عن خطّ ابن عصفور. وقد صرَّح بذلك مراراً. فهو مثلاً يلحق بإدغام الياء هذا النصّ: «وأيضاً فإن الواو من الشفة والياء من حروف الفم، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم» مقدِّماً له بقوله: «بخط المصنِّف»[1].

غير أن نسخة «فيض الله» هذه لم تُعارَض كلها بنسخة المؤلف، لأن ما نقله أبو حيّان من زيادات وتصويبات من نسخة المؤلف انحصر في الثلث الأخير من الكتاب. فلعله وقف على قطعة من الممتع بخطّ ابن عصفور، فعارض بها ما يقابلها في نسخته.

نسخة رضيّ الدين:

قابل أبو حيّان نسخته أيضاً بنسخة، لشيخه رضيّ الدين محمد بن عليّ الأنصاريّ الأندلسي. وكانت هذه المقابلة قراءة من أبي حيّان على شيخه. وقد أثبت ذلك في ختام النسخة بقوله: «قابلت جميع هذا الكتاب مع الإمام اللغويّ الحافظ، حُجّةِ العرب، أوحدِ العصر، رضيِّ الدين أبي عبد الله محمد بن عليّ بن يوسف الأنصاريّ الأندلسيّ الشاطبيّ. قاله كاتبه أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن حيّان النفزيّ الأندلسيّ الجيّانيّ نزيلُ القاهرة». وأكّد ذلك بعبارات كثيرة، نثرها في حواشي النسخة[2].

نسخة ابن الزبير:

وهي نسخة شيخ أبي حيّان أيضاً، وهو أحمد بن إبراهيم أبو جعفر

---

(١) الممتع الورقة ٦٤. وانظر الورقة ٤٩ و٥٥ و٦٠ و٦٣ و٦٥ و٧٠.

(٢) انظر الورقة ٨ و١٥ و١٨ و٢٢ و٢٧ و٢٨ و٣١ و٣٤ و٣٩ و٤٠ و٥٧.

ابن الزبير، قابل بها أبو حيّان نسخته. ويؤكّد ذلك أنه أثبت خطبة هذا الكتاب بخطّه، وختمها بقوله: «هذه الخطبة لم تثبت في كتاب أستاذي أبي جعفر، رضي الله عنه، وثبتت في بعض النسخ».

نسخة ابن الخفّاف:

عارض أبو حيّان نسخته أيضاً بنسخة لابن الخفّاف[1]، وأثبت في الحواشي عنها كثيراً من الزيادات والتصويبات[2]. ومن ذلك أنه علّق على تصريف «قَتَّلَ» بقوله[3]: «وقياس المصدر أن يقال قَتّالاً بفتح التاء والقاف... ثبت هذا في نسخة الخفّاف، رحمه الله».

ويبدو أن نسخة ابن الخفّاف هذه هي بخطّه. يُرَجِّحُ هذا أنَّ كلمة «استسرفوا» في قول ابن عصفور[4]: «بل قد كان أبو بكر، وغيره ممن هو في طبقته، قد استسرفوا أبا إسحاق، رحمه الله» هي في نسخة فيض الله: «استرفوا». وقد علَّق عليها أبو حيّان في الحاشية بما يلي: «استسرفوا بخطّ الخفّاف».

والدليل القاطع على ما ادعينا هو أنَّ أبا حيَّان قد أَثبت في حاشية نسخته ما يلي[5]: «وأما قولهم: حجرٌ يَهْيَرٌّ، فيمكن أنَ يكون أصله: يَهْيَرٌ... ثبتت هذه الزيادة في نسخة ابن الخفّاف، من الممتع، ونقلتها من خطِّه».

---

(١) ويطلق عليه أبو حيان أحياناً لقب الخفاف. ولعله أبو بكر بن يحيى الجذامي المالقي المذكور في بغية الوعاة ص ٢٠٧.

(٢) انظر الورقة ٢٣ و٢٥ و٢٧ و٢٩ و٣١ و٦٢.

(٣) الممتع الورقة ٦٠. وقتل أصله: اقتتل، ثم أدغمت التاء في التاء وحذفت الهمزة.

(٤) الممتع الورقة ٣.

(٥) الممتع الورقة ١١.

نسخة الخزرجيّ:

وعارض أبو حيّان نسخته أيضاً بنسخة، نسبها إلى الخزرجيّ. فهو عندما وصل إلى قول المؤلّف[1]: «فدلّ ذلك على أنه ليس بصفة في الأصل» علّق في حاشيته ما يلي: «ومما يدلك على... في نسخة الخزرجيّ». كما أنه وقف عند قول ابن عصفور[2]: «وأما: أَيْطَلٌ، فالذي يدلّ على أصالة همزته»، وأثبت قبالته: «سقط من هنا إلىَ آخر الباب في نسخة الخفّاف والخزرجيّ».

نسخة الكرمانيّ:

وعارض أبو حيّان أيضاً نسخته بنسخة، نسبها إلى الكرمانيّ، وأثبت بعض ذلك في الحاشية. فقد علّم على قول أبي الحسن[3]: «فيكسر التاء اتّباعاً للقاف، فتنقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها» ثم أثبت في حاشيته الطُّرَّةَ التالية: «لا ينبغي أن يكسر التاء... لأن ذلك يؤدّي إلى قلب الألف ياء فيكثر التغيير...». وأثبت فوق الطُّرَّة ما يلي: «ثَبَتَ المكتوبُ طُرَّةً عوضَ ما عُلِّم عليه في المتن في نسخة، وثبت في نسخة الكرمانيّ مثل ما في الأصل».

سائر النسخ:

وقد عارض أبو حيّان بنسخ أخرى، أغفل تحديدها، ونقل عنها كثيراً من التصويبات والنقد والزيادات. ولعل أظهر ما استقاه من هذه

---

(١) الممتع الورقة ٦.
(٢) الممتع الورقة ٢٢.
(٣) الممتع الورقة ٦٠. وانظر الورقة ٦١.

النسخ المغفلة شيئان: خطبة الكتاب التي أثبتها من بعض النسخ[1]، ونقود ابن مالك الكثيرة التي نقلها من نسخة، يرجح عندنا أنها لابن مالك.

* * *

وبهذه المقابلات كلها اكتسبت نسخة أبي حيّان قيمة علمية كبرى. إذ أصبحت تمثّلُ أكثر من عشر نسخ قديمة، ترجع إلى القرن الذي عاش فيه ابن عصفور.

وقد زاد هذه النسخةَ نفاسةً أن حلاّها أبو حيّان وغيره بتعليقات وافرة، فيها التفسير والاستدراك والنقد. أما ما ألحقه غير أبي حيّان فإليك بعض نماذج منه:

١ - قمّحان بالضمّ والفتح. والضمّ عن سيبويه[2].

٢ - الجوهري[3]: الإصار والأيصر: حبل قصير يُشَدُّ به في أسفل الخباء إلى وتد. وجمع الإصار أُصُر، وجمع الأيصر أياصر. والإصار والأيصر أيضاً: الحشيش. يقال: لفلان مِحَشٌّ لا يجزُّ أيصرَه، أي: لا يقطع.

٣ - قال ابن القوطية في المقصور والممدود من تأليفه: فَعَلَى اسم: قَلَهَى، موضع[4].

٤ - عِزْوِيت[5] هو الداهية، بالعين المهملة. وقال أبو عمرو: غِزْوِيت، بالغين المعجمة. قاله ابن جنّي في المنصف. وفي أبنية ابن

---

(١) وانظر الورقة ٧ و٥٣ و٥٦ و٥٧ و٦٠ و٦٤ و٦٦ و٦٧.
(٢) انظر الورقة ١٣ و٨ و٤٣ و٦٢.
(٣) انظر الورقة ٥.
(٤) انظر الورقة ٩.
(٥) الممتع الورقة ٦. وانظر الورقة ٣٦ و٦٣ و٦ و٨ و١٣ و١٩ و٢١ و٢٣ و٢٨.

القطّاع: وعلى: فِعْليت، نحو: عِفرِيت، وعِزْوِيت اسم موضع. وقال ثعلب: هو الرجل القصير.

٥ - ابن سيده: الخاء والظاء: خَظْرَفَ جلدُ العجوز: استرخَى. وحكاه بعضهم بالضاد، وقد تقدَّم في حرف الخاء والضاد. وعجوز خَنْظَرِف: مسترخية اللحم[١].

٦ - التبريزي في شرح الحماسة: فَعّال بابه الصفة وقد يوجد في الاسم[٢].

٧ - وحذفت[٣] [الهاء] من: است، ومن: سَنة، في أحد القولين.

٨ - وكذلك تُصحِّحُ ما كانت حركة حرف العلَّة فيه عارضة لتسهيل الهمزة بعده. وذلك: جَيَل، المخفَّف من: جَيئَل[٤].

٩ - وعلَّق أحدهم على «شَوْهَة» بما يلي[٥]: بسكون الواو وهو أقيس. وحُذفت الهاء، وتحرَّكت الواو لتطرّفها، فانقلبت ألفاً. وقيل الواو متحرّكة في الأصل، فانقلبت لتلك الحركة.

١٠ - وهذه العبارة[٦]: «بَياويعُ: جمع بَيّاع، على وزن: فَعّال» علّق عليها بما يلي: «لعله فِعْوال[٧]».

١١ - وذكر ابن عصفور أنَّ زهيراً اضطرّ، ففكّ الإدغام في «ركك». فعلّق عليه أحدهم بقوله[٨]: «قال أبو عثمان عن الأصمعيّ:

---

(١) الممتع الورقة ١٤.
(٢) الممتع الورقة ١٠.
(٣) الممتع الورقة ٥٨. وانظر الورقة ٣٣.
(٤) الممتع الورقة ٥٢.
(٥) الممتع الورقة ٥٨.
(٦) الممتع الورقة ٥٧. وانظر الورقة ٥٩ و٦٠.
(٧) وهو الصواب.
(٨) الممتع الورقة ٦٠. وانظر الورقة ٦٤.

سألتُ أعرابياً، ونحن بالموضع الذي ذكره زهير في قوله:

ثم استَمرُّوا، وقالوا: إنَّ مَوعِدَكم ماءٌ بشرقيِّ سَلمَى، فَيْدُ، أوركَكُ

:أتعرف رَكَكاً هذا؟ فقال: قد كان ههنا ماء يُسمَّى ركّاً! فعلمت أن زهيراً احتاج إليه فحرَّكه.

وقد يجوز أن يكونا لُغَتين: رَكٌّ، ورَكَكٌ. كالقَضّ والقَضَض. وقد كان يجب على الأصمعيّ ألاّ يُسرع إلى أنه ضرورة».

وبعض هذه التعليقات يتضمَّن رموزاً، تشير إلى أسماء من ألحقها. ومنها: ز[١]، ط[٢]، ن[٣].

حواشي أبي حيّان:

وأما ما ألحقه أبو حيّان فيمكننا أن نجعله في قسمين: الأول هو ما نقله عن مصادر متعدّدة. والثاني هو ما خصَّ به ابنَ مالك.

وفي القسم الأول نرى التفسير، والزيادات، والاستدراك، والنقد.

فهو يفسِّر «البِلِزَّ» بقوله[٤]: «البلزّ: المرأة السمينة القصيرة».

ويفسّر «الأُمْهُج» بما يلي[٥]: «قال ابن جنّي: المهجة: خالص النفس. ومنه قيل: لبنٌ أُمْهُجان، وأُمهُج، وماهج، للخالص. وقال هميان بن قحافة.

★ وعَرَّضوا للجَلْسِ مَحضاً ماهجا ★

(١) المتع الورقة ٢٤ و٣٠ و٥٠.
(٢) المتع الورقة ٣٤.
(٣) المتع الورقة ٥٢.
(٤) المتع الورقة ٧.
(٥) المتع الورقة ٧.

أي: لبناً خالصاً. ووجدتُ بخطّ أبي عليّ عن الفرّاء: لبن أُمهوج. وحُكي عن أبي زيد: لَبن أُمْهُج. وأُفْعُل في الصفات عزيز، قليل جدّاً».

ويفسّر[1] «الحُبَلِيل» كما يلي: «الحبليل: دُوَيْبَّة. وهو من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه. قاله ابن سيده».

ويعلّق على «الهُبارِيَة» بقوله[2]: «كراع: يقال لِما طار من الريش وغيره: هِبْرِية، وهُبارية، وأُبارية».

كما يعلّق على هذا البيت:

وكأنّ أُولاها كِعابُ مُقامرٍ ضُرِبتْ على شُزُنٍ، فهنّ شَواعي

بما يلي[3]: «البيت للأجدع بن مالك، أنشده الجوهريّ: وكأنّ ضَرْعَيها. ووجدت بخطّ الشاطبيّ: الشُّزُن: الناحية. وصوابه: وكأنّ صَرعاها».

ويفسّرُ «المنكب» بقوله: «هو العَريف، نَكَبَ على القوم أي: كان عريفاً له، أفادنيه شيخنا الرّضيّ»[4].

وعن شيخه الدمياطيّ يفسّر «جَحْجَبَى» كما يلي: «جَحجبى: علم. وهو ابن كُلْفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس، جدّ أُحيحة ابن الجُلاح بن الحَريش بن جحجبى سيّد الأوس في الجاهلية. وجميع من في الأنصار: حَريس بالسين المهملة، إلاّ هذا ابن جحجبى فإنه بالشين. قاله شيخنا الحافظ شرف الله عبد المؤمن الدمياطيُّ»[5].

ويقف عند الرجز:

نِفْرِجَةُ الهمِّ، قليلُ ما النَّيْلْ يُلقَى عليهِ النَّيْدُلانُ باللَّيْلْ

---

(١) المتع الورقة ١١.

(٢) المتع الورقة ١٠. وانظر الورقة ١٢.

(٣) المتع الورقة ٥٧.

(٤) المتع الورقة ٨. وانظر الورقتين ١٠ و١١.

(٥) المتع الورقة ١٤.

فيفسّرُ الكلمة الأولى منه بقوله[١]: «ابن سيده في المحكم: رجل نِفرِجٌ، ونفرِجةٌ، ونِفراجٌ، ونِفرِجاءُ ممدود: ينكشف عند الحرب. وتِفرجٌ، وتِفرجةٌ: ضعيف جبان. أنشد ثعلب:

تِفْرِجةُ القلبِ قليلُ النَّيلْ   يُلقَى عليهِ النَّيدلانُ باللَّيلْ

هكذا أنشده بتقييد اللام، وأخطأ في الوزن. إنما هو:

تِفْرِجَةُ القلبِ، قليلُ النَّيلِ   يُلقَى عليهِ نَيدلانُ اللَّيلِ

أو:

تِفْرِجةُ القلبِ، بَخيلُ ما النَّيلْ   يُلقَى عليهِ النَّيدلانُ باللّيلْ

ويروى: نفرجة. والنفرج: القَصّارُ».

ويفسِّر الحروف الرّخوة بقوله[٢]: «ابن الأنباريّ: إنما سُمِّيت رخوة لأن الاعتماد يضعف في موضع الحرف، ولا يُضغط ضغطاً يمنع الصوت من أن يخرج، فيخرج الحرف رخواً لذلك».

ويعلّق على الاشتقاق بما يلي[٣]: «للناس في الاشتقاق ثلاثة أقوال: قال الخليل، وسيبويه، [وأبو عمرو، وأبو الخطّاب،] وعيسى بن عمر، والأصمعيّ، وأبو زيد، وأبو عبيدة، والجرميّ، وقطرب، والمازنيّ، والمبرّد، والزجّاج، من البصريين من أهل اللغة، ومن الكوفيين الكسائيُّ، والفرّاء، والشَّيانيّ، وابن الأعرابيّ، [وثعلبٌ: الكلام بعضُه] مشتقٌّ، وبعضه غير مشتَقّ. وزعمت طائفة من متأخّري أهل اللغة أنَّ الكلام كلَّه مشتقّ. وليس بقول إمام متقدّم، وإنما هو من قول المتعسِّفين من أهل اللغة. وقد زعم جماعة أنَّ الزجّاج ذهب هذا المذهبَ. وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى ذلك. وزعم قوم من أهل النظر أن الكلام

---

(١) الممتع الورقة ٢١.

(٢) الممتع الورقة ٦٣. وانظر الورقة ٦٢.

(٣) الممتع الورقة ٣. وفي النص خروم استوفينا بعضها من همع الهوامع ٢: ٢١٢ - ٢١٣ وأثبتناه بين معقوفين.

كلّه أصل، وليس منه شيء اشتُقَّ من غيره. ولا يقول بهذا أحد من أهل اللغة الأعلام. مقتضب من كلام أبي القاسم الزجّاجيّ في كتاب: اشتقاق اسماء الله الحسنى، له».

وفي الإبدال يذكر عليٌّ بن مؤمن أنَّ الميم أُبدلت من الواو في «فم»، فيعلّق عليه أبو حيّان بقوله[1]: «قال قطرب في كتاب الجماهير: والواو أبدلت منها الميم في مثل: فم. وقال قوم: بل من الهاء. وقال قوم: بل هي عوض من الواو. يدلك على ذلك قولهم: أفواه».

ويعلّق على «عَرَتُن» بقوله[2]: «قال أبو عُبيد البكريُّ في معجم ما استعجم: أما قول المرّار:

هل عَرفتَ الدّارَ، أم أَنكرتَها بـــــينَ تِـــــبراكَ، فَشَسَّيْ عَبَقُرّ

ففيه قولان: أحدهما أنه أرادُ عَبْقَراً هذا الموضع، فثقَّلَ وضمَّ القاف على توهُّم بناء: قَرَبُوس، إذ للشاعر أنَ يقصرَ هذا البناء. ولو ترك القاف مفتوحة لتحوَّل إلى بناء لا يوجد في كلام العرب. والقول الثاني أن تبراك وعبقر محلتان معروفتان، ولم يرد عبقراً الموضع المُتقدِّم ذكره، وأصله: عَبَنقُر. ونظيره عَرَتُن أصله: عَرَنْتُن».

ويقف على قول أبي الحسن «افعالَّ أكثر ما صيغ للألوان»، فيعلّق عليه بما يلي[3]: «قال أبو الفتح في المحتسب: قلما جاءت افعالّ إلاّ في الألوان، نحو: اسوادّ، وابياضّ، واحمارّ، واصفارّ، والعيوبِ الظاهرة، نحو: احوالَّ واحولَّ، واعوارّ واعورّ، واصيادّ واصيدّ».

وعندما يدرك باب ما يُزاد من الحروف في التضعيف يعلّق عليه بقوله[4]: زيادة الحرف إما من جنس الأصل، أو من غيره. فمن الجنس

(١) الممتع الورقة ٣٧.
(٢) الممتع الورقة ٧. وانظر معجم ما استعجم ص ٩١٧.
(٣) الممتع الورقة ١٨. وانظر الورقتين ٤٦ و٦٢.
(٤) الممتع الورقة ٢٨. وانظر الورقتين ٢٠ و٣٨.

تضعيف العين واللام. وأما الفاء فلم تتكرّر وحدها إلاّ في: كوكب، وأوّل على رأي البصريين. وليس معنى التكرير تكريرها في المثال، فيقال: فَوْفَلٌ، ولا أَفَّلُ، لأن مثال الأصل هنا ثلاثة أحرف، ولم تتكرّر بعد استيفاء الأصل. وقد كُرِّرت الفاء والعين في: مَرْمَرِيس، ومَرْمَريت، وزنه: فَعْفَعِيلٌ. وتُكرَّر العين كعَلَّمَ، واللام كَجَلْبَبَ، ولا يدغم للإلحاق. وقد تُكرَّرُ اللام مرّتين. وقد تكرر العين واللام كصَمَحْمَح، وزنه: فَعَلْعَلٌ. فأما: قَلْقَلَ، وزَلْزَلَ، فوزنه: فَعْلَلَ. وقال قوم: فَعْفَلَ، وهو ضعيف لأن تكرير اللام هو الكثير، وتكرير الفاء شاذّ. وكون الحرف الثالث من جنس الأول لا يوجب تكرّره؛ ألا ترى أن الأصل: قَلِقَ، ووزنه: فَعِلَ، مثل: سَلِسَ. وأما من غير جنس الأصل فحروف: يا أوس هل نمت. من اللباب».

ويعلّق على الإدغام في «عَيُّوا» بنصّ ينقله عن أبي جعفر النحّاس، وهو[1]: «الإدغام في الجمع قبيح عند الفرّاء، لأنه يجب أن تسكن الياء في الجمع، والواو بعدها ساكنة، فيجب الحذف. وهو عند البصريين جيّد حسن، لأنه يبنى على الواحد فتقول: عيَّ، ثم تزاد واو الجمع. فأما المستقبل نحو: يَعْيَا، ويَحْيَا، فلا نعلم بين البصريين اختلافاً أنه لا يجوز الإدغام، لأنك لو أدغمت جمعت بين ساكنين، الياء الثانية ساكنة وتسكن الأولى للإدغام، فيجتمع ساكنان. هذا بعد أن تكسر الحاء. وأجاز الفرّاء الإدغام في المستقبل، واحتجّ بأن الياء قد تتحرّك في نحو قوله ﴿أن يُحيِيَ الموتى﴾. والذي قاله لا وجه له عند البصريين، لأن تحرّكها عندهم في النصب عارض لها. من كلام النحّاس في معلقة ابن كلثوم».

ويذكر ابن عصفور أنَّ من العرب من يُجري «افتعَلَ» من الوعد

---

(1) المتع الورقة ٥٥. وانظر شرح القصائد التسع ص ٦٤٣ - ٦٤٤.

على القلب، ولا يُبدل الواو منه تاء[1]، فيعلّق عليه أبو حيّان بقوله: «ذكر ابن الخشّاب أن ذلك لغة الحجازيين، وأنه وإن كانت لغتهم تلك فإن القرآن جاء على غير لغتهم، كقوله تعالى ﴿اتّقوا﴾ و﴿تتّقون﴾. وفي كلام الشافعيّ: اتّطِىء، بنى افتعل من الوطء».

وكثيراً ما استدرك أبو حيّان على أبي الحسن ما أغفله، فأثبت ذلك نقلاً عن العلماء. فأبو الحسن يذكر أنَّ الميم في أول الكلمة إذا كان بعدها حرفان أصليان وما عداهما محتمل للاصالة والزيادة فهي زائدة، فيما عدا: مِعْزَى، ومأجج، ومَهْدد، ومَعَدّ، ومَنجنيق، ومَنجنون. وأبو حيّان يلحق بحاشية ذلك قوله[2]: «أما مِجَنّ - وهو التُّرس - فعن سيبويه فيه قولان: أحدهما أنه: فِعَلّ، كخِدَبّ فالميم أصلية. والثاني أنه: مِفْعَلٌ، فهي زائدة. وسأل بعضُهم التوّزيّ فقال: أخطأ صاحبكم - يعني: سيبويه - في قوله: إنَّ ميم مجنّ أصلية، وهل هو إلاّ من الجُنَّة؟ فقال: ليس بخطأ، لأنَّ العرب تقول: مَجُنَ الشيء، إذا صلب. فمِجنّ منه».

وفي الإدغام يعرض عليٌّ بن مؤمن الوجوه التي يعرفها في الأمر من الثلاثيِّ المضعَّف، فيستدرك عليه أبو حيّان ما يلي[3]: «سمع الكسائيّ من عبد القيس: ارُدُّ وافِرِّ واعَضَّ، بهمزة الوصل وبالإدغام».

وفي الإبدال يذكر المصنّف إبدال الشين من كاف[4] المؤنّث، فيلحق أبو حيّان بذلك قوله: «قال ثعلب في أماليه: أنشدني ابن الأعرابيّ:

عـــليَّ فـــيما أبتغي أبْغِيشِ بَيضـــاءَ، تُرضيني، ولا تُرضِيشِ

---

(١) الممتع الورقة ٣٧.

(٢) الممتع الورقة ٢٣.

(٣) الممتع الورقة ٦١.

(٤) الممتع الورقة ٣٩. وانظر مجالس ثعلب ص ١١٦. ومنها زدنا ما بين معقوفين.

وتَطَّـــــــــبي وُدَّ بَني أَبيشِ   إذا دَنَوتِ جعلـــــــتْ تُنئيشِ
وإن نـأيـتِ جَعلـتْ تُـدْنيشِ   وإن تكلَّمـتِ حَثَـتْ في فِيشِ
حتّى تَنِقّي كنَقيقِ الدّيشِ

قال: يجعلون مكان الكاف الشينَ، وربما جعلوا بعد الكاف الشينَ والسين، [يقولون: إنَّكِشْ، وإنَّكِسْ. قـــــال:] وهي[1] الكشكشة والكسكسة المشهورة. وهي في[2] الكاف المكسورة لا غير».

ويعرض ابن عصفور للجيم مبدلة من الياء المشدَّدة، فيستدرك عليه أبو حيّان بقوله[3]: «وزعمَ الفرّاء أنها لغة طيّىء، وأنشد:

نعِمّـــــا وَلَـــــدَتْ رَضْوَى   لِزَبّـــــانَ بن كِنْـــــدِجِّ
وحَوصــــــاءَ، ورألانَ اللَّـ   ـذَيْ دَلاّ عـــــلى الحَـــــجِّ

يريد: كنديّ [واللذَيْ يريد: اللذَين. دلاّ على الحجّ أي: على الحَيّ، أي بشرفها نَبَّها على حَيِّها]. قال أبو عمرو: وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضاً إلى الجيم. قال الفرّاء: وذلك في بني دُبير، من بني أسد خاصّة. ويقولون: هذا غلامجْ، وهذه دارِجْ. وقال أبو حاتم: قلتُ لأمّ الهيثم - واسمها غَيثة -: هل تبدل العرب الجيم ياء في شيء من الكلام؟ فقالت: نعم. ثم أنشدتني:

إذا لم يكنْ فِيكُنَّ ظِـلٌّ ولا جَنـىً   فـأَبعَـدكنّ اللهُ، من شَيَـراتِ

أي: من شَجَراتِ. وقال اللِّحيانيُّ: يقال: لا أفعلُ ذلك يدَ الدهر، وجَدَ الدهر، أي: آخر الدهر. وقال أبو زيد: يقول الكِلابيُّون: هي الصهاريجُ، والواحد صِهرِيجٌ. وبنو تميم يقولون: صَهاريُّ، والواحد صِهرِيٌّ. مقتضب من كتاب الإبدال لأبي الطّيب الحلبيّ».

---

(١) في مطبوعة المجالس: وهذه.

(٢) سقطت من مطبوعة المجالس.

(٣) الممتع الورقة ٣٤. وانظر الإبدال ١: ٢٥٨ - ٢٦١.

ويذكر أبو الحسن إبدال العين من الهمزة، زاعماً أنه خاصّ ببني تميم[١]. فيستدرك عليه أبو حيّان ما يلي: «قال أبو الطّيّب[٢]: وقبائل من قيس، وأنشد:

أَعَنْ تَوَسَّمْــــتَ البيتَ

قال: ورَوَوا بيت الشمّاخ:

نُبِّئْتُ أنَّ رُبَيعاً عَن رَعَى إبلاً يُهدِي إليّ خَنَاهُ، ثانيَ الجِيدِ

يريد: أن رَعَى إبلاً».

ويوجب عليٌّ بن مؤمن إدغام لام التعريف في الأحرف الشمسية، فيستدرك عليه أبو حيّان ما يلي[٣]: «قال الفرّاء: قال الكسائيّ: سمعت [بعض العرب] يُظهر لام التعريف عند هذه الحروف، إلاّ عند اللام و[الراء] والنون فقط، يقولُون: الْصامت. قال الفرّاء: ولم اسمع ذلك من العرب، وكان صدوقاً في روايته. يعني: الكسائيّ. وهذا لم يحفظه البصريُّون ولا الفرّاء، من شرح أبي سعيد لكتاب سيبويه».

ويذكر المؤلف التخفيف بحذف أحد المثلين، إذا كان ثانيهما ساكناً، ويقول[٤]: «والذي يُحفظ من ذلك: أَحَسْتُ، وظِلْتُ، ومِسْتُ». فيستدركُ عليه أبو حيّان قائلاً: «وهِمْت في هَمِمْتُ. قاله ابن الأنباريّ».

ويسردُ المصنّف وجوه مضارع «وَجِلَ»[٥]، فيستدرك أبو حيّان عليه بقوله: «فَعِلَ، وما في أوّله أولف وصل، للعرب فيه مذاهب:

---

(١) الممتع الورقة ٣٩.

(٢) لم أقف عليه في كتاب الابدال. وانظر ٢: ٥٥٦.

(٣) الممتع الورقة ٦٥. وانظر الورقة ١٦.

(٤) الممتع الورقة ٦٢.

(٥) الممتع الورقة ٤٠.

فاللغة الفصحى فتح حرف المضارعة من همزة، أو نون، أو تاء، أو ياء. وثانيها كسرُ جميعها وإن كانت في الياء مستثقلة. وثالثها تخصيص الكسر بالهمزة، والنون، والتاء، دون الياء. فإن كان أوّله واواً فأهل الكوفة مختلفون: فكاسرٌ كلَّها، فتنقلب ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. وقوم، ممن يكسر الهمزة والنون والتاء، يفتح الياء، فيقولون: يَوْجلُ. وقوم من هؤلاء يقلبون من الواو ألفاً. فيقولون: يـاجَـلُ، وآجلُ، وتاجلُ، وناجلُ. نقلتُه على المعنى من شرح الثمانينيّ لتصريف ابن جنّي».

وفي الأبنية يقول أبو الحسن[1]: «مُفْعُولٌ، وهو غريبٌ شاذٌّ، نحو: مُغْرُود، ومُغْلُوق». فيستدرك عليه أبو حيّان بقوله: «قال أبو القاسم السعديّ: وعلى مُفْعُول نحو: مُغْلوق للمعلاق، ومُغْرُود، ومُغْفور، ومُغْثور وهو صمغ، ومُنْخُور للمنخر، ومُنْخُول للمنخل. انتهى».

ويورد ابن عصفور في حذف الهاء أسماء، حذفت منها الهاء، مُغْفِلاً «الاستَ». فيستدرك عليه أبو حيان قائلاً[2]: «المهاباذيُّ في شرح اللُّمع: أما استٌ فالأصل: سَتَهَةٌ، فالمحذوف الهاء التي هي لام، لقولهم: أَستاهٌ، وسُتاهيٌّ، وسُتْهُمٌ، وامرأة سَتهاءُ. فكأنهم استثقلوا الهاء، لدخول تاء التأنيث عليها، وانقلابها في الوقف هاء، فيصير كاجتماع هاءين، فصار: سَتَهَهْ، في الاستثقال بمثابة اجتماع المثلين، وتعذّر الإدغام، فهربوا إلى الحذف هنا كما يهربون إليه. ثم حذفوا اللام، لأن تاء التأنيث جاءت لمعنى. وتبعت الأصل في الحذف لئلاّ يُظنَّ أنها عوض كالتاء في: بُرَة، وسَنَة. فلما بقي: سَت، عوّضوا الهمزة فقالوا: است: ومن العرب من لا يعوّض فيقول: سَتٌ. قال أبو رَمِيض العنبريُّ:

---

(١) الممتع الورقة ١٠.

(٢) الممتع الورقة ٥٨. وانظر الورقة ٢١.

يَسيلُ على الحاذَيْنِ والسَّتِ حَيْضُها كما صَبَّ فوقَ الرَّجمةِ الدَّمَ ناسكُ

وقال آخر:

شأتكَ قُعَينٌ، غَثُّها، وسَمينُها وأنتَ السَّتُ السُّفلَى، إذا دُعِيتْ نَصْرُ

وحذفوا العين فقالوا: سَهٌ والسَّهُ».

ويذكر المصنّف شواهد إبدال الياء من اللام، فيستدرك أبو حيّان عليه بما يلي[1]: «ابن السِّيْدِ: وروى بعضهم بيت امرىء القيس:

فسُلِّي ثيابي من ثيابِكِ، تَنْسَلِ

بفتح السين وقال: أراد (تنسلّ)، فأبدل الأخيرة ياء، وكسر الأولى من أجل الياء. ومن رواه هكذا أراد أن يكون الفعل الثاني من لفظ الأول، لأنه إذا ضَمَّ السين أو كسرها كان من: نَسَلَ يَنسل، وكان الفعل الأول من سلّ يسلّ، فخالف فعل المطاوعة الفعل الذي هو مطاوَع له».

ويستدرك عليه أبو حيّان أيضاً، في إبدال الياء من السين، بقوله[2]: «ابن السِّيْدِ: قالوا في قوله تعالى ﴿وقد خابَ من دَسّاها﴾: الأصل: دَسَّسَها، قلبت السين ياء كراهية التضعيف، ثم انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وأنشدوا في ذلك:

وأنتَ الذي دَسَّيْتَ عَمراً، فأصبحتْ حَلائلُهُ منهُ أرامِلَ، جُوَّعا».

وفي أبنية الأفعال يجعل المؤلف لمزيد الرباعيّ ثلاثة أبنية هي[3]: افعَنْلَلَ، وافعَلَلَّ، وتَفَعْلَلَ. فيعلّق عليه أبو حيّان بقوله: «مزيد الرباعيّ بناءان: تَفَعْلَلَ وافْعَنْلَلَ. فأما: اقشعرَّ واطمأنَّ، فرباعيّ لقولهم: قُشَعْرِيرة وطُمأنينة. إلاّ أنه ألحقوه باحرنجَمَ، فزادوا أوله همزة الوصل وأدغموا

---

(١) الممتع الورقة ٣٥.
(٢) الممتع الورقة ٣٥.
(٣) الممتع الورقة ١٦.

الأخيرة، فوزنه الآن: افْعَلَّلَ. ولا يمتنع أن يجعل [هذا] بناء ثالثاً، من زوائد الرباعيّ. قاله العكبريُّ».

ويذكر أبو الحسن لبناء «أَفْعَلَ» أحد عشر معنى هي: الجَعْلُ، والهجوم، والضياء، ونفي الغريزة، والتسمية، والدعاء، والتعريض، ومعنى صار صاحب كذا، والاستحقاق، والوجود، والوصول[1]. فيستدرك عليه أبو حيّان قائلاً: «ويكون للسَّلْبِ نحو: أَشكيتُهُ أي: أزلتُ شِكايته. وبمعنى فَعَلَ نحو: قلتُهُ وأَقَلْتُهُ. ابنَ الحاجب[2]». كما يعلّق على الوجود بقوله أيضاً: «قد تكون الصفة في معنى الفاعل نحو: أَبخلته، أي: وجدته بخيلاً. وقد تكون في معنى المفعول نحو: أحمَدته، أي وجدته محموداً[3]. ابنَ الحاجب».

وفي إبدال الجيم ياء يستدرك أبو حيّان على ابن عصفور بقوله[4]: «بخطّ شيخنا الحافظ الرضيّ: قال الفرّاء: سمعت بعض بني أسد يقول في المسجد: مَسِيْدٌ».

وإذا كان أبو حيّان قد ذكر في هذه النماذج أسماء الكتب، أو العلماء الذين نقل عنهم، فإنه في مواطن أخرى استخدم رموزاً يشير بها إلى الأسماء. ومن الرموز التي استخدمها.

ب[5].

بيع[6].

---

(1) الممتع الورقة ١٧. وانظر الورقة ٧.
(2) انظر شرح الشافية ١: ٨٣ و٩١.
(3) انظر شرح الشافية ١: ٨٣ و٩١.
(4) الممتع الورقة ٣٦. وانظر الورقة ٩.
(5) الممتع الورقة ٢٠ و٢١ و٢٧ و٥٨ و٦٤.
(6) الممتع الورقة ٦ و١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٦ و٢٧ و٣٢.

ح[1].

س: سيبويه.

ش: الأخفش[2].

ص: ابن عصفور[3].

ع: ابن عصفور[4].

فا: أبو عليّ الفارسي[5].

في[6].

أما النقد الذي وجّهه أبو حيّان إلى المؤلف فمنه أن المؤلف ذهب إلى أنَّ التاء في «تالله» هي بدل من الواو، فعلَّق عليه أبو حيّان بما يلي[7]: «قال قطربٌ في الجماهير: وزعم قوم أن التاء في: تالله، بدل من الواو. وهو مذهب، إلاّ أنه يضعف لأنه يقال: وأبيك لا أفعل، ولا يقال: تأبيك لا أفعل. فلو كانت بدلاً منها جرت مجراها».

وزعم عليّ بن مؤمن أن العرب لا تقول «فساتيط»، فتعقَّبه أبو حيّان قائلاً[8]: «في كتاب الإبدال لأبي الطيِّب اللغويّ الحلبيّ رحمه الله: التاء والطاء: يقال فُسطاط وثلاثة فساطيط، وفُستاط وثلاثة فساتيط».

ونفى أبو الحسن أن يكون «أَصبُعٌ» من فوائت سيبويه، لأنه مخفَّفٌ من «أُصبُع»[9]. فعلّق عليه أبو حيّان بما يلي: «قال ابن جنّي: حكى

(١) الممتع الورقة ٢٥ و٢٧ و٣٠.
(٢) الممتع الورقة ٢٧ و٣٠.
(٣) الممتع الورقة ٧.
(٤) الممتع الورقة ٤٣.
(٥) الممتع الورقة ٢٧.
(٦) الممتع الورقة ٢٥.
(٧) الممتع الورقة ٣٦. وانظر الورقة ١٩.
(٨) الممتع الورقة ٣٧.
(٩) الممتع الورقة ٨.

بعضهم أَصبُع في أُصبُع، فإن صحَّ ذلك فقد شذَّ عن سيبويه. أفادنيه شيخنا الرضيّ».

وقطع ابن عصفور بأن «ناس» أصلها: أُناس، حُذفت منها الهمزة، فعلَّق عليه أبو حيّان بقوله[1]: «ذكر أبو جعفر الطوسيُّ[2]، في تفسيره عن بعضهم، أن الناس لغة غير أناس، وأنه سمع العرب تصغّره: نُوَيس. ولو كان أصله أناساً لقيل في التصغير: أُنيس، فرُدَّ إلى أصله. واشتقاق الناس من النَّوْس وهي الحركة: ناسَ يَنوسُ نَوْساً إذا تحرَّك. والنَّوْس تذبذب الشيء في الهواء. ومنه نَوْسُ القُرطِ في الأذن لكثرة حركته».

وروى المصنّف هذا البيت كما يلي:

لهـــا أشاريرُ، من لحمٍ، تُتَمِّرُهُ مِنَ الثَّعالي، ووَخْزٌ من أَرانيها

تبعاً لسيبويه، فعلَّق عليه أبو حيّان بقوله[3]: «ابن القطّاع في عَرُوضه: صوابه: وذُخْرٌ من أرانيها. أفادنيه شيخنا الرضيّ».

وروى أيضاً عن ابن السِّكّيت هذا العجز[4]:

★ ألا، تلكَ نفسٌ، طِينَ منها حَياؤها ★

فعلَّق عليه أبو حيان بما يلي: «صوابه: إلى تلك، بإلى الجارّة، والشعر يدلُّ على ذلك؛ أنشد الأحمر:

لئن كانتِ الدُّنيا له قد تَزَيَّنَتْ على الأرض، حتّى ضاقَ عنها فَضاؤها
لقد كانَ حُرّاً، يَستحي أن تَضمَّهُ إلى تلكَ نَفسٌ، طِينَ فيها حَياؤها

قاله أبو محمد بن برّيّ».

---

(1) الممتع الورقة ٥٨.
(2) انظر التبيان ١: ٦٧.
(3) الممتع الورقة ٣٥.
(4) الممتع الورقة ٣٧.

وذكر أن الياء أبدلت من الصاد في «قصَّيت أظفاري»، فتعقبَّه[١] أبو حيان بقوله: «قال ابن السِّيْد: يمكن أن يكون معناه: أخذتُ أقاصِيَها، فلا يكون بدلاً».

وذكر أيضاً أن الواو المفتوحة أوّلاً في الاسم أبدلت همزة سماعاً في: أَناة، وأَحَد، وأَسْماء. فعلّق أبو حيّان عليه قائلاً[٢]: «أبو محمد ابن الخشّاب: إبدال الهمزة من الواو المفتوحة قليل جدّاً، وإن أمكن دفع ذلك فهو أولى. فأنا أرى لقولهم: أناة، وجهاً يخرجها من باب القلب الذي ذهبوا إليه، وهو أن يكون من تركيب (أ ن ي). وذلك قولك: أَنَى في هذا الأمر، وتأنَّ في أمرك يا هذا. ولا ريب في كون الهمزة في هذا اللفظ أصلاً، غير منقلبة، [لثبوتها] في امتداد تصرّف الفعل، بخلاف (أحد)، لأنك تقول: توحّد في كذا ووحد. على أنه قد جاء في الأثر (أَحِّدْ أحِّدْ)، وذلك أُنسٌ بظاهر اللفظ المستمرّ في الاستعمال، وترك لمراجعة الأصل. وما أقرب التأنّي...».

وروى ابن عصفور بيت طفيل الغنويّ:

فنحنُ مَنَعْنـــا يومَ جَرْسٍ نساءكم غـداةَ دَعـانـا عـامرٌ، غـيرَ مُعْتَـلي

بإعجام الجيم من «جرس»، فتعقبَّة أبو حيّان بما يلي[٣]: «صوابه: حَرْس، بالحاء المهملة، وهو ماء لبني عقيل، وقيل: جبل في بلاد عامر ابن صعصعة. وبالحاء ذكره أبو عُبيد البكريُّ في معجم ما استعجم، والحازميُّ في ما اتّفق وافترق مُسمّاه».

ونفى ابن عصفور أن يكون في كلام العرب بناء «فَعَنَّل»، فتعقّبه[٤] أبو حيّان بقوله: «وجدتُ بخطّ بعض معاصرينا: قد أُثبت

---

(١) الممتع الورقة ٣٥.

(٢) الممتع الورقة ٣٢.

(٣) الممتع الورقة ٣٩.

(٤) الممتع الورقة ١٢.

فعنّلٌ في زونّك. قال ابن السّكّيت: الزَّوْكُ: مشية الغُراب. يقال زاك يَزُوكُ زَوْكاً وزَوَكاناً. قال حسّان:

أجمعْتُ أنّكَ أنتَ ألأمُ مَن مَشَى   في فُحشِ زانيــــةٍ، وزَوْكِ غُرابِ

قال بعضهم: ووزن زونّك عند ابن السّكّيت: فَعَنَّل، من زاك. [وأما زَوَنْكى] فوزنها على: هذا فَعَنْلى، مثل حَبَنْطى، فالواو أصل فيه. انتهى. وقال بعضهم: جَهَنّم مشتقّة من الجَهْم، فعلى هذا وزنها: فَعَنّل».

تلك نماذج من النقول التي عزاها أبو حيّان إلى أصحابها. وثمة تعليقات كثيرة نثرها على حواشي نسخة «فيض الله»، دون أن ينسبها إلى أحد، لأنها كانت وليدة تحصيله وعلمه. فهو يستدرك في الأسماء التي زيدت الميم في آخرها قوله[1]: «وجَذْعَمَة. وفي حديث عليّ عليه السلام أنه قال: أَسْلَمَ، والله، أبو بكر وأنا جَذْعَمَةٌ، أقول فلا يُسمع قولي، فكيف أكون أحقَّ بمقامِ أبي بكر؟ قال القاسم بن سلاّم: الجذعمة: الصغير. والميم فيها زائدة وأصلها الجَذَعة. أراد أنه لم يكن بلغ الحُلُم».

ويجزم المصنِّفُ أن النون زائدة في: حِنْطأو، وكِنثأو، وسِنْدأو، لأنها لزمت هذا الموضع من هذا البناء، ولم يجيء في موضعها حرف من الحروف التي لا تحتمل الزيادة. فيستدرك أبو حيّان على ذلك حجّة أخرى، وهي قوله[2]: «فإن قلت: فاحكم على الهمزة بالزيادة، فإنها من أحرف الزيادة! قيل: هذا فاسد لأنه قد حُكي: عِنْزَهْوٌ، فلم يلزم، ولأنك لو حذفت الهمزة والنون والواوِ لبقي الاسم على حرفين».

ويعرض أبو الحسن للميزان الصرفيّ، فيفوته أن يشير إلى أثر القلب

---

(١) الممتع الورقة ٢٢. وانظر الورقتين ٥٥ و٦٧.
(٢) الممتع الورقة ٦.

المكانيّ فيه، فيستدركه[1] عليه أبو حيّان قائلاً: «إن كان في الموزون قلب قلبت الزِّنة مثله، كقولك في آدُرٍ: أعْفُل. ويعرف القلب بالأصل نحو: ناءَ يناءُ، هو مأخوذ من النأي، وهو المصدر وهو أصل له، فجعلوا اللام موضع العين، والعين موضعها. وبأمثلة اشتقاقه، كالجاه فإنه من الوَجْه، والحادي لأنك تقول: واحد وتوحَّد، وهو منه، والقسيّ لأنك تقول: قَوْسٌ وتَقوَّسَ. وبصحّته كأيس، لأنه يقال: يئس، فأيس مقلوب منه، إذ لو كان أصلاً لقيل: آسَ، لأن العين المتحرّكة وهي ياء قبلها...».

وينصّ المؤلف على أن الحروف الزوائد إذا كانت مكرَّرة، من لفظ الأصل، وزنت بالحروف التي توزن بها الأصول، وإن لم تكن مكرّرة من لفظ الأصل أبقيت في المثال على لفظها[2]. فيستدرك أبو حيّان عليه بقوله[3]: «الزائد يُعبَّرُ عنه بلفظه، إلاّ المبدلَ من تاء الافتعال، فبالتاء، فلا تقول في مثل ازدَجَرَ، واضطربَ: افدَعَلَ، ولا افطَعَلَ، ولكن: افتَعَلَ، كراهية الاستثقال، أو قصداً لبيان أصل الزنة. وإلاّ المكرَّرَ للإلحاق [أو لغيره][4]، فبالحرف الأصليّ الذي قبله، فَصَلَ بينهما زيادة أولم، كان التكرير من حروف الزيادة أولم. فيقولون في جلبَبَ، واحمرَّ، وعلَّمَ: فَعْلَل، وافعَلَّ، وفعَّلَ».

ويحكم عليّ بن مؤمن على العين المحذوفة من «سَلْ» بأنها همزة[5]، فيتعقّبه أبو حيّان قائلاً: «لا يتعيَّنُ أن يكون المحذوف من: سَل،

---

(١) الممتع الورقة ٣٠.

(٢) الممتع الورقة ٣٥.

(٣) لعل هذا النص مستقى من شافية ابن الحاجب. فقد أثبت أبو حيان نصاً شبيهاً به في حاشية الورقة ٧ ونسبه إلى ابن الحاجب. وانظر شرح الشافية ١: ١٠.

(٤) زيادة من شرح الشافية والورقة ٧.

(٥) الممتع الورقة ٥٨.

همزة، لأن سيبويه حكى في كتابه في باب التصغير ما نصُّه[1]: ومن ذلك أيضاً سَلْ، لأنه من: سألت. فإن حقّرته قلت: سُؤَيلٌ. ومن لم يهمز قال: سُوَيلٌ. لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة: خافَ يخافُ. أخبرني يونس أن الذي لا يهمز يقول: سِلْتُه فأنا أَسال، وهو مَسُول إذا أراد المفعول. انتهى كلام سيبويه. وقد حكى سيبويه في القلب أن ألف: سال، مبدلة من همزة وأنشد:

★ سالتْ هُذَيلٌ رَسولَ اللهِ فاحشةً ★

ويلحظ من كلام سيبويه أن عين: سَلْ، تحتمل وجهين: أحدهما أن تكوّن همزة، والثاني أن تكون واواً. فلا ينبغي لابن عصفور ألاّ يحتمل... ».

ويذكر المصنّف أن الاسم من الثلاثيّ المضعَّف إذا جاء على « فَعِلٍ » وجب إدغامه، لشبهه بالفعل في البناء، مع ثقل بنائه. فيتبعه ابو حيّان بقوله: جاء شاذّاً: رَجُلٌ ضَفِفُ الحالِ، والقياس إدغامه، وسُمِعَ مدغماً[2].

ويزعم أبو الحسن أن الواو في «نَخْوَرِشٍ» أصلية[3]، وهو مثل «جَحْمَرِش»، ثم يناقض نفسه، وهو يردّ على الأخفش في موطن آخر، فيزعم أن الواو فيه زائدة للإلحاق[4]، فيعلق عليه أبو حيان في الموطن الأول بما يظهر تناقضه، ثم يعلق في حاشية الموطن الثاني بقوله: « قد ادّعى في الأبنية أن الواو في: نَخْوَرِش. أصل، وأن حروفه كلّها أصول، وأن وزنه: فَعْلَلِلٌ، نحو: جَحْمَرِش. وهو مخالف لما ردَّ به على الأخفش هنا ».

---

(1) الكتاب ٢: ١٢٢.
(2) الممتع الورقة ٦٠. وانظر المنصف ٢: ٣٠١ - ٣٠٢ وشرح الشافية ٣: ٢٤١.
(3) الممتع الورقة ٩.
(4) الممتع الورقة ٢٩.

ويورد عليّ بن مؤمن في أبنية الخماسيّ أن بعض النحويين استدركوا على سيبويه بناء «فِعَّلِل» نحو «صِنَّبِرٍ»، فيتعقّبه أبو حيّان قائلاً[1]:

«هذا غلط. إنما استدراك هذا في مزيد الرباعيّ، لأن الحرفين المضاعفين لا يمكن ان يكونا أصلين. وفي مزيد الرباعيّ استدركه الزبيديُّ. ومجيء ابن عصفور به في الأصول غلط».

عن ابن مالك

وأما القسم الثاني من تعليقات أبي حيّان - وهو الذي نسبه الى ابن مالك - فهو كبير جدّاً، يستغرق عِدّة مسائل من كتاب الممتع، وإن كان يجتمع معظمه في الورقات الاخيرة منه، وهي التي تضمُّ: الإدغام، ومسائل التمرين.

فقد تعقَّبَ ابنُ مالك - صاحبُ الألفيَّة - كتاب الممتع، فعلَّق عليه من التفسير، والاستدراك، والنقد، الشيءَ الكثير، ونقل ذلك ابو حيان من خط ابن مالك نفسه. يشهد لهذا أنه قال في ذيل إحدى تعليقاته[2]: «لمّا فرغ ابن مالك من نقوده على هذا الكتاب كتب آخره بخطّه: الذي فيه من الخطأ والتصحيف لا ينحصر، تجافيتُ عنه لعلمي أن ذلك من قبل الناسخ. ولا يبعد، فيما يُشكل ضبطه من اللغة، أن يكون منه بعضُهُ، فإنه ليس بالمتْقِنِ الضابطِ المحصّلِ. واللّه وليُّ التوفيق بمنّه».

على أن في حاشية نسخة «فيض الله» تعليقةً تُرَجِّح أن ابن مالك وقف على هذه النسخة. فعليُّ بن مؤمن ينفي أنْ يَكون في [3] الكلام

---

(١) الممتع الورقة ٧.

(٢) الممتع الورقة ٤٩.

(٣) الممتع الورقة ٤٣.

اسم على «فَعُلٍ» من الأجوف، فنرى في الحاشية هذه التعليقة التالية: «حُفِظَ: هَيُؤَ[١] الرجل فهو هَيِّءٌ: حَسُنت هيأته. نقله ابن مالك». فلعل صاحب الألفية وقف على هذه النسخة، وألحق بها هذه التعليقة وغيرها، ثم أثبت سائر تعليقاته على حواشي نسخة أخرى له، نقلها عنه أبو حيّان.

وأبو حيّان لا يقتصر على ما تعقَّب به ابن مالك كتاب الممتع، وإنما يضمُّ إليه نصوصاً أخرى لناظم الالفية. ومن ذلك ما علَّق به على زيادة السين، وهو[٢]: «قال أبو عبدالله محمد بن مالك الأندلسيُّ مقيم دمشق، رحمه الله، في كتابه المسمّى بإيجاز التعريف في علم التصريف: لِمُدَّعٍ أن يدّعي زيادتها - يعني السين - في: ضُغْبُوس، وهو الصغير من القِثَّاء، ويستدلّ بقول العرب: ضَغِبَتِ المرأة إذا اشتهت الضغابيس. فأسقطوا السين في الاشتقاق. وأظهر من ذلك زيادتها في قُدْمُوس، بمعنى: قديم».

وعن هذا الكتاب نفسه - أعني إيجاز التعريف - نقل أبو حيّان تعليقة أخرى أثبتها في حاشية هذه النسخة. فقد عرض أبو الحسن في الإعلال لشذوذ بعض الأفعال من الأجوف، فعلَّق عليه أبو حيّان بما يلي[٣]: «قال ابن مالك في إيجاز التعريف: وقد تُرِك النقل والحذف في كثير مما يستحقّه، تنبيهاً على خِفَّته. وأكثر ما ترك في الإفعال مصدراً، وفي الاستفعال، وفروعها، كالإغيال والاستحواذ. حتى رآه أبو زيد الأنصاريّ مَقيساً. وقال فيه ايضاً[٤]: وصحَّحوا كثيراً من مُوازِنِ: أَفْعَلَ،

---

(١) يلاحظ أن هذه التعليقة لا تتناول ما ذكره ابن عصفور. فهي خاصة بالفعل. وابن عصفور يتحدث عن الاسم.

(٢) الممتع الورقة ٢١.

(٣) الممتع الورقة ٤٥.

(٤) أي: وقال ابن مالك في إيجاز التعريف أيضاً.

واستَفْعَلَ، كأعولَ واستحوذَ، حتى رأى بعض العلماء القياس على ما صحّح من ذلك سابقاً».

بل إن أبا حيّان ليثبت عن ابن مالك أحياناً ما لا يَذكر مصدره. فابن عصفور يذكر أن «انفعلَ» للمطاوعة، ويستشهد بقولهم: أطلقته فانطلق، وأدخلته فاندخل. فيعلّق عليه أبو حيّان قائلاً[1]: «حُكي عن ابن مالك رحمه الله، أنه قال: انفعلَ لا يكون مطاوعاً لأفعلَ، إلاّ في أربعة أفعال: أغلقته فانغلقَ، وأقحمتُ الفرس في النهر فانقحمَ، وأزعجتُه فانزعجَ، وأصفقتُ الثوب فانصفقَ».

ومهما يكن من أمر فإن ما جاء عن ابن مالك في حواشي نسخة «فيض الله» هو عظيم الأهمية، متعدّد المناحي، ترى فيه التفسير، والتأكيد، والاستدراك، والمخالفة، والنقد.

أما التفسير فمنه أن المصنّف يقول[2]: «وأما صحّة: يغزو، وإعلال: أدْلٍ، فلأمرٍ عرض، قد بُيِّنَ في موضعه». فيعلّق عليه ابن مالك بقوله: «ذلك الأمر المعلوم الذي عَرَض جَعْلُ آخرِ الاسم أضعفَ من آخر الفعل، وأكثرَ اعتلالاً؛ ألا ترى أنه يلحقه من تغيير النسب، والتثنية، والجمع، والإضافة لياء الضمير، ما لا يكون في الفعل. فلذلك كان الفعل، بجملته، أشد اعتلالاً من الاسم، وآخرُ الاسم، على الخصوص، أشدَّ اعتلالاً من آخر الفعل؛ ألا ترى ما يلحقه في الوقف والنداء، من الترخيم وغيره، ومن التنوين وحذفه، وغير ذلك مما لا يكون في الفعل».

وأما التأكيد فتراه مثلاً في بناء «فُعِلٍ». فقد ذكر عليُّ بن مؤمن أن هذا البناء مهمل في الأسماء، كراهية الخروج من الضمّ إلى الكسر، ورفضَ الاحتجاج بدُئِل ورُئِم، لاحتمال أن يكونا منقولين من الفعل المبنيّ

---

(١) الممتع الورقة ١٧.
(٢) الممتع الورقة ٧٠.

للمفعول إلى الأسماء. ونحن نقف في حاشية هذه المسألة على ما يلي[1]: « ذكر ابن مالك أن: وُعِلاً، لغة في: وَعِل، وأن أكثر النحويين لا يعتدّون بهذا البناء في الأسماء ».

ومن هذا القبيل أن المؤلف يجعل « طَحْرِبَةً » مما ليس له نظير، فنجد في الحاشية تعليقاً عليه[2]: « قال ابن مالك الطحربة: الملبوس الحقير. حكاه أبو عبيدة عن... بفتح الطاء وكسر الراء، وهو نادر، والمشهور كسرها، وفتحها، وضمها ».

وأما الاستدراك فكأنْ يقول أبو الحسن في كتابه[3]: « وتقول في مثل إوَزّة من وأَيت: إيئاة. لأن إوزّة: إفْعَلَة، بدليل قولهم وَزٌّ. والأصل: إوْءَيَةٌ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانكسار ما قبلها ». فيعلّق عليه ابنِ مالك بقوله: « ينقُصُه: فإن سَهّلتَ الهمزة قلت: إياةٌ، وإواةٌ، على القولين. لأنه إذا صار: إيئاة، نقلت حركة الهمزة إلى الياء إن شئت ».

ويبسط المصنِّف[4] مواطن زيادة اللام والهاء، فيستدرك عليه ابن مالك أن اللام زيدت في « هِدْمِل بمعنى هِدْم، وهو الثوب الخَلَق »، وأن « هاء: سَلْهَب، زائدة لسقوطها في: سَلَبِ، وكلاهما بمعنى: طويل ».

وإذا كان في هذا تتميم لما عرض له ابن عصفور فإن في غيره خلاف ما ذهب اليه ابن عصفور. فهو يرى أن « الفُتَكْرِين » لم يسمع إلاّ بالياء والنون، في حالات الرفع والنصب والجرّ، فهو اسم مثل « قُذَعْميل » وليس جمعاً[5]. فيستدرك عليه ابن مالك بأن المشهور هو « فتكرون بكسر

---

(1) الممتع الورقة ٦.
(2) الممتع الورقة ٧.
(3) الممتع الورقة ٧١.
(4) الممتع الورقة ١٩.
(5) الممتع الورقة ٧.

الفاء وفتح التاء وسكون الكاف، فيكون واحده في التقدير: فِتَكْر. كفِطَحْل ».

ومن هذا القبيل أن ابن عصفور يقول: «لا يُعلم من كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حشواً، لا مصحَّحاً ولا مُعَلاًّ»، فيعلّق ابن مالك عليه بأنهم[1] «قد قالوا: احوُوْوِيَ، مبنياً لما لم يسمّ فاعله من: احواوَى يَحواوي. والألف من: احواوى، واو لأنه من الحوّة كاحمارّ من الحمرة. واحواويت كعاديت من العداوة، قلبت الواو فيها ياء».

ولا شكّ أن في هذين النموذجين الأخيرين، بالإضافة الى الاستدراك، لوناً من النقد غير صريح. أما النقد الصّرف الصريح فهو مبثوث في مواطن أخرى. وربما قسا ناظم الألفية على أبي الحسن، فنسب إليه الجهل والقصور. فأبو الحُسن يرى[2] أن «فَعِلان» من الردّ إذا لم يعتدّ بالألف والنون فيه جاز الإدغام، بخلاف «فَعِلان» من حييت، فإنه لا يجوز فيه الإدغام. فيتعقّبه الناظم بقوله: «خطأ. يجوز فيه الإدغام، لأن: فَعِلاً، من المضاعف لا يجوز فيه إلاّ الإدغام في الفعل والاسم. وقوله: بخلاف حَيِيان، قول طريف. حَيِيان هو الذي يجوز فيه الإدغام ولا يلزم. وهذه المسألة من أوّلها إلى آخرها لا يفهَم منها شيئاً».

بل إن ابن مالك ليعتقد أن ابن عصفور لا يبعد أن يصدر عنه خطل فيما يشكل ضبطه، من اللغة، لأنه لم يكن من المتقنين المحصّلين. هذا ما صرّح به في ختام نقده للممتع، إذ قال[3]: «الذي فيه من الخطأ والتصحيف لا ينحصر، تجافيت عنه لعلمي أن ذلك من قِبل الناسخ.

---

(١) الممتع الورقة ٧٠.
(٢) الممتع الورقة ٧٠.
(٣) الممتع الورقة ٤٩.

ولا يبعد، فيما يشكل ضبطه من اللغة، أن يكون منه [أي: من ابن عصفور] بعضه. فإنه ليس بالمتقن، ولا الضابط المحصِّل».

وابن مالك ينطلق من اعتقاده هذا في ابن عصفور، فيتعقّب أوهامه مبيّناً فيها وجه الصواب. فالمؤلف مثلاً يمنع أن تدغم الراء في شيء، لأن فيها تكراراً، والإدغام يذهبه، ويجعلها من جنس ما تدغم فيه، وليس فيه تكرار[1]. ولكنه يعرض بعدُ لإدغام الراء في اللام، فيجيزه، ويحتجّ بأن له وجهاً من القياس،[2] «وهو أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاماً، ولفظ اللام أسهل من الراء، لعدم التكرر فيها». فيرى ناظم الألفية أن احتجاج المؤلف ههنا يناقض ما احتجّ به من قبل، فيتعقّبه بقوله: إنّ «عدم التكرار هو الذي أوجب ترك الإدغام، لأن الأصل أن كلّ حرف فيه زيادة، يؤدّي الإدغام إلى إذهابها، فإدغامه ممتنع».

وربما اعتمد ابن مالك في تعقُّبه تناقضَ أبي الحسن على ما قدَّمه أبو الحسن نفسه، من أقوال، أو أحكام. مثال ذلك أن أبا الحسن أجاز في: حَيِيَ، وأَحْيِيَة، وأَحْيِياء، الإدغامَ والإظهارَ[3]، ثم منع فيما بعدُ الإدغامَ[4] في: حَيِيان، محتجّاً بأنه «لا يخلو أن تعتدّ بالألف والنون أو لا تعتدّ. فإن اعتددت لم تدغم، لخروج البناء بهما عن شبه الفعل. وإن لم تعتدّ لم تدغم أيضاً كما كان لا يدغم لو ذهبت الألف والنون». ولذلك يتعقّبه ابن مالك قائلاً: «هذا عجب. رجلٌ حَيٍ يجوز فيه الإدغام فتقول: حَيٌّ. وكذلك: عَيٍ وعَيٌّ. وهو بمنزلة: حَيِيَ الرجل فهو حَيٌّ، وقد ذكره قبلُ. وذكر في: أحِيَّة، وأَعِيَّة، وأَحِيّاء، الإدغام

---

(١) الممتع الورقة ٦٥.

(٢) الممتع الورقة ٦٨.

(٣) الممتع الورقة ٥٥.

(٤) الممتع الورقة ٧٠.

والإظهار، والتاء والهمزة للتأنيث يبعدان عن شبه الفَعل. ولم يذكر سيبويه إلاّ الإدغام كما حكيتُ عنه. قال: ومن قال حَيِيَ قال: قوُوان، وحَيِيان ».

ويتصدّى ابن عصفور للمبرّد، مُدَّعياً أن ما نفاه المبرّد من اجتماع واوين، أولاهما مضمومة، والثانية متحرّكة، باطلٌ لأنه وُجد نظيره وهو: صُوَوِيّ، في النسبة إلى: صُوًى. فالواو الثانية متحرّكة، أما الأولى فالضمة على الصاد قبلها. ولما كانت الحركة في التقدير بعد الحرف فكأنَّ الضمة ههنا هي في الواو[1]. ولكن ابن مالك يرى في ذلك مغالطة، ينكرها الواقع، ولذلك يُعقبه بقوله: « كثيرٌ بين قولك: كأنها في الواو، وقوله: الأولى منهما مضمومة. ألا ترى أنك لا تقول الواو مضمومة، ولا تهمزها كما تهمز: أَنْؤُر. ولا تصحّ الياء بعدها في: مُوسر، كما تصحّ في: بَيُوْع وبَيُوْض ».

ويذكر المؤلف أن « فُوعال » من الوعد إنما هو: أُوعاد، ولا يجوز غير ذلك، لاجتماع واوين في أول الكلمة[2]. فيتعقَّبه الناظم بأن هذا النفي باطل، وأنه يجوز « وُوعاد، لأن الثانية مزيدة، كالثانية في العوُود والقوُول. وإنما يلزم ذلك إذا كانت الثانية أصلية كأُولى، أو متحرّكة كأَواقٍ ».

ويزعم عليّ بن مؤمن في مسألة « فَيْعَلان » من: حَيِيت، أن الألف والنون لا يعتدّ بها كما لا يعتدّ بتاء التأنيث[3]. فيعلّق عليه ابن مالك بقوله: « وقد يعتدّ بكلّ واحدة منهما. وقد قالوا: طيلِسان، بكسر اللام، وليس في الصحيح: فَيْعل، بكسر العين. ولذلك لا يجوز ترخيمه في لغة من قال: يا حارُ. وقد قالوا: ترجُمان وضيمُران. وصحّ عُنفوان وأُفعوان ».

---

(١) الممتع الورقة ٧١.

(٢) الممتع الورقة ٨٠.

(٣) الممتع الورقة ٧٠.

وقد يتناول الناظم بالنقد ما أورده ابن عصفور من التعليل. فهو يعلّل[1] مثلاً قولك في مثل «تَرْقُوَة» من الغزو: غَزْوِيَة، بأن «غَزْوُوَة» اجتمع فيها واوان في الطرف وضمة، فصار كثلاث واوات فكان القلب. إلاّ أن ابن مالك يرى أن هذا الاحتجاج غير قويم، فيقول: «قد قال سيبويه في فَعُلان من القوة: قَوُوان. فجمع بين واوين وضمة. وقد منع ذلك الزجّاج. وقال سيبويه في منع غَزْوُوَة: لأنه ليس في كلامهم: قَوُوْتُ».

ومن قبيل ذلك أن يحتجّ[2] لقلب الواو المتوسطة ثم حذفها من «غَزْوَوُوْت» بتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فيتصدّى له ابن مالك بقوله: «القياس ألاّ تقلب هذه الواو لسكون ما بعدها، كما صحت في: النَّزَوان، والغَلَيان، فتقول: غَزْوَوُوْت. لكن سيبويه شبهها بفَعَلوا ويَفْعَلون، يعني: فعلوا من رَمَى، تقول: رَمَوا. ويَفعلون من رَضِيَ، تقول: يَرْضَوْن».

وقد يرى ابن مالك أن ما احتج به ابن عصفور قاصر غير كاف، فيعرض وجهاً آخر من الاحتجاج. ومثالنا في هذا أن المصنف يمنع في الإدغام حمل التاء من «استفعلَ» عليها في[3] «افتعلَ»، بحجّة «أنهم لو أدغموا لاحتاجوا إلى تحريك السين كما احتاجوا إلى تحريك فاء: افتعلَ، فكرهوا أن يحرّكوا حرفاً لم تدخله الحركة في موضع، لأن السين لا تزاد في الفعل إلاّ ساكنة». فيستدرك عليه ابن مالك بما يلي: «الأوجه أن يقال: ما بعد التاء هنا يسكن نحو: استثنَى، واستصلحَ، ولا يدغم متحرِّك في ساكن حشواً، ولا يتحرّكَ ما بعدها إلاّ بحركة عارضة منقولة مما بعده، لإدغام أو إعلال نحو: استتبَّ، واستطارَ. فإن شئت

---

(١) الممتع الورقة ٧٠.
(٢) الممتع الورقة ٦٩.
(٣) الممتع الورقة ٦٧.

قلت: لمّا كان الأكثر والأصل السكونَ، ولا يصحُّ فيه الإدغام، حمل هذا عليه. فإن شئت قلت: لمّا كانت الحركة عارضة لم تعتبر. وما ذكر لا يظهر لأنه..».

وأخيراً يأخذ ابن مالك على أبي الحسن أنه أغفل من مسائل التمرين ما كان يجب عليه ذكره. فأبو الحسن يختم كتابه بذكر «المسائل المبنيّة مما لا يجوز التصرّف فيه» فيبسط كيفية بناء مثل «أُتْرُجَّة» من الهمزة، ومثل «مُحْمَرّ» من الواو.. فيعلّق عليه ابن مالك بقوله[1]: «كما ذكر الهمزة والواو كان ينبغي عليه أن يذكر الياء والألف، ويكثر من الأمثلة، كما فعل غيره».

والجدير بالذكر أن صاحب الألفية قد اعتمد، في أكثر نقده لابن عصفور، على مذاهب سيبويه وأقواله. وإذا كنا قد لمسنا جوانب من ذلك، فيما بسطناه قبل، فإن ثمّةُ نموذجاً مطوَّلاً، ينعى فيه ابن مالك على ابن عصفور أنه خالف سيبويه، وأخذ بقول غيره. فابن عصفور يرى[2] أن بناء «فَعُلان» من: حَيِيتُ، يجب أن يكون «حَيُوان». فيتعقّبه ابن مالك بقوله: «سيبويه يقول في هذه المسألة: حَيّان، بالإدغام[3]. فهذا الرجل خالفه، وأخذ بقول غيره. قال سيبويه: وتقول في فَعُلان من قَوِيت: قَوّان، وكذلك فعُلان من حَيِيت: حَيّان. تدغم لأنك تدغم: فعُلان، من: رددت - يريد: أنك لا تعتدّ بالألف والنون، في ترك الإدغام، فتقولَ: حَيَيان، كما تقول: طَلَل، بالفتح. فإن ضممت الياء أدغمت كما تدغم: فَعُلاً، في القياس. وكذلك فَعِلان بالكسر، تقول: حَيّان: كما تدغم: صَبّاً، وبَرّاً - قال: ومن قال: حَيِيَ عن بَيّنة، قال: قَوُوان، وحَيِيان. هذا كلام سيبويه. وهذا المؤلف بمعزل عنه. ومن

---

(١) الممتع الورقة ٧٠.

(٢) الممتع الورقة ٧٠.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٣٩٤.

تعليق أبي عليّ هنا: فَعُلان من حَيِيت: حَيُيان، وقيل: حَيُوان. فهذا هو الذي قال هذا المؤلف هنا[1]. وقال أبو العبّاس: قَوُوان غلط، ينبغي أن يكون: قَوِيان، بكسر الواو، وتقلب الثانية ياء، لأنه لا تجتمع واوان، في إحداهما ضمة، والأخرى متحرّكة. وهذا قول أبي عُمر، وجميع أهل العلم. ويدلُّ على صحَّته قول سيبويه بعدُ في فَعْلُوة من غَزَوت: غَزْوِيَة. فهذا أبو العبّاس، ومن رأى من أهل العلم، جعل الألف والنون كالتاء في أحد وجهيها، ولم يبن عليهما. فقياس: فَعُلان، عندهم من حيَيت: حَيِيان، بالكسر لأن الياء إذا تطرّفت، وقبلها ضمة، قلبت الضمة كسرة، كقولهم: أَظْبٍ، وتَسَلٍّ، وتَقَصٍّ، وتَرامٍ. وهذا كقول سيبويه في فَعْلُوة كتَرْقُوَة من غزوت: غَزْوِيَة. الأصل: غَزْوُوَة، وكأنها: غَزْوُوٌ، كأدْلُو، فتقول: غَزْوٍ، كأَدْلٍ. فإن اعتبرت التاء قلت: غزْوُوَة، في القياس، كما قالوا: قلنسُوَة، وعَرْقُوَة، وقَمَحْدُوَة. وكذلك قياس الألف والنون، فإنهم قد اعتدّوا بها فقالوا: أُقحُوان، وعُنظُوان، وأُفعُوان. إلاّ أبّا العبّاس، ومن ذكر من شيوخه، لا تجمع عندهم واوان إحداهما مضمومة. وبهذا قال أبو إسحاق، فالتزموا: قَوِيان. وكذلك التزم سيبويه: غَزْوِيَة، والوجه: غَزْوُوَة، فيمن بنى على التاء. قال سيبويه: ولا تقول: غَزْوُوَة، لأنك إذا قلت غَزْوُوَة إنما تجعلها كالواو في: سَرُوَ، ولَغَزُوَ، فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت، كما لا يكون: فَعُلتُ، مضاعفاً من الواو نحو: قَوُوْتُ[2]. فمن هنا قال من تقدّم: قَوِيان، بُنيت على الزيادتين أو لم تُبن. وسيبويه لم يجعلها كالتاء، ولا يُشبِّه ما ذكروه بغزوية، لأن الأولى في: قَوُوان، عين والثانية لام، وهي في: غَزْوُوة، لام والثانية زائدة. وليس تعليل اللام كتعليل العين،

---

(١) كذا، والراجح أن مصدر ابن عصفور في هذه المسألة هو المازني. انظر المنصف ٢: ٢٨٣.
(٢) انظر الكتاب ٢: ٣٩٦.

وليست الألف والنون كالتاء؛ ألا تراهم صححوا: نَزَوان، وغَلَيان، وأعلوا: قَناة، وقَطاة، وشَواة الرأس، ودَواة. فهذا فرق بيِّن. وقال سيبويه في فَعُلة من رَميت: رَمُوة، إذا بُنيت على التاء، ورَمِية إذا لم تُبنَ. وقال في حَيِيان بالإدغام، ولم يجعله كحَيِي الذي [لا] يلزم فيه: حَيَّ، لأنه لم يجعل الزيادتين كالتاء».

ولا بد لنا أن نذكر ههنا أن ابن مالك قد تعسَّف في نقده أحياناً، وحمّل المسائل غير ما تقتضيه، فكان أن تمحّل في النقد، أو أخطأ سواء السبيل. ومن تمحُّله أن ابن عصفور يعرض لإدغام هاء الضمير في الهاء من قوله تعالى ﴿إلَهه هَواه﴾ فيقول فيه[1]: «هذا مخالف للقياس، لأن هذه الواو[2] إنما تحذف في الوقف، وأما في الوصل فتثبت. وإذا لم تحذفها لم يمكن الإدغام. لكن وجه ذلك أمران: أحدهما تشبيه الإدغام بالوقف، في أن الإدغام يوجب التسكين للأول، كما أن الوقف يوجب له ذلك. فحذف الواو في الإدغام على حدّ حذفها في الوقف، فساغ الإدغام. والآخر...». فيحاول ابن مالك الطعن على هذا التوجيه، فيقول: «هذا خطأ بيّن لأن الإدغام كيف يسبّب الحذف، وهو لا يكون إلاّ بعد الحذف». وأنت ترى أن ابن عصفور لم يدَّع أن الإدغام هو الذي سبَّب الحذف، وإنما ذكر أن الواو حذفت في حال الإدغام.

ومن أوهام ابن مالك في نقده أن ابن عصفور يختتم إدغام المتقاربين بقوله[3] «فإن كان الثاني من المتقاربين ساكناً بُيِّنا، ولم يجز الإدغام. وقد شذَّت العرب في شيء من ذلك، فحذفوا أحد المتقاربين، لمّا تعذّر الحذف بالإدغام، لأنه يؤدّي إلى اجتماع ساكنين، لأنه لا يدغم الأول في الثاني حتى يسكن، فقالوا بلحارثِ». فيتعقَّبه ابن مالك قائلاً: «ليس

---

(1) الممتع الورقة ٦٨.
(2) يريد: واو المد من الضمير في «إلهه».
(3) الممتع الورقة ٦٧.

هذا موضع بلحارث، لأنه من كلمتين ». فهو يظنُّ أن ابن عصفور أورد هذه الفقرة خطأ مع الإدغام في الكلمة الواحدة، وهي خاصّة بالإدغام في الكلمتين. ولكن ابن عصفور لم يخصَّ هذه الفقرة بأحد الإدغامين دون الآخر، وإنما جعلها عامّة تضمّ الإدغامين، في حالة كون الحرف الثاني من المتقاربين ساكناً.

ومن أوهام ابن مالك أيضاً أن ابن عصفور يقول[1]: « وأما ما ذهب إليه أبو العبّاس من أن اجتماع واوين، الأولى منهما مضمومة، والثانية متحرّكة، لا يجوز لثقله فباطل ». فيتعقّبه ابن مالك بقوله: « ومن الدليل على قول أبي العباس أن الواوين متى أدَّى قياس إلى اجتماعهما متحرّكين قلبت الأولى همزة ولم تثبت أصلاً نحو: أولى ».

وإذا رجعنا الى المثال الذي أورده ابن مالك لم نجد فيه اجتماع واوين متحرّكين. فلعله أراد « أُوَل »، فكان منه سبق قلم. أو لعل هذا السبق كان ممن نقل عنه، وهو أبو حيّان.

وكذلك الحال في تعقُّب ابن مالك لابن عصفور، في مسألة بناء « فَعِلان » من حييت. فهو يأخذ عليه أن لم يقس « فَعِلان » على :أَحِيَّة، وأَحِيّاء، فيُجزْ فيها ما أجاز فيهما من الإدغام والإظهار، اعتماداً على أن المقيس والمقيس عليه يجتمعان في وجود الزيادة التي تبعد البناء عن شبه الفعل. وقد فاتَ ابنَ مالك أن ابن عصفور إنما حمل « فَعِلان » على « مُحْيِيان » و « حَيِيان »[2]، إذ لم يُجز فيهما إلاّ الإظهار، اعتماداً على أن كلاًّ من المقيس والمقيس عليه فيه زيادة ألف ونون، بعد يائين، أولاهما حركتها الكسر، وثانيتهما حركتها الفتح بناءً.

* * *

---

(١) الممتع الورقة ٧١.

(٢) الممتع الورقة ٥٥ أ.

ولاجتماع تلك الخصائص الكثيرة في نسخة فيض الله اتخذتُها أصلاً، فأثبتُّ النصّ عنها، وعارضته بغيرها.

٢

نسخة مراد ملاّ «م»

تحتفظ مكتبة «مراد ملاّ» في إستانبول بهذه النسخة. وهي في ١٩٥ ورقة، من القطع المتوسّط، وتضمّ كل صفحة ١٧ سطراً. كتب على الصفحة الأولى من النسخة: «ممتع في الصرف تأليف الفقيه الأستاذ أبي الحسن ابن عصفور، من أهل مدينة إشبيلية، إمام علم العربية، رحمه الله وعفا عنه». وعلى الصفحة الأخيرة: «كمل، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيِّدنا محمد وآلهٍ. وكان الفراغ منه يوم الخميس، الخامس عشر لشهر شوال، من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة».

وهذه النسخة مكتوبة بخط حسن، كثر فيه الخطأ والتصحيف والتحريف، ولم تعارَض بالأصل الذي نقلت منه. ونحن نرجّح أن ذلك الأصل هو أقدم من الأصل الذي نقلت منه نسخة «فيض الله»، لأن الخلاف بين النسختين أثبت أن نسخة «فيض الله» اعتمدت أصلاً، يضمّ زيادات وتنقيحات وتصويبات للمؤلف لم تصل إلى نسخة «مراد ملاّ».

نضيف إلى هذا أن نسخة «مراد ملاّ» اختُرِمت نصوصها في مواطن كثيرة[١]. وبعض هذه الخروم طويل جداً يستغرق صفحات أو عشرات من الصفحات. وأظهرها سقوط بابين كبيرين هما «باب أحكام حروف العلّة الزوائد»، و«باب القلب والحذف على غير قياس». وتحت كلّ منهما بضعة أبواب[٢] فرعية.

---

(١) انظر الورقة ٦ و٧ و٩ و١٨ و٣١...
(٢) انظر الورقة ٤ و٦٧...

وقد حاول أحد النّسّاخ أن يعوّض بعض هذه الخروم، فكان في النسخة عدّة مواطن، كتبت بقلم يخالف خطّ الأصل[1].

بيد أن هذه النسخة - على رداءتها ونقصها - شاركت في تحقيق الكتاب، فقوّمت بعض العبارات، وملأت بعض الثغرات التي طمست في نسخة « فيض الله ».

٣
نسخة المبدع

كان أبو حيّان النحويّ شديد الإعجاب بكتاب « الممتع »، كثير الاهتمام به، حتى إنه كان لا يفارقه[2]. وقد رأينا في وصف نسخة « فيض الله » كثرة العناية التي أولى بها أبو حيّان هذا الكتاب، من مقابلتِهِ قراءة على شيخه رضيّ الدين الأنصاري الأندلسيّ، ومعارضتِهِ بعدة نسخ منها قطعة بخطّ المؤلف، وتعقُّبِهِ بزيادات وشروح ونقود.

وقد توَّج أبو حيّان عنايته هذه بأن لخَّص كتاب « الممتع » نفسه، فاختزل عبارته، وأسقط شواهده وما فيه من احتجاج، وجدل، واستطراد، دون أن يجري في مادّته تنقيحاً، أو تصويباً يذكر. وقد سمَّى مختصره هذا « كتاب المبدع في التصريف ».

ولما كان في نسختي « فيض الله » و « مراد ملاّ » خروم، وتصحيفات، وعبارات غائمة أو مطموسة، فإنني استعنت بنسخة مخطوطة من كتاب « المبدع »، فعارضت بها بعض المواطن من « الممتع »، لتصويب النصّ وإتمامه.

---

(١) انظر الورقة ٤ و٥ و٦٧...

(٢) بغية الوعاة ص ٣٥٧ وكشف الظنون ص ١٨٢٢.

والنسخة التي اعتمدتها هي بخطّ أبي حيّان. فقد جاء في آخرها: «تمّ كتاب المبدع غدوة الجمعة التاسع والعشرين لشهر ربيع الأول، سنة تسع وتسعين وستمائة، على يدي ملخّصه أبي حيّان، وبخطّه». وهي بخطّ مغربيّ جميل واضح، تقع في ٣٨ ورقة، وتضمُّ الصفحة الواحدة ١٥ سطراً والنسخة هذه محفوظة في دار الكتب المصرية، ضمن مجموعة بخطّ مؤلفها تحت الرقم ٢٤ نحو ش[1].

تُستهلُّ هذه النسخة بالخطبة التالية «قال أبو حيّان محمد بن يوسف ابن حيّان: حمداً لك اللهمّ، على ما منحتناه وشكرا، وستراً منك لما اجترحناه وغفرا، وصلاتك وسلامك على من أنزلتَ عليه القرآن ذكرى، وبعثته هادياً للورى سوداً وحمرا. وبعد فإنَّ علم التصريف يلطف إدراكه على ذوي الأفهام، ويُشرف المتحلّي به على سائر الأنام، إذ هو أشرف شطري اللسان العربيّ، وأجل ذخيرة الفاضل النحويّ. ولغموضه قلَّ فيه التصنيف والخلاف، ولم تتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الاختلافِ، وليس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهله الوارد، وترنَّقت بعد صفوها منه الموارد، فلا يتميَّز فيه الفاضل إلاّ عند أفراد الرجال، ولا يظهر فيه السابق إلاّ عند ضيق المجال. وما أحد نظر في الإعراب أدنى نظرٍ إلاّ وهو مدّع فيه، وموهمِ الأغمار أنه يحسنه ويدريه.

ولقد أخذنا هذا الفنَّ، بعد أخذ علم الإعراب، عن أستاذنا أبي جعفر ابن الزبير، وتلقّنّاه مِن فِيه، لا من كتاب، حفظاً وعرضا، ونقلناه عنه شِفاهاً رطباً غضّاً، في مدَّة شهور، يُدَرِّبنا في مسالكه الصعاب، ويوغل بنا في أبعد المذاهب وأشعب الشّعاب، إلى أن امتطيناه ذلولا،

(١) انظر فهرس كتب دار الكتب ٢: ٦٧.

وهبَّت لنا زَعزعُهُ قَبولا، وجَنبناه سلسَ القياد وإن كان أبيًّا، واقتدناه طوع المراد وإن كان عصيًّا.

ولما كان كتاب الممتع أحسن ما وُضع في هذا الفنّ ترتيبا، وألخصه تهذيبا، وأجمعه تقسيما، وأقربه تفهيما، قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمَّنه من الأحكام بألخص عبارة، وأبدع إشارة، ليشرف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان، ويسرّح بصيرته في عقائل حسان. وسمَّيته بالمبدع الملخَّص من الممتع. ولم أتعرّض للتنبيه على ما فيه من الاعتراض، بل أبرزته بين المغضي عنه والراض. وإن فسح الله لي في العمر، وساعدني سابق القدر، وضعت في علم التصريف ما أنا له آمل، وعلى تحصيل موادّه من قديم الزمان عامل. والله يبلغنا فيما أمَّلنا من ذلك الأمنيَّة، ويخلص لنا في العلم والعمل النيّة، لا مرجوّ إلاّ ثوابُه، ولا محذور إلاّ عقابه».

وإذا أردنا أن نتبيّن الصورة التقريبيَّة لعمل أبي حيّان في ملخَّصه فحسبنا أن نعارض باب التمثيل في «الممتع» بما يقابله في «المبدع» وهو قول أبي حيّان[1]: «التمثيل: تُقابِلُ الأصول بالفاء والعين واللام، فإن لم تفنَ الأصولُ كرَّرتَ اللام حتى تفنى. والزوائد إن لم تتكرَّر من لفظ الأصل بقيت في المثال، أو تكرَّرت وزنتَها بالحرف الموزون به الأصلُ. وزعم الكوفيُّون أنَّ نهاية الأصول ثلاثة، فما زاد من رباعيّ أو خماسيّ فزائد. وذهب الكسائيّ إلى أن الزوائد في الرباعيّ ما قبل الآخر. واختلفوا، فمنهم من لا يزن الكلمة، ومنهم من يزن ويبقي الزائد في المثال».

---

(١) المبدع الورقة ١٥.

المصادر والمراجع

الإبدال	أبو الطيب اللغوي	دمشق ١٩٦٠
أبنية الصرف في كتاب سيبويه	خديجة الحديثي	بغداد ١٩٦٥
أبو حيّان النحوي	خديجة الحديثي	بغداد ١٩٦٥
أخبار النحويين البصريين	أبو سعيد السيرافي	القاهرة ١٩٥٥
اختصار القدح المعلى	محمد بن عبد الله	القاهرة ١٩٥٩
ارتشاف الضرب	أبو حيان النحوي	مخطوطة مصورة في الجامعة العربية
الأشباه والنظائر	السيوطي	حيدر آباد ١٣٥٩
إصلاح المنطق	ابن السكيت	القاهرة ١٩٥٦
الأعلام	خير الدين الزركلي	القاهرة ١٩٥٩
الأغاني	أبو الفرج	مطبعة التقدم بالقاهرة
الاقتراح	السيوطي	حيدر آباد ١٣٥٩
إقليد الخزانة	عبد العزيز الميمني	حيدر آباد
أمالي الزجّاجي	الزجّاجيّ	القاهرة ١٩٦٣
أمالي علي عبد الرزاق	علي عبد الرزاق	القاهرة ١٣٣٠
الإمتاع والمؤانسة	أبو حيّان التوحيدي	القاهرة ١٩٣٩
إنباه الرواة	القفطي	القاهرة ١٩٥٠
الإنصاف	الأنباري	القاهرة ١٩٦١
إيضاح المكنون	إسماعيل باشا البغدادي	طهران ١٩٤٧

الكتاب	المؤلف	النشر
البحر المحيط	أبو حيان النحوي	القاهرة ١٣٢٨
بغية الوعاة	السيوطي	القاهرة ١٣٢٦
البيان والتبيين	الجاحظ	مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
تاج العروس	الزبيدي	
تاريخ أبي الفداء (المختصر)	أبو الفداء	بيروت ١٩٥٦
تاريخ ابن خلدون (العبر)	ابن خلدون	بيروت ١٩٥٦
تاريخ آداب العرب	الرافعي	القاهرة ١٩٤٠
تاريخ الأدب العربي	بروكلمان	القاهرة دار المعارف
تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية	الزركشي	تونس ١٢٨٩
تاريخ الفكر الأندلسي	بالنثيا	القاهرة ١٩٥٩
التبيان في تفسير القرآن	أبو جعفر الطوسي	النجف ١٩٥٣
تسهيل الفوائد	ابن مالك	القاهرة ١٩٦٨
التصريف الملوكي	ابن جنّي	دمشق ١٩٧٠
تفسير القرطبي	القرطبي	القاهرة
تقريب المقرب	أبو حيّان النحوي	مخطوطة في مكتبة بشير آغا ١٧٣
تكملة الصلة	ابن الأبار	القاهرة
تهذيب ابن عساكر	عبد القادر بدران	دمشق ١٣٢٩
تهذيب إصلاح المنطق	التبريزي	القاهرة ١٣٣٥
تهذيب الألفاظ	التبريزي	بيروت ١٨٩٥
تهذيب الإيضاح	عز الدين التنوخي	دمشق ١٩٤٨
ثمار القلوب	الثعالبي	القاهرة ١٣٢٦
جامع الدروس العربية	مصطفى الغلاييني	بيروت ١٩٥٢

الجمل	الزجّاجي	إلجزائر ١٩٢٦
جمهرة اللغة	ابن دريد	حيدر آباد ١٣٤٥
حاشية الصبان	محمد بن علي الصبان	القاهرة
الحسن البصري	إحسان عباس	القاهرة ١٩٥٢
الحيوان	الجاحظ	مكتبة البابي الحلبي
خزانة الأدب	البغدادي	القاهرة ١٢٩٩
الخصائص	ابن جنّي	القاهرة ١٩٥٦
دروس التصريف	محي الدين عبد الحميد	القاهرة ١٩٥٨
الديباج المذهب	ابن فرحون	القاهرة ١٣٤٩
ديوان سحيم	نِفطويه	القاهرة ١٩٥٠
الذيل والتكملة	أبو عبد الله المراكشي	بيروت
رسالة في تحقيق مبادىء العلوم الأحد عشر	الصالحي	القاهرة ١٣٢٥
روضات الجنان	محمد باقر الموسوي	
سر صناعة الإعراب	ابن جني	القاهرة ١٩٥٤
سمط اللآلي	أبو عبيد البكري	القاهرة ١٩٣٦
سيرة النبي	ابن هشام	مطبعة حجازي بالقاهرة
شذا العرف	أحمد الحملاوي	القاهرة ١٩٥٩
شذرات الذهب	ابن العماد	مكتبة القدسي ١٣٥١
شرح اختيارات المفضل	التبريزي	دمشق ١٩٧١
شرح بانت سعاد	ابن هشام	ليبسيغ ١٨٧١
شرح التسهيل	أبو حيان النحوي	مخطوطة في المكتبة الأحمدية ٨٩٣
شرح التصريح على التوضيح	ابن هشام	القاهرة
شرح التصريف الملوكي	ابن يعيش	مخطوطة في دار الكتب المصرية

شرح التفتازاني على العزي	سعد الدين التفتازاني	القاهرة
شرح دايون كعب	السكري	القاهرة ١٩٥٠
شرح الشافية	الرضي	القاهرة ١٩٥٠
شرح شواهد الشافية	البغدادي	القاهرة
شرح القصائد العشر	التبريزي	حلب ١٩٦٩
شرح الكافية	الرضي	القاهرة ١٣٠٦
شرح كتاب سيبويه	السيرافي	مخطوطة مصورة في جامعة القاهرة
شرح المفصل	ابن يعيش	القاهرة
شرح المفضليات	الأنباري	بيروت ١٩٢٠
شرح نهج البلاغة	ابن أبي حديد	دار إحياء الكتب العربية
شعر زهير	الأعلم الشنتمري	حلب ١٩٧٠
الصاحبي	ابن فارس	القاهرة ١٩١٠
الصحاح	الجوهري	القاهرة ١٣٧٧
صلة الصلة	أبو جعفر ابن الزبير	بيروت
الصناعتين	أبو هلال العسكري	القاهرة ١٩٥٢
طبقات فحول الشعراء	ابن سلّام	القاهرة ١٩٥٢
طبقات النحويين واللغويين	الزبيدي	القاهرة ١٩٥٤
ظهر الإسلام	أحمد أمين	القاهرة ١٩٥٢
العربية	يوهان فك	القاهرة ١٩٥١
العقد الفريد	ابن عبد ربه	مطبعة الاستقامة
عنوان الدراية	أبو العباس الغبريني	الجزائر ١٩١٠
عيون الأخبار	ابن قتيبة	القاهرة ١٩٣٠

الفهرست	ابن النديم	ليبسيغ ١٨٧١
فهرسة ابن خير	ابن خير	مكتبة المثنى في بغداد
فهرسة المكتبة الخديوية		القاهرة
فوات الوفيات	ابن شاكر الكتبي	القاهرة ١٩٥١
في أصول النحو	سعيد الأفغاني	دمشق ١٩٥٦
القاموس المحيط	الفيروز ابادي	
الكامل	المبرّد	القاهرة ١٩٣٦
الكتاب	سيبويه	القاهرة ١٣١٧
الكشاف	الزمخشري	القاهرة ١٣٥٤
كشف الظنون	حاجي خليفة	طهران ١٩٤٧
لمع الأدلة	الأنباري	دمشق ١٩٥٣
لسان العرب	ابن منظور	
لسان الميزان	ابن حجر العسقلاني	حيدر آباد ١٣٢٩
المبدع	أبو حيّان النحوي	مخطوطة بدار الكتب المصرية ٢٤ ش
مجالس العلماء	الزجّاجي	الكويت ١٩٦٢
مجالس ثعلب	ثعلب	القاهرة ١٩٦٠
المجتمعات الإسلامية	شكري فيصل	القاهرة ١٩٥٢
مجلة كلية الدراسات الإسلامية		بغداد ١٩٧٠
المحاسن والمساوىء	البيهقي	القاهرة ١٩٦٢
المحتسب	ابن جنّي	القاهرة ١٩٦٩
المحكم	ابن سيده	القاهرة
المدارس النحوية	شوقي ضيف	القاهرة ١٩٦٨
مدرسة الكوفة	مهدي المخزومي	القاهرة ١٩٥٨

مراتب النحويين	أبو الطيب اللغوي	القاهرة ١٩٥٥
المزهر	السيوطي	مطبعة صبيح
المصون	العسكري	الكويت ١٩٦٠
معجم الأدباء	ياقوت الحموي	القاهرة ١٩٣٦
معجم البلدان	ياقوت الحموي	القاهرة ١٩٠٦
المعجم العربي	حسين نصار	القاهرة ١٩٥٦
معجم ما استعجم	أبو عبيد البكري	القاهرة ١٩٤٥
معجم المؤلفين	عمر رضى كحالة	دمشق ١٩٥٧
المعمرون	السجستاني	القاهرة ١٩٦١
المغرب	ابن سعيد المغربي	القاهرة ١٩٥٣
المغني في تصريف الأفعال	محمد عضمية	القاهرة ١٩٥٥
مغني اللبيب	ابن هشام	القاهرة
مفتاح السعادة	طاش كبري زادة	حيدر آباد ١٣٢٩
المفصل	الزمخشري	مطبعة حجازي بالقاهرة
المقتضب	ابن جنّي	ليبسيغ ١٩٠٤
المقدمة	ابن خلدون	بيروت ١٩٥٦
الممتع	ابن عصفور	حلب ١٩٧٠
المنصف	ابن جنّي	القاهرة ١٩٥٤
منهج السالك	الأشموني	القاهرة ١٩٥٥
الموفور في شرح ابن عصفور	أبو حيّان النحوي	مخطوطة في دار الكتب المصرية ٢٤ ش
النحو الوافي	عباس حسن	القاهرة ١٩٦٠
النجوم الزاهرة	ابن تغري بردي	القاهرة ١٣٥١
نزهة الألباء	الأنباري	القاهرة ١٢٩٤
نفح الطيب	المقري	بيروت ١٩٦٨

نقد الشعر	قدامة بن جعفر	القاهرة ١٩٦٣
نهاية الأرب	النويري	القاهرة
هدية العارفين	إسماعيل باشا البغدادي	طهران ١٩٤٧
همع الهوامع	السيوطي	القاهرة ١٣٢٧
وفيات الأعيان	ابن خلكان	القاهرة ١٩٤٨
وفيات ابن قنفذ	ابن قنفذ	كلكتة ١٩١٢

المحتوى

IBN ʿUṢFŪR WA AL_TAṢRIF

By

DR. FAKHR AD·DĪN QABĀWAH



Dar al_Afaq al_Jadida BEIRUT_LEBANON